تأريخ العنف السياسي في العراق المعاصر

1963-1941

ا.م.د. جعفر عبد الدائم المنصور د. صالح عبد العالي الخفاجي

الرقم الدولي

الرموز والمختصرات

الرمـز	معنـــاه
د . ك . و	دار الكتب والوثائق
د . ت	دون تاريخ طبع
د . م	دون مكان طبع
و	وثيقة
F.O	وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office

المقدمة

تحظى دراسة ظاهرة العنف السياسي بأهمية كبيرة وعلى مستويات عدّة منها الإجتماعي والفكري والنفسي بوصفها تمثل مظهراً هاماً من مظاهر عدم الإستقرار السياسي التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم , وحتى الوقت الحاضر برعاية كبيرة من قبل المعنيين في الشؤون السياسية لإرتباطها بالكثير من الأحداث الخطيرة , لذا شكلت هذه الظاهرة في تأريخ العراق المعاصر صفة متلازمة للمجتمع العراقي إذ تجلّت فيها الكثير من أحداث العنف .

تكمن أهميـة دراسة ظاهرة العنف السياسي في تأريخ العراق المعاصر (1941 – 1963) كونها تمثل أولى الدراسات الأكاديمية التي تسلط الضوء على زيادة ظاهرة العنف السياسي بكل أنواعه وأشكاله في المجتمع العراقي , فقد ركّز البحث على دراسة أهم الآثار السلبية التي تركتها هذه الظاهرة من تدمير للقيم الإجتماعية التي أدت جميعها إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي خلال تأريخه الحافل بالشواهد والأمثلة والدلائل التأريخية , تعرضت فيه شرائح المجتمع العراقي إلى أعلى درجات العنف والقسوة , وقد شكلت خلالها التباينات الإثنية والطائفية والقومية ردود فعل عنيفة بسبب تنوع أشكاله , فقد عدت جميع هذه الإعتبارات دافعاً قوياً من حيث كون أن هذا البحث لايهدف إلى التعميم , وانما يهدف إلى دراسة خاصة لأحد المجتمعات البشرية له خصائصه المستقلة والمكونة لملامحه المتفردة ودوافعه الكامنة وراء بروز هذه الظاهرة الخطيرة التي شهدها العراق خلال هذه المدة والعناصر المتحكمة في حجم العنف المستخدم فيها , التي كانت بحق أحدى أهم المظاهر الرئيسة في تأريخه المعاصر .

حاولت هذه الدراسة تتبع تطور ظاهرة العنف السياسي في العراق أثناء مرحلة مهمة من مراحله التأريخية المعاصرة , بدأت عند قيام حركة آيار 1941 كان من نتائجها إعلان بريطانيا الحرب على العراق واحتلالها للأراضي العراقية ثانيةً بعد قتال عنيف بين الطرفين , وبعد فشل الحركة انقلبت الأوضاع السياسية , إذ ولدت نوع من السيطرة الحكومية المشددة في فرضها الأحكام العرفية واعتقال الكثير من قادة الحركة الوطنية وبتأثير من بريطانيا , وإنتهت الدراسة في سنة 1963 وتحديداً في 18 تشرين الثاني المسماة (ردة تشرين الثاني) بعد حركة عبدالسلام عارف التي قام بها لكي يقصي الضباط والوزراء البعثيين عن السلطة وينفرد بالحكم .

قسمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة , درس الفصل الأول بعدِّه مدخلاً تمهيدياً إندرج تحت عنوان (العنف السياسي خلال المدة 1921 – 1940) قسم إلى نقطتين الأولى مفهوم العنف السياسي وأسبابه سلّط فيه على مفهوم العنف في اللّغة والإصطلاح ومفهوم العنف السياسي وأشكاله وأسباب العنف السياسي في العراق وأهمها الأسباب السياسية والإجتماعية والنفسية , والثانية العنف السياسي خلال المدة (1921 – 1940) تضمنت العنف السياسي خلال مرحلة الإنتداب البريطاني على العراق (1920– 1932) , وحركة الآثوريين سنة 1933 والتدخل العشائري وقوى الجيش وأثره في الصراع السياسي , التي قامت في المدة (1935 – 1937) , والعنف السياسي الخطير من خلال مصرع الملك غازي 3–4 نيسان 1939 .

وتصدى الفصل الثاني لأحداث العنف السياسي في العراق (1941 – 1947) وتضمن نقطتين الأولى أحداث العنف السياسي التي رافقت حركة آيار 1941 وبعد فشلها , إذ تركت آثاراً كبيرة دفعت العديد من القادة السياسيين باستخدام القوة والعنف السياسي , والثانية ممارسات السلطة القمعية تجاه الحركة الوطنية (1945 – 1947) وتضمنت الممارسات القمعية لوزارة أرشد العمري ضد القوى الوطنية , والممارسات القمعية لوزارة نوري السعيد التاسعة ضد القوى الوطنية .

في حين تطرق الفصل الثالث إلى العنف السياسي في العراق للمدة (1948 – 1957) التي إحتوت على ثلاث نقاط الأولى أثر معاهدة بورتسموث 1948 في إثارة العنف السياسي , ونتيجة لتوقيع هذه المعاهدة في 15 كانون الثاني 1948 وماتخللها من حوادث إضطراب حتى سميت بوثبة كانون الثاني التي أجبرت وزارة صالح جبر على الإستقالة , والثانية فرض الأحكام العرفية بعد انتفاضة تشرين الثاني 1952 , فقد أثارت حالة تأزم الأوضاع الداخلية إلى تصاعد الأحداث مما أضطر بالحكومة إلى تولي نور الدين محمود الحكم وإعلانه الحكم العسكري وفرض الأحكام العرفية لوضع حد للإنتفاضة بشنها حملة إعتقالات واسعة أوصلت البلاد إلى الدكتاتورية عبر أساليب العنف والإرهاب والقوة مع الأحزاب المعارضة والقوى الوطنية , والثالثة تصاعد الإضرابات الشعبية في المدة (1953 – 1957) وتضمنت حادثا سجني بغداد والكوت سنة 1953 , واندلاع الإضرابات العمالية (1953 – 1954) وقمعها , والإجراءات العنيفة لحكومة نوري السعيد ضد القوى الوطنية (1954 – 1957) .

أما الفصل الرابع فخصص لدراسة توالي الصراعات والإنقلابات السياسية وأثرهما في بروز ظاهرة العنف السياسي (1958 – 1963) وتضمن خمس نقاط , الأولى أحداث العنف عند قيام ثورة 14 تموز 1958 منذ الهجوم على قصر الرحاب ومقتل العائلة المالكة , وتصاعد العنف الجماهيري بعد مقتل نوري السعيد , والثانية أحداث العنف من خلال الصراع السياسي بين الزعيم عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف , وخلقت حالة من التوتر السياسي وتصاعد وتائر العنف والإنقسام بينهما , والثالثة تفاقم العنف السياسي بعد اضطرابات الموصل وأحداث كركوك 1959 ومانتج عنها من فقدان الأمن والفوضى في الموصل لاسيما بعد القضاء على حركة الشواف الفاشلة التي مهدت الطريق للشيوعيين الذين شكلوا محكمة عرفت بإسم (المحكمة القصابية) فمارست خلالها أعمال العنف والقسوة في الموصل بارتكابهم أبشع الجرائم الوحشية ضد القوميين امتدت أحداثها إلى مدينة كركوك بقيام العنف السياسي الذي تحول إلى صراع بين القوميتين الكردية والتركمانية , والرابعة محاولات إغتيال عبدالكريم قاسم للمدة (1959 – 1962) ظهرت فيها محاولات عديدة للإغتيال السياسي تجسدت فيها حالات العنف السياسي , والخامسة تعاظم العنف السياسي من إنقلاب 8 شباط 1963 حتى إنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 , التي ترتبت عليها التصفيات الجسدية التي تعرض لها الشيوعيون من قبل خصومهم من البعثيين واستخدام أساليب القتل والتعذيب التي قامت بها قوات الحرس القومي بحق الشيوعيين , وماشهدته حركة 18 تشرين الثاني من أعمال عنف بعد انقسام حزب البعث واحتدام حالة الصراع بين صفوفه والتوجه إلى تصفية كوادره من قبل عبدالسلام عارف ليشكل بذلك حالة جديدة من حالات العنف السياسي .

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية في بغداد , والتي تم الرمز لها (د . ك . و) , وتأتي في مقدمتها ملفات البلاط الملكي , وملفات وزارة الداخلية , وملفات وزارة الدفاع , وملفات وزارة الإعلام , التي رفدت الدراسة في جوانب كثيرة وغاية في الأهمية منها مايتعلق بعقد الإجتماعات الطارئة ولاسيما التي تخص الجانب السياسي والأمني , وعلى المستويين الداخلي والخارجي .

أما الوثائق المنشورة فقد غطت جوانب ذات أهمية وتأتي في مقدمتها محاضر مجلس النواب العراقي ومحاضر مجلس الأعيان , للتعرف فيما يطرحه نواب السلطة على اختلاف مواقفهم , وتأتي جريدة الحكومة الرسمية الوقائع العراقية بالدرجة الثانية من حيث الأهمية بما تضمنته من قرارات ومراسيم خاصة تتعلق بالحكومة بشكل عام والعسكريين بشكل خاص ولاسيما في فرض الأحكام العرفية .

وكان للرسائل والأطاريح الجامعية قيمتها العلمية في الدراسة ومن أهمها رسالة انتصار محمود عبدالخضر الدربندي , (الأحكام العرفية في العراق 1935 – 1958 دراسة تأريخية) , ورسالة عماد جاسم عناد (الإغتيالات والتصفيات السياسية في العراق 1958 – 1963) إذ اشتملتا على الكثير من المعلومات التي كشفت عن أساليب السلطة في ممارساتها القمعية , من خلال فرض الأحكام العرفية الجائرة ضد المعارضين , وممارسة الإغتيال السياسي , واطروحة علياء محمد حسين الزبيدي (التطورات السياسية في العراق 1963 – 1968) التي أسهمت إلى جانب المصادر الأخرى في توضيح الإنقسام بين صفوف حزب البعث وتصفيتهم من قبل عبدالسلام عارف .

وكذلك اعتمدت الدراسة على الكثير من المذكرات الشخصية السياسية العسكرية والمدنية منها مذكرات جاسم كاظم العزاوي (مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي ثورة 14 تموز أسرارها أحداثها رجالها حتى نهاية عبدالكريم قاسم) ومذكرات عبدالكريم فرحان (حصاد ثورة تجربة السلطة في العراق 1958 – 1968) ومذكرات محمد مهدي كبة (مذكراتي في صميم الأحداث 1918 – 1958) وعلى الرغم من أهمية هذه المذكرات ؛ لأن من كتبها قد شارك في صنع الكثير من الأحداث أو المشاركة فيها أو شاهدها عن قرب , إلاّ أن الباحث تعامل معها بحذر ؛ لغرض الإستفادة منها كونها تعكس في أغلب الأحيان وجهة نظر أصحابها .

أما الكتب العربية والمترجمة فقد اعتمدت الدراسة على الكثير منها التي غطت الجانب الأكبر من البحث ومن بينها : كتاب عبدالرزاق الحسني (تأريخ الوزارات العراقية ج 1 , ج 5 , ج 6 , ج 7 , ج 8 , ج 9 , ج 10) , وكتاب فايز الخفاجي (الحرس القومي) والذي هو بالأصل رسالة ماجستير , الذي تناول ماقامت به قوات الحرس القومي من تصفيات للشيوعيين , ومن الكتب المترجمة التي أفادت الدراسة الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار لحنا بطاطو الذي أفاد موضوع الدراسة في الفصل الرابع فيما يتعلق بالصراع بين الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار .

وأغنت الصحافة العراقية بالكثير من المعلومات المهمة والدقيقة لأغلب فصول الدراسة وتكمن أهميتها لمتابعتها اليومية للأحداث السياسية ونشر أهم التطورات , وفي مقدمتها جريدة الإستخبارات العسكرية وجريدة الزمان وجريدة لواء الإستقلال وجريدة صوت الأهالي وغيرها من الجرائد التي تعود أغلبها إلى أحزاب سياسية .

وأسهمت العديد من الدراسات والبحوث المنشورة في إغناء الدراسة بمعلومات مهمة ومنها بحث حازم مجيد الدوري (محاكمات المجلس العرفي عام 1956 حقائق من الوثائق) , وكذلك بحث مازن مهدي عبدالرحمن الشمري (اسهامات الطلبة العراقيين في وثبة عام 1948) , وبحث عواطف علي خريسان (أسباب العنف السياسي رؤية تحليلية) وغيرها من البحوث .

الفصل الأول

العنف السياسي في العراق خلال المدة (1921 – 1940)

أولاً : مفهوم العنف السياسي وأسبابه

1- العنف لغةً واصطلاحاً
2- مفهوم العنف السياسي وأشكاله
3- أسباب العنف السياسي في العراق

ثانياً : العنف السياسي خلال المدة (1921 – 1940)

1- العنف السياسي خلال مرحلة الإنتداب البريطاني على العراق (1920- 1932)
2- حركة الآثوريين سنة 1933
3- التدخل العشائري وقوى الجيش وأثره في الصراع السياسي (1935 – 1937)
4- مصرع الملك غازي سنة 1939

الفصل الأول

العنف السياسي في العراق خلال المدة (1921 – 1940)

أولاً : مفهوم العنف السياسي وأسبابه

1- العنف لغةً واصطلاحاً :

أشارت قواميس اللغة العربية إلى العديد من المعاني لهذا المفهوم , فقد تضمنت المعنى اللغوي للعنف في لغتنا العربية معنى : الشدة والقسوة ومن يفعل ذلك يسمى عنيفاً , ومنه عنفوان الشيء : أوله ويُقال: في عنفوان شبابه أي: في قمة نشاطه وقوته , ومنه التعنيف أي: اللوم , والتوبيخ , والتقريع[1].

والعنف ضد الرأفة متمثلاً في استخدام القوة القولية أو الفعلية , يُقال: عنف به عنفاً , أخذه بشدة وقسوة[2].

وعنف فلاناً أي: لامه وعنفه بشدة , واعتنف الأمر بمعنى أخذه بالعنف والشدة واعتنف الشيء أي: ابتدأه واستقبله , حمله وأتاه ولم يكن له به علم[3].

أما اصطلاحاً: هو كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقوة , وهو الإستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة , لإلحاق الأذى بالأشخاص , وتدمير الممتلكات العامة , أو الخاصة لأجل إحداث تغيير في السياسة العامة للدولة أو في نظام الحكم أو في أشخاصه[4].

ويشير العنف إلى مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة , أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص أو بممتلكاتهم لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو

---

(1) ابو الفضل محمد بن مكرم بن منظور , لسان العرب , ج 4 , دار المعارف , القاهرة , 1979 ، ص3132 ؛ احمد بن محمد بن علي العنيومي الرافعي , المصباح المنير في غريب الشرح الكبير , مادة عنف , ج 2 , المطبعة الكبرى الاميرية , بولاق , جمهورية مصر العربية , 1960 , ص 516 .

(2) ابراهيم مصطفى وآخرون , المعجم الوسيط , ج 2 , دار الدعوة , القاهرة , 2010 ، ص631.

(3) خليل محمد خليل , معجم المصطلحات الاجتماعية , دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر , بيروت , 1995 ، ص17.

(4) ابراهيم الحيدري , سوسيولوجيا العنف والإرهاب , دار الساقي , بيروت , 2015 ، ص19 .

إجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية[1] , فالعنف المعنوي هو حدوث ضرراً مباشراً أو غير مباشر أي ضرراً سيكولوجياً متعلقاً بالشعور المعنوي , بينما العنف المادي فهو يحدث ضرراً مباشراً على

متلقي هذا العنف فيصاب في بدنه إصابة مباشرة قد يؤدي بحياته لايقل العنف المعنوي عن العنف المادي في الضرر الذي يلحق بالآخرين[2] .

2- مفهوم العنف السياسي وأشكاله :

سُمِّيَ العنف السياسي بهذه التسمية ؛ لأن العنف يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية على الرغم من الاختلاف بين الباحثين في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها , وعلى الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم العنف السياسي وتنوعها إلى حدٍ كبير ولكن هناك شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي تشير إلى أن العنف السياسي هو: ((إستخـدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لإلحـاق الأذى والضـرر بالآخـرين لتحقيـق أهــداف سياسية))[3].

وعرف العنف السياسي بأنه: ((أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها واختيار اهدافها أو ضحاياها والظروف المحيطة بها , وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية , أي تنمو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الإجتماعي))[4] . وهو أيضاً ((كافة أعمال الشغب والأذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق اهداف سياسية[5])).

ومن أهم أشكال العنف السياسي هي :

---

[1] ماجد العرباوي , تحديات العنف , شركة العارف للمطبوعات , بيروت , 2009 ، ص50 .

[2] عدي فالح حسين , العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة ميدانية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2010 , ص12 .

[3] نقلاً عن : حسنين توفيق ابراهيم , ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 1999 , ص 48 .

[4] نقلاً عن : صادق الاسود , علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده , بغداد , جامعة بغداد , 1991 ، ص589 – 590.

[5] نقلاً عن : اكرام عبدالقادر بدر الدين , ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر (1952 – 1970) , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1983 ، ص 35 .

1- الإضطراب : وهو نشاط سياسي عنيف يتميز بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبياً من التنظيم ذو محدودية أو عدم تبلور أهدافه , وملامح الاضطراب أحداث الشغب والإضرابات والتظاهرات , وقد يحدث الإضطراب نتيجة للإحباط , وقد يكون مجرد تكتيك إذا قصد من ورائه حمل الحكومة على التورط في أعمال قمعية من شأنها دفع المزيد من الأفراد إلى معسكر المعارضين[1]. ومثل ذلك ماحدث في الفرات الأوسط والأدنى من إضطرابات في المدة (1935 – 1937) نتيجة التدخلات العشائرية وقوى الجيش في الصراع السياسي .

2-التآمر : وهو استخدام القسر أو العنف أو الإجبار على نطاق محدود بهدف الظفر بالسلطة السياسية أو تعزيزها , واكثر مظاهر التآمر شيوعاً هي الإغتيال والإرهاب والإنقلاب العسكري , إذ يعد الإغتيال عمل عنيف انتقائي لأنه يستهدف قتل الزعامات السياسية من أجل إضعاف أو تقويض النظام السياسي[2]. مثلما حدث في انقلاب بكر صدقي[3] 1936 الذي اتسمت سياسته بالعنف وشيوع مظاهر الدكتاتورية العسكرية , وتصفية الخصوم االسياسيين عن طريق الإغتيالات ولاسيما بعد اغتياله جعفر العسكري[4] أحد أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية .

---

[1] طالب حسين حافظ , العنف السياسي في العراق , مجلة دراسات دولية , العدد الحادي والأربعون , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد ، 2009 , ص97 .

[2] درويش عبدالمجيد , العنف السياسي والتجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر , مجلة العلوم السياسية والقانون , العدد الأول , المركز الديمقراطي العربي , للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين , 2017, ص92 .

[3] الفريق بكر صدقي : هو بكر صدقي بن شوقي العسكري ولد سنة 1890 في قرية عسكر في كركوك ، وهو من أصل كردي لكن يدعي أنه عربي ، دخل الجيش العراقي في كانون الثاني 1921 برتبة فريق وسافر كثيراً إلى بريطانيا والأقطار الأوربية عرف بطموحه وقسوته في قمع التمردات ، اشتهر بانقلاب 29 تشرين الأول 1936 الذي عرف باسمه ، وقتل في الموصل في 11 آب 1937 ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، دار الحكمة ، لندن ، 2004 ، ص 268 ؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق ، ممهداته – احداثه – نتائجه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب , جامعة بغداد، 1973، ص94- 96 .

[4] جعفر العسكري : ولد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن في بغداد سنة 1885 ، وهو الإبن الثالث بعد علي رضا وعبدالهادي , درس الابتدائية والإعدادية فيها وبعدها سافر إلى استانبول سنة 1901 ليدرس في الكلية العسكرية وتخرج منها عام 1914 برتبة ملازم والتحق بالجيش العثماني وفي سنة 1916 التحق بالثورة العربية في الحجاز وفي سنة 1918 التحق مع الملك فيصل الأول في دمشق وعينه الملك قائداً عسكريا لمدينه دمشق ، ولما توج الملك فيصل ملك على العراق سنة 1921 وعين أول وزيراً للدفاع وفي سنة 1925 اصبح جعفر العسكري ممثلا للعراق في لندن ، وأخيراً سنة 1935 عين خلال وزارة ياسين الهاشمي وزيراً للدفاع ، وعندما حصل الانقلاب سنة 1936 قتله على أثره .

3–التمرد : وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الإثنين معاً , وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للإستجابة لمصالح معينة لهذه القوى , وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته , وطبقاً لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بان هناك التمرد الجماهيري , وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين وهناك التمرد العسكري , وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو من قوات الأمن , أو الإثنين معاً , فهو يعد الأكثر خطورة ؛ لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية , وانها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام[1].

4–الثورة : هي أحداث نادرة الوقوع نسبياً يتم من خلالها قلب النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي , وذلك باستخدام وسائل العنف السياسي بمشاركة أعداد كثيرة من الشعب وقد تقف معها فئات من الأوساط الحاكمة ذات التوجه المعتدل إذ تأخذ نطاق وزمن واسع , ويمكن أن تنتهي بالعصيان العام أو الإنقلاب , ولم تأتِ الثورة بغتةً بل تتم على شكل مراحل تستمر لسنوات من السخط وعدم الرضا على أوضاع وممارسات السلطات الحاكمة , وتهدف الثورة إلى إحداث تغيير شامل في الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية كافة , أما عن طريق العنف الدموي على أوسع نطاق أو بصورة سلمية في بعض الأحيان[2].

5–الإغتيالات السياسية : وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات صلة بمراكز صناعة القرار , وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء والوزراء وزعماء الاحزاب والقيادات الامنية , فيقصد منها تحقيق أهداف سياسية , أو التي تمارسها الجماعات المتطرفة والتنظيمات المدعومة من الداخل , أو التي يمارسها النظام السياسي ذاته من خلال أجهزته الأمنية ضد بعض عناصر المعارضة وقياداتها سواء داخل الدولة أو خارجها بقصد التخلص من تأثيرهم

للمزيد من التفاصيل ينظر : علاء جاسم محمد الحربي ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري ، ص 24 – 27 .

[1] قبي آدم , رؤية نظرية حول العنف السياسي , مجلة الباحث , العدد 1 , جامعة ورقلة , الجزائر, 2002, ص 106 .

[2] اسلام نزيه سعيد ابو عون , تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية , فلسطين , 2017 , ص 16 – 17 ؛ ناظم نواف ابراهيم , العنف السياسي في العراق المعاصر دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية , دار الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2015 , ص 49 – 50 .

عليه . وتعد الإغتيالات السياسية ظاهرة إستخدام العنف والتصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية وهو أسلوب من أساليب العمل والصراع السياسي ضد الخصوم لخدمة جهة معينة أو لغرض سياسي . ويأخذ الإغتيال السياسي الطابع الفردي حيث يمارس من قبل فرد لايكون وراءه تنظيم , أو من قبل جماعة , وقد يمارس من قبل فرد يدفع من قبل تنظيم أو حزب[1] .

6-الإنقلابات أو محاولات الانقلاب : وهي عمليات الإطاحة الفجائية والسريعة بالنخبة الحاكمة وغالباً ماتتسم بالعنف , وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالباً ماتتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولايساندها عادة مساندة شعبية وقد لاتقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي , وقد يترتب عليها تحويلات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة حيث تجدر الإشارة إلى أن هنالك إنقلابات ناجحة ومحاولات إنقلابية فاشلة[2] . والإنقلاب يحدث بشكل منظم والتنازل يمنح سهولة من قبل النظام تحت التهديد بالعنف عندما تكون الغلبة لصالح قوى الانقلاب [3] .

7-الاعتقالات : وهي سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليها تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم , وغالباً ما تتزايد عمليات الإعتقال أو تقصر طبقاً لتقديرات السلطة التي اصدرت أوامر الاعتقال وفي كثير من الحالات لايقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الافراج عنهم بعد مدة قد تطول أو تقصر من التحقيقات وقد تمارس اجهزة الامن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين[4] . وتأتي الاعتقالات التعسفية للتيارات والتنظيمات السياسية المعارضة متهمة تشكيل تنظيمات سرية مخالفة للقانون , أو العمل لحساب اطراف اجنبية والتحريض ضد الدولة , وفي هذا الإطار ومع ازدياد عمليات الإعتقال في أعقاب أحداث العنف السياسي غير الرسمي , كأحداث الشغب والتمرد , حيث يتم اعتقال الذين يشاركون في تلك الأحداث ويتخذ الإعتقال في تلك الحالة , معنى التحفظ على هذه العناصر والوقاية من مظهرها لذا يطلق عليه (بالتحفظي أو الوقائي)[5] . وعليه يمكن القول

---

[1] عادل عبدالعليم , الاغتيالات السياسية , مكتبة مدبولي , القاهرة , 1988 , ص 51 – 52 .

[2] قبي آدم , المصدر السابق , ص 106 .

[3] ناظم نواف ابراهيم , المصدر السابق , ص 49 .

[4] بوشنافة شمسة , قبي آدم , إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000 , مجلة الباحث , العدد 3 , جامعة ورقلة , الجزائر, 2004 , ص 130 .

[5] عبدالمطلب عبدالمهدي موسى , ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الأسباب وسبل المواجهة

بان الهدف الاساسي من الاعتقال التعسفي أو غير القانوني هو استمرار النظام السياسي في الحكم التي يعدُّه بمثابة حفظ الأمن والنظام والقانون .

8-الحرب : إنّها درجة متصاعدة وجادة من العنف السياسي فيما بين الدول , والحروب تتنوع في غاياتها وأهدافها حيث تسعى من أجلها الدول في تحقيق أهدافها عبر الحروب , وتتباين الحروب بين الدول بحسب حجم أهدافها والامكانات والمعدات العسكرية المستخدمة فيها باختلاف مجاميع الدول المشاركة في نطاق العمليات التي تشملها الحرب وحجم الخسائر التي تنجم بينهما[1].

3- أسباب العنف السياسي في العراق :

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام العنف السياسي في العراق تأتي في مقدمتها الأسباب الإجتماعية والنفسية والسياسية , التي أسهمت مجتمعة في إثارته, لذلك يتجلى الإهتمام بدراسة العنف السياسي ؛ لأنه شكل ظاهرة يمكن الوقوف على أهم الدوافع الموصلة لذلك .

الأسباب السياسية للعنف السياسي في العراق

تعاقبت على حكم العراق أنظمة سياسية عدة تميزت بظاهرة العنف السياسي ورافق ذلك حالة عدم الاستقرار .

أن التأريخ العراقي سادت فيه أحداث العنف فمنذ البدايات الأولى لهذا التأريخ تمثل بالصراع المتواصل القائم على العنف التصادمي بين الارادات المتناقضة للآلهة المتعددة التي عبدتها وخضعت لها الأقوام والحضارات التي قامت في وادي الرافدين ثم بروز دور الدين والحياة المؤسسية للمجتمع التي اعتمدت على وضع وتنفيذ القوانين والشرائع المختلفة , بما يتناسب مع الشروط التي يعيش فيها الإنسان والظروف التي يمر بها التي تسهم في تكوين سلوكه وعاداته وتقاليده أو يجعل شخصيته التي يقع في مقدمتها التكوين القومي والديني للفــرد[2] .

وهذا يعني أن ممارسات القسوة والعنف والمسميات الأخرى لم تكن وليدة الساعة بل انها متصلة الجذور , وقد إرتبطت بمعادلة تأريخية مفادها أن الشعب والحكام قد حملا هذه الصفة , إذ لم تمارسها السلطة وحدها بل مارستها الجماعات والكتل والقوى السياسية المختلفة إزاء بعضها البعض الآخر , التي

, دار غيداء للنشر , عمان , 2017 , ص 90 – 91 .

[1] ناظم نواف ابراهيم , المصدر السابق , ص 43 .

[2] باقر ياسين , تأريخ العنف الدموي في العراق , دار الكنوز الادبية , بيروت , 1999 , ص 116 .

أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا وتفاقم هذه الظاهرة باستمرار , وقد عد الميدان السياسي الساحة الأرحب في هذا الجانب [1] .

ولعل من المهم القول أن التطورات الاقتصادية والفكرية دفعت الإنسان إلى مواجهة الأحداث والظواهر التي يتعرض لها من فرد أو جماعة معينة أو من استغلال أو استبعاد يمكن أن يتعرض له , لابد أن يدفع به إلى محاولة القيام بعمل لاستباق الحدث أو مواجهته بدلاً من التراجع والخضوع له , مما جعل تفكير الإنسان يتطور ليخلق منه نظاماً خاصاً للتعامل بين السلطة والفرد في المجتمع , وفي ظل ذلك بدأت تنمو ظواهر ممارسات العنف بوصفه وسيلةً للتخفيف عن المجتمع لحمايته من غضب السلطة[2] .

وهنا يظهر إن الاستبداد والعنف السياسي قد ارتبط إلى حدٍ كبير كأسلوب من أجل الحفاظ على مكتسبات سياسية عامة وخاصة في المجتمع العراقي , والذي شهد عبر تأريخه الطويل كثيراً من الحكام كانت السمة البارزة لسياستهم قد تميزت عموماً بممارسات فردية استبدادية وأعمال عنف عبرت عن رغبات هؤلاء الحكام بغض النظر عن مدى انسجامها أو تعارضها مع مصالح الأكثرية من السكان[3] .

ب- الأسباب النفسية للعنف السياسي في العراق

يعد العامل النفسي أحد العوامل الأساسية التي أدت دوراً في تفعيل ظاهرة العنف ضد النظام الاجتماعي أولاً ومن ثم النظام السياسي نظراً للتأثير الذي تتركه في نفس الأفراد والجماعات , وقد ركز أصحاب الاتجاه السلوكي على الاحباطات التي يتعرض لها الأفراد والجماعات خلال مدة من الزمن وما يمكن أن تنتج عنه في مدد لاحقة[4] .

فيرى علم النفس أن الإحباط والخيبة والحرمان هي الأسباب المؤدية إلى سلوك العدوان والعنف والتسلط والتناقض والتمرد في المجتمع ومايتفرع عنها من نماذج سلوكية عديدة ؛ لأنه يرى أن هذه النماذج السلوكية أي التناقض والتسلط والعنف هي الإستجابة الطبيعية ورد الفعل التلقائي الذي يوجه به

---

[1] ناظم نواف ابراهيم , المصدر السابق , ص 110 .

[2] كاظم حبيب , الإستبداد والقسوة في العراق , السليمانية , 2005 , ص 35 – 36 .

[3] ناظم نواف ابراهيم , المصدر السابق , ص 111 .

[4] عواطف علي خريسان , أسباب العنف السياسي رؤية تحليلية , مجلة آداب المستنصرية , العدد 54 , الجامعة المستنصرية , بغداد , 2011 , ص 14 .

المرء الإحباط والخيبة والحرمان وهذا هو ما ينطبق تماماً على سلوك المجتمع العراقي ومعاناته الطويلة عبر تأريخه الطويل المتضمن لمثل هذه الظروف التي تثير به نزعات عدوانية وتصرفات قاسية قائمة على التمرد والعنف والثورة[1] .

إنَّ ممارسة العنف من قبل أشخاص يعانون أصلاً من أوضاع اِجتماعية صعبة , سيئة , فالبيئة الطبيعية التي نشأت فيها حضارة وادي الرافدين تتصف بالعنف والشدة فقد واجه سكانها أوضاعاً صعبة سببت الاحباط والخيبة والحرمان وما نتج عن ذلك من انعكاسات على البنية النفسية والاجتماعية والسلوكية للفرد والمجتمع[2] .

ويرى بعض الدارسين في تحليل ظاهرة العنف في المجتمع العراقي إلى انها تُعدُّ انعكاسات عن أسباب ودوافع سياسية وليست انعكاساً عن أي أمر آخر , وأشار بعض السياسيين والمحللين البعيدين عن قوانين علم النفس ونظرياته بأن ما توصل إليه من هذا التفسير هو أن المظالم والتذمر والأحقاد المتراكمة في نفوس أبناء الشعب ضد حكامهم وسياسة الأنظمة المحلية المتحكمة بمصيرهم التي تتولى إدارة البلاد وفق المنهج التسلطي والكبت والحرمان قد أربكت وغيبت وألغت أمراً هاماً وحيوياً في حياة أهل البلاد وهو إضعاف روح المقاومة والنشاط الوطني المعـادي للتدخل الخارجي وتراجع الحماس في الدفاع عن البلاد ضد الإحتلال الأجنبي[3] .

ولغرض أن يحقق العنف نتائجه المطلوبة يتجه الأفراد نحو التمرد السياسي ليتمكنوا من الحصول على فوائد أكثر أو للتنفيس عن التذمر والإحباط الذي يعانون منه بسبب النظام السياسي , أو ضغوط الحياة اليومية التي تتأثر بالنظام السياسي , فالنظام الذي يتبع سياسات تقوم على التهميش والإقصاء وسياسة التخويف والترهيب لبعض فئات المجتمع عادة ماتحقق هذه السياسة لهم شعوراً بالحرمان وانهم بعيدون عن تحقيق أهدافهم , وعندما تصبح لديهم الفرصة مناسبة خاصة عندما يتعرض النظام السياسي

---

[1] باقر ياسين , شخصية الفرد العراقي ثلاث صفات سلبية خطيرة التناقض التسلط الدموية , دار آراس للطباعة والنشر , أربيل , 2010 , ص 29 .

[2] المصدر نفسه , ص 33 .

[3] المصدر نفسه , ص 37 .

للضعف ؛ بسبب أزمة سياسية أو اقتصادية توجه هذه الفئة عنفها مباشرة للسلطة السياسية أو تجاه رموزها[1].

وفي ضوء ماسبق يتضح أن العنف السياسي في المجتمع العراقي له جذوره التأريخية المليئة بالنزاعات العدوانية , لذا تجلى فيها العنف والقسوة على طول المراحل التأريخية الذي ميز علاقة الفرد بالسلطة في العراق , التي شكلت صدمة كبيرة خلقت من خلالها حالة اشمئزاز في نفوس العراقيين , أدت إلى الشعور بالإحباط والتناقض الكبير بين السلطة والمجتمع .

ج- الأسباب الإجتماعية للعنف السياسي في العراق

تركت الصراعات السياسية آثارها على التقاليد والقيم السائدة في المجتمع العراقي ولاسيما بعد أن أصبح العراق ساحة لمعارك الدولتين المتحاربتين العثمانية والصفوية التي انتهت بسيطرة العثمانيين على العراق منذ سنة 1534 حتى العقد الثاني من القرن العشرين الذي ألقى بظلاله على المجتمع عموماً , إذ كان الطابع المميز للحكم العثماني هو الإستبداد والجشع والإقصاء والعنف , وأن القوانين كانت تفرض بالقوة ولاسيما في المدن الرئيسة حيث تركت بنية المناطق تحت سيطرة القبائل والعشائر التي فرضت قوانينها لتحكم , وهكذا فقد انتشر السلب والنهب وفرض العنف وجوده على العلاقات بين الناس , ولذلك أصبح قوة ونفوذ العشائر في المجتمع , والذي لم ينتهِ مع تأسيس الدولة العراقية بل على العكس ازداد هذا التسلط قوة وأكثر نفوذاً[2] , حيث تراكمت لدى الأجيال من اكتسابها حالة العنف الذي عاشته , فقد بدت صفة ثابتة منذ القدم وهي التي تنتج الاستبداد والعنف من جانب الدولة تجاه المجتمع , وهذه الخصائص ماتزال قائمة وتتجلى في أفعال الفرد والمجتمع إزاء الأحداث التي يمر بها وردود فعله نحوها[3] .

ونتيجة للظروف الاجتماعية التي افرزتها من خلال وقوع العراق لقرون عديدة تحت ضغط القيم البدوية والصراع القبلي والطائفي والقومي , وأكد ذلك عالم الإجتماع العراقي علي الوردي من أن العراق أكثر من أي بلد آخر في المنطقة تعرض لهذه الظروف والتي اشتقت منه الحضارة المدنية مبادئها وقيمها

---

[1] عواطف علي خريسان , المصدر السابق , ص 15 .

[2] طالب حسين حافظ , المصدر السابق , ص 101 .

[3] ابراهيم الحيدري , الشخصية العراقية البحث عن الهوية , التنوير للطباعة والنشر, بيروت , 2013, ص 76 .

في التعامل مع الآخرين[1] في مختلف مجالات الحياة . وقد تمثل هذا واضحاً في سلوك وتصرفات الفرد العراقي التي رافقته في يومياته وثقافته الاجتماعية والسياسية فكان طابع النزعة الفردية هو الغالب في تلك التصرفات مثل التسرع الانفعالي المباشر في ردة الفعل والتفرد في اتخاذ القرار ولاسيما في القضايا المصيرية , والميل لإنتهاج أسلوب المواجهة والتحدي عند امتلاكه وسائل القوة القاهرة وحاد في الطبع وافتقاده المرونة وضعف القدرة على التواصل مع الفرقاء , والميل الدائم والرغبة القهرية نحو التظاهر بالقوة والسطوة والغلبة عند تحقيق النجاح أو الإنتقاد , والميل الدائم لإظهار المبالغة في الكرم الفردي وتكريس مظاهر الذات الفردية وتأكيد قوة ومكانة الذات الشخصية[2] . وايضاً يميل الفرد العراقي إلى القسوة والميل إلى الحسم بوسائل العنف الدموي في كل الأمور التي ترافقه , وبسبب هذا فهو اقرب إلى حالة التذمر وعدم الرضا , كما انه سريع الاستثارة شديد الغضب متطرف في رد الفعل , مبالغ في الاقتصاص , يكره الحلول النصفية أو التوافقية ويراها دلائل الضعف , يعرض مطالبه بشكل مباشر ولا يجيد المناورة , غير بارع في استحصال مطالبه بالوسائل السلمية ؛ لأنه متسرع قصير النفس في الاقناع, وفي هذه الحالة يلجأ دون تردد للانتقام والعنف والاقتصاص الشرس والتنكيل المفرط , كما ان استخدام العنف بما في ذلك العنف السياسي هو أفضل أشكال استرداد الحقوق لديه دون الإهتمام إلى النتائج وعندما يستخدم العنف غير المسوغ فانه يوجد لنفسه الأعذار والدوافع الأخلاقية لتفسير سلوكه غير الأخلاقي ثم يندم بسرعة على أفعاله ويلجأ إلى الدين ليكفر عن أعماله ثم يعود إلى أفعاله مرة اخرى[3] .

والجدير بالملاحظة ان هاتين الصفتين صفة النزعة الفردية , وصفة القسوة والميل للحسم بوسائل العنف قد أظهرت الفرد العراقي على حقيقته نتيجة ما اكتسبه من ذلك التأريخ المليء بالأحداث الدموية والمجازر المتواصلة على مدى قرون وهي ظروف خارجة عن إرادته وصلته بالتدريج , ولكن القيم المرتبطة بها ظلت كامنة في اعماق النفوس , حيث ترسخت في منهجه العنيف للدكتاتوريات الحاكمة المتلاحقة في العراق .

يبدو أن القيم الاجتماعية الموروثة تأتي في مقدمة الأسباب الإجتماعية للعنف السياسي في العراق, التي أصبح الفرد العراقي من خلالها وريث هذه الثقافة فهي تربة مناسبة وخصبة لتلقي مظاهر العنف بشتى أنواعه .

---

[1] علي الوردي , دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , مطبعة العاني , بغداد , 1965 , ص 115.

[2] ناظم نواف ابراهيم , المصدر السابق , ص 108 – 109 .

[3] المصدر نفسه , ص 109 .

فضلاً عن ذلك يعد الموروث الديني والعقائدي من العوامل التي أسهمت في بروز ظاهرة العنف السياسي في العراق , إذ أصبح فيه المجتمع العراقي واحداً من أكثر المجتمعات تنوعاً واختلاطاً من الجانب الديني والعقائدي , فقد أدى هذا التنوع إلى إزدياد حالة الصراعات والنزاعات داخل المجتمع[1] . وبلغ هذا الصراع ذروته في مراحل الحروب المتقطعة بين الدولتين الفارسية والعثمانية للسيطرة على العراق , حتى تحول إلى صراع طائفي مقيت , لهذا تكمن خطورته حيث انها لاتؤدي إلى تفكيك النسيج الإجتماعي فحسب , وانما تؤدي أيضاً إلى وجود نظام استبدادي غير مستقر , فكانت سمة المراحل التأريخية اللاحقة التي إرتبطت إلى حدٍ كبير بظروف وعوامل دفعت الأحداث في العراق باتجاه الصراع والعنف السياسي[2] .

وعلى هذا الأساس أن ظاهرة العنف والقسوة لم تكن وليدة الساعة بل انها ذات جذور متصلة ولاخلاف عليها , ولاتغيب عنها هذه الممارسات التي ارتبطت بعمقها التأريخي , وفي هذا المجال يرى باقر ياسين :(إننا لا نريد ولا نرضى الاساءة لبلادنا العريقة وادي الرافدين الخالد – لكننا نسعى بالتأكيد للتفتيش عن مجموع الدوافع الغريبة التي تقف وراء الانماط من السلوك المتصف بالعنف والقسوة والتطرف والشدة البالغة والميل شبه الدائم نحو سفك الدماء والنزوع العدوان في فرض الموت القسري على الانسان في هذه البلاد منذ اكثر من خمسة آلاف سنة والذين ما زالت فصوله المخزية تدور دون توقف حتى يومنا هذا)[3].

ومما تقدم يمكن الإستنتاج إلى أن انعكاسات منهج العنف الدموي لمدة زمنية طويلة في تأريخ العراق بشيوع وانتشار بعض الطباع والعادات والسجايا الاخلاقية والسلوكية الدخيلة التي أصبحت بمرور الزمن جزءاً من معالم وسمات المجتمع العراقي بعد أن طبعت بطابعها سلوك الفرد العراقي وحددت بدرجة كبيرة تصرفاته وميوله الشخصية بصورة عامة[4].

أضف إلى ماتقدم فإن المشاكل الاجتماعية التي بدأت تسيطر على سلوكيات الإنسان العراقي بقيمها وتقاليدها الإنسانية هي العصبية القبلية على أن تأريخ العراق الإجتماعي يشير إلى أنه منذ أقدم

---

[1] فريد حمود جاسم القيسي , العنف في العراق دراسة سوسيولوجية تحليلية في أسباب العنف , دار ومكتبة البصائر , بيروت , 2012 , ص 127 .

[2] علي الوردي , لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث , ج 1 , دار كوفان للنشر , لندن , (د.ت) , ص 12 .

[3] نقلاً عن : باقر ياسين , تأريخ العنف الدموي في العراق , ص 16 – 17 .

[4] المصدر نفسه , ص 411 .

العصور يجد القيم البدوية تستفحل فيه حيناً ثم تتقلص عنه حيناً آخر , وذلك تبعاً لوضع الدولة فيه من حيث ضعفها أو قوتها , فاذا قويت الدولة في بلد ما بحيث استطاعت أن تقمع النزاع الداخلي فيه ازدهر الإنتاج الزراعي والصناعي وقد حدث هذا في تأريخ العراق مرات عديدة , وعندئذ وجدنا القيم البدوية تتقلص تدريجياً حيث تظهر مكانها القيم الحضرية القائمة على الطاعة والإحتراف , وفي مدة أخرى من تأريخ العراق كانت الدولة ضعيفة لا تستطيع أن تحمي أرواح الناس وأموالهم , وفي هذه الحالة يضطر الناس الإلتجاء إلى القيم البدوية , ويشتدون في التمسك بها كلما اشتد ضعف الدولة[1] .

إنَّ أهم ما يميز القبائل العراقية على امتداد التأريخ أنها تتحالف وتتصارع مع الحكومة أو ضدها ويرجع البعض سبب هذا القتال أو الصراع المتواصل بين الطرفين إلى حب القبائل للحرية وميلهم إلى الحصول على الاستقلال من الاستعمار العثماني , بينما يرى آخرون أن عشائر العراق في اصطدام بالحكومة العثمانية إما بسبب الضرائب أو بسبب مساندة العثمانيين لعشيرة دون أخرى لغرض سياسي , أو بسبب تجريد عشيرة من ملكية الأرض واسكان عشيرة أخرى في محلها إلى غير ذلك من الأسباب[2] التي تدفع بالعشائر العراقية إلى استخدام العنف والقوة ضد الحكومة إذ أصبح للعشائر العراقية قوة ونفوذ في المجتمع , هذا النفوذ لم ينته مع تأسيس العراق الملكي بل إزداد قوة , ففي هذا الوقت برزت ظاهرة سيطرة العسكريين على المناصب الحساسة في السلطة وتعزيز وجود المؤسسة العسكرية في الحياة الاجتماعية والسياسية , فقد تم استغلال العشائر في كسب ودهم من خلال دعم شيوخها وتكليفهم بمهام سياسية أو برلمانية , ولا سيما في الوقوف بوجه تلك التوجيهات الجديدة والحد منها , لكن تنامي الجيش وتزايد تأثيره حيث أسندت إليه على نحو مستمر مهمة قمع الإنتفاضات والتمردات القومية والدينية والإجتماعية التي اصطدم بها في أحوال كثيرة بالأنظمة العشائرية , معرضاً إياها إلى أشد أنواع التنكيل وفي غاية العنف والقسوة[3] .

أرجع بعض الدارسين أن ميل الفرد العراقي إلى العنف والتعصب في حل أغلب نزاعاته لها أسبابها لعل من أبرزها الطبيعية والمناخية[4], فقد أثرت في وادي الرافدين طبيعة الأرض والمناخ والموقع الجغرافي

---

[1] علي الوردي , دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , ص 29 –30 .

[2] المصدر نفسه , ص 195 .

[3] سلام عبود , ثقافة العنف في العراق , منشورات الجمل , ألمانيا , 2002 , ص 144 – 145 .

[4] ندى موسى عباس , تأثير البيئة الطبيعية على شخصية الفرد العراقي , مجلة ديالى , العدد 40 , جامعة ديالى , 2009 , ص 203 .

بشكل كبير من خلال قسوتها وصعوبة السيطرة عليها , حيث أكسبت الشخصية العراقية صفة العنف والقلق[1] , وأن طبيعة جريان نهري دجلة والفرات في أراض شديدة الإنحدار وعدم انتظام فيضانها في كثير من السنين سبب عنفاً ودماراً كبيرين كان من الصعب السيطرة عليهما , ومن ثمَّ فقد تركت نتائج صعبة وتغيرات حادة وآثاراً واضحة وعميقة في تشكل المدن والحضارات المحيطة بهذين النهرين , انعكست بشكل سلبي على نفسية العراقي التي زرعت في شخصيته بذور القلق والعنف والإضطراب[2] . وبهذا يمكن القول بأن أهمية العامل الجغرافي كسبب للعنف في العراق تكمن في دوره التأريخي في التأثير على البنية النفسية والسلوكية للإنسان في العراق .

ثانياً : العنف السياسي خلال المدة (1921 – 1940)

كان لإنتهاء الحرب العالمية الأولى واتضاح موقف بريطانيا المتمثل بفرضها الإنتداب على العراق وعدم تلبيتها لآمال العراقيين بالإستقلال[3] , أن أدى الى تضافر جهود عديدة كان للعشائر والشخصيات الدينية والوطنية الدور الكبير في تكوين جبهة وطنية موحدة للوقوف بوجه قوات الإحتلال البريطاني , ونتيجة لإشتداد القوى الوطنية فقد جعلها تتجه إلى الأساليب العنيفة من أجل تحقيق مطالبهم الوطنية , حيث بدأت في 30 حزيران 1920 بشكل هجوم مسلح تكلل بالنجاح فكان بداية ماعرف بثورة العشرين تيمناً بالسنة التي وقعت فيها[4] .

العنف السياسي خلال مرحلة الإنتداب البريطاني على العراق (1920 – 1932)

على أثر إندلاع ثورة العشرين التحررية , أجبرت الحكومة البريطانية على إقامة حكومة عراقية وتتويج فيصل الأول[5] ملكاً على العراق في 23 آب 1921[1] , بعد

---

[1] عدنان ياسين مصطفى , المجتمع العراقي ثوابت التأريخ والجغرافيا وقضية النهوض المجتمعي , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد 14 , العدد5 , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة تكريت , 2007 , ص 282 .

[2] ابراهيم الحيدري , الشخصية العراقية البحث عن الهوية , ص 38 .

[3] عبدالله الفياض , الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 , مطبعة الإرشاد , بغداد , 1963 , ص 207 .

[4] عبدالله فهد النفيسي , دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث , دار النهار للنشر , بيروت , 1973 , ص 137 .

[5] الملك فيصل الأول : الملك فيصل الأول : ولد فيصل في العشرين من آيار 1883 في مدينة الطائف ، وقد نشأ وترعرع في كنف البادية . وفي 1891 انتقل مع والده (الشريف حسين) إلى استنبول بسبب خلاف بين الوالد واخيه الشريف عون . وفي استنبول تتلمذ فيصل على يد مدرسين خصوصيين ، فدرس اللغة العربية وآدابها والتأريخ كما تعلم =الفنون العسكرية الصرفة، وفي 1905 تزوج من ابنة عمه الشريفة حزيمة بن الشريف ناصر وقد ولدت له بنتين وولد

ذلك سعت بريطانيا إلى عقد معاهدة 1922 لكي تضمن لها مصالحها الأساسية وتحل محل الإنتداب الذي رفضه معظم الشعب العراقي جملةً وتفصيلاً , وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين الجانبين , وقد أظهرت نصوص المعاهدة وملاحقها بأنها صورة لصك الإنتداب , إذ وجد فيه الشعب العراقي لباساً أخر للإنتداب لايختلف عنه بأي شكل من الأشكال[2] .

توتر الموقف بشأن المفاوضات ولاسيما بعد تصريح ونستون تشرشل[3] (Winston Churchil) في مجلس العموم البريطاني في 23 آيار 1922 بأن الملك فيصل والحكومة العراقية لم

واحد (الامير ثم الملك غازي) وبعد ثورة الاتحاديين 1908 عاد الشريف حسين إلى الطائف ، وفي 1912 عاد فيصل إلى استنبول ممثلاً عن والده في مجلس المبعوثان – وقد هيأت له هذه المهمة الاطلاع عن كثب على نوايا الاتحادين كما هيأت له الالتقاء بالشخصيات العثمانية البارزة، وفي فترة المخاض العسير الذي مرت به المنطقة العربية 1915–1916 عهد اليه والده باكثر المهمات سرية وكانت ينتقل بين مكة ، ودمشق ، والقسطنطينية وقد توثقت صلاته بحزب العربية الفتاة بعد المجازر التي ارتكبها جمال باشا السفاح في سوريا 1916 وبعد ان اعلن الشريف حسين ثورته على العثمانيين قاد فيصل وقدماء الجيش العربي لتحرير دمشق من قبضة الجيش العثماني فقام بتشكيل حكومة عربية فيها بناءاً على وعود بريطانية بان يسمح للعرب بالاستقلال، وفي 8 اذار نودي به ملكاً على سوريا الا ان الاطماع الغربية في سوريا حالت دون استمرار الحكومة العربية في دمشق التي سقطت بعد معركة ميسلون 20 تموز 1920 ، وفي مؤتمر القاهرة اذار 1921 رشحته بريطانيا ملكاً على العراق في محاولة اصلاح الخطأ الفادح الذي ارتكبته بحق العرب وانكارها للحقوقهم ورشحت الملك فيصل لعرش العراق ، وفي 23 اب 1921 توج فيصل ملكاً على عرش العراق وظل فيه حتى السابع ايلول 1933 . ينظر : عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية 1921 –1933 ، بغداد ، 1991 ، ص 9–47.

(1) صبري فالح الحمدي , التوجه الوطني لثورة العشرين التحررية , مجلة دراسات تأريخية , العدد 27 , السنة العاشرة , بيت الحكمة , بغداد , 2011 , ص 118 .

(2) احمد رفيق البرقاوي , العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932 , بغداد , 1980 , ص 36 .

(3) ونستون تشرشل : ولد في مدينة أكسفورد من مدن انكلترا في 3 تشرين الثاني 1874 وهو من عائلة انكليزية معروفة وسياسي مهم من حزب المحافظين , أكمل دراسته في كلية هارو ثم الكلية العسكرية الملكية في ساندهيرست والتحق بالقوات البريطانية المحاربة في الهند سنة 1898 , دخل البرلمان سنة 1900 وعين وزيراً للتجارة سنة 1908 ثم وزيراً للداخلية والبحرية عند نشوب الحرب العالمية الأولى , شغل عدة مناصب وزارية أخرى وفي سنة 1940 تم استدعائه لرئاسة الوزارة التي قادها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية , اعتزل السياسة سنة 1964 لينشغل بعدها باهتماماته الشخصية ومنها الكتابة التي ظل يمارسها حتى وفاته في سنة 1965 . للمزيد ينظر : محمد يوسف ابراهيم القريشي , =ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945 , دمشق , (د.ت) , ص 250 .

يخبرا المندوب السامي برفض الشعب العراقي للإنتداب[1] . وقد نتج عن هذا التصريح إثارة الرأي العام العراقي , وتشكلت لجنة من قبل المعارضة طلبت مقابلة الملك , غير أن موقف الملك تجاه المعارضة كان سلبياً ؛ وذلك لخشيته من تصلب موقف بريطانيا , لهذا فضل أن يضحي بالمعارضة مؤقتاً لكسب تفهم بريطاني أحسن[2] .

وعلى مايبدو كانت الحكومة البريطانية تريد أن تمارس الإنتداب وتنفيذ صكه عن طريق هذه المعاهدة , ولذلك أظهرت القوى الوطنية معارضتها للمعاهدة والعمل على مناوئتها واحباطها بكل الوسائل الممكنة , فكانت ردود الفعل عنيفة ضد بنودها من خلال عقد الإجتماعات والتظاهرات وتقديم البرقيات والمذكرات إلى الملك فيصل والتي عبروا من خلالها عن رفضهم للإنتداب والمطالبة بالإستقلال[3] .

وعلى الرغم من تصديق مجلس الوزراء على المعاهدة في 25 حزيران 1922 بشرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها , إلاّ أنها قوبلت بالإحتجاج فقدم جعفر أبو التمن وزير التجارة إستقالته , وحدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وطالبت بتحقيق الإستقلال التام للبلاد وإلغاء الإنتداب , وكانت مناطق الفرات الأوسط كالنجف وكربلاء والحلة والديوانية من المراكز الوطنية الفعالة[4] .

فضلاً عن ذلك توجهت مظاهرة في 23 آب 1922 يقودها الحزبان الوطنيان هما (الحزب الوطني وحزب النهضة) نحو البلاط الملكي تطالب بتأليف حكومة وطنية وبسقوط الإنتداب , والملفت للنظر أن قيام المظاهرة تلك قد رافقت قدوم المندوب السامي بيرسي كوكس[5](Percy Cox) لتقديم

---

(1) علاء جاسم محمد , الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883 – 1933 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1990 , ص 166 .

(2) رجاء حسين الخطاب , العراق بين 1921 – 1927 دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي , دار الحرية , بغداد , 1976 , ص 59 .

(3) علاء حسين الرهيمي , المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية , بيت الحكمة , بغداد , 2007 , ص 61 .

(4) عبدالرزاق الحسني , تأريخ العراق السياسي الحديث , ج 2 , ط 7 , الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2008 , ص 18 .

(5) بيرسي كوكس : ولد في جنوب انكلترا بمقاطعة اسكس , في 20 تشرين الثاني 1864 , دخل العراق بصفته رئيساً للضباط السياسيين المرافقين للحملة البريطانية على العراق في المدة 1914 – 1918 حين اصبح الحاكم المدني في العراق , ارسل إلى طهران سفير مفوض لبريطانيا في المدة 1918 – 1920 حيث أعيد إلى العراق نتيجة قيام ثورة =العشرين وفشل ولسن في اخمادها , عين مندوباً سامياً في العراق سنة 1920 وحتى 20 نيسان 1923 , توفى

التهاني للملك فيصل الأول بمناسبة مرور عام على تتويجه , لكنه أبدى سخطه من الهتافات الصاخبة التي رددها المتظاهرون , فرأى الفرصة سانحة أمامه لضرب الحركة الوطنية والقضاء على الحياة الحزبية, فطالب كوكس الحكومة في اليوم التالي بتقديم إعتذار وإعتقال المسؤولين عن تدبير المظاهرة , وعلى الرغم من إستجابة الحكومة العراقية وبشكل عاجل وسريع لطلبه بالإعتذار , إلاّ أن المندوب السامي استطاع السيطرة على الموقف حيث أغتنم فرصة مرض الملك وأخذه مسؤولية الحكم على عاتقه , واتخاذه إجراءات قمعية وعنيفة فأمر بإغلاق حزبي النهضة والوطني , وتعطيل جريدتهما (المفيد والرافدين) واعتقال زعماء الحركة الوطنية ونفيهم خارج العراق[1] , وقامت الطائرات البريطانية بقصف مناطق العشائر التي وقفت مع الحركة الوطنية[2] الرافضة للمعاهدة[3] .

وهكذا فأن هذه الإجراءات العنيفة من قبل كوكس المعتمد السامي البريطاني يُعدُّ أول إجراء عنيف ضد الوطنيين منذ قيام الحكم الوطني في العراق , وهي بمثابة إنذار موجه للعناصر الوطنية في بغداد وبقية المدن الأخرى والمناطق العشائرية المتعاطفة معها , ويظهر أن هذا الإجراء يتعارض مع إقرار الساسة البريطانيين ولاسيما بيرسي كوكس عند قيام الحكم الوطني بأن تكون الحكومة العراقية دستورية ونيابية ديمقراطية ؛ بسبب أن كوكس لجأ إلى العنف في إسكات الأصوات التي تعبر عن رأي الشعب , مما يؤكد أن بريطانيا سعت لحماية مصالحها بأية طريقة كانت , حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة[4] .

كوكس في 20 تشرين الثاني 1937 بينما كان يصطاد السمك هوايته المفضلة حيث سقط ومات ولم يدفن بل أحرقت جثته بناءً على وصيته . للمزيد ينظر : منتهى عذاب ذويب , برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864 – 1923 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1995 .

[1] وهم كل من: جعفر أبو التمن وحمدي الباججي والشيخ محمد مهدي البصير وعبدالرسول كبة والشيخ حبيب الخيزران وسامي خوندة , ونفيهم إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي . ينظر: محمد حسين الزبيدي , السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام 1922 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1985 , ص 41 .

[2] محمد حسين الزبيدي , المصدر السابق , ص 40 – 44 .

[3] المناطق العشائرية التي تم قصفها هي : قبيلة خفاجة في الشطرة وقبيلة العوابد في الشامية والصفران في الرميثة وآل فتلة في المشخاب والمهناوية والأكرع في عفك وقبيلة العزة في المنصورية . ينظر: عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 1 , ط 7 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1988 , ص 119 .

[4] محمد حمدي الجعفري , بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2000 , ص 38 .

وعلى الرغم من المعارضة الواسعة للإنتداب , ورفض إجراء المفاوضات مع بريطانيا لعقد معاهدة غير متكافئة , إلاّ أن الحكومتين العراقية والبريطانية توصلتا إلى مسودة مشروع المعاهدة , وأقر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في 25 حزيران 1922 نصوص المعاهدة على أن يتم قبولها من قبل المجلس التأسيسي العراقي[1] .

ولم تكد المعاهدة تخلو من صعوبات بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها , فكانت الخطوة اللاحقة الملقاة على عاتقها نشر المعاهدة , وتأليف المجلس التأسيسي , حيث كانت له ردود فعل عنيفة لدى الشعب العراقي , فعندما حددت الوزارة يوم 24 تشرين الأول 1922 موعداً للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي , حتى دعت الحركة الوطنية قبل الشروع بها إلى مقاطعتها فأدى ذلك إلى إستقالة اللجان الإنتخابية في بعض المدن العراقية , وقد عدت المعارضة الإنتخابات أسلوباً بريطانياً لتركيز سلطتها في العراق , وقدمت مذكرة إلى الملك طالبت فيها الحصول على الإستقلال التام ورفض المعاهدة[2] .

استمرت المعارضة الشعبية بالتمسك بفتاوى رجال الدين , إذ أعلن المرجع الديني أبو الحسن الأصفهاني والمرجع الميرزا محمد حسين النائيني والمرجع محمد مهدي الخراساني عن فتواهم في مقاطعة الإنتخابات وحرمتها , وقد أيد رجال الدين في كربلاء والكاظمية ماقال به رجال الدين في النجف الأشرف , فأصدروا فتأوى فردية وجماعية تؤيد مقاطعة الإنتخابات , فقد أعلن الشيخ مهدي الخالصي أمام جمهور كبير من الناس في مدرسة الكاظمية , نقض بيعة الملك فيصل بقوله : ((بايعنا فيصل ليكون ملكاً على العراق بشروط , وقد أخل بتلك الشروط , فلم يعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي أية بيعة))[3] . وكان لهذا التصريح صدى واسعاً بين الأوساط المختلفة , واستاء الملك فيصل أشد الإستياء وأضمر للشيخ الخالصي الحقد عندما أرسل الملك فيصل كاطع العوادي إلى الشيخ الخالصي ؛ لإقناعه بسحب الفتاوى التي حرمت الإنتخابات , لكن الأخير رفض[4] , وبما أن الفتاوى تلك كانت العامل الأساس في عرقلة سير الإنتخابات , ولها التأثير الكبير في المستويين الرسمي والشعبي فعلى المستوى الرسمي قدم رئيس الوزراء عبدالرحمن النقيب[5] استقالته من الوزارة في 16 تشرين الثاني 1922 أي بعد صدور

---

[1] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 1 , ص 108 .

[2] رجاء حسين الخطاب , المصدر السابق , ص 97 – 98 .

[3] نقلاً عن : علاء جاسم محمد , المصدر السابق , ص 174 .

[4] المصدر نفسه , ص 176 .

[5] عبدالرحمن النقيب : ولد في بغداد سنة 1841 , والده علي نقيب أشراف بغداد وسليل أسرة الشيخ عبدالقادر الكيلاني

الفتاوى بأسبوع واحد بعد أن شعر بأنه غير قادر على مواجهة أزمة الإنتخابات , فكلف الملك فيصل في 18 تشرين الثاني 1922 عبدالمحسن السعدون[1] وزير الداخلية المستقيل بتأليف الوزارة الجديدة , أما على المستوى الشعبي فقد كان لصدور الفتاوى الأثر الواضح والكبير في توقف الإنتخابات في الكثير من المدن العراقية[2] .

وهكذا فأن البريطانيين حاولوا ومنذ البداية وضع حد للمقاطعة العامة باستخدام العنف والقوة ففي 20 تشرين الثاني 1922 وجهت دار الإعتماد مذكرة إلى الملك فيصل الأول تطالبه فيها معاقبة كل من يحرض الناخبين على المقاطعة[3] .

اتخذ عبدالمحسن السعدون عند توليه رئاسة الوزراء في 20 تشرين الثاني 1922 موقفاً متشدداً تجاه موضوع الإنتخابات , مؤكداً عن عزمه على إنجاز الإنتخابات مهما كلف الأمر ((حسب تعبير أحد الساسة المعاصرين للحدث))[4] , وبالفعل فقد جرى اعتقال الشيخ مهدي الخالصي في داره في الكاظمية

المعروفة بمكانتها الدينية , تولى نقابة الأشراف سنة 1888 بعد وفاة أخيه السيد سلمان وهو من الشخصيات التي أدت دوراً كبيراً في العهد العثماني ومدة الإحتلال البريطاني حيث كان الشخصية الثالثة بعد الوالي باعتباره كان نقيباً لأشراف بغداد وعند الإحتلال البريطاني للعراق , مال عبدالرحمن النقيب إلى الحكم البريطاني وحاز على ثقته , فقد تسلم باقتراح من بيرسي كوكس في 25 تشرين الأول 1920 رئاسة الحكومة المؤقتة ورئيساً لمجلس الوزراء في 12 ايلول 1921 بعد تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق في 23 آب 1921 , كانت مهمة وزارته الأخيرة التي ألفها في 30 ايلول 1922 وحتى 16 تشرين الثاني من السنة نفسها التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1922 , توفى عبدالرحمن النقيب في بغداد في 12 حزيران 1927 . للمزيد ينظر : رجاء حسين الخطاب , عبدالرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة , حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقاته بمعاصريه , الدار البيضاء , بغداد , 1984 .

[1] عبد المحسن السعدون ، ولد في مدينة الناصرية سنة 1879 والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ سنة 1910 , وفي أواخر السنة ذاتها انتخب نائباً عن المنتفق في مجلس المبعوثان العثماني ، دفعته مواقف بريطانيا =والمعارضة والبرلمان إضافة إلى أسباب شخصية إلى الانتحار في 13 تشرين الثاني 1929 بإطلاق النار على نفسه من مسدسه ، ينظر ، لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره السياسي في تأريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية , بغداد ، 1988 ، ص15 – 44.

[2] عبدالستار شنين الجنابي , تأريخ النجف السياسي 1921 – 1941 دراسة تأريخية وثائقية , مكتبة الذاكرة , بغداد , (د.ت) , ص 131 – 133 .

[3] د . ك . و , الوحدة الوثائقية , ملفات البلاط الملكي , التسلسل 1108 , مذكرة سكرتارية فخامة المعتمد السامي إلى رستم حيدر السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك فيصل , بتأريخ 20 تشرين الثاني 1922 , ص 33.

[4] نقلاً عن : توفيق السويدي , مذكراتي في نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية , المؤسسة العربية للدراسات

يوم 26 حزيران 1923 بعد أن أحاطت الشرطة منطقة الكاظمية من كل جانب , وأرسل هو وذويه بقطار خاص إلى البصرة , ومن هناك نفوا إلى عدن[1] . وكذلك استمرت السلطات العليا على بذل جهودها السياسية من أجل انهاء المقاطعة , فسارعت إلى تعيين مولود مخلص[2] متصرفاً للواء كربلاء , بوصف كربلاء وقضاء النجف التابعة لها إدارياً , أهم مركزين مؤثرين في سير عملية مقاطعة الإنتخابات , لكن مولود مخلص أكد للحكومة العراقية أن مراكز مقاطعة الإنتخابات الرئيسة في الفرات الأوسط لازالت متمسكة بموقفها المتصلب وانها تحتاج إلى تحرك سياسي واسع النطاق داخل البلد , وأنه بذل جهداً كبيراً بهدف تذليل العقبات التي وضعت في الطريق من أجل عدم إجراء الإنتخابات[3] .

ونتيجة لذلك أن حكومة السعدون خشيت بعد نفيها للشيخ الخالصي من وقوع ردود فعل عنيفة تجاهها ؛ ولذلك كانت على أهبة الإستعداد تحسباً لأي طارئ , فأرسلت أعداداً كبيرة من قوات الشرطة ومصفحاتها إلى الكاظمية وأحاطت بها من كل جانب وأصبحت الكاظمية وكأنها معسكر من المعسكرات وعلى الرغم من التوتر الشديد والإضراب الذي ساد الكاظمية وخروج الناس إلى الشوارع وأحاديثهم فيما بينهم حول مايجب القيام به تجاه العمل الذي وصفوه بأنه استهتار بمقدساتهم الدينية[4] . إذ قام حشد من علماء الكاظمية بإرسال عدد من الرسائل إلى الميرزا النائيني والسيد أبو الحسن الأصفهاني, حيث قرر الأخير عقد إجتماع في داره حضره رجال الدين ووجهاء ورؤساء العشائر في مدينة النجف للتباحث في

والنشر , بيروت , 2010 , ص 177 .

(1) عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 1 , ص 173 .

(2) مولود مخلص باشا : واسمه مولود احمد شعبان رجب التكريتي , أسماه الشريف حسين بالمخلص للثورة العربية الكبرى فشاع عليه هذا الإسم . ولد في الموصل سنة 1885 وفيها أكمل دراسته الأولية ثم التحق في المدرسة الإعدادية الأميرية سنة 1895 والتحق بعدها بالمدرسة العسكرية في بغداد ثم سافر إلى اسطنبول سنة 1903 للدخول في الكلية الحربية فتخرج فيها سنة 1911 ضابطاً خيالاً , عين بعدها ضابطاً في الجيش العثماني السادس المرابط في بغداد , مارس العمل السياسي من خلال انتمائه إلى جمعية العهد العراقية في بغداد , انضم بعد ذلك إلى الثورة العربية سنة 1916 , فعين مرافقاً للأمير فيصل فمتصرفاً للواء كربلاء سنة 1923 , فعضواً بمجلس الأعيان سنة 1925 , انتخب نائباً في البرلمان العراقي وترأسه سنة 1937 ولعدة دورات , توفى مخلص في 14 آب 1951 . للمزيد ينظر : محمد حسين الزبيدي , مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتأريخ العراق المعاصر 1885 – 1951 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1989 .

(3) محمد حسين الزبيدي , مولود مخلص باشا , ص 207 – 208 .

(4) لطفي جعفر فرج عبدالله , المصدر السابق , ص 90 .

ذلك الأمر , بعد ذلك قرر السيد أبو الحسن الأصفهاني إعلان إحتجاجه على عمل الحكومة بنفيهم الشيخ الخالصي , وأمر كذلك بغلق الأسواق[1] .

أثار تباطؤ عمل وزارة عبدالمحسن السعدون في إتمام إنجاز الإنتخابات للمجلس التأسيسي وإقرار المعاهدة العراقية البريطانية حفيظة المندوب السامي , وبدأت الضغوط على الملك فيصل تنهال لإقصاء الوزارة السعدونية , نتيجة اتهامها بالتسبب في الأزمة الإقتصادية التي حلت بالبلاد, واتخذ الملك فيصل الأول من ذلك الموقف ذريعة لتوجيه اللوم إلى الحكومة على تدهور الأوضاع المعيشية للشعب , وكانت إشارة واضحة ليفهما السعدون مايدبره المندوب السامي , فأسرع إلى تقديم استقالته في 15 تشرين الثاني 1923 , حيث قبلها الملك على الفور وكلف جعفر العسكري الذي قام بتأليفها في 22 تشرين الثاني 1923[2] .

وتضمن منهاج حكومة جعفر العسكري السعي لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي واتمامه بأسرع مايمكن , وحددت وزارة الداخلية يوم 25 شباط 1924 مرحلة نهائية للإنتخابات , وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة لفوز مرشحيها , وقد أثار تدخل الحكومة في الإنتخابات الإحتجاج والإستنكار في مناطق العراق المختلفة[3] .

ونتيجة لذلك حدث أثناء الإنتخابات أن أغتيل توفيق عبدالقادر الخالدي[4] المعروف بميوله المعادية للشريفيين ومؤيداً للجمهورية , ولم يكن على علاقة وطيدة مع الملك إذ كان من بين المعارضين لفكرة ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق , لهذا ظل وجوده يمثل مصدر قلق بالنسبة إلى دعاة الملكية وفي

---

[1] علاء عزيز كريم , موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921 ـ 1924 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل , 2007 , ص 145 .

[2] حامد الحمداني , صفحات من تأريخ العراق الحديث من الإحتلال البريطاني إلى ثورة 14 تموز 1958 , (د.م) , (د.ت) , ص 44 .

[3] عبدالرزاق الحسني , العراق في ظل المعاهدات , ط 5 , دار الكتب , بيروت , 1982 , ص 82 .

[4] توفيق عبدالقادر الخالدي : ولد في بغداد سنة 1878 واتم تحصيله في المدرسة الرشيدية العسكرية والإعدادية العسكرية, سافر إلى اسطنبول والتحق في المدرسة الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان , عاد إلى بغداد وبقي في الجيش حتى رفع إلى رتبة رائد , وعندما قامت الحرب العالمية الأولى , تطوع للإلتحاق في جبهة العراق ضد البريطانيين وقاتل في الجبهة الشعبية , تبنى فكرة معارضة ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق وكانت سبباً في مقتله , عندما اغتيل من أمام منزله يوم 23 شباط 1924 , ويعد هذا الإغتيال الأول من نوعه في تأريخ العراق المعاصر . للمزيد ينظر : عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 1 , ص 192 – 193 .

مقدمتهم الملك نفسه , الذي نظر إلى نشاط الخالدي بشكٍ وريبة , لاسيما وأن علاقة الخالدي الشخصية بالمندوب السامي البريطاني هنري دوبس[1] (Henry Dobbs) كانت قوية جداً , وكان الأخير دائم الحضور في مزرعة الخالدي في منطقة الدورة , حيث كان يقيم فيها الولائم والدعوات الخاصة , ونتيجة لتلك اللقاءات أصبح الملك في موضع شك وقلق , لكونه جعل منها أمراً مدبراً ضده , ولإزالة تلك المخاوف والشكوك قرر الملك فيصل الأول التخلص من توفيق الخالدي , عن تدبير مؤامرة لإغتياله وذلك أثناء عودته من زيارة عبدالرحمن النقيب في 24 شباط 1924 وما أن وصل الخالدي إلى داره وهمّ في طرق باب الدار قام عبدالله محمد سرية بإطلاق النار عليه من مسدسه فأرداه قتيلاً[2] .

وبعد اتمام عملية الإنتخابات في موعدها المقرر , حاول جعفر العسكري رئيس الوزراء تمرير المعاهدة بأسرع مايمكن بسبب إلحاح المندوب السامي البريطاني , لكن المعارضة طالبت بدراسة بنود المعاهدة , وعندما عرضت المعاهدة على المجلس تقرر تشكيل لجنة برئاسة ياسين الهاشمي[3] لتدقيق بنودها , وبعد الدراسة رأت اللجنة أن شروط المعاهدة مجحفة , ولابد من اجراء التعديلات , وقد جوبهت المعاهدة داخل المجلس بمعارضة شديدة , وفي الخارج قام المعارضون بتطويق بناية المجلس وأغلقت المحلات والمخازن , الأمر الذي دعا إلى استدعاء الشرطة والجيش للسيطرة على الموقف المتأزم , وقد سبب هذا الموقف قلقاً شديداً للمندوب السامي البريطاني وللملك فيصل على حد سواء , وتصاعدت حالة العنف مع ازدياد حدة المعارضة بعد أن جرت محاولة اغتيال نائبين ممن عرفوا بمساندتهم للمعاهدة , هما

---

[1] هنري دوبس (1878 – 1934) : إيرلندي الجنسية بريطاني المولد , تخرج من جامعة اكسفورد , التحق بعد تخرجه بحكومة الهند , عمل في اماكن عديدة كأفغانستان وإيران والخليج العربي في المدة 1890 – 1914 , ثم مندوباً سامياً في العراق في المدة 1923 – 1929 . للمزيد ينظر : انعام مهدي علي سلمان , أثر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923 – 1929 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1997 .

[2] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 1 , ص 291 – 292 ؛ أحمد فوزي , أشهر الإغتيالات السياسية في العراق , مطبعة الديواني , بغداد , 1987 , ص 23 .

[3] ياسين الهاشمي : ولد في بغداد بين سنتي 1882 – 1885 وفي سنة 1890 اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد وارسله والده إلى الاستانة ليدرس العلوم العسكرية وليتخرج ضابطاً , وفي سنة 1902 تخرج برتبة ملازم ثان , وفي 5 آيار 1922 عين وزيراً للأشغال والمواصلات , وفي تشرين الثاني 1922 ألف وزارته الأولى , وفي سنة 1925 أسس حزب الشعب , واصبح وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية 1926 – 1928 , ثم وزيراً للمعارف , ألف حزب الاخاء الوطني , اطاح انقلاب بكر صدقي بحكومته في 29 تشرين الأول 1936 , مات في منفاه في بيروت في 21 كانون الثاني 1937 . ينظر : حسن لطيف الزبيدي , موسوعة السياسة العراقية , المعارف , ط 2 , بيروت , 2012 , ص 667 – 668 .

عـداي الجريان[1] وسلمان البراك[2] , الّذيـن كانـا يمثلان لواء الحلة فـي المجلس[3] , بعد حضورهما ذلك الإجتماع على الرغم من عدم دعوتهما إليه , وعند نهايته في تمام الساعة الثالثة من ظهر 20 نيسان 1924 أطلق شاكر القره غولي – أحد رجالات جعفري العسكري – رصاص مسدسه على عداي الجريان وسلمان البراك محاولاً إغتيالهما في عكد الصخر في بغداد وقد أصيب عداي الجريان في ذراعه بينما أصيب سلمان البراك في ساقه , غير أن أصابتهما لم تكن خطيرة ونقلا إلى مستشفى المجيدية (مدينة الطب حالياً) لتلقي العلاج[4] .

دفعت تلك الأحداث العنيفة إلى قيام الحكومة باعتقال ثلاثة وعشرين شخصاً , وأغلقت جرائد الإستقلال والشعب والناشئة , كما واتخذت بعض الإجراءات التي تؤمن تأييد المندوبين لها , بعد أن

---

(1) عداي الجريان : ولد في ناحية المدحتية في محافظة بابل سنة 1883, وهو شيخ عشيرة البوسلطان الزبيدية , كان عضواً في المجلس التأسيسي في العراق سنة 1924 في عهد الملك فيصل الأول وعضواً في مجلس الأعيان العراقي لدورتين 1925 – 1929 , و 1929 – 1933 , وانتخب نائباً في مدينة الحلة في مجلس النواب العراقي سنة 1935, وكان من بين الذين طالبوا في سنة 1919 أن يكون برسي كوكس ملكاً على العراق وتحت الوصاية البريطانية , وكان من مؤيدي عقد معاهدة سنة 1922 مما عرضه لمحاولة إغتيال , توفى يوم 17 آب سنة 1935 . ينظر : هيفاء عبود الهيمص , الدور الوطني لعشيرة ألبوسلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس 1941 , دار الملّاك للفنون والآداب والنشر , بغداد , 2015 ؛ محمد إبراهيم محمد , مقال بعنوان : أعلام وشخصيات , الدور الوطني للشيخ عداي الجريان , www.nbraas.com/inp/view_printer

(2) سلمان البراك : ولد في ناحية الشوملي في محافظة بابل سنة 1880 , شارك في ثورة العشرين إلى جانب عشيرته , انتخب نائباً في المجلس التأسيسي في 20 شباط 1924 , وانتخب نائباً عن لواء الحلة في عشر دورات , وانتخب رئيساً للمجلس النيابي لدورتي سنة 1934 و سنة 1943, أصبح وزيراً للري والزراعة في عهد وزارتي عبد المحسن السعدون الثالثة (1928 – 1929) وتوفيق السويدي الأولى في سنة 1929 , ووكيلاً لوزير الدفاع سنة 1934 , ووزيراً للاقتصاد في وزارة نوري سعيد الثامنة (1943 – 1944) , توفى في داره ببغداد في 11 شباط سنة 1949 , على أثر مرض العضال الذي لازمه لأكثر من سنة . للمزيد ينظر : يحيى كاظم المعموري , الشيخ سلمان البراك أول وزير حلّي في تاريخ العراق المعاصر , دار الفرات للثقافة والإعلام , الحلة , 2011 .

(3) علاء جاسم محمد الحربي , جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تأريخ العراق حتى عام 1936 , منشورات مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1987 , ص 94 – 95 .

(4) رجاء حسين الخطاب , المصدر السابق , ص 126 .

لاحظت أن الكثير منهم بدأ يميل إلى المعارضة ؛ بسبب التهديدات المستمرة لكل من يقف إلى جانب المعاهدة[1] .

ومع ازدياد حدة المعارضة داخل المجلس وخارجه , بعث المندوب السامي انذاراً إلى الملك فيصل طالباً منه أن يدعو للإجتماع لغرض المصادقة على المعاهدة والاّ فإنه سيبلغ مجلس عصبة الأمم بعدم دخول العراق في عضويته , ونتيجة لذلك الموقف الحرج استطاع رئيس الوزراء في تحقيق عقد الجلسة الخاصة وجرى التصويت على المعاهدة[2] , تحت وطأة التهديد البريطاني من جانب , والإستنكار الشعبي الذي اتهمت من خلاله الحكومة العراقية بالرضوخ للضغوط البريطانية .

لم تتوقف مطاليب الحركة الوطنية والحكومات العراقية المتعاقبة عن مساعيها في تعديل المعاهدات العراقية البريطانية السابقة , في سبيل انهاء الإنتداب وتحقيق الإستقلال , فكان العراقيون حكومةً وشعباً يشعرون بثقل أحكام المعاهدات والإتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها , ولذلك بذلت الحكومة العراقية كل جهد للتخفيف من النفود البريطاني في تسيير شؤون البلاد , وعلى هذا الأساس سارت الأوضاع السياسية بخطى متقدمة , أجرت خلالها سلسلة من المفاوضات والمعاهدات ابتدأت سنة 1926 حتى سنة 1930 وتعهد بريطانيا بتأييد دخول العراق عصبة الأمم سنة 1932 واعلان استقلال العراق[3] .

حركة الآثوريين سنة 1933 :

تشكل التكوينات القومية والاقليات الدينية ردود أفعال رئيسة ضد السلطة بصفتها الطرف الأبرز في زيادة ظاهرة العنف السياسي في العراق ويتضح هذا من خلال الحركة التي قام بها الآثوريون[4] ضد الحكومة العراقية تحت الحماية البريطانية التي اعتمدت سياسة التفرقة العرقية والدينية تجاه العراق . فمع بوادر الحرب العالمية الأولى أنضم المسيحيون الآثوريون من مناطق حكاري (في تركيا) إلى جانب بريطانيا بهدف التخلص من سيطرة الدولة العثمانية من جانب , والتخلص من مضايقات بعض العشائر

---

[1] رجاء حسين الخطاب , المصدر السابق , ص 95 .

[2] المصدر نفسه , ص 99 .

[3] فارس محمود فرج , التطورات السياسية في العراق خلال فترة الإنتداب البريطاني , مجلة الدراسات التأريخية والحضارية , المجلد الأول , العدد 1 , السنة الأولى , مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التأريخية والحضارية , جامعة تكريت , 2009 , ص 103 .

[4] الآثوريون : طائفة من النساطرة المسيحيين انشقت عن الكنيسة الغربية , وان الآثوريون انفسهم يدعون بانحدارهم العرقي من بقايا سكان العراق القدماء وانهم من اتباعهم . للمزيد من التفاصيل يراجع : أيشو مالك خليل , الآشوريون في التأريخ , ترجمة سليم واكيم , منشورات واكيم اخوان , بيروت , 1962 , ص 180 .

الكردية والإيرانية من جانب آخر , فاضطروا إلى ترك مدنهم والدخول تحت حماية القوات البريطانية في العراق , استغلت بريطانيا من جانبها الوضع السيء للآثوريين , وقررت أن تؤلف قوات من هؤلاء تستخدمهم في الحملات التأديبية في المناطق المحتلة[1] وليعرفوا فيما بعد بقوات ((الليفي))[2] .

إلى جانب ذلك ساهم الآثوريون جنباً إلى جنب مع القوات البريطانية في قمع الثورة التحررية العراقية سنة 1920 , واستخدمهم البريطانيون في حملات التأديب التي قادها ضد العشائر العربية والكردية الثائرة ثم نقلوا إلى منطقة الموصل ؛ لغرض إسكناهم وافتعلوا الفتن والاضطرابات في كركوك والموصل , وكانوا هؤلاء يتعاملون بخشونة مع العراقيين ويتجاهلون الدوائر الحكومية فيراجعون المستشارين البريطانيين , وبعد أن أزداد الدعم البريطاني لهم زاد ذلك من غرورهم وشجعهم على التمادي والعنف في الاعتداء على المواطنين والموظفين[3] .

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي قام بها الآثوريون في سبيل الحصول على الاستقلال من خلال اقامة مقاطعة مستقلة لهم إلاّ انهم اخفقوا في تحقيق ذلك[4] , وعلى أثرها حصلت صدامات عنيفة بينهم وبين القوات العراقية ولا سيما بعد اعتقال زعيمهم المار شمعون[5] في أيار سنة 1933 من قبل السلطات العراقية[6] , بعد رفضه التعاون معها عندما طلبت منه الحكومة أن يتوجه إلى بغداد للتفاهم

---

[1] سيف عدنان ارحيم القيسي , الادارة العسكرية البريطانية وموقفها من القوميات والاقليات الدينية في العراق (1914 – 1920) , مجلة دراسات تأريخية , العدد 45 , بيت الحكمة , بغداد , 2017, ص 52 .

[2] يعد الليفي قوة عسكرية شكلتها القوات البريطانية لتكون رديفاً وعوناً لسلطات الانتداب العاملة في العراق . للمزيد من التفاصيل ينظر : عمار يوسف عبدالله , بريطانيا وقوات الليفي في العراق 1920 – 1932 , مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية , المجلد 7 , العدد 1 , جامعة الموصل , 2008, ص 163 .

[3] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 50 .

[4] يرجع سبب هذا الاخفاق إلى ان عصبة الامم المتحدة قد اتخذت قرارها في 24 كانون الأول سنة 1932 يقضي بعدم قبول طلب الآثوريين المتعلق بحكم ذاتي اداري داخل العراق , عمار يوسف عبدالله , بريطانيا والآثوريون في العراق 1918 – 1933 , مجلة التربية والعلم , المجلد 14 , العدد 1 , كلية التربية , جامعة الموصل , 2007 , ص 66 .

[5] المارشمعون : هو رجل دين مسيحي ولد سنة 1909 , من اتباع الكنيسة الشرقية تولى كرسي البطريركية سنة 1921 عندما كان صغيراً الأمر الذي أدى إلى عدم اعتراف الآثوريين بسلطته الدينية , قامت حكومة العراق بنفيه خارج العراق إلى جزيرة قبرص بعد قيامه بتشجيع الآشوريين على التمرد على الدولة العراقية سنة 1933 . ينظر : نجدة فتحي صفوة , العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936 , منشورات مركز دراسات الخليج العربي , البصرة , 1983 , ص 68 – 69 .

[6] تشارلز تريب , صفحات من تأريخ العراق , ترجمة زينة جابر ادريس , ط 1 , الدار العربية للعلوم , القاهرة , 2006 ,

حول الوضع الذي أصبح متأزماً, فلما حضر طلب منه وزير الداخلية حكمت سليمان[1] أن يتعاون مع الحكومة وأن يقدم تعهداً خطياً بعدم عرقلة أعمالها , وأن يكون أحد الرعايا المخلصين للملك , وإلاّ فإنه يعد قيد الاقامة الجبرية ولن يعود إلى الموصل منطقة سكناه , عندها اعلن رفضه الانصياع لهذه الأوامر وهدد بأنه لن يكون مسؤولاً عما سيقوم به اتباعه اذا لم يرجع إلى الموصل , وفعلاً قام اتباعه بالنزول إلى السهل الممتد بين زاخو ودهوك ثم الموصل , وأعلنوا العصيان المسلح ضد الحكومة وقاموا بطرد الموظفين الرسميين من زاخو , وقطعوا طريق دهوك – موصل[2] .

ما أن وصلت أحداث العنف هذه إلى مسامع الملك فيصل الأول الذي كان في لندن , أسرع بارسال برقية إلى حكومته حول المشكلة طالباً منهم العـدول عن حجز المار شمعون والسماح له بالعودة للموصل[3] . غير أن الحكومة شعرت بأن أمر عودته إلى الموصل سيضعف من هيبتها وبالمقابل سيشجع الطوائف الاخرى على التمرد ومن ثَمَّ سيحدث إخلالاً بالسيادة , فقد أصرت الحكومة على موقفها والتمسك بإجراءاتها الحازمة غير مبالين بتوجيهات الملك[4] .

وبسبب المواقف المتشددة التي اتخذها المار شمعون إزدادت العلاقات سوءاً بينه وبين الحكومة العراقية , وأصبح الصدام المسلح وشيكاً[5] , حيث اضطرت الحكومة إلى استخدام القوة عندما وجدت أن

ص 126 .

[1] حكمت سليمان : هو حكمت بن سليمان بن فائق بن طالب كهية الكولمند ، من مواليد بغداد سنة 1889، انتخب نائباً عن لواء ديإلى سنة 1925 ثم رئيساً لمجلس النواب سنة 1926، أصبح وزيراً للعدلية سنة 1928 إلا أنه سرعان ما استقال احتجاجاً على إجراءات رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون العرفية ، شكل وزارة الانقلاب في 29 تشرين الأول 1936، أجبر على الاستقالة بعد مقتل بكر صدقي وحكم عليه المجلس العرفي بالسجن (5) سنوات ، أفرج عنه سنة 1941 من قبل حكومة رشيد عالي الكيلاني ، توفى سنة 1964. للمزيد ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب , جامعة البصرة ، 2005 ، ص15 وما بعدها.

[2] عبدالرزاق الحسني , تأريخ العراق السياسي الحديث , ج 3 , ط 7 , الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2008 , ص 325 – 326 .

[3] د . ك . و البلاط الملكي , الملفة 1185 / 311 , برقية الملك إلى رئيس الوزراء بتأريخ 6/23 /1933 , و 44 , ص 144 ؛ محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 52 .

[4] حازم المفتي , العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , (د.ت) , ص 35 .

[5] عمار يوسف عبدالله , بريطانيا والآثوريون في العراق , ص 66 .

الوسائل كافة الممكنة لحمل المارشمعون على الإلتزام بأوامر الحكومة قد أظهرت فشلها , فاتصل وزير الداخلية برئيس أركان الجيش لتهيئة قوة عسكرية لتأديب المتمردين[1] .

وقبل القيام بأية عملية عسكرية , وجهت الحكومة انذاراً للمتمردين أمهلتهم فيها سبعة أيام لكي ينزعوا سلاحهم ويذعنوا للنظام واطاعة أوامر الحكومة والقانون وعلى العكس من ذلك فأنها ستتخذ الاجراءات القانونية الصارمة بحقهم وتعاملهم كمتمردين , غير انهم لم يذعنوا للانذار , وعلى أثر ذلك هيأت الحكومة قوة عسكرية تحت قيادة اللواء بكر صدقي لتأديبهم بعد أن لقيت تأييداً من ولي العهد الأمير غازي[2] . فسارت القوة باتجاه مناطقهم فتم القضاء على تمردهم , وسلم قسم منهم إلى الجيش , أما الباقون فقد فروا إلى سوريا عبر نهر دجلة في شمال زاخو وقبلتهم حكومة الانتداب الفرنسي لاجئين واسكنتهم في مناطق متاخمة للحدود العراقية[3] .

استمرت جهود الحكومة لتعقب ما تبقى من مجاميع الحركة , ففي 16 آب 1933 قرر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية العراقية عن المارشمعون وعمته سوما خاتون وبعض أنصاره نتيجة قيامهم بأعمال العنف التي تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها , وقد نقلتهم أحدى الطائرات البريطانية إلى جزيرة قبرص وبعد استقراره فيها ظل المار شمعون يتحين الفرص وأخذ يمارس نشاطه السياسي في اثارة القضية أمام عصبة الامم عبر رسائله التي ارسلها إلى العصبة , مطالباً بأرسال لجنة دولية للتحقيق في القضية , وحاول الاتصال بأحد رجال الاعمال الالمان المقيمين بالجزيرة وطلب منه بالتدخل لدى المستشار الالماني أدولف هتلر لدعم قضيته , فسافر إلى لندن لهذا الغرض لكنه لم يفلح في تحقيق مسعاه[4] .

---

[1] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 52 .

[2] الملك غازي : ولد في مكة المكرمة يوم 21 آذار سنة 1912 ونشأ في رعاية جده الملك حسين بن علي , تعلم القرآن الكريم , ثم درس اللغة العربية , وصل الامير غازي إلى بغداد يوم 5 تشرين الأول سنة 1924 سافر إلى لندن سنة 1926 للدراسة في كلية هارو بقابليته العلمية المحدودة , إلى جانب ضعفه في العلوم العسكرية وقلة خبرته في المجال العسكري , وبعد اكمال دراسته عاد إلى العراق , حيث دخل الكلية العسكرية , وتخرج منها برتبة ملازم ثان في تشرين الأول سنة 1928 , والتحق بهيئة المرافقين العسكريين , في البلاط الملكي وصلت انباء وفاة الملك فيصل إلى بغداد يوم 8 ايلول 1933 عقد مجلس الوزراء اجتماعاً عاجلاً في اليوم نفسه وتقرر تتويج الملك غازي ملكاً على العراق . للمزيد ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب , المسؤولية التأريخية في مقتل الملك غازي , منشورات مكتبة آفاق عربية , بغداد, 1985, ص 25 ؛ محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه ، دار السلام ، بغداد ، 1989 ، ص9 – 18 .

[3] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 52 .

[4] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 56 .

وقد أشارت بعض المصادر أن السلطة الحاكمة في العراق قد ترسخت فيها ظاهرة القوة والعنف السياسي على أثر الخلفية العثمانية الفكرية والسياسية وتحكمت فيها وطبقتها في السياسة والحكم وجعلت من نموذج السلطة العثمانية مصدر الهام مهماً ورئيساً لرجال الحكم والفكر والسياسة في العراق , وانعكس هذا التأثير سلبياً على صانعي القرار السياسي في عدم قدرتهم على استيعاب المفهوم الاجتماعي للديمقراطية بوصفه شكلاً من أشكال التعبير عن تطلعات ومخاوف هذه الاقليات وهو الأسلوب الأمثل الذي لابديل عنه في ضمان استقرار الدولة ذات التعدد القومي والديني المختلف في الايديولوجيات , فغياب هذا المفهوم البسيط للديمقراطية كان سبباً في طغيان أسلوب العنف والقوة العسكرية على سلوك النخبة الحاكمة في تعاملها مع مطالب الاقليات القومية والدينية والمتمثل بالأثوريين[1] , والتي سبق التطرق إليه .

وأثارت قضية الآثوريين بهذا المستوى الذي تعرضت إليه من العنف والقسوة من قبل القوات العراقية إهتمام بريطانيا, إذ وجهت اتهامها إلى الحكومة العراقية ووصفت عملها هذا بالتخلف والوحشية وقد حاول بعض المتعصبين اثارة الموضوع أمام عصبة الأمم مطالبين باقصاء العراق من عصبة الأمم[2]. وإعادته مجدداً تحت الإنتداب البريطاني ؛ لأنه غير مؤهل للإستقلال حسب ما جاء بادعاءاتهم[3] .

ولمواجهة الموقف قام وفد عراقي بالسفر إلى جنيف في 22 أيلول 1933 برئاسة ياسين الهاشمي , لعرض وجهة النظر العراقية حول الموضوع , فقد بينت أن موقفها من الأثوريين يتوقف على أساس موقفهم من السلطة فعدت الذين كان ولاؤهم للسلطة واحترامهم لقوانينها ثابتاً يعاملون كعراقيين , أما الذين أسلموا البلاد فلابد من ايجاد مأوى لهم خارج العراق , وستقدم الحكومة العراقية المساعدة المالية لتسفيرهم بقدر امكانيتها المالية[4] .

---

[1] أبرم شبيرا , الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر دراسة مسألة : في العقلية العراقية تجاه الاقليات , دار الساقي , بيروت , 2001 , ص 79– 80 .

[2] في الثالث من تشرين الأول سنة 1932 دخل العراق عصبة الامم وبذلك حصل على استقلاله ودخوله في مرحلة جديدة حيث اقترنت حقوقه بالقانون الدولي ووقوفه على قدم المساواة مع الدول المستقلة الاخرى المتمتعة بكامل سيادتها . ينظر : أحمد رفيق البرقاوي , المصدر السابق , ص 197 .

[3] حازم المفتي , المصدر السابق , ص 36 .

[4] سامي عبدالحافظ القيسي , ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية 1922 – 1936 , ج 2 , مطبعة العاني , بغداد , 1975 , ص 159 .

ونتيجة ذلك قررت عصبة الامم في 13 تشرين الأول 1933 عد القضية الأثورية مسألة داخلية يحق للحكومة العراقية معالجتها كما تشاء وقررت تأليف لجنة لتأمين سكن الذين سينزحون خارج العراق , وقد وافقت الحكومة الفرنسية قبول نحو ألفي شخص منهم بالانتقال إلى سوريا[1] .

وبهذا فقد أحدثت ردة الفعل العنيفة التي وجهها الجيش العراقي لإنهاء حركة الآثوريون نقطة تحول خطيرة في تأريخ الجيش العراقي , لأنها أظهرت بداية انغماس الجيش في معترك السياسة[2] . وكان من نتائجها قيام انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الأول 1936 .

يظهر مما سبق أن قضية الأثوريين كان لها الأثر الكبير في خلق حالة من الفوضى والعنف نتجت عنها الكثير من المشكلات ذات العلاقة بالإسهام في تعريض العراق في العهد الملكي إلى الاضطراب وحالة عدم الاستقرار السياسي مستغلة تلك الأقليات ضعف الحكومة وظروفها السياسية لاسيما وانها في بداية حصولها على الاستقلال بعدما كانت في ظل الاحتلال البريطاني الذي استعان بهذه الاقليات في الضغط على الحكومة مما فسحت المجال أمامهم لممارسة أعمال العنف السياسي وإشاعة الفوضى .

التدخل العشائري وقوى الجيش وأثره في الصراع السياسي (1935-1937) :

تعد حركات العشائر التي حدثت خلال (1935–1937) من أهم مظاهر فقدان الإستقرار السياسي الذي شهده العراق[3] , فقد أدت التناقضات في وجهات النظر بين الأوساط السياسية إلى اتساع دائرة الصراع السياسي إذ انبثقت عنها حالة من التذبذب وعدم الاستقرار السياسي والمنافسة الحادة بين الوزراء القدماء الذين عاصروا الملك فيصل الأول ؛ لأن دائرة الحكم والاستئثار بالسلطة يتوقف على علاقاتهم الشخصية واستخدام هؤلاء الأساليب والوسائل المشروعة وغير مشروعة في تحقيق ذلك ومنها فسح المجال لرؤساء العشائر للتدخل في السلطة[4] , وقد أدى الانقسام السياسي إلى ظهور كتلتين تتصارعان من أجل الظفر بالسلطة , تألفت الكتلة الأولى من الشخصيات البارزة التي ضمها حزب

---

[1] المصدر نفسه , ص 160 .

[2] ينظر : مؤيد جبير محمود الفلوجي , واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2005 , ص 91 – 92 .

[3] هاله فتاح وفرنك كاسو ، خلاصة تأريخ العراق ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 2011 ، ص70 .

[4] وميض جمال عمر نظمي وآخرون , التطور السياسي المعاصر في العراق , جامعة بغداد , بغداد , (د.ت) , ص 186 .

الاخاء الوطني[1] , كياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني[2] وحكمت سليمان , والكتلة الثانية التي ضمت علي جودت الأيوبي[3] وجميل المدفعي[4] وغيرهم من الساسة , وقد انضم رؤساء العشائر تبعاً لانقسام الساسة وصراعهم على السلطة إلى فريقين كل فريق يقف إلى جانب أحدى الكتلتين لمناصرتها[5].

بدأت الشرارة الأولى لمظاهر العنف السياسي تظهر على السطح وبشكل علني من خلال المعارضة المسلحة من قبل العشائر وأفرادها حينما بدأ استبعاد بعض شيوخ العشائر المتنفذين من عضوية مجلس النواب , كان أحد الأسباب المباشرة للتمرد ضد حكومة علي جودت[6] ولا سيما الشيخ عبد الواحد سكر رئيس عشائر الفتلة في حكومة الأيوبي الأولى (27 آب 1934–27 شباط 1935) الذي ينتمي إلى حزب الأخاء الوطني كان له الأثر الواضح والكبير في نشاط حزب الأخاء في نشر الدعاية بين عشائر الفرات الأوسط عن طريقه[7] , التي لاقت لها رواجاً واسعاً بين رؤساء عشائر الفرات الأوسط بشكل عام

---

[1] حزب الاخاء الوطني : وهو من بقايا حزب العهد المنحل الذي أسسه نوري السعيد سنة 1930 , تأسس في 25 تشرين الثاني 1930 برئاسة ياسين الهاشمي واكد هذا الحزب في برنامجه على استقلال العراق وتعزيز الوحدة الوطنية واصلاح مؤسسات الدولة بصورة عامة . ينظر : فاروق صالح العمر , الاحزاب السياسية في العراق 1921 – 1932 , بغداد , 1978 , ص 16 – 30 .

[2] رشيد عالي الكيلاني : هو رشيد بن عالي بن عبد الوهاب بن مراد الكيلاني ، ولد في بغداد سنة 1892، أصبح وزيراً للعدلية في وزارة ياسين الهاشمي الأولى عام1924 وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام1925، ووزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية عام1935، أصبح رئيسا للوزراء أربع مرات خلال الأعوام1933–1941، توفى في بيروت عام1965. ينظر: قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892–1965، بغداد ، 2006 ، ص 11 – 19 .

[3] علي جودت الايوبي : ولد في الموصل سنة 1885، أصبح وزيراً للداخلية في وزارة جعفر العسكري الأولى1923، أصبح وزيراً للمالية في وزارة نوري سعيد الأولى 1930، قام بتشكيل ثلاث وزارات. توفى سنة 1958، ينظر: جمعة عليوي فرحان ، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958، بغداد، 2014، ص9.

[4] جميل المدفعي : ولد في الموصل سنة 1890، وأصبح وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة سنة 1925، وزيراً للداخلية في الوزارة السعيدية الأولى 1930، وأصبح رئيس مجلس النواب سنة 1930، شكل سبع وزارات وتوفى سنة 1958. ينظر: طارق يونس عزيز السراج , جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية 1890–1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة بغداد ، 1991 , ص9.

[5] عمار يوسف عبدالله العكيدي , السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914 – 1945 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية , جامعة الموصل , 2002 , ص 235 .

[6] محمود احمد عزت البياتي , دور العسكر في السياسة , الناشر بيت الحكمة , بغداد , 2012 , ص 167 .

[7] عبـدالرزاق عبـد الدراجي , جعفـر أبو التمـن ودوره في الحـركة الوطنيـة فـي العـراق , ط 2 , بغداد , 1980 , ص

وبين رؤساء عشائر المنتمين إلى حزب الأخاء الوطني بشكل خاص الذين أخذوا يدعون حزبهم إلى إستعمال القوة والسلاح لإسقاط وزارة الأيوبي , وقد نالت هذه الدعوة تأييداً شديداً من قبل الكيلاني وحكمت سليمان وكان الأخير أكثر حماسة للقيام بثورة مسلحة[1] .

في 8 شباط 1935 بعدما أخذت التجمعات العشائرية تهزج للحرب أمر عبد الواحد الحاج سكر بخروج سبعة تجمعات من آل فتلة في سبع مناطق مختلفة ويطلقون النار في الهواء معلنين رفضهم للوزارة ولا عمل لهم معها وتمردهم عليها وتكرر الأمر بعد ثلاثة أيام , وبالمقابل استعانت الوزارة بالشيوخ والعشائر الموالية لها فتجمع المئات من الرجال المسلحين من جماعة الشيخ رايح العطية[2] التابعين لعشيرة الحميدات على ضفتي نهر الشامية يوم 12 شباط 1935 وأخذوا يهزجون ضد عبد الواحد الحاج سكر ومن يقف إلى جانب من الرؤساء ويمدحون رؤسائهم والحكومة معلنين لها الولاء التام , وتكرر الأمر نفسه عند جماعة السادة المكوطر , وحسين الشمخي من رؤساء بني حسن[3] .

ونتيجة لما تقدم تدهورت الأوضاع على أثر هذه الخلافات وشيوع مظاهر العنف والاضطرابات المستمرة من جانب ومقاطعة أحد عشر عضواً من مجموع عشرين عضواً اجتماعات مجلس الأعيان , وكانت نتيجة هذا الموقف اضطر الأيوبي إلى تقديم استقالته في 23 شباط 1935[4] .

. 382 – 381

[1] محسن ابوطبيخ , سيرة وتأريخ , مطبعة الزمان , بغداد , 1999 , ص 38 ؛ عبدالرزاق عبد الدراجي , المصدر السابق , ص 382 .

[2] الشيخ رايح العطية : هو ابن الحاج عطية الغضبان المشيمش شيخ قبيلة الحميدات في مدينة الشامية في لواء الديوانية, ولد سنة 1891 , في منطقة الليشان من مقاطعة الرغيلة في الشامية , وكان من زعماء ثورة العشرين ولجأ إلى الحجاز بعد انتهاء الثورة , انتخب نائباً عن لواء الديوانية في المجلس التاسيسي العراقي سنة 1924 , وانتخب نائباً عن اللواء المذكور في مجلس النواب في ست دورات انتخابية , وفي سنة 1952 عين وزيرا للزراعة , توفى في بغداد في 8 حزيران 1970 . للمزيد ينظر : ثامر عبدالحسن العامري , موسوعة أعلام القبائل العراقية , ج 1 , مطبعة الوفاق , بغداد , 1998 , ص 92 – 93 ؛ عبدالكريم حسان , الملكية في العراق من ثورة العشرين حتى انقلاب 1958, الفرات للنشر والتوزيع , بيروت , 2008 , ص 17 – 25 .

[3] غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم القصير , انتفاضة الرميثة الأولى 1935 اسبابها ونتائجها , مجلة أوروك =للعلوم الانسانية , المجلد العاشر , العدد الثالث , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة المثنى , 2017, ص 90 – 91 . موقع المجلة : www.muthuruk.com

[4] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 54 .

ولتدارك الأمر أسرع الملك غازي بتكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة[1] , إذ كان مقتنعاً أنه لابد من توليه مسؤولية الوزارة إذا أراد العشائر أن ترجع إلى حالتها الطبيعية , غير أنه اشترط عدم حل المجلس وعدم اشتراك الكيلاني وسليمان اللذين لهما علاقة وثيقة بالاضطرابات التي دبرت بين عشائر الفرات الأوسط . وان يكون من أعضائها الأيوبي والمدفعي , ولم يكن بوسع ياسين الهاشمي قبول هذه الشروط , وبعد أزمة وزارية دامت أحد عشر يوماً اضطر الملك غازي خلالها إلى إختيار رئيس وزراء جديد , بعد بضعة أيام من المشاورات مع عدد من الشخصيات السياسية البارزة , استدعى الملك غازي جميل المدفعي بتشكيل الوزارة إذ تمكن في 3 أذار 1935 من تأليف الوزارة الثالثة[2] .

ويبدو أن تشكيل تلك الوزارة لم يرضِ رؤساء العشائر ويحقق مطالبهم بسقوط وزارة الأيوبي وتأليف الوزارة المدفعية الثالثة (4 أذار 1935– 15 أذار 1935) إذ أخذوا يطالبون بسقوط الوزارة الجديدة باعتقادهم أنها لا تختلف عن سابقتها لامن حيث العناصر ولا من حيث الأهداف .

ونتيجة للأوضاع التي سبق ذكرها , تطورت الأزمة وعادت مظاهر العنف السياسي وتحولت إلى عصيان مسلح , حيث أعلن الشيخ عبد الواحد الحاج سكر في 9 أذار 1935 الإنتفاضة المسلحة حيث قام أتباعه بتخريب القناطر والجسور القائمة على الأنهار بين الفيصلية وأبي صخير وبين أبي صخير والشامية في الفرات الأوسط لإعاقة تقدم القوات الحكومية في حال ارسالها إلى المنطقة [3] , كما سارعت عشائر من الأكرع برئاسة شعلان العطية إلى صدر الدغارة واحتلت القلعة[4].

وفي ضوء ماتقدم من تحدي العشائر المعارضة للسلطة قرر مجلس الوزراء بعد اجتماعه الطارئ في 12 أذار 1935 ضرب العشائر المنتفضة بالقوة إلاّ أن تدخل علماء الدين حال دون ذلك , وأن مجلس الوزراء قرر يوم 14 أذار 1935 إعلان الأحكام العرفية في منطقة الفرات الأوسط وأرسل قراره إلى البلاط الملكي للإقتران بالإرادة الملكية لكن برقيات العلماء ورؤساء القبائل جعلت الملك غازي في

---

[1] فؤاد حسين الوكيل , جماعة الاهالي في العراق 1932 – 1937 , دار الحرية للطباعة والنشر , (د.م) , 1979, ص 319 .

[2] غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم , المصدر السابق , ص 91 .

[3] نزار توفيق الحسو , الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة , بغداد , 1984 , ص 82 .

[4] طارق يونس عزيز السراج , المصدر السابق , ص 82 .

موقف محرج , فقرر عدم الموافقة على استخدام القوة في حل الأزمة القائمة آنذاك[1] , لذلك قرر الملك غازي مطالبة المدفعي بالاستقاله فأجتمع به وطلب اليه ان يقدم استقالته لكي لا يميل إلى مواجهة الموقف بالقوة[2] , فقدم استقالته ويبدو ان جميل المدفعي كان لايفضل الدخول في خلافات جديدة , ولاسيما إذا وصلت الأمور إلى درجة النزاع المسلح [3] .

لقد باءت محاولة رئيس الوزراء بالفشل عندما أراد أن يستعين بالجيش لضرب العشائر المعارضة للسلطة ؛ لأن رئيس أركان الجيش طه الهاشمي[4] لم ينفذ طلبه فرد عليه بحجج كثيرة, وأكد في تقريره السري : ((ليس من صالح الجيش ان يشترك من وقت لآخر بحركات التـأديب إذ ان ذلك مما يقلل من هيبته فضلاً عن انه قد يحدث الملل في نفوس البلاط))[5]. وعزز موقفه ((ان القوات العسكرية غير كافية لإخماد الحركات التي تنال الدعم والتأييد من بعض علماء الدين والعديد من أعضاء المجلس النيابي والخوف من سريان التذمر بين أفراد الجيش المنحدرين من بيئات إجتماعية عشائرية , فضلاً عن الطبيعة الجغرافية الصعبة))[6] .

وهنا يمكن القول أن تلك الحجج التي أكد عليها طه الهاشمي وبينها في تقريره لم تكن سوى مماطلة سياسية من جانبه , وانها غير مقنعة ؛ لأنه كان يؤيد شقيقه ياسين الهاشمي الذي كان يرغب في اسقاط

---

[1] يعرب عبد الرزاق عبدالدراجي , الاحكام العرفية في العراق ظروفها التأريخية وآثارها السياسية 1924 – 1957 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة القادسية , 2009 , ص 64 .

[2] عكاب يوسف عليوي الركابي , المصدر السابق , ص 218 .

[3] غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم , المصدر السابق , ص 92 .

[4] طه الهاشمي : ولد في بغداد سنة 1888، تميز طه منذ طفولته عن اخوانه واقرانه بالهدوء ولا يشارك في اللعب والعراك ، دخل المدرسة الرشدية في بغداد فكان متميزا بها واجتازها بنجاح ، ففي سنة 1900 دخل الإعدادية العسكرية لإكمال دراسته فيها وما ان تـخرج منها حتى سافر سنة 1903 إلى استانبول فدخل كلية الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثاني سنة 1906 بالنظر لقابليته العسكرية ومهارته ، وبعدها دخل كلية الاركان وتخرج منها برتبة رئيس ركن سنة 1909 ، وبعدها التحق بالجيش العثماني وبعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1914، عاد طه إلى العراق سنة 1922وعينه الملك فيصل آمرا لمنطقة الموصل وثم رئيسا لأركان الجيش العراقي سنة 1923وبقى يتدرج في المناصب العسكرية. للمزيد من التفاصيل ينظر : يحيى كاظم المعموري ، طه الهاشمي ودوره الوطنـي والقومـي حتـى عـام 1958 , رسـالة ماجستيـر غـير منشورة , كليـة التربيـة ، جامعة بابل ، 2010 ، ص 6 – 60 .

[5] نقلاً عن : فؤاد حسين الوكيل , المصدر السابق , ص 357 .

[6] نقلاً عن : غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم , المصدر السابق , ص 91 – 92 .

الوزارة بدوافع سياسية , كما سيبين البحث , وبذلك اخفق جميل المدفعي في اتخاذ أي اجراء سلمي أو عسكري ضد العشائر الثائرة في الفرات الأوسط .

واجهت حكومة ياسين الهاشمي الجديدة التي أسندت اليه فشكلها في اليوم نفسه (17 أذار 1935 –29 تشرين الثاني 1936) الكثير من الحركات العشائرية ففي أوائل آيار 1935 ثارت عشائر منطقة الرميثة[1] برئاسة الشيخ خوام العبد عباس[2] فقامت هذه العشائر بأعمال العنف فاقتلعت قضبان السكة الحديدية على كل جانبي المدينة , ونهبت المحطة والسوق[3] , وقامت العشائر[4] باقتلاع أعمدة الهاتف وقطع أسلاكها ثم قاموا بغمر المنطقة المحيطة بالرميثة بالمياه[5] .

ونتيجة ذلك تدخل الجيش , عندما أوعز ياسين الهاشمي إلى أخيه طه الهاشمي بالتدخل , وبالفعل تدخل هذا الجيش نفسه الذي قال عنه طه بالأمس انه لايستطيع التدخل[6] .

---

[1] يرجع السبب المباشر لهذه الانتفاضة هو قيام الحكومة في الرميثة باعتقال احد رجال الدين واسمه احمد اسد الله وكيل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء , وكانت التهمة الموجهة اليه هو انه قام بتحريض العشائر المجاورة على الحكومة من اجل دعم المطالب التي وضعها زعماء الدين في النجف الاشرف , فقررت الحكومة تسفير الشيخ السالف الذكر إلى خارج العراق . ينظر : د. ك. و الوثائق البريطانية , ملفة رقم 244 / عربي / أ , تقرير القيادات العراقية , 1935 و1 , ص 21 ؛ نجدة فتحي صفوت , المصدر السابق , ص 116 .

[2] خوام العبد العباس : ولد سنة 1881 في منطقة العوجة في الرميثة , عرف بالتزامه الديني وذكائه ووسامته وتواضعه وسخائه , لايقرأ ولايكتب , تسنم رئاسة القبيلة في حياة والده لانشغال الاخير بالامور السياسية فتصدى خوام للأمور الاجتماعية وبعد وفاة أبيه سنة 1933 أصبح رئيساً للقبيلة ونازعه على الرئاسة أولاد عمه شنشول وكمال وشندول أبناء حسن أغا إلاّ أنه غلبهم فتفرد برئاسة القبيلة , انتخب نائباً في دورتين انتخابيتين , له خلف كثير إذ أنجب عشرة أولاد . ينظر : أحمد ابراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري , نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925 – 1946 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة الكوفة , 2012 , ص 87 – 88 .

[3] د. ك. و الوثائق البريطانية , ملفة رقم 244 / عربي / أ , تقرير القيادات العراقية , 1935 و1 , ص 21.

[4] أكد طه الهاشمي بقوله :((في مثل هذا الموقف الحرج قبض على رجل يحمل كتاب توصيـة من جميـل المدفعي ظهر انه استغل هذا الكتـاب لتحريض العشـائر وحثهم على الثورة)) . طه الهاشمي , مذكرات طه الهـاشمي 1919 – 1943 , دار الطليعـة بيروت , 1967 , ص 438 .

[5] فريتز غروبا , رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق , ترجمة فاروق الحريري , ج 1 , بغداد , 1979 , ص 252 .

[6] عماد عبدالسلام رؤوف , مذكرات عبدالمجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق , دار الحكمة , لندن , 2006 ,

إلى جانب ذلك وفي 7 آيار 1935 هاجمت عشيرة بني إزيرج سراي الحكومة في ناحية الرميثة وحمايته المتكونة من (90) شرطياً و(12) موظفاً مدنياً بعد أن أزالوا خط سكك الحديد في المنطقة , وكانت عشيرة البو حسان بالدرجة الأولى حيث حاصروا دار الحكومة ومن ثم عشيرة الظوالم والبعض من عشيرة بني إزيرج , ولأول مرة صار الأهالي في المنطقة يجتمعون مع بعضهم بين متمردين ومرتاحين ومستائين ولهذا اضطرت السلطات الادارية إلى إخراج الدوريات في البلدة وتهدئة الشارع , وازدادت أعمال العنف حينما تسربت الأخبار من البلدة إلى العشائر المجاورة بكل سرعة حتى علم بعض أفراد عشيرة الظوالم الذين كانوا واقفين في طريق السماوة –رميثة الذي مر به قائم مقام السماوة عائد إلى مركز وظيفته , فأوقفوه وكسروا زجاج سيارته , واستمرت الأخبار تتوارد بتجميع بعض العشائر السماوية كالبو جياش والظوالم والبو حسان وبني إزيرج والخزاعل قيامهم ببعض الأهازيج (الهوسات)[1] .

وقد ازدادت معنويات العشائر بأسقاطهم أحدى طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية أثناء مرورها فوق منطقة الإضطرابات ؛ لغرض الإستطلاع لأماكن سكة الحديد العائدة للممتلكات البريطانية , إذ تم إسقاطها من قبل رجال العشائر معتقدين إنها طائرة عراقية , وقتل الطيار ومساعده وسلمت جثتيهما إلى السلطات الحكومية[2] .

ولغرض تهدئة ما يجري من اضطرابات آنذاك أتجه وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني بالطائرة إلى الديوانية في اليوم التالي وأعدَّ التدابير اللازمة في الوقت الذي كانت فيه قوات الجيش تتجه نحو الرميثة , وقد سقطت الطائرة التي كان يستقلها بالقرب من عفك لكنه لم يصب بأذى , واستطاع الكيلاني ومعه عبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري اقناع كثير من رؤساء العشائر بوقف أعمالهم ضد الحكومة[3] .

قامت الحكومة بتحشيد قواتها لإنهاء الحركات العشائرية التي امتدت إلى مناطق عديدة في لواء المنتفق , فأصدرت أوامر من ياسين الهاشمي القاضية لمعالجة العصيان الحاصل في الرميثة وأعطت القيادة إلى الفريق بكر صدقي بأن يتولى الأمور في منطقة الفرات الأوسط ويكون مقره في الديوانية لقيادة

ص 267 .

[1] د. ك . و ملفات البلاط الملكي , ملفة رقم 1117 / 311 , التمرد في الفرات , 1935 , و27 , ص 40 .

[2] محسن أبو طبيخ , المبادىء والرجال بوادر الإنهيار السياسي في العراق دراسة وثائقية , ط 2 , الموسوعة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2003 , ص 134 ؛ عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 106 .

[3] غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم , المصدر السابق , ص 97 .

الحركات , وتكون القوات المسلحة في البصرة والسماوة والديوانية والحلة تحت أمرته[1] . ووجهت الحكومة أنذارها إلى العشائر المجتمعة في منطقة الرميثة بالإستسلام خلال 24 ساعة وإلاّ اضطرت إلى التعامل معهم بالقوة , وبعد رفضهم الانذار قامت القوات الجوية العراقية بقصف أماكن العشائر المتمردة في الرميثة , حيث تركز القصف الجوي على الاهداف المرسومة لها بما فيها دار الشيخ خوام والتجمع لشرق الرميثة بخمسة أميال , ومكائن الشيخ خوام الواقع على الساحل الايسر لنهر الفرات , وكذلك منازل عشيرة البوحسان جنوب وجنوب شرقي الرميثة[2] .

ونتيجة لذلك فقد صدرت الإرادة الملكية في 11 آيار 1935 برقم (169) من الملك غازي إعلان الأحكام العرفية في ناحية الرميثة , والمناطق المجاورة لها التي أعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية إنها تابعة للحركات العسكرية حتى عودة الأمن إلى نصابه في اللواء[3].

انتهت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الجوية والبرية ضد أبناء العشائر المنتفضة باحتلال الرميثة في 17 آيار 1935 بعد أن أوقعت بهم الخسائر البشرية والمادية الجسيمة , واستطاعت من إلقاء القبض على الشيخ خوام وكان جريحاً[4] ثم أحيل إلى المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالإعدام[5] , ثم خفف إلى السجن المؤيد بعد أن بذل محمد فهمي سعيد[6] مع عدد من رفاقه مساعي

---

[1] د . ك . و ملفات البلاط الملكي , ملفة رقم 1117 / 311 , التمرد في الفرات , 1935 , و44 , ص 61 .

[2] غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم , المصدر السابق , ص 97 .

[3] جريدة الوقائع العراقية , العدد 1418 , 11 آيار 1935 .

[4] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 120 .

[5] عبود الهيمص , ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب , مطبعة الراية بغداد, 1991 , ص 178 .

[6] العقيد محمد فهمي سعيد : ولد في السليمانية سنة 1898 ودرس في المدرسة العسكرية في اسطنبول , حارب في صفوف الجيش التركي برتبة ملازم في الحرب العالمية الأولى , ثم التحق بالجيش العربي في سورية سنة 1920 , نفي =بعد واقعة ميسلون إلى جزيرة أرواد على الساحل اللبناني , جاء إلى بغداد فانضم إلى الجيش العراقي سنة 1921 بصفته ضابطاً خيالاً , تدرج في مراتب الجيش ودرس في كلية الأركان وأصبح مقدم لواء المنطقة الشمالية في الموصل سنة 1936 , رفع إلى رتبة عقيد سنة 1938 , تولى قيادة الفرقة الثالثة خلال الحرب البريطانية على العراق سنة 1941 , كان آمر القوة التي حاصرت القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية في 30 نيسان 1941 , لكنها اضطرت إلى الإنسحاب من مواقعها إلى الفلوجة بعد تكبدها خسائر فادحة , اضطر محمد فهمي سعيد إلى اللجوء إلى ايران في 30 آيار 1941 مع سائر قادة الحركة ونقل إلى جنوب أفريقية ثم سلِم إلى الحكومة العراقية وجيء به إلى بغداد وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه في 5 آيار 1942 . مير بصري , أعلام السياسة , ج 2 , ص 615 .

استهدفت ذلك , فضلاً عن عضو مجلس الأعيان عبود الهيمص للتخفيف من حكمه بدافع الشفقة ؛ لأنه كان معارضاً للوزارة الهاشمية التي كان الهيمص مؤيداً لها , لكنه لا يريد بالهاشمي أن يكون أول من يدعم معارضي الحكم عن طريق الإنتفاضات إلاّ أنه سبق أن وقعت مثل هذه الإنتفاضات في الشمال والجنوب في عهد الملك فيصل الأول ولم يتعرض أحد من قادة الحركات لحكم الإعدام . ونبّه الهيمص بأن هذا العمل سيلحق الضرر بالهاشمي لإستغلال هذه الأحكام من الخصوم وبعد أيام صدر الأمر بإلغاء حكم الإعدام ونفي خوام إلى شمال العراق , وعليه قرر المجلس العرفي مصادرة جميع أمواله المنقولة وغير المنقولة[1].

إنّ القوة المفرطة التي اتبعتها وزارة ياسين الهاشمي في القضاء على حركة الرميثة دفعت علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف إلى أن يقدموا احتجاجاً إلى الملك غازي طالبوا فيه بأن توقف الحكومة إجراءاتها وتمنع قواتها العسكرية من ضرب أبناء العشائر في الفرات الأوسط حتى يتم التوصل الى نتيجة عبر المفاوضة بينهم وبين الحكومة , وحمل الإحتجاج مسؤولية حركة العشائر على الحكومة لإعتقالها عالم المدينة الشيخ أحمد أسد الله وقد وقع الإحتجاج حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والشيخ عبدالرضا آل شيخ راضي والشيخ جواد صاحب الجواهر والشيخ عبدالكريم الجزائري[2] .

لم تكن عشائر الفرات الأدنى بمعزل عن أحداث العنف والحركات العشائرية في مناطق الفرات الأوسط , فعلى أثر قيام الحركات في الرميثة ووصول نسخ من (ميثاق الشعب) الى لواء المنتفق واطلاع رؤساء العشائر عليه , إعتقد هؤلاء الرؤساء إن تدخل الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في هذه الحركة كان منبعثاً من أمر ديني , فأخذت الهوسات تعلو للقيام بالحركات المعارضة للحكومة[3] , وتوجه الى النجف عشائر المنطقة الجنوبية ومنها سوق الشيوخ وكان يربو عددهم على الأربعين رئيساً فقابلوا الشيخ آل كاشف الغطاء ووقعوا (ميثاق الشعب) الذي وقعه رؤساء قبائل الفرات الأوسط من قبل, بعدها اجتمعوا برؤساء عشائر الحلة والديوانية وكربلاء وعقدوا اجتماعاً في دار المحامي سعد صالح في النجف , وتحالفوا فيه على القيام ضد الوزارة وإن أدى ذلك إلى إراقة الدماء , ثم ذهبوا الى كربلاء فكرروا الحلف

---

(1) انتصار محمود عبدالخضر الدربندي , الاحكام العرفية في العراق 1935 – 1958 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة البصرة , 2009 , ص 42 – 43 .

(2) عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 114–115 .

(3) شيماء طالب عبدالله المكصوصي , المنتفق (دراسة تاريخية سياسية 1921 – 1939) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , الجامعة المستنصرية , 1998 , ص 139 .

أمام مرقد الإمام العباس بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) ثم رجعوا إلى سوق الشيوخ حيث بدأوا يعدون العدة لمواجهة السلطة[1] .

بدأت يوم 9 نيسان 1935 أول قوة بالتحرك قامت بها مجموعة من قبيلة بني خيكان الى العكيكة فحاصروها واشتبكوا مع حاميتها انتهت بسقوط الناحية , ثم تقدموا إلى سوق الشيوخ واستولوا على مواقع الحكومة بسهولة , وفي يوم 14 آيار 1935 هاجمت العشائر سوق الشيوخ بشدة وسيطرت عليها , قامت بأعمال عنف عديدة خربت خلالها أعمدة البرق والتلفون وقضبان السكك الحديد في أور وقطعت المواصلات , كما ثارت العشائر المحيطة بمدينة الناصرية واستولت على محطة القطار في أور وقطعت قضبان السكك الحديد , وغمرت الطريق الممتدة بين المحطة والناصرية بالمياه , وقطعت الطريق الرابط بين الناصرية والشطرة وغمرتها بالمياه , وحاصرت مدينة الناصرية[2] .

ونتيجة للموقف الخطير أرسل ياسين الهاشمي وزير الدفاع جعفر العسكري لإجراء المفاوضات مع الثائرين لتسوية الخلافات , فعقد وزير الدفاع اجتماعاً مع رؤساء العشائر الثائرة في الناصرية , إذ طالب الرؤساء بتنفيذ مواد الميثاق , وأوضح وزير الدفاع بأن حكومته مستعدة لمفاوضة حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء بشأن الميثاق , واتفق الجانبان على أن يصدر وزير الدفاع بياناً بذلك , وأن توقف الحكومة فيه حشد الجيش في المنطقة لغرض المحافظة على الهدوء والسكينة[3] .

وبذلك أصدر وزير الدفاع في 16 آيار 1935 بياناً موجهاً الى رؤساء عشائر المنتفق أشار فيه إلى مقابلته رؤساء الفرات وغيرهم في الناصرية وطلبه من رؤساء العشائر بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى أن تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء عن المطالب وأنه أمر القوات العسكرية بإيقاف حركاتها[4] .

ورداً على كتاب رؤساء العشائر الثائرة الى الشيخ آل كاشف الغطاء أخبروه بما دار في اجتماعهم بوزير الدفاع وطلبوا منه أن يبين رأيه , أنه أرسل الى معتمده في الناصرية العلامة الشيخ عبدالحسين

---

[1] عبدالأمير هادي العكام , موقف وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار 1935 – 29 تشرين الأول 1936) من مطالب الشيعة , مجلة (كلية التربية) , المجلد 1 , العدد 2 , كلية التربية , جامعة واسط , 7 200 , ص 178 .

[2] نبيل عامر فليح , سياسة الحكومات العراقية تجاه عشائر الفرات الأدنى 1920 – 1958 , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية , الجامعة المستنصرية , 2016 , ص 167–168 .

[3] المصدر نفسه , ص 168–169 .

[4] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 119 .

مطر برقية قال فيها : ((مشغولون بالإصلاح , يلزم السعي لمنع المضاربة , سيأتيكم تعريفنا , حفظ الأمن واجب))[1]. وفي هذا الوقت رأت الحكومة ضرورة إصدار الشيخ آل كاشف الغطاء كتاباً إلى معتمده في الناصرية , يساعد على إيقاف رؤساء العشائر لحركاتهم فكلف ياسين الهاشمي متصرف لواء كربلاء صالح جبر بالذهاب إلى مدينة النجف وذلك لمواجهة الشيخ آل كاشف الغطاء واستحصال كتاب منه إلى معتمده في الناصرية يحث فيه العشائر على إيقاف حركاتها , فسافر صالح جبر إلى النجف واتصل بالشيخ آل كاشف الغطاء في داره وبين له ضرورة تدخله لإنقاذ الموقف وأنه مكلف من قبل رئيس الوزراء بذلك , فوافق الشيخ على هذا الطلب وبدوره سلم المتصرف كتاباً موجهاً إلى معتمده العلامة الشيخ عبدالحسين مطر طلب فيه من العشائر الثائرة إيقاف حركاتها والإنتظار لنتيجة المفاوضة بينه وبين الحكومة حول الإصلاح[2] .

أظهرت الحكومة ارتياحاً لهذا الكتاب ونشرته على صورة منشورات ألقيت على المناطق الثائرة بواسطة الطائرات لكي يؤدى الغرض منه , وأبدى ياسين الهاشمي استحسانه لهذا الكتاب , فوجه إلى الشيخ آل كاشف الغطاء كتاباً في 22 نيسان 1935 شكره فيه على إرشاداته للرؤساء المتضمنة لزوم الإخلاد إلى السكينة[3] .

واستجابةً لدعوة الشيخ آل كاشف الغطاء أوقف رؤساء العشائر حركاتهم لمعرفة نتيجة المفاوضات بين الحكومة والشيخ آل كاشف الغطاء حول مواد الميثاق , إستغل ياسين الهاشمي عودة الهدوء والسكينة بعد إلقاء العشائر سلاحها , فاستخدم القوة والقسوة المفرطة في القضاء على العشائر الثائرة , وهو يعد بذلك خرقاً بعدم التزاماته مع الشيخ آل كاشف الغطاء بإجراء المفاوضات معه حول مواد الميثاق , فأصدر إرادة ملكية في 25 آيار 1935 بإعلان الأحكام العرفية في لواء المنتفك , وكلف وزير داخليته رشيد عالي الكيلاني الإشراف على العمليات العسكرية التي يقودها أمير اللواء بكر صدقي للقضاء على العشائر الثائرة[4] , وهكذا توجهت قوات من الجيش والشرطة والبواخر المسلحة نحو سوق الشيوخ وبعد معارك عديدة مع الثوار تمكنت قوات الحكومة من دخول سوق الشيوخ , ثم أرسلت الحكومة حملة

---

[1] نقلاً عن : المصدر نفسه , ص 120 .

[2] المصدر نفسه , ص 121 .

[3] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

[4] عبدالأمير هادي العكام , المصدر السابق , ص 180 ؛ شيماء طالب عبدالله , المصدر السابق , ص 150 .

عسكرية على عشيرة الحجام فدمرت بيوت رؤسائها الثلاثة فرهود ومزهر وريسان , وأحرقت مضايفهم , وقطعت أشجار بساتينهم , وألقت القبض عليهم وأبعدتهم إلى الرمادي[1] .

فضلاً عن ذلك , اتخذت الحكومة إجراءات قاسية بحق الثائرين من عشائر الفرات الأوسط والأدنى لاسيما رؤسائهم الذين لهم الأثر الفعال في قيام الحركات , فأصدرت أوامرها بإلقاء القبض على الذين تحوم حولهم الشبهات وزجهم في السجون بأعداد كبيرة وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم , وأصدر المجلس حكمه بإعدام (63) شخصاً ونفذ حكم الإعدام في (9) أشخاص وأبدل في حق (54) شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدة , وفرضت الغرامات المالية الكبيرة على معظم العشائر الثائرة[2] .

ويظهر من سير هذه الأحداث الخطيرة التي كان من نتائجها أقحام العشائر بالسياسة التي أوقعت البلاد في الفوضى وعدم الإستقرار السياسي وقد ظلت عشائر الفرات الأوسط والأدنى في حالة اضطراب وأرضية سياسية خصبة للتمرد والعصيان .

وفقاً لما تقدم فقد ولّدت سياسة ياسين الهاشمي تذمراً بين أوساط السياسيين , بسبب قيامه بتعطيل الحياة الديمقراطية فأوقف الأحزاب السياسية[3] وضيق على الحريات والصحف المعارضة التي عطلها الواحدة بعد الأخرى وعمل على نشر الجواسيس في كل مكان لمراقبة المشتغلين بالسياسة وفرض الرقابة على المخابرات والرسائل , فضلاً عن تسخير الجيش بأعمال العنف ضد العشائر المتمردة وفرض الأحكام العرفية , من هنا يمكن القول أن ياسين الهاشمي إعتمد على سياسة البطش والقمع التي أدت إلى تدهور حالة الشعب بصورة عامة مما دفع العناصر المعارضة السياسية والشعبية بتقديم الطلبات إلى الملك غازي لوضع حد لطغيان الهاشمي والسعي من أجل استقالته ؛ لأنهم كانوا يرون اجراءاتها تشكل خطورة على مستقبل الدولة العراقية , فقد أدرك حكمت سليمان وجماعة الأهالي فشلهم باستخدامهم العشائر في إزاحة وزارة الهاشمي , اتجه تفكيرهم إلى كيفية العمل لإستخدام الجيش لتنفيذ مآربهم مستغلين بذلك حالة التذمر التي سادت بين أوساط الجيش نتيجة العمليات الحربية التي قام بها سواء في الفرات

---

[1] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 125 – 126 .

[2] المصدر نفسه , ص 129 .

[3] في هذا الصدد دعا الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في بيانه الذي أصدره في 15 نيسان 1935 الى عدم الإرتباط بأي حزب كان , فإن الحزبية هي منبع كل فتنة , ومطلع كل بلاء ومحنة , ومبعث كل شقاء وعناء , وعليه رأت وزارة ياسين الهاشمي أن البلاد ضجت من وجود أحزاب سياسية متناحرة وان رجال الدين يحثون الناس على مقاطعة الأحزاب السياسية , فقامت بتعطيل أعمال الأحزاب السياسية . للمزيد ينظر : المصدر نفسه , ص 97 .

الأوسط (كما سبق) أم في شمال العراق[1] . والتي كانت سبباً في انتشار ظاهرة العنف السياسي بين جماهير تلك المناطق .

ويمكن ملاحظة الدور الكبير الذي اضطلعت به عشائر الفرات الأوسط والأدنى من قوة امكانياتها , مستمدة تلك القوة من الروح الدينية العالية التي تميزت بها العشائر العراقية من خلال إلتزامها بأوامر الرؤساء الدينيين في الإستمرار بالحركات من عدمه, وبالتالي أدى الى تدخل الجيش على مسرح الأحداث وظهور قادة قاموا بالإنقلاب على السلطة , كما حدث في سنة 1936 في إنقلاب بكر صدقي .

حلّقت في سماء بغداد ثلاث طائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً وألقت أربع قنابل سقطت الأولى أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية , وسقطت الثانية أمام دائرة البريد بالقرب من دار ياسين الهاشمي , والثالثة في نهر دجلة , والرابعة أمام بناية البرلمان , مما دفع إلقاء القنابل هذه بالتعجيل في استقــالة وزارة ياسين الهاشمي[2]. من أجل إثارة الرعب والخوف في النفوس .

بعد ذلك عهد الملك إلى حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة , ولكن هذا التكليف لم يثن بكر صدقي عن دخول العاصمة على رأس الجيش , فأقنع جعفر العسكري وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة الملك بإرسال كتاب إلى بكر صدقي لمنع دخوله وقطعاته إلى مدينة بغداد , على الرغم من محاولة الملك ان يثنيه عن الذهاب , الاّ انه أصر على ذلك , وقد قام أعوان بكر صدقي بقتله[3] . وواصلت القوات زحفها نحو بغداد حتى أصبحت على أبواب العاصمة واحتلت سدة ناظم باشا المحيطة بالعاصمة ووضعت المتاريس ونصبت المدافع , وبدأت القطعات العسكرية تجتاز الشارع العام تتقدمها القوات الآلية والفريق بكر صدقي , وشكلت الوزارة الإنقلابية[4] .

---

[1] زهراء صالح هادي الموسوي , المصدر السابق , ص 13 – 14 .

[2] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر 1914 – 1968 , ط 2 , دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر , بغداد , 2015 , ص 146 .

[3] نجدة فتحي صفوت , العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب , منشورات المكتبة العصرية , بيروت , 1969 , =ص 103 – 104 .

[4] نجدة فتحي صفوت , المصدر السابق , ص 147 .

مارس خلالها بكر صدقي الذي أصبح رجل الدولة الأول سياسة على الصعيد الداخلي اتسمت بالعنف ضد الساسة والعناصر المعارضة الذين يخشاهم أو يشكلون خطراً على مكانته السياسية , فقد أراد بكر صدقي أن يرسل من يقوم بتصفية ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني , غير أن حكمت سليمان رفض الفكرة[1] وحال دون ذلك , فتقرر نفي الثلاثة إلى خارج العراق , فنفي الهاشمي والكيلاني إلى سوريا , وبعدها إلى لبنان في 30 تشرين الأول 1936, ونوري السعيد إلى القاهرة, وبعد (82) يوماً من نفيه مات الهاشمي تحديداً في 21 كانون الثاني 1937 أثر تعرضه لنوبات قلبية عنيفة لم تمهله[2].

بعدها أخذ بكر صدقي يصادر الحريات ويطارد الوطنيين حتى شملت سياسته تلك رؤساء العشائر والوجوه الإجتماعية المتنفذة , فأحدثت تلك السياسة استياءً شعبياً كبيراً وكذلك بين أوساط الجيش[3] , من أجل تحقيق طموحاته الشخصية والسيطرة على مقاليد السلطة لذا أصبح حكمت سليمان رئيس الوزارة يخضع لرغبات وتوجيهات الفريق بكر صدقي بحكم سيطرته على المؤسسة العسكرية فأخذ يفكر في إقامة إقليم كردي في شمال العراق بحجة التخلص من حركات التمرد التي كان الأكراد يقومون بها واستغل الجيش لتنفيذ طموحاته في الوصول إلى السلطة ولهذا أخذ بكر صدقي يعمل على تحقيق أهدافه من خلال إبعاد الضباط المناوئين له سواء بنقلهم إلى مناطق خارج بغداد أو إحالة عدد منهم على التقاعد وهو نوع من الإجتثاث السياسي الذي مارسه بحقهم ، وعمل بكر صدقي على تجاهل الضباط القوميين[4]، وبعد أن استتب الأمر للفريق بكر صدقي وأحاط نفسه بالضباط المقربين له بدأ يعمل وكأنه الحاكم المطلق فأخذ يحرك الجيش بالشكل الذي يراه وإخماد العديد من التمردات العشائرية دون أخذ موافقة الوزارة من دون استشارة حكمت سليمان رئيس الوزارة[5] .

---

[1] غانم محمد الحفو، عبد الفتاح البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921–1958. دار الزمان، دمشق ، 2007، ص61.

[2] سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ص570–572.

[3] حازم المفتي , المصدر السابق , ص 167 .

[4] نقصد بالضباط القوميين هم : صلاح الدين الصباغ ، كامل شبيب ، فهمي سعيد ، محمود سلمان . ينظر : رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (1921 _ 1941) ، بغداد ، 1982 ، ص 173 .

[5] تشارلز تريب ، صفحات من تأريخ العراق المعاصر ، بيروت ، 2006، ص1420.

خلال ذلك شعر جماعة الأهالي بالقلق من تدخل الجيش في السياسة , إذ كانوا يرون ان العسكريين لايفهمون لغة السياسة وانما يعرفون لغة القوة فقط , وقد مارس بكر صدقي العنف السياسي بشكل سافر وواضح ذلك من خلال سلسلة الإغتيالات , ففي 21 كانون الثاني 1937 اغتيل ضياء يونس سكرتير مجلس الوزراء السابق بالقرب من سكنه , وأكد المفتي أن سبب قتله بأن حكمت سليمان رئيس الوزراء طلب منه أن يقدم اليه إضبارة بكر صدقي التي كانت محفوظة في صندوق رئيس الوزراء , فلما اعتذر يونس عن تلبية الطلب بحجة انه لاعلم له بها , أمر بكر صدقي أتباعه بقتله للتخلص مما كان يعلمه عنه , أي عن بكر صدقي , من أسرار وفضائح إرتكبها في أثناء القضاء على الحركات العشائرية في الجنوب[1]. واستمرت سياسة العنف السياسي من خلال تعرض عضو مجلس الاعيان مولود مخلص في 10 شباط 1937 لمحاولة اغتيال بالرصاص كان الغرض منها تصفيته سياسياً, لكنه نجى منها فهرب إلى سوريا[2]. كما أُغتيل السيد عبدالله باش عالم من وجهاء الموصل ومن أعداء الإنقلاب , في قرية تل الشعير قرب الموصل في 16 شباط 1937 , واغتيل علي رضا العسكري شقيق جعفر العسكري في داره بأيدي مجموعة من أعوانه ومرافقيه من صغار الضباط أمثال اسماعيل توحلة وجمال جميل وأعلنوا انه مات منتحراً . وأُغتيل القانوني الكبير عبدالقادر السنوي في وضح النهار امتثالاً لأمر بكر صدقي[3] .

وبذلك شهد عهد إنقلاب بكر صدقي بداية الممارسة الفعلية للعنف السياسي المنظم ابتداءً من الإغتيالات والتصفيات الجسدية والنفي خارج العراق , مثلما حدث لياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد الذين تركوا البلاد وعاشوا في المنفى[4] .

وبهذا يمكن القول بأن سلسلة أعمال العنف هذه التي قادها الفريق بكر صدقي وجماعته أدت إلى تفاقم الاحداث السياسية التي شهدتها الساحة العراقية من خلال تدخل الجيش واعطائه الفرصة الواسعة أمامه للتدخل في السياسة , وعدّه مظهراً جديداً ومؤثراً من مظاهر العنف السياسي , أقامت من خلالها دكتاتورية عسكرية بحتة , مما أدى بخصوم بكر صدقي في الجيش إلى الإسراع بوضع الخطط للتخلص

---

[1] حازم المفتي , المصدر السابق , ص 106 .

[2] صلاح هادي عبادة الحلي , الإقصاء السياسي في تأريخ العراق المعاصر 1921 – 1953 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة بابل , 2017 , ص 113 .

[3] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 71 .

[4] فاضل حسين , سقوط النظام الملكي في العــراق , معهــد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , 1974 , ص 7 .

منه انتهت باغتياله في الموصل في 11 أب 1937 , لتشكل بذلك حلقة جديدة من حلقات الإضطهاد السياسي وانتشار ظاهرة العنف السياسي .

4- مصرع الملك غازي 1939 :

أُحيطت بالكثير من الغموض والشك , حادثة الإصطدام المفاجئ لسيارة الملك غازي التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي مساء يوم 3 نيسان 1939 بالقرب من قصر الحارثية القريب من قصر الزهور الذي يقيم فيه وعلى أثرها فارق الحياة في الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة من صباح يوم 4 نيسان , وذلك بسبب سياسة الملك الوطنية والقومية التي كانت تتعارض مع المصالح البريطانية[1] .

ولَّدت سياسة الملك غازي وأفكاره الوطنية قلقاً لدى السفارة البريطانية في العراق , ورفضه المستمر لمحاولات التدخل البريطاني في كل مفصل من مفاصل البلاد , وأن يقوضه بأي شكل من الأشكال , ولذلك أدرك المسؤولون البريطانيين أن وجود الملك أصبح خطراً على مصالحهم , الأمر الذي دفع السفير البريطاني موريس بيترسون (Moreis Pitrson) للتصريح علانية عند مغادرته بغداد في آذار 1939 بقوله : ((أن الملك غازي يجب أن يُسيطَر عليه أو يُخلَع))[2] .

ونتيجة لعدم توافق آراء الساسة البريطانيين مع توجهات الملك غازي , أصبح الأخير يثير المشاكل بالنسبة لهم ويشكل خطراً على مصالحهم التي كانت دائمة الشكوى من تصرفاته وتطلعاته السياسية , ولذلك فإن بريطانيا لم تكن ترتاح لوجود الملك غازي وأن أمر التخلص منه حتمياً في نظر بريطانيا[3] .

وأوضح المؤرخ عبدالرزاق الحسني بعد لقائه بالدكتور صائب شوكت طبيب الملك غازي الخاص , وأول من قام بفحصه قبل وفاته , وسأله عن حقيقة مقتله مجيباً : ((كنت أول من فحص الملك غازي بناءً على طلب السيدين نوري السعيد ورستم حيدر لمعرفة درجة الخطر الذي يحيق بحياته , وأن نوري السعيد طلب إليّ أن أقول في تقريري أن الحادث كان نتيجة إصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء , وأنا أعتقد أنه قتل نتيجة ضربة على أم رأسه بقضيب حديدي بشدة , وربما أستخدم شقيق الخادم الذي قُتل في القصر , والذي كان معه في السيارة لتنفيذ عملية الإغتيال , فقد جيء بالخادم فور وقوع العملية إليّ وكان

---

(1) عبدالرزاق محمد أسود , موسوعة العراق السياسية , ج 3 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 1986 , ص 288 .

(2) Maurice Peterson ,Both Sides of the Curtain ,London,1950,P.151.

(3) فاروق صالح العمر , دراسات في تأريخ العراق الحديث والمعاصر في ضوء الوثائق العراقية والبريطانية , دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر , بيروت , 2013 , ص 187-188 .

مصاباً بخلع في ذراعه , وقمت بإعادة الذراع إلى وضعه الطبيعي , ثم أختفي الخادم , ومعه عامل اللاسلكي منذ ذلك اليوم وإلى الأبد , ولاأحد يعرف عن مصيرهما حتى يومنا هذا))[1] . وكذلك التقى عبدالرزاق الحسني بناجي شوكت الذي كان وزيراً للداخلية آنذاك وسأله عن حقيقة مقتل الملك غازي فكان جوابه : ((لقد إحتفظت بسر دفين لسنين طويلة , وهاقد جاء الآن الوقت لإفشائه , كانت آثار البشر والمسرة طافحة على وجوه نوري السعيد , ورستم حيدر , ورشيد عالي الكيلاني , وطه الهاشمي , بعد أن تأكدوا من وفاة الملك , وكان هؤلاء الأربعة قد تضرروا من إنقلاب بكر صدقي , واتهموا الملك غازي بأنه كان على علم بالإنقلاب , وأنا أعتقد أن لعبدالإله ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي))[2] .

ومما يعزز حادث وفاة الملك غازي بوصفه حادثاً مدبراً ماذكره توفيق السويدي عندما كان في لندن, حيث التقى بتلر (Batler) وكيل وزير خارجية بريطانيا الدائم , وقد أبدى الأخير له شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة ضد الكويت من اذاعة قصر الزهور[3] , وقال له بصراحة بأن الملك غازي لايملك القدرة على تقدير مواقفه , لبساطة تفكيره , واندفاعه وراء توجيهات تأتيه من أشخاص مدسوسين عليه , وأن الملك بعمله هذا يلعب بالنار , وأخشى أن يحرق أصابعه يوماً ما[4] .

أدت حادثة مصرع الملك غازي إلى وقوع إضطرابات عنيفة في الموصل , فقد اقتحمت مجموعة مسلحة القنصلية البريطانية في الموصل يوم 4 نيسان 1939 وقاموا بقتل قنصلها مونك ميسن (Monk Meesen) وبعد وصول قوات الشرطة في الحال إلى مكان الحادث ألقت القبض على أربعة أشخاص مدانين بقضية القتل, [5] وفي اليوم نفسه قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم 4 نيسان 1939 إعلان الأحكام العرفية في مدينة الموصل وفي المناطق المجاورة لها , وأن تكون الإدارة الملكية فيها إدارة

---

(1) عبدالرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج5 , ص 77 .

(2) نقلاً عن : وئام شاكر غني , موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا إتجاه العراق 1933–1939 , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد 26 , العدد 1 , كلية التربية للبنات , جامعة بغداد , 2015 , ص 223 .

(3) قامت الحكومة الألمانية بإهداء الملك غازي محطة إذاعة تم نصبها في قصر الزهور الملكي سنة 1936 , واستعان الملك بعدد من العناصر القومية الشابة , وراح يوجه إذاعته نحو الكويت , وكان بثها كله موجهاً حول أحقية ضم الكويت إلى العراق , ومهاجمة البريطانيين الذين اقتطعوها من العراق , مما أثار غضبهم وتوعدهم للملك غازي وجعلهم يفكرون بالتخلص منه . للمزيد ينظر: المصدر نفسه , ص 222 .

(4) توفيق السويدي , المصدر السابق , ص 226 ؛ وئام شاكر غني , المصدر السابق , ص 222 .

(5) F.O.371 23200 279 Telegram from Sir M.Peterson (Bagdad),4th April,1939,P.81.

عسكرية صرفة , وأن يكون قائد القوات العسكرية , القائد الأعلى لجميع الإدارات داخل المنطقة المنوه عنها , وله حق توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة[1] .

[1] عبدالرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج5 , ص 88 .

الفصل الثاني

أحداث العنف السياسي في العراق

(1941 – 1947)

أولاً : أحداث العنف السياسي التي رافقت حركة آذار 1941 وبعد فشلها

ثانياً : ممارســـات السلطـــة القمعيـــة تجـاه الحـركة الوطنيـــة

(1945 – 1947)

1- الممارسات القمعية لوزارة أرشد العمري ضد القوى الوطنية

2- الممارسات القمعية لوزارة نوري السعيد التاسعة ضد القوى الوطنية

الفصل الثاني

أحداث العنف السياسي في العراق

(1941 – 1947)

أولاً : أحداث العنف السياسي التي رافقت حركة آذار1941 وبعد فشلها

توترت الأوضاع السياسية الداخلية في العراق وازدادت توتراً عند اِعلان الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول 1939 ، فقد أعلن العراق قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا في (5 أيلول) وصدر بيان رسمي أعلن فيه أن مجلس الوزراء قرر قطع العلاقات بين العراق وألمانيا وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق ، وتبادل الوصي عبد الإله البرقيات مع جورج السادس ملك بريطانيا أكد فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية البريطانية لسنة 1930 نصاً وروحاً[1] إلاّ أن نوري السعيد لم يكن مقتنعاً بهذا الأمر فحسب , وإنما أراد إرسال فرقتين من الجيش العراقي إلى ليبيا لقتال دول المحور أو إلى منطقة البلقان حسبما يقتضيه الموقف العسكري[2] , وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا[3] . وسعى لتطوير اتفاق سعد آباد بما يخدم الحلفاء ودعا لضم مصر للميثاق[4] . إزاء تلك السياسة ، التي سعت لها حكومة نوري السعيد الذي كان متحمساً للوقوف إلى جانب الحلفاء ، ولم يكن موقفه نابعاً من علاقاته العميقة بالبريطانيين , وانما لأنه كان مؤمناً بشكل مطلق بانهيار ألمانيا النازية وانتصار الحلفاء وقد بنى توقعه على أساس أن التحالف السوفيتي الألماني سيؤدي بالتالي إلى انضمام الاتحاد السوفيتي للحلفاء ، ثم انه كان مقتنعاً بأن مصلحة العراق تقتضي الوقوف إلى جانب الحلفاء[5].

---

[1] جعفر عباس حميدي , المصدر السابق ، ص158 .

[2] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق ، ص86 .

[3] فيليب ويلارد ايرلند , العراق دراسة في تطوره السياسي , ترجمة جعفر خياط , بيروت , 1949 ، ص24 – 25 .

[4] للتفاصيل عن ميثاق سعد آباد ينظر : انطوان فلوري , نشأة الكتلة الشرقية ميثاق سعد آباد نظير مساهمة في الأمن الجماعي خلال الثلاثينات , ترجمة غانم محمد الحفو , وحدة البحوث للدراسات السياسية بمركز الدراسات التركية , سلسلة رقم (1) , جامعة الموصل , 1991 , ص 1 – 22 .

[5] سعاد رؤوف شير محمد , نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1988 ، ص76 – 77 .

تعالت الأصوات لشخصيات سياسية معروفة[1] مطالبة البقاء على الحياد ، وعدم التسرع في اتخاذ مثل هذه القرارات الخطيرة ، في حين أمر نوري السعيد في تنفيذ قراره من دون الرجوع إلى المجلس النيابي[2] ؛ بسبب ضغط السفير البريطاني على الحكومة العراقية فأدى إلى اتخاذ ذلك القرار[3] . وأعقبه قراراً يتضمن ترحيل الرعايا الألمان من العراق ومن ضمنهم السفير الألماني في العراق الدكتور فريتز غروبا (Dr.F.Grobba) مع اعضاء البعثة الدبلوماسية الألمانية وتم تسليمهم إلى الحكومة البريطانية[4] , بوصفهم أسرى حرب[5] .

أثارت تلك الإجراءات حفيظة الأوساط السياسية , فتعرضت لانتقادات شديدة وارتفعت أصوات معارضة داخل مجلس النواب والأعيان , وعبرت التيارات القومية عن سخطها تجاه سياسة الحكومة ورئيس وزرائها ؛ بسبب عدم ثقتهم لسياسة بريطانيا التي نقضت عهدها للعرب , ولم تتخذ موقفاً جاداً من قضية فلسطين إزاء الأطماع الصهيونية فيها ، فضلاً عن موقفها المعارض لتسليح الجيش العراقي وتطوره ، وانعكس هذا الموقف على تحريك الشعور القومي لدى كتلة الضباط القوميين[6] .

وفي تلك الأثناء , وصل إلى بغداد المفتي الحاج أمين الحسيني[7] في تشرين الأول 1939, ويعد وصوله نقطة تحول هامة في مجرى الأحداث اللاحقة فقد عرف عنه بعدائه الشديد للبريطانيين وكان

---

(1) كان من بين تلك الشخصيات السياسية التي عارضت قرار نوري السعيد ، رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمود صبحي الدفتري ، ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني . ينظر : فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ج2 ، ترجمة : فاروق الحريري ، بغداد ، 1979 ، ص 323 .

(2) ستار علك عبدالكاظم الطفيلي , التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل , 2003 , ص 4 .

(3) محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 89 .

(4) صادق جابر علي الدوري , العرب وثورة نيسان – مايس 1941 في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا , الجامعة المستنصرية , 2002 , ص 18 .

(5) سعاد رؤوف شير محمد , المصدر السابق , ص 81 .

(6) المصدر نفسه , ص 83 .

(7) الحاج محمد أمين الحسيني : ولد في القدس سنة 1897 , وتلقى تعليمه الأولي والثانوي فيها , ودرس العلوم الشرعية واللغتين العربية والفرنسية على أيدي أساتذة خصوصيين , ثم التحق بالجامع الأزهر بمصر , عين مفتياً لفلسطين سنة 1920 , وعلى الرغم من تعاونه مع بريطانيا حتى سنة 1929 الاّ أنه عارض سياستها بعد أن لمس انحيازها إلى الصهاينة فانحاز إلى الألمان , وصل إلى بغداد سنة 1939 فاتفقت توجهاته السياسية مع القوميين العراقيين المعادين لبريطانيا , غادر بغداد في 29 آيار 1941 بعد انهيار حكومة الدفاع المدني , توفى يوم 4 تموز 1974 . ينظر :

يعتقد بعدم الحصول على خير منهم في تحقيق المصالح القومية . إلاّ بالضغط على الحكومة البريطانية, من خلال الاستفادة من الوضع العالمي ؛ وذلك بالاتصال بدول المحور خصوم بريطانيا في الحرب[1] .

يبدو أن النشاط السياسي للمفتي في بغداد أثار مخاوف بعض الساسة العراقيين وفي مقدمتهم نوري السعيد الذي أراد الحفاظ على علاقات العراق مع بريطانيا , كذلك توجست الأخيرة تلك المخاوف من خلال سفيرها في بغداد موريس بيترسون الذي طلب لقاء علي جودت الأيوبي وزير الخارجية العراقي موضحاً له مدى تأثير وجود المفتي في بغداد على العلاقات العراقية البريطانية إلاّ أن الأخير حاول طمأنتهُ عن تحركات المفتي وأنها بعلم الحكومة العراقية وتحت نظرها[2].

وخلافاً لما تقدم ذكره فأن المفتي لم يستطع أن يلتزم بتعهداته تجاه الحكومة العراقية وضغوط السفارة البريطانية ؛ بسبب قوة التيار الشعبي القومي المناهض لبريطانيا ,فضلاً عن انه وجد نفسه قد طوقه التيار القومي من كل جانب ووضعه موضع القيادة , وقد التف حوله الشباب القومي المتحمس من رؤساء الجمعيات القومية السياسية , إذ بدأت تمارس الضغط عليه في سبيل تفعيل النشاط السياسي , وكانت ردود فعله ايجابية مستجيباً لتحركاتهم[3] .

واصل المفتي تحركه الذي أمتد إلى الجيش والتأثير على بعض القادة العسكريين وهم كل من العقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد محمد فهمي سعيد والعقيد محمود سليمان والعقيد كامل شبيب[4] , وهؤلاء شكلوا

عبدالكريم العمر , مذكرات محمد أمين الحسيني , الأهالي للطباعة والنشر , دمشق , 1999 , ص 15 ؛ فريتز غروبا , المصدر السابق , ج 2 , ص 323 – 324 .

[1] عثمان كمال حداد , حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941 , صيدا , (د.ت) , ص 20 .

[2] ستار علك عبد الكاظم الطفيلي , المصدر السابق , ص 46 .

[3] محمود الدرة , الحرب العراقية البريطانية 1941 , بيروت , 1969 , ص 138 .

[4] العقيد كامل شبيب : ولد في بغداد سنة 1895 , درس في المدرسة العسكرية في اسطنبول , وخدم ضابطاً في الجيش التركي برتبة ملازم , ثم في الجيش العربي في الحجاز وسورية , انتمى إلى الجيش العراقي الناشىء سنة 1921 وكان معلماً في المدرسة العسكرية برتبة ملازم أول سنة 1925 , فمساعد آمر الكلية العسكرية سنة 1927 , وانتمى إلى كلية الأركان , شغل سنة 1935 منصب آمر حامية الناصرية , تدرج في مراتب الجيش حتى وصل إلى رتبة مقدم سنة 1933 , فعقيداً , وعين آمراً للواء الأول بالفرقة الأولى في تشرين الأول 1937 , وعين قائداً للفرقة الأولى في بغداد في نيسان 1940 , وعند نشوب الحرب البريطانية الثانية على العراق في آيار 1941 تمكن من اللجوء إلى ايران , لكنه سلِّم إلى الحكومة العراقية وحكم عليه بالإعدام ونفذ في 20 آب 1944 . ينظر : مير بصري , أعلام السياسة ,

فيما بعد كتلة العقداء الأربعة , وقد استطاع المفتي إقناعهم بالوقوف بوجه البريطانيين الذين كانوا يريدون الحصول على حقوق أكثر مما وفرته لهم معاهدة سنة 1930[1]. على أثر ذلك قام وفد من بعض السياسيين وقادة الجيش بمقابلة العميد طه الهاشمي وزير الدفاع[2] , وناقشوا مع الوزير موقف رئيس الوزراء وموقف وزير خارجيته من مسألة دخول العراق الحرب إلى جانب بريطانيا وان العراق غير ملتزم باعلان الحرب , وان دخوله فيها سيكلفه أعباءً ثقيلة , وقد أدت هذه المعارضة إلى جانب موقف بعض الوزراء المعارض لإجراءات نوري السعيد , إلى تراجعه عن موقفه[3], فأصدرت الحكومة بياناً في 17 ايلول 1939 بينت فيه : ((ان العراق بوصفه حليفاً لبريطانيا ليس مكلفاً بالقيام بأمر في حالة اشتراك حليفته في الحرب سوى تسهيل المواصلات داخل العراق , ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في أي ميدان كان))[4] .

تراجع موقف حكومة نوري السعيد ولاسيما بعد توجيه بعض النواب والأعيان إنتقاداتهم إليها والتي لم تستند إلى موافقة مجلس النواب مما عززت تلك الإجراءات من اضعاف حكومة نوري السعيد وأثارت حادثة مقتل وزير المالية رستم حيدر[5] من قبل مفوض شرطة حسين فوزي فعدَّ نوري السعيد هذا العمل موجهاً بصورة أساسية ضده , مما أدى به إلى الإستقالة في 18 شباط 1940 , غير أن التحقيقات حول ملابسات القضية كشفت فيما بعد ان لنوري السعيد دوراً في مقتل رستم حيدر , أما استقالته فلم تكن سوى مناورة أراد أن يخدع بها خصومه السياسيين بعد أن وجد أن وزارته أصابها الضعف نتيجة هذا الحادث ,

---

ج 2 , المصدر السابق , ص 618 .

[1] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 93 .

[2] وقد ضم الوفد كلا من اللواء محمد امين العمري واللواء اسماعيل نامق والعقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد كامل شبيب ويونس السبعاوي.ينظر: طه الهاشمي , مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943 , ج 1, بيروت, 1967, ص 317 .

[3] طه الهاشمي , المصدر السابق , ص 317 .

[4] نقلاً عن : جريدة الزمان , العدد 632 , في 18 أيلول 1939 .

[5] رستم حيدر : ولد في لبنان في مدينة بعلبك سنة 1889 , درس في المدرسة الرشيدية , انتقل إلى اسطنبول وأكمل دراسته في المدرسة الملكية وتخرج منها سنة 1910 , ثم انتقل الى باريس وأكمل دراسته الجامعية فيها سنة 1912 , شارك الى جانب الملك فيصل الأول في الثورة العربية سنة 1916 , وعند قيام الحكم الوطني في العراق عين سكرتيراً خاصاً للملك فيصل الأول ورئيساً للديوان الملكي , عين وزيراً مفوضاً في ايران سنة 1930 , تسلم العديد من المناصب الإدارية حتى سنة 1940 , تعرض الى الإغتيال في 18 كانون الثاني 1940 على يد حسين فوزي وتوفى على أثره بعد مرور أربعة أيام . للمزيد ينظر : عباس فرحان ظاهر الزاملي , رستم حيدر ودوره السياسي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بغداد , 1997 .

ويبدو أن نوري السعيد شعر بعدم مقدرته على الإستمرار , وأن قراراته خلفت حالة من عدم الإستقرار[1] . وقد أدت هذه الإستقالة إلى تفكك قادة الجيش إلى جماعتين الأولى تضم حسين فوزي رئيس الأركان ومحمد أمين العمري وعبد العزيز ياملكي , وكانوا يحاولون اقناع رشيد عالي الكيلاني بتولي الوزارة وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي , بعد أن وضعوا قطاعاتهم العسكرية في معسكر الوشاش في حالة انذار كنوع من التهديد, أما الجماعة الثانية فتضم العقداء القوميين صلاح الدين الصباغ ومحمود سليمان وفهمي سعيد وكامل شبيب الذين وضعوا الجيش في معسكر الرشيد في حالة انذار واجتمعوا في دار نوري السعيد , وبعد الاجتماع قابل نوري السعيد والقادة الوصي وطلب منه اتخاذ الإجراءات ضد رئيس الأركان فوافق الوصي على إحالته إلى التقاعد , كنوع من الإجتثاث . وبهذا فقد حقق نوري السعيد مبتغاه من خلال سعيه الذي كان يخطط له بأبعاد بعض العناصر الموجودة على رأس الجيش[2] , باستخدام السلطة والقوة .

وفي ذلك الجو المتوتر والمحفوف بالمخاطر , رفض رشيد عالي تأليف الوزارة الجديدة , وكلف نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة وفعلاً شكلها في 22 شباط 1940 , لكنها لم تلاقِ ارتياح البرلمان , إذ سرعان ما سقطت نتيجة الخلاف بين أعضائها[3] , بعدما أصابها الضعف فأظهرت عجزها عن اتخاذ القرارات الحاسمة , ولاسيما فيما يتعلق بالموقف من دول المحور , فضلاً عن رغبة نوري السعيد في أن يضطلع بالمهمة الأخيرة شخص مثل رشيد عالي الكيلاني , ولهذا أقتع نوري السعيد العقداء الأربعة بضرورة تأليف وزارة جديدة برئاسة الكيلاني[4], التي ألفها في 31 آذار 1940[5].

---

[1] علاء جاسم محمد الحربي , العلاقات العراقية البريطانية 1945 – 1958 , بيت الحكمة , بغداد , 2002 , ص 16 .

[2] محمود الدرة , المصدر السابق , ص 108 – 110 .

[3] صلاح الدين الصباغ , فرسان العروبة في العراق , ط 2 , بغداد , 1983 , ص 73 .

[4] قامت وزارة الكيلاني هذه بعدة أعمال منها الغاء الاحكام العرفية , واطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين , واكمال خط سكة حديد بيجي الموصل , وكذلك اعادة انتاج النفط إلى حالته الطبيعية بعد أن تعرقل شهراً واحداً في ايلول 1939 واستمر انبوبا النفط بالاستعمال حتى ايقاف الضخ إلى طرابلس في لبنان بعد سيطرة حكومة فيشي الفرنسية عليها في تموز 1940 , كما شجعت الزراعة لسد الاحتياجات المحلية إلى غير ذلك من الاعمال على المستويين الداخلي والخارجي . ينظر : جعفر عباس حميدي , المصدر السابق , ص 161 .

[5] سعاد رؤوف شير محمد , المصدر السابق , ص 97 .

خلال ذلك ازداد الشعور المعادي لبريطانيا في العراق ؛ بسبب موقفها الداعم (لإسرائيل) , وظهر ميل لدى العناصر القومية نحو دول المحور , بسبب موقفهم المتعاطف بين قضية العرب في فلسطين , خاصة بعد الإنتصارات التي حققها الألمان , واستسلام فرنسا في حزيران 1940 وبمرور الوقت وجد الكيلاني نفسه الناطق بإسم التيار المعادي لبريطانيا[1] .

أظهرت بريطانيا تخوفها من التطورات الجديدة , وأن زمام الامور سيخرج من قبضتها , وقد لاحظت أن تطور الاحداث في غير صالحها منذ امتناع الحكومة العراقية عن قطع علاقاتها مع ايطاليا واخذت تتحين الفرص لتصعيد الموقف ضدها , ولتعزيز موقفها هذا تقدم البريطانيون بمذكرة إلى الحكومة العراقية في 21 حزيران 1940 يطلبون فيها السماح لهم بانزال قواتهم في البصرة لتأخذ طريقها إلى فلسطين استناداً إلى معاهدة 1930 وان تستخدم الاراضي العراقية للعبور فقط[2] . فأجابت الحكومة العراقية في 16 تموز بأن لا مانع لديها من نزول القوات بشرط ان لا تبقى مدة طويلة في العراق وأن لا تقام فيه مخيمات للجيش البريطاني[3] .

وهنا يمكن القول بأن بريطانيا وضعت في حساباتها زيادة قواتها العسكرية في العراق تحسباً لأي موقف عنيف قد يحدث داخل العراق , ويعد هذا العمل ضغطاً موجهاً لحكومة رشيد عالي الكيلاني الذي لم يخدم المصالح البريطانية ورأت انه يشكل عقبة في طريقها .

دفعت هذه الامور الحكومة البريطانية بالضغط على العراق وأخذت تثير الإحتجات والتهم ضد حكومة الكيلاني , مما دفع الجماعة القومية إلى تجديد الاتصالات مع ألمانيا , ففي شهر آب 1940 غادر وزير العدل ناجي شوكت[4] إلى اسطنبول , وزود بمذكرة تضمنت مطاليب العرب القومية

---

[1] بشار فتحي جاسم العكيدي , صراع النفوذ البريطاني الامريكي في العراق 1939 – 1958 دراسة تأريخية سياسية , دار غيداء للنشر , (د.م) , 2011 , ص 91 .

[2] عبدالرزاق الحسني , الاسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية , ط 5 , مركز الابجدية , بيروت , 1982 , ص 71 .

[3] الكتاب الابيض , نص الوثيقة التأريخية التي اصدرتها حكومة الدفاع الوطني عام 1941 , نشرها نجم الدين السهروردي , بغداد , 1966 , ص 34 .

[4] ناجي شوكت : هو محمد ناجي بن محمد شوكت باشا بن رفعت بك , ولد في الكوت سنة 1893 عندما كان والده قائممقام القضاء , أنهى دراسته الإعدادية في بغداد , نال شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق في اسطنبول سنة 1913, عين في الجيش التركي السادس برتبة ملازم ثان سنة 1916 , شغل وظائف ادارية مختلفة منها : معاوناً لمتصرف لواء بغداد سنة 1921 , ووكيلاً لمتصرف الكوت سنة 1922 , ومتصرفاً أصيلاً سنة 1923 , متصرفاً للواء الحلة سنة 1923

في الاستقلال وتحرير فلسطين , وعند وصول ناجي شوكت إلى اسطنبول قابل سفير ألمانيا في تركيا فون بابن (Von Papen) وسلّمه المذكرة , وقد أصدرت الحكومة الألمانية بياناً اذيع من محطتي روما وبرلين باللغة العربية في 23 تشرين الأول 1940 اعلنت فيه عطفها واهتمامها بكفاح الاقطار العربية في سبيل الحصول على استقلالها[1] .

وعلى أثر ذلك , وجد رئيس الوزراء نفسه أمام تحديات ومسؤوليات خطيرة , فقد واجهت حكومته صعوبات متزايدة نتيجة تفاقم الخلافات بين أعضاء الوزارة خاصة بين ناجي شوكت ونوري السعيد كذلك مارست الحكومة البريطانية ضغوطها عندما قطعت امدادات الأسلحة عن الجيش العراقي وروجت اشاعات مفادها ان العراق في طريقه إلى إعادة العلاقات مع المانيا , وعليه ازداد غضب بريطانيا وهددت بانها سوف تعيد النظر بعلاقاتها مع العراق اذا اقدم هذا على اعادة علاقاته مع المانيا وهي بهذا تطالب باستقالة رشيد عالي الكيلاني من رئاسة الوزراء[2] . ونتيجة لما سبق أرسل الوصي إشارة إلى رئيس الوزراء بأن استقالة الوزارة مرغوبة بعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدل , وأخذ الوصي يحشد انصاره بمقاومة الوزارة الكيلانية واسقاطها , فأجتمع برئيس أركان الجيش ومدير الشرطة العام وأوصاهما بعدم إطاعة الأوامر التي تصدرها إليهما الوزارة خلافاً للقوانين المرعية والدستور[3] .

وقرر الوصي اقالة الوزارة وفق خطة بريطانية بأن يقدم نوري السعيد وناجي شوكت استقالتهما والتأثير على الوزراء الآخرين وشق الجبهة التي يعتمد عليها رشيد عالي الكيلاني بترشيح ناجي السويدي[4] للوزارة[1] .

أيضاً , فبغداد سنة 1924 , فالموصل سنة 1926 , ثم بغداد سنتي 1927 – 1928 , اشترك في وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة وزيراً للداخلية في المدة 3 حزيران 1928 – 27 نيسان 1929 , واستمر باشغال المناصب العليا حتى سنة 1941 , توفى في بغداد يوم 11 آيار سنة 1980 . للمزيد ينظر : فائز سعيد عبدالإله , ناجي شوكت ودوره السياسي في العراق حتى عام 1941 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1990 .

[1] جعفر عباس حميدي , المصدر السابق , ص 164 .

[2] كمال عثمان حداد , المصدر السابق , ص 33 .

[3] جعفر عباس حميدي , المصدر السابق , ص 165 .

[4] ناجي السويدي : ولد في بغداد في 22 آذار 1882 ودرس في مدارسها ثم رحل إلى اسطنبول ودرس في كلية الحقوق ونال اجازتها سنة 1905 , ألف وزارة واحدة في 18 تشرين الثاني 1929 حتى 11 آذار 1930 , أصبح وزيراً للمالية في وزارة الكيلاني الرابعة , وعلى أثر احتلال ايران من قبل القوات البريطانية والروسية طلبت بريطانيا من الحكومة

على الرغم من تقديم نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدلية استقالتيهما , إلاّ أن الأزمة ظلت قائمةً , فعندما حاول طه الهاشمي كسب الجيش جوبه بموقف صلب من قبل العقداء الأربعة وصارحوه بأنهم قرروا إسناد رئيس الوزراء رافضين التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية[2] . وهكذا بدأت الازمة بين الكيلاني والعقداء الأربعة من جهة وبين الوصي ونوري السعيد والسفير البريطاني بازل نيوتن (Puzzle Nuten) الذين أصروا على إخراج الكيلاني من الوزارة من جهة أخرى[3] .

ومن أجل الإطاحة برشيد عالي الكيلاني والتعجيل بإسقاط وزارته أتخذ الوصي عبد الإله وبتوجيه من السفارة البريطانية عدة إجراءات لتحقيق ذلك كان أولها الامتناع عن تصديق الانظمة والقوانين والارادات الملكية وثانيها أخذ الوصي يحث أنصاره في مجلس النواب على مهاجمة حكومة الكيلاني وتوجيه الإنتقادات إلى رئيسها , ولما حاول الكيلاني حل المجلس النيابي كردٍّ على توجه أنصار الوصي داخل المجلس , غادر الوصي في اليوم ذاته بغداد متوجهاً إلى الديوانية حتى لا يوقع على الإرادة الخاصة بحل مجلس النواب فأحبط بذلك محاولة الكيلاني بحل المجلس النيابي وإبعاد المؤيدين لسياسة الوصي , وبذلك تبددت طموحات الكيلاني وشعر بحراجة موقفه فاضطر إلى تقديم استقالة وزارته[4] في

الإيرانية تسليمها اللاجئين العراقيين المساهمين في حركة آيار إذ تم نفيه إلى ساليزبوري وتوفى فيها سنة 1942 . للمزيد ينظر : سعيد شخير سوادي الهاشمي , ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية 1921 – 1942 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 1990 .

[1] رجاء حسين حسني الخطاب , المصدر السابق , ص 229 .

[2] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 100 .

[3] جعفر عباس حميدي , موقف السفارة البريطانية في بغداد من حكومة الدفاع الوطني 3 – 10 نيسان 1941 , مجلة آفاق عربية , العدد 7 , السنة الرابعة عشر , بغداد , 1989 , ص 48 .

[4] لقد جاء في الاستقالة ((حاولت أن أسير بالبلاد نحو مثلها العليا منتهجاً سياسة تتفق ومصلحتها العامة ولم أشك في أن سموكم كان يرغب في إزالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين, غير أن الأيدي والمصالح الأجنبية التي لا يروقها أن تسود الثقة المتبادلة بين سموكم وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق وإخلاص وفق خطتها الموسومة, حملت سموكم على عدم الارتياح منها وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي وانعكافكم في قصركم العامر الأمر الذي أثر على حرية سير الوزارة في أعمالها ومن ثم استمر ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة, وإيقاف الإرادات المعروضة على سموكم, ولاسيما الإرادة المتعلقة بحل مجلس الأمة إذ أن الوزارة التي أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد وإدارة شؤونها وفي هذه الظروف العصيبة رأيت ضرورة استفتاء الرأي العام عن خطتها السياسية لتأمين تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما تقضيه الظروف العالمية الحاضرة)). وبموجب ذلك أرسل في نفس اليوم (31 كانون الثاني 1941) قبول استقالة وزارة الكيلاني. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة "العالم العربي" , العدد 4671 , 1 شباط 1941.

31 كانون الثاني 1941[1] . وقد كانت تلك الإستقالة أداةً لفضح سياسة البريطانيين في العراق , ووضع الوصي وجهاً لوجه أمام الحركة الوطنية الذي وافق عليها , ورد عليها برقياً وهو في الديوانية[2] .

تلقى الشعب العراقي في اليوم التالي 1 شباط 1941 نبأ خروج الكيلاني من الحكم بالأسف الشديد وقامت المظاهرات الصاخبة بالمطالبة والتأييد لرشيد عالي الكيلاني بإجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابي , وبعدها اشتدت المظاهرات وتأزم الوضع السياسي , مما دفع بالوصي عبدالإله أن يؤثر البقاء في الديوانية على الحضور إلى العاصمة مدة خمسة أيام خوفاً من غضب الجماهير وسخطهم عليه[3] .

وفي الوقت نفسه , استدعى الوصي الفريق طه الهاشمي وهو وسيط بين الوطنيين والموالين للسلطة وكلفه بتأليف الوزارة فألفها في 1 شباط 1941 ويبدو أن هذه الحكومة كانت خاضعة لإرادة البريطانيين وتوجهات الوصي , إذ ركزت بريطانيا على إبعاد الكيلاني والعقداء الأربعة والتخلص من نفوذهم , واستطاعت بالإتفاق مع البلاط إقناع طه الهاشمي على بذل الجهود للتخلص من نفوذ وأتباع العقداء الأربعة في الجيش[4] , فقد احتفظ الهاشمي لنفسه بمنصب وزير الدفاع حتى يتمكن من وضع حد لنفوذ كتلة القادة الأربعة السياسي بنقلهم خارج بغداد ويشرع بعد ذلك بقطع العلاقات السياسية مع ايطاليا , الأمر الذي كان متوافقاً مع رغبات الحكومة البريطانية ومناوراتها السياسية[5] .

وفي الوقت نفسه حاول الوصي عبدالإله تحريك بعض النواب لشن حملة عنيفة على تدخل قيادات الجيش في السياسة[6] .

تصاعد دور طه الهاشمي في إثارة العنف ضد العقداء الأربعة فبدأ بأولى خطواته عندما أقدم على نقل العقيد كامل شبيب من قيادة الفرقة الأولى التي مقرها في بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ,

---

[1] عبدالهادي الخماسي , الامير عبدالإله (1939 – 1958) دراسة تأريخية سياسية , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2001 , ص 109 .

[2] خيري العمري , يونس السبعاوي (سيرة سياسي عصامي) , ط 3 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1986 , ص 81 .

[3] زهراء صالح هادي الموسوي , المصدر السابق , ص 80 .

[4] جعفر عباس حميدي , موقف السفارة البريطانية في بغداد من حكومة الدفاع الوطني , ص 139 .

[5] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

[6] سالم عبيد النعمان , نصف قرن من تأريخ وطن , دمشق , 2012 , ص 244 .

وكان هناك قرار بنقل مقر قيادة الفرقة الثالثة فرقة صلاح الدين الصباغ من بغداد إلى ديإلى تنفيذاً لرغبة الوصي[1] .

يبدو أن هذه الخطوة كانت بمثابة نقطة تحول هامة , فقد شعر من خلالها العقداء الأربعة بحراجة الموقف وان حالة البلاد تنذر بالخطر , كما أن هذا الأمر يعد مقدمة لعمليات أشد وأخطر , لاسيما وان بريطانيا تدعم ذلك[2] , لهذا قدم العقداء الأربعة احتجاجهم ورفضوا تنفيذ الأوامر التي عدّوها من تخطيط الوصي بهدف إبعادهم ومن ثم الإنتقام منهم[3] .

ظل الموقف متوتراً مما دفع رشيد عالي الكيلاني مع بعض رجال الحركة القومية إلى تشكيل جمعية سرية باسم (اللجنة السرية العربية) كان من أهم اعضائها الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني ومحمد يونس السبعاوي[4] وناجي شوكت , وهي اللجنة التي تولت التخطيط لحركة آيار[5] في الأول من نيسان 1941[6] . وقد ازداد الوضع توتراً وبلغت أحداث العنف ذروتها بعدما أعلن العقداء الأربعة حالة

---

[1] محمود الدرة , المصدر السابق , ص 180 – 181 .

[2] علي محمود الشيخ علي , محاكماتنا الوجاهية , بيروت , 1967 , ص 88 .

[3] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 102 .

[4] محمد يونس السبعاوي : وُلِدَ فَي الموصل سنة 1906 ، تخرج من كلية الحقوق بدمشق مارس المحاماة مدة قصيرة في الموصل ، ثم أنتقل إلى بغداد ، أنضُم إلى عضوية (لجنة السبعة السرية) التي وجهت خلال شهرين نيسان وأيّار 1941 مصائر العراق ، وفي نيسان 1941 أسندت إلية وزارة الاقتصاد ، وقد تم القاء القبض عليه في 4 آب 1941 مع رجال حركة آيار في طهران ، وفي 4 أيار 1942 حَكَمَتْ عليه المحكمة بالإعدام في سجن بغداد المركزي ، وفي اليوم نفسه صادق عليه الوصي عبد الإله ونُفذ الحكم في مساء اليوم التالي . ينظر : خيري العمري ، المصدر السابق ، ص13– 14 .

[5] لقد رأى بعض الكتاب والمثقفين أمثال محمد مهدي الجواهري الذي عاش تلك المرحلة وكان سنة 1941 صاحب جريدة (الرأي العام) بقوله : ان حركة آيار كانت مرتبطة بمصالح سياسية تتعلق بالكيلاني الذي استغل وطنية بعض الضباط في محاربة بريطانيا , والاّ فالكيلاني وعلى طول مدة عمله في الحكومة العراقية كان منقاد للعائلة المالكة ولم يكن له موقف معادي لبريطانيا في مدة تأليفاته للوزارة واذا كان كذلك فلماذا على بريطانيا ويحاربها دون ان يكون له في خصومتها ماضٍ سيء بذلك . ينظر : محمد مهدي الجواهري , ذكرياتي , ج 1 , دار الرافدين , دمشق , 1988 , ص 85 .

[6] حميد احمد حمدان التميمي , عكاب يوسف الركابي , السيد علوان الياسري الزعامة العشائرية والعمل الوطني دراسة في سيرته مواقفه الوطنية في تأريخ العراق المعاصر 1875 – 1951 , العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 , ص 242 – 243 .

الطوارىء خلال إجتماعهم مع قادة الجيش في معسكر الرشيد إذ تمكنوا من إحكام قبضتهم على المواقع الإستراتيجية في بغداد , فقد احتلت بعض وحدات الجيش من الآليات العسكرية دوائر البرق والبريد الهاتفي وسائر المراكز المهمة في العاصمة وارسلت بعض المدرعات لاحتلال جسر العسكري نهر الوشاش , وأصدروا أوامرهم إلى القطاعات العسكرية للإحاطة بقصر الرحاب لمنع الوصي من الهروب وإزاء ذلك طلبت الكتلة العسكرية من الفريق طه الهاشمي ليقدم استقالته من الوزارة , فوافق مجبراً نتيجة الضغط عليه وكان ذلك في الأول من نيسان سنة 1941[1] .

دفعت تلك الأحداث السياسية العنيفة إلى تأليف رشيد عالي الكيلاني وجماعته في العاشر من نيسان سنة 1941 حكومة الدفاع الوطني[2] التي أثارت موجة عارمة من الحماسة الوطنية فخرجت الجماهير إلى الشوارع مجرد سماعهم النبأ تهدد باللعنة ضد الانكليز واعوانهم في العراق فكان الشعب شيباً وشباباً يردد ((يسقط الخونة)) ((يسقط عدو الإله)) وانهالت على مبنى رئاسة الحكومة آلاف البرقيات تأييداً للثورة , وكان أكثر المؤيدين للحماسة هم المدرسون الشباب وطلابهم ذوو المشاعر الوطنية والقومية[3] .

وكان لفتاوى علماء الدين المسلمين[4] بوجوب المساندة لحكومة الدفاع الوطني ووجوب الجهاد الدفاعي عن بيضة الإسلام ضد البريطانيين دوراً كبيراً في إضفاء الشرعية على حكومة الدفاع الوطني والتفاف العراقيين حولها[5] .

---

[1] فاضل البراك , دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941 , الدار العربية للطباعة , بغداد , 1979 , ص 201 – 203 .

[2] ضمت حكومة الدفاع الوطني إلى جانب رشيد عالي الكيلاني كل من العقداء الاربعة , فضلاً عن امين زكي سليمان وكيل رئاسة اركان الجيش , علي محمود الشيخ علي , يونس السبعاوي .

[3] محمد مظفر الأدهمي , الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1980 , ص 77 .

[4] من أهم تلك الفتاوى الدينية التي أصدرها العلماء أمثال المرجع السيد أبو الحسن الأصفهاني والمرجع محمد حسين آل كاشف الغطاء والمرجع الشيخ عبدالكريم الجزائري والتي أدت إلى رفع الروح المعنوية للشعب والجيش العراقي . للمزيد ينظر : ليث عبدعلي ناموس الاسدي , موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية الداخلية والعربية (1958 – 1968) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للبنات , جامعة الكوفة , 2014 , ص 18 .

[5] المصدر نفسه , ص 18 – 19 .

ومانتج عن ذلك من هروب الوصي عبد الإله وعدد من القادة السياسيين إلى الحبانية ومنها إلى البصرة , فعند وصوله إليها فوراً حاول أن ينظم حركة مقاومة مسلحة وأن يشكل حكومة مناوئة تتولى تصفية الحركة بالقوة , فاتصل بمتصرفي الألوية وضباط الجيش للحصول على تأييدهم , وأصدر منشوراً في 4 نيسان هاجم فيه بعنف حكومة رشيد عالي الكيلاني واتهمها بأنها منافية لأحكام الدستور , واتهم قادة الجيش بالتمرد وعدم الإنقياد للقوانين المرعية في البلاد[1] .

وخلال المباحثات التي جرت بين الوصي وقادة الجيش في البصرة طلب الوصي من آمر حماية البصرة بأعداد قواته للتوجه نحو بغداد من أجل القضاء على حكومة الدفاع الوطني , وأخبره بأن هناك قوات بريطانية كثيرة مزودة بالأسلحة والمعدات ستنضم إليه عند التوجه نحو بغداد , إلاّ أن العقيد رشيد جودت قد تسلم في الوقت نفسه برقية من رئاسة أركان الجيش تطلب منه ضرورة السيطرة على الموقف , لذا إنعقد مؤتمر عسكري حضره قادة البصرة من آمري الأفواج والوحدات والتشكيلات العسكرية واتخذوا القرارات التالية[2] :

1- رفض التقدم نحو بغداد مهما كانت الاسباب .

2- عدم جعل البلاد ساحة قتال والدخول في صراعات داخلية .

3- تُعدُّ رئاسة أركان الجيش المصدر القيادي الأعلى لإصدار الأوامر ووجوب تنفيذ ما يصدر عنها .

4- عدم السماح للقوات البريطانية بالانزال في البصرة الاّ بعد استحصال موافقة رئاسة أركان الجيش .

5- رفض تشكيل حكومة أو إدارة مدنية أو عسكرية في البصرة مما يُعدُّ عملاً ضد الحكومة الشرعية في بغداد.

6- المحافظة على سلامة الوصي طالما هو في البصرة ومنع أي اتصال معه أو التجاوز عليه

7- الحفاظ على الأمن العام وعدم فسح المجال للفوضى والمحافظة على الهدوء والاستقرار في المدينة .

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 , النجف الاشرف , 1976 , ص 42 .

[2] سامي عبدالحافظ القيسي , العراق وفلسطين في الوثائق البريطانية , بغداد , 2011 , ص 177 – 179 .

وقد دلّت تلك القرارات على أن قادة الجيش لم ينقادوا إلى ما دعا إليه الوصي من اتخاذه جانب القوة والعنف في صراعه الداخلي مع حكومة الدفاع الوطني وبذلك فشلت محاولات الوصي لشق الجيش على نفسه والتأثير على حامية البصرة ودفع ضباطها لإتخاذ موقفاً مناوئاً لحكومة الدفاع الوطني[1] .

وقد أظهرت نتائج عكسية بعدما كان الوصي يعتقد بأن هروبه إلى البصرة يستطيع من خلالها الحصول على مساندة قطعات الجيش فيها إلى جانب مساندة البريطانيين له .

وقد حاول صالح جبر[2] متصرف البصرة إثارة العنف ضد حركة رشيد عالي الكيلاني فقام بتحريض قوات الجيش في البصرة على رفض اطاعة التعليمات التي أخذت ترد تباعاً من قيادة الجيش العامة , وأنه أراد إستمالة متصرفي الديوانية والمنتفق والحلة وكربلاء والكوت والعمارة إلى جانب الوصي ولم يكتفِ بقطع الإتصالات بين البصرة وبغداد وانما أخذ يحرض رؤساء العشائر في البصرة والناصرية ضد حركة الكيلاني[3] . ونتيجة لموقف صالح جبر هذا كانت ردود الفعل عنيفة من قبل رشيد عالي الكيلاني بصفته رئيساً لحكومة الدفاع الوطني الذي أصدر الأوامر إلى قائد حامية البصرة بعزل صالح جبر واحضاره مخفوراً إلى بغداد , حيث ألقي في السجن بعدها أطلق سراحه بعد توسط بعض زعماء العشائر وسمح له بالذهاب إلى ايران حسب رغبته[4] , وفي الوقت نفسه تم إصدار مذكرتي توقيف بحق رايح العطية ومحسن ابو طبيخ , لمبادرتهما في تأليب العشائر ضد الحكومة[5] .

تصاعد العنف في البصرة ولاسيما بعد أن لجأ الوصي إليها في محاولته القضاء على حركة الكيلاني إلى استخدام سلاح الاعلام الحربي , فقد اذاع في 4 نيسان 1941 منشوراً اتهم فيه رشيد عالي الكيلاني

---

(1) سامي عبدالحافظ القيسي , المصدر السابق , ص 179 .

(2) صالح جبر : ولد في الناصرية سنة 1895, ودرس في المدرسة الرشدية في الناصرية , ثم تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد سنة 1925 , انتخب نائبا عن لواء المنتفق سنة 1930 , وعين وزيرا للشؤون الاجتماعية سنة1940 , وتولى رئاسة الوزراء في المدة (1947 – 1948) , ثم وزيرا للداخلية سنة 1950 , واسس بعد ذلك حزب الأمة الاشتراكي سنة 1951 , توفى ببغداد سنة 1957 أثر نوبة قلبية . ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي , موسوعة السياسة العراقية , ط2 , العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 , ص336 .

(3) اسماعيل احمد ياغي , حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية , دار الطليعة للطباعة والنشر , بيروت , 1974 , ص 103 .

(4) توفيق السويدي , مذكراتي نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2010 , ص 327 ؛ سامي عبدالحافظ , المصدر السابق , ص 179 .

(5) عبدالكريم حسان , الملكية في العراق من ثورة العشرين حتى انقلاب 1958 , الفرات للنشر والتوزيع , بيروت , 2008 , ص 117 .

بأنه ((يحاول اغتصاب الملك بالقوة والعنف , مستنداً إلى مؤازرة أولئك الضباط المتمردين , الذين سبق للشعب أن وقف على نواياهم وعدم انقيادهم للقوانين المرعية في البلاد)) , وأعلن ((انه ساخط أشد السخط على هذه الأعمال المنافية لأحكام الدستور ... تلك الأعمال التي ولاريب قد تجر البلاد إلى نتائج وخيمة ولاسيما في هذه الظروف العالمية العصيبة)) , وطالب الشعب العراقي بأن ((يقدر هذا الموقف الدقيق الذي يتطلب التعاون والتعاضد من جميع أبناء الأمة , وذلك في سبيل صيانة الدستور والقضاء على هذه الحركات المقلقة التي تقوم بها تلك العصابة المتمردة الطائشة , مما يزعزع كيان البلاد ويعرضها إلى المخاطر)) . وقد تولت السفارة البريطانية طبع هذا المنشور ملخصاً , وقامت بتوزيع أربعة آلاف نسخة منه في بغداد[1] .

أثارت هذه التصرفات العنيفة ردود فعل الوصي الذي أظهر استياءه واستياء مرافقيه , وقد اصبح موقفه صعباً , لذا قرر الالتجاء بمساعدة البريطانيين إلى سفينة حربية بريطانية كانت راسية في شط العرب يوم 4 نيسان سنة 1941 ومنها انتقل الوصي إلى فلسطين والاردن[2] . الأمر الذي نتج عنه حدوث أزمة دستورية في البلاد اندرجت تحتها ظهور عدة آراء لمعالجة هذه الازمة , فاقترح البعض إلغاء النظام الملكي اساساً واعلان الجمهورية , وتزعم هذا الرأي ناجي شوكت , إلاّ أن غالبية الآراء كانت تريد إبقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش واقترحت رشيد عالي الكيلاني أو محمد الصدر , ولكن الرأي استقر في النهاية على اختيار الشريف شرف[3] وصياً للعرش[4] .

وفي هذا الجو السياسي المتوتر تقرر دعوة مجلس الامة ((الأعيان والنواب)) إلى الاجتماع في 10 نيسان 1941 للنظر في أمر عزل الوصي وتعيين البديل عنه , وقد ظهرت خلال ذلك مشكلة اجرائية جديدة تقضي بأن يترأس رئيس مجلس الأعيان مثل تلك الجلسات , وقد اعتذر السيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان عن القيام بهذه المهمة , ورافق ذلك ان تغيب مولود مخلص باشا رئيس مجلس

---

(1) اسماعيل احمد ياغي , المصدر السابق , ص 103 – 104 .

(2) جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 45 .

(3) الشريف شرف : ولد سنة 1881 في الطائف، وهو خال الملك فيصل الأول، عين شريفا للطائف أيام شرافة الشريف حسين على مكة، كان احد رجال الثورة العربية سنة 1916، ولاه الملك فيصل الأول العرش إثناء غيابه للمدة (5 آب إلى 8 أيلول1925) شغل منصب الوصاية بتأريخ 10 نيسان 1941، غادر العراق بعد انهيار حكومة رشيد عالي الكيلاني في 29 ايار 1941إلى إيران ، ثم أعيد إلى العراق وحوكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، توفى في الأردن سنة 1955. للمزيد يُنظر : محمد حسين الزبيدي، عندما أصبح الشريف شرف وصياً على عرش العراق في مايس 1941، مجلة آفاق عربية، العدد6، السنة الرابعة عشرة ، بغداد , حزيران 1979، ص 31 – 45 .

(4) جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 45 .

النواب بعد أن ترك العاصمة إلى مزرعته بجوار تكريت ؛ لهذا توصلت الأطراف إلى أن يتولى الشيخ محمد حسن حيدر[1] نائب رئيس مجلس النواب المهمة وتوجيه الدعوة إلى الأعيان والنواب لحضور اجتماع طارئ[2] , الذي أمر فيه المجتمعين أن يترأس الجلسة السيد علوان الياسري[3] فقد قام بدوره اعتلاء المنصة دون تردد , واعتلى رشيد عالي الكيلاني كرسي رئاسة الوزراء وانتصب بوصفه رئيساً للحكومة ثم ألقى من بعده ناجي السويدي خطاباً حقوقياً ومطولاً حينما وضع الكيلاني مقترحاً يقضي بتنحية الوصي عبد الإله من منصبه وانتخاب الشريف شرف بدلاً عنه وقد تمت الموافقة على هذا المقترح بالاجماع[4] .

ومما سبق يمكن الإستنتاج ان حالة التحول غير السلمي للسلطة الذي شهده العراق في هذه المدة بعد تنحية الوصي عبدالإله عن منصبه نتيجة لسلوكه السياسي المنحاز وموقفه الداعم للبريطانيين الذي حاول من خلاله تحجيم دور المؤسسة العسكرية عن نهجها الوطني , وهيمنة الحكومة شبه الديمقراطية للحكم , الأمر الذي أدى إلى إنعدام التنافس الديمقراطي السلمي بين السلطة القائمة والساعين إليها , فقد أخذت النخبة السياسية ومعها الضباط العسكريين على عاتقها تبني فكرة التخلص من الهيمنة البريطانية ,

---

(1) الشيخ محمد حسن حيدر : وهو محمد حسن بن الشيخ باقر آل حيدر ولد في مدينة سوق الشيوخ سنة 1888 ودرس في معاهد النجف الاشرف واشترك مع والده في معركة الشعيبة سنة 1915 وكان معتمداً في سوق الشيوخ للحزب النجفي السري الذي تاسس في النجف سنة 1918 , انتمى إلى جمعية حرس الاستقلال سنة 1919 كما هيأ نفسه لثورة العشرين , انتخب عضواً في المجلس التاسيسي ومثل لواء المنتفك والعمارة في المجلس النيابي لعدة دورات , توفى سنة 1944 . للمزيد ينظر : فاطمة فالح جاسم الخفاجي , دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي 1925 – 1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2009 , ص 51 – 52 .

(2) جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 45 .

(3) السيد علوان الياسري : ينتسب السيد علوان السيد عباس الياسري إلى أسرة السادة آل ياسر وهي من الأسر العلوية الشريفة , ولد في ناحية المشخاب التابعة إلى لواء الديوانية في سنة 1875 , من اسرة دينية ميسورة الحال , والمعروف برجاحة العقل والشجاعة والقوة , أدى اختلافه مع توجهات الدولة العثمانية إلى اعتقاله سنة 1910 , له موقف معارضة للاحتلال البريطاني سنة 1914 , كان من زعماء حزب النجف الاشرف السري سنة 1918 , وكانت له ادوار متعددة في العمل الوطني التحرري في ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني , اعتلى مناصب عديدة , وله دور بارز في حركة آيار سنة 1941 , وفي سنة 1951 انتقل إلى جوار ربه وهو يصارع المرض ودفن في النجف الاشرف . للمزيد ينظر : حميد احمد حمدان التميمي , عكاب يوسف الركابي , المصدر السابق , ص 37 .

(4) المصدر نفسه , ص 346 .

ومن ثم تصاعد حدة الأزمات السياسية وارتفاع غليانها , وتحولها إلى الدكتاتورية العسكرية , وبذلك أصبحت القوة (العنف) أداةً للتغيير السياسي والإستيلاء على السلطة .

أسفرت حالة انتخاب الشريف شرف في 10 نيسان 1941 وصياً على العرش عن بداية انتهاء عهد حكومة الدفاع الوطني , الذي امتاز بخلوه من وسائل العنف والاضطهاد[1] , غير انها شكلت امتعاضاً شديداً في بريطانيا التي رفضت الاعتراف بحكومة الدفاع الوطني ؛ لأنها تجد فيها تهديداً لمصالحها في العراق , لهذا أخذت بريطانيا تخطط للقضاء على حكومة رشيد عالي الكيلاني باستخدام القوة العسكرية[2].

وعلى الرغم من تمسك العراق بالتزاماته وحرصه الشديد على تنفيذ كل ما ورد في المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930 , لكن البريطانيين رفضوا الاعتراف بها بل أصدرت أوامرها إلى جزء من قواتها في الهند التي كانت متوجهة أصلاً إلى الشرق الأقصى بالتوجه إلى البصرة فقد وصلتها أول وجبة من القوات البريطانية في 18 نيسان 1941 فوافقت الحكومة العراقية على نزول هذه القوات في 19 نيسان بشرط أن تقوم بريطانية بتسريع نقلها إلى الرطبة , وأن لا تكون القوات في حالة العبور أكثر من لواء واحد مختلط ويخبر عنها في وقت ملائم قبل وصولها , ولا يسمح لأي قوات جديدة بالنزول إلاّ بعد مغادرة القوات الموجودة في الأراضي العراقية[3] .

إلاّ أن بريطانيا عدت شروط الحكومة العراقية خروجاً عن روح ونص المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930 , وهدد ونستون تشرشل باستعمال القوة لضمان انزال القوات البريطانية , ولهذا تجاهل قرار الحكومة العراقية بعدم السماح بانزال قوات جديدة في البصرة , فأنزلت بريطانيا قواتها الجديدة في البصرة في 29 نيسان 1941[4] . وماكادت تنزل هذه القوات في البصرة حتى شرعت في حفر الخنادق وتنظيم وسائل الدفاع عن المعسكر , وأعلنت قيادتها عن مناقصات لتجهيزها بمواد الإعاشة لمدة سنة كاملة[5] .

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 46 .

[2] عبدالرحيم ذو النون زويد , الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941 , مجلة (آداب الفراهيدي) , العدد 4 , تكريت , كلية الآداب – جامعة تكريت , ايلول 2010 , ص 117 .

[3] الكتاب الابيض , المصدر السابق , ص 23 .

[4] الكتاب الأبيض , المصدر السابق , ص 28 – 29 .

[5] بيرند فيليب شرويدر , حرب العراق 1941 , ترجمة فاروق الحريري , بغداد , 1982 , ص 27 .

ويبدو أن هذه القوات جاءت للقيام بعمل عسكري معين وان وجودها سيطول , الأمر الذي استفز الحكومة العراقية وأثار سخطها . وفي هذه الأثناء اتخذت وزارة الدفاع العراقية كافة الترتيبات والاحتياطات العسكرية اللازمة تحسباً من وقوع صراع مسلح مع البريطانيين , فقامت برد فعلها العنيف بأرسال قوة من بعض قطعات الجيش العراقي إلى الحبانية[1] , وذلك لممارسة الضغط على الحكومة البريطانية لسحب قواتها من العراق , غير ان القوات البريطانية المحاصرة قامت وفق خطة مدروسة وتنسيق عسكري منظم[2] . لأن الحبانية كانت تشكل مركزاً حيوياً للقيادة البريطانية بوصفها تؤمن الحماية الكافية لإنبوب النفط المار بالصحراء إلى البحر المتوسط , فقامت بأوامر مباشرة من رئيس وزرائها ونستون تشرشل مشدداً على أهميتها بقوله: ((سنعمل مابوسعنا لإنقاذ الحبانية للمحافظة على خط الانابيب النفطية)) [3] .

تصاعدت الأحداث ولاسيما بعد التصريحات التي أطلقها بعض المسؤولين في الحكومة البريطانية وموقفها الجاد من الحكومة العراقية بأنها ستتخذ كافة الإجراءات العسكرية الكفيلة في حالة حصول إعتداء ضد السفارة البريطانية أو المفوضية الأمريكية أو وقوع أذى لأي مواطن بريطاني أو أمريكي[4] .

وفي هذا الجو السياسي المتوتر أخذت الطائرات البريطانية بالتحليق والاستكشافات بطريقة استفزازية فطلب قائد القوات العراقية من آمر المعسكر البريطاني عدم تحليق الطائرات البريطانية لأي سبب كان, وردت القوات البريطانية بأن حركات طائراتها ماهي إلاّ تدريبات اعتيادية وطلبت في الوقت نفسه من القوات العراقية الانسحاب من مواقعها والإبتعاد عن المعسكر البريطاني , وبينما كانت المراسلات لاتزال جارية بين القوتين العراقية والبريطانية , فوجئ الجيش العراقي في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس 2 آيار 1941 بهجوم جوي وهو بداية للصراع المسلح الذي سعت من أجله بريطانيا لإنتهاز فرصة إشعال الحرب[5] .

ففي اليوم التالي أصبح الهجوم البريطاني عنيفاً وعلى نطاق واسع , حيث قامت طائراتهم بقصف معسكر الرشيد والمواقع المدنية حول الحبانية والطريق المؤدي إلى بغداد , ومواقع المدافع على هضبة الحبانية وحولها , ولم تستطع القوات العراقية اختراق خط الأسلاك الشائكة المكهربة والمحيطة بالمعسكر

---

(1) المصدر نفسه , نفس الصفحة .

(2) د . ك . و ملفات البلاط الملكي , الحملة على العراق لسنة 1941 , الملفة 560 , رقم الوثيقة 4 .

(3) ونستون تشرشل , ثورة العراق مايس 1941 , ترجمة سليم طه التكريتي , دار البصري , بغداد , 1963 , ص 13 .

(4) F.O : 371 – 27063. Telegram, important, sir. Cornwallis to F.O, 30 April 1941.

(5) مهند كاظم رشيد البديري , الجيش العراقي تطوره وأثره السياسي (1941 – 1958) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة الكوفة , 2011 , ص 69 .

البريطاني في الحبانية , واقتصرت على قصف المعسكر بطريقه عشوائية من الجو وبمدفعية الميدان[1] , وفي هذا الوقت وجدت القوات العراقية أنه من المناسب تهديد القوات البريطانية من جهة مطار سن الذبان في الحبانية , حيث بدأت بإرسال قوة كبيرة إلى التلال المقابلة لقاعدة الحبانية , وعند وصولها إلى هناك أخذت تحصن نفسها ضد الهجوم الجوي وتستكمل وسائلها لقصف مطار الحبانية في سبيل عرقلة الطيران البريطاني[2] , وقد استمرت المعارك مدة أسبوع من السيطرة على الحبانية فبدأت القوات البريطانية من تعزيز قواتها , وقد استطاعت هذه القوات احتلال الرطبة بعد أن تغلبت على مقاومة القوات العراقية ثم وصلت إلى نهر الفرات , وتقدمت إلى الحبانية ومنها إلى الفلوجة حيث دارت معركة عنيفة حول المدينة قاتلت فيها القوات العراقية ببسالة , لكنها انتهت باحتلال الفلوجة من قبل البريطانيين لتفوقهم في العدد وامتلاكهم الأسلحة المتطورة[3] , ممّا ساعد البريطانيون في زحفهم إلى بغداد .

وفي خضم ذلك الوضع المتدهور العنيف تبين بأن القوات البريطانية قد ركزت جهودها العسكرية لاحتلال بغداد نفسها , ولاسيما أن القوات العراقية التي كانت مرابطة في البصرة اضطرت إلى التقدم إلى بغداد , وأن المواضع الدفاعية التي أعدت لحماية بغـداد قد انهـارت[4] , لكن السيول الكبيـــرة عرقلت التقـــدم على الطريق الرئيس فقـام كلوب باشـــا[5] (Glubb Pasha) بعبور الجزيرة وقطع سكة حديد الموصل قرب سامراء ثم تقدم وأحتل المشاهدة (قرب التاجي) وانحدر جنوباً نحو بغداد , واستطاعت

---

(1) اسماعيل احمد ياغي , المصدر السابق , ص 159 .

(2) د . ك . و , ت 262 , و3 , ص 11. 201 F.O 371/134

(3) Gasm Elseed Hamza Ahmed Brair , Britain and Rashid Ali AL-Gaylani, A Thesis Submitted for The Master Degree Of Arts In History, Faculty Of Arts, University Of KHartoum, 1988, P.121.

(4) ستار علك عبدالكاظم الطفيلي , المصدر السابق , ص 56 .

(5) كلوب باشا : ولد في بريطانيا سنة 1897 , خدم في فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى وتم نقله إلى العراق سنة 1920 فعمل على بناء علاقات مع القبائل حتى حدود سيطرة بني سعود وأدى دوراً مهماً في حلها , أطلق عليه العراقيون لقب أبو حنيك ؛ بسبب طول حنكه , وأبو البيضاء نسبة إلى جمله الذي يركبه , أصبح ضابطاً في الجيش العربي الأردني سنة 1930 وتولى قيادته سنة 1939 , بقي في منصبه حتى سنة 1956 إذ أعفاه الملك حسين بن طلال بالتنسيق مع حركة الضباط الأحرار الأردنيين من مهامه , توفى كلوب باشا سنة 1986 . للمزيد ينظر: جون غلوب باشا , حياتي في المشرق العربي , ترجمة جورج حتر وفؤاد فياض , الأهلية للنشر والتوزيع , عمان , 2005 ؛ عبدالله كاظم عبد العوادي وعصام نجم الشاوي , غلوب باشا ودوره في قمع حركة مايس عام 1941 في العراق , مجلة كلية التربية , العدد 4 , جامعة ميسان , 2013 , ص 68 – 84 .

القوة الرئيسة البريطانية من التقدم عن طريق خان نقطة (خان ضاري) وقامت القوات البريطانية بصد الهجوم العراقي المعاكس بصعوبة ووصلت إلى مشارف بغداد في 29 أيار 1941 وما أن اخذت الطائرات البريطانية بقصف بعض الاهداف في بغداد وعلى نحو غير متوقع قرر رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة وبعض القادة العسكريين الانسحاب من بغداد بعد انهيار المواضع الدفاعية , واضطرارهم إلى اللجوء إلى إيران[1] .

بعد فشل حركة آيار 1941 تم اخضاع العراق لاحتلال عسكري بريطاني ثاني , ومع دخول القوات البريطانية بغداد في الأول من حزيران 1941 , أعلن في اليوم نفسه عن عودة عبد الاله يرافقه نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت , فخرج عدد كبير من اليهود لاستقباله وقد تزامن في هذا اليوم أيضاً عيد التوراة مما دفع الطائفة اليهودية إلى الاحتفال بهذا العيد[2] , كان هؤلاء اليهود فرحين منشرحين بعودة عبد الإله وانهيار حكومة رشيد عالي الكيلاني[3] , وقد فسر احتفال اليهود بهذا اليوم وبملابسهم التقليدية بأنه تعبير عن الابتهاج باندحار الجيش العراقي , مما أثار غضب الجماهير المحتشدة , ولاسيما بعد أن أستفز البعض منهم المحتشدين عندما أظهر شماتة علنية بهذه النتيجة[4] .

وفي ضوء ماسبق , ازدادت الأحوال تأزماً بعد وقوع حادث إعتداء على الطائفة اليهودية في الساعة الحادية عشر من صباح يوم (1 حزيران) في المنطقة الكائنة بين محطة القطار والكرخ وعلاوي الحلة فاستطاعت دوريات الشرطة بمساعدة مفرزة من القوة السيارة قمع الإضطراب واعتقال فاعليه , ونقل الجرحى إلى مراكز شرطة الكرخ وعودة الأوضاع إلى طبيعتها[5] , إلاّ أنه سرعان ماتفاقمت الأمور بعد أن أرادت بعض الأيادي أن تستمر الأحداث عندما تحولت إلى هجوم على البيوت ونهبها , وكذلك

---

[1] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 5 , ص 287 .

[2] هو عيد نزول التوراة وأمده يومان في 6 و 7 من شهر (سيوان) الذي يقابله اسمياً حزيران . ينظر : مير بصري , الطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في العراق في القرن العشرين , (د.م) , (د.ت) , ص 346 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص69 .

[4] صالح حسن عبدالله , تهجير يهود العراق 1941 – 1952 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة تكريت , 2003 , ص 87 .

[5] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 69 .

الأسواق والحوانيت[1] , ومما ساعد في تفاقم الأوضاع مشاركة الأحياء الفقيرة القاطنة على مشارف بغداد في أعمال العنف وأعمال السلب والنهب التي أخذت تتدفق نحو العاصمة[2] .

وعلى أثر حوادث النهب التي سميت بـ (الفرهود) فقد تشكلت لجنة تحقيق في الثامن من تموز 1941 لدراسة حوادث السلب والنهب التي جرت يوم 2 حزيران في الكرخ مؤكدة بانها وقعت بادئ الأمر من الجيش ثم شاركتهم فيها بعض الناس فنهبوا أربعة دور وثلاثة عشر دكاناً . أما في الأعظمية في جانب الرصافة فقد هجم , حسب زعم اللجنة , بعض الجنود على بعض البيوت وكسروا أبوابها وشاركهم بعض الناس ثم فرقتهم الشرطة بعد أن نهبوا عشرة دور أو أكثر , أما في الكرادة الشرقية ففي 1 حزيران لم يحدث مايعكر الصفو إلاّ إنه في 2 حزيران صباحاً باشر على ماتدعيه اللجنة , بعض الجنود عملية القتل والنهب والسلب فقتلوا ستة من اليهود وواحد من المسلمين أثناء قيامه بحراسة دار أحد اليهود وجرحوا ستة من اليهود , وقد قتل جراء ذلك أثنان من الجنود المهاجمين . أما نهب الدور فقد وقع من قبل بعض الضباط فضلاً عن الجنود حيث احضروا بعض سيارات الحمل فنقل فيها ما نهبوه من أمتعة وآثاث شاركهم بعض الأهالي , فنهبت إحدى وستون داراً وثلاثة حوانيت واستعيد القسم الأعظم من المنهوبات التي وجدت عند الأهالي . وقد قبض على كثير من الأهالي الذين اشتركوا في النهب وسيقوا إلى المجلس العرفي العسكري الذي حكم عليهم بأحكام مختلفة[3] .

وأشارت اللجان التحقيقية في تقاريرها عن أسباب حوادث العنف والإضطراب هذه انها ترجع إلى وجود كتائب الشباب[4] وتحريضها على الشغب والنهب وانتشار الدعاية المعادية لليهود على اعتبار انهم عملاء لبريطانيا , ورافق ذلك حالة التسيب التي اصيب بها افراد الجيش بعد الإنسحاب , إذ تمكن بعض

---

[1] صادق حسن السوداني , مختصر تأريخ يهود العراق 1914 – 1952 , ط 3 , الناشر مؤسسة ثائر العصامي , بغداد , 2018 , ص 57 .

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 72 .

[3] صادق حسن السوداني , النشاط الصهيوني في العراق 1914 – 1952 , دار الرشيد للنشر , بغداد , 1980 , ص 115 – 116 .

[4] كتائب الشباب : قوة قام بتأليفها يونس السبعاوي ومحمد صديق شنشل في 20 آيار 1941 وكان عدد المنضمين اليها (600) مقاتل , والغرض من تشكيلها لتكون كقوة مساندة للجيش العراقي . ينظر : خيري العمري , المصدر السابق , ص 87 – 88 .

الافراد من الإفلات والتوجه إلى بيوتهم والتجول في الطرق والشوارع حاملين الاسلحة مما سهل عليهم الاشتراك في خلق العنف والاضطراب والنهب والسلب[1] .

وبهذا فإن لجنة التحقيق الحكومية التي أصدرت تقريرها في الثامن من تموز سنة 1941 قد اتهمت الجيش والشرطة بالتقصير والمشاركة بالأحداث ، وحملت حكومة الكيلاني ومفتي فلسطين وكتائب الشباب مسؤولية ما حصل , وان هذا التقرير حمل فيه أيضاً اللاجئين العرب الفلسطينيين مسؤولية تحريض وإثارة الرأي العام العراقي ضد يهود العراق[2] , باعتبار ان حكومة الكيلاني قد وفرت أجواء مناسبة لهذه الأحداث , وان أفراد الشعب كافة قد وجدوا في ظل الإدارة السابقة جواً صالحاً لإظهار سخطه وانتقامه من اليهود حتى إذا ماغادر رجال الإدارة السابقة البلد وجد هؤلاء الفرصة سانحة لإشباع غريزتهم فاشترك في ذلك الجندي والشرطي ورجل الشارع[3] . فضلاً عن ذلك فأن خلق حالة الفوضى هذه كان سببها هو الدعاية القومية التي كان ينشرها المسؤولون من رجال الإدارة السابقة خلال شهري نيسان وآيار من سنة 1941 ضد رجال الحكم الحالي , حيث أن الوصي ظل يكيل لهم الشتائم ورميهم بالتهم , مما ساعد على خلق جو من العداوة والبغضاء ضدهم , ولذلك كان من الصعب تغيير وجهة نظر هؤلاء , ولاسيما أن الفكر السائد كان يعتقد بتأثير الدعاية القوية إلى آخر لحظة من ذلك الحكم وحتى بعد زواله[4] .

أيضاً أرجعت بعض المصادر الصهيونية إلى أن أحداث الأول والثاني من حزيران , كانت نتيجة التأثير النازي الذي وصل إلى حد كبير في بغداد , وإلى الفراغ السياسي الذي ولده فرار قادة حركة آيار, وان الدعم المتواصل من قبل اليهود للبريطانيين ولد شعوراً سائداً بين العراقيين بأنهم (اليهود) مع الانكليز وموالين لهم[5] . غير أن هذا التقارب مع ألمانيا لم يكن يعني ميلاً (للنازية) وانما استخدام ألمانيا كوسيلة لتحقيق الطموحات العربية . ورأى البعض ان موقف حكومة الكيلاني بهذا الخصوص هو تعبير عن دافع قوي نابع من دور العراق القيادي في ذلك الوقت وشكلاً من اشكال الرفض الصريح للوجود البريطاني ، ولا يستبعد أن يكون هذا الموقف هو بداية تأثره مع المشرق العربي كله بالمد القومي في ألمانيا النازية[6]

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 46 .

[2] صالح حسن عبدالله , المصدر السابق , ص 88 – 89 .

[3] جريدة الإستخبارات السياسية , بغداد , في 14 حزيران 1941 .

[4] خلدون ناجي معروف , الأقلية اليهودية في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة عين شمس , 1972 , ص 171 .

[5] حاييم . ي . كوهين , النشاط الصهيوني في العراق , ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية , بغداد , 1973, ص 157 .

[6] محمد جابر الانصاري , تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي 1930 – 1970 , الكويت, 1980, ص 101 .

. ولهذا فإن الإدعاء الصهيوني بأن تقارب العراق مع ألمانيا يعني بالنتيجة اتجاهاً معادياً ضد اليهود ادعاء زائف وبعيد عن الواقع التأريخي .

بينما سعت بريطانيا إلى تحميل ألمانيا وحكومة الكيلاني والمفتي مسؤولية الاحداث لتبدد الشكوك التي اخذت تحوم حولها لعدم تدخلها في الاحداث لوضع حد للاضطرابات التي حصلت ، وقد ساهمت الصحافة الموالية للحكومة في تأكيد هذا الموقف ، عندما بدأت تنتقد في مقالاتها ألمانيا[1] .

ومما سبق يمكن القول , بأن الأسباب التي ذكرتها اللجنة الحكومية والمصادر الصهيونية والبريطانية لا تقدم الدليل على مسؤوليتها عن أحداث الأول والثاني من حزيران ، ولاسيما أن جميع ما ذكر كان موجوداً ولمدة زمنية ليست بالقصيرة ، ولكن لم يشهد العراق ما شهده في حزيران 1941 ، مما يعني أن هناك أيدٍ خفية عملت على تدبير ما حصل لتحقيق أهداف معينة حتمت اتباع هذا الأسلوب لغرض انجازها ، الصهيونية التي فشلت في انتزاع الطائفة اليهودية من العراق من خلال عملها الدعائي ، وإنها لم تكن راضية عنهم لعدم استجابتهم المطلقة وتعاونهم الكامل مع الصهيونية . وهكذا فأن الصهيونية لم تكن بعيده عن أحداث حزيران ، بل كانت هذه الممارسات إحدى أساليبها لبث الرعب في نفوس يهود العراق تمهيداً لتهجيرهم إلى فلسطين[2] .

ونتيجة لتزايد الضغط الشعبي والمتمثل بالحملات الصحفية التي شنتها الصحف العراقية لمواجهة الخطر الصهيوني , فقد أولت الحكومة العراقية اهتماماً بملاحقة ومراقبة وتصفية العناصر الوطنية التي كانت تمثل خطراً عليها خوفاً من تكرار ماحدث في حركة آيار 1941 متجاهلة النشاطات الأخرى التي كانت تمس أمن البلد ومصالحه , وتقف النشاطات الصهيونية في مقدمتها , مما خلق عنفاً متنامياً بين السلطة والحركات الوطنية[3] .

ومهما يكن من أمر , فان حوادث العنف التي وقعت يومي (1 و 2 حزيران 1941) لم تكن قاصرة على بغداد والمناطق المجاورة لها فحسب , وانما شملت مدن أخرى مثل البصرة والفلوجة بعد نزول القوات البريطانية في المدينتين التي أعقبت أحداث آيار , فقد أشارت بعض الروايات إلى ان القوات البريطانية وبعد تكبدها خسائر ملحوظة من قبل الجيش العراقي والأهالي الذين انضمَّ إليهم بعض أفراد

---

[1] جريدة صوت الشعب , العدد 482 , في 11 حزيران 1941 .

[2] صالح حسن عبدالله , المصدر السابق , ص 91 .

[3] صالح حسن عبدالله , المصدر السابق , ص 128 .

شرطة العشار في البصرة , أخذت توصي جنودها بكسر بعض الحوانيت من أجل إحداث فوضى تؤدي إلى نهب أموال الناس وشغلهم عن مواجهة القوات البريطانية المحتلة , فضلاً عن ذلك أن بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على أحد منهم[1] , ومن الملاحظ ان اليهود سبق لهم وأن استقبلوا القوات الغازية التي دخلت البلاد بالزغاريد وحملوا لهم الهدايا من فواكه وغيرها بعدِّهم جاؤوا محررين لهم[2] .

وقد رافقت أحداث العنف هذه إظهار صورة الإستياء الشعبي من بريطانيا في مناطق متفرقة من البلاد , ففي النجف وزعت منشورات في الأول من حزيران تدعو الشعب فيها إلى عدم اليأس ولاسيما بعد أن عثرت شرطة النجف على بيان بتوقيع رشيد عالي الكيلاني فيه دعوة إلى استمرار القتال , وفي 3 حزيران إندلعت مظاهرات صاخبة بعدها تجمع المتظاهرون في صحن الإمام علي (عليه السلام) يستمعون إلى الخطب والقصائد الحماسية التي ألقيت ضد عبدالإله والتي تدعو إلى التمرد ضد الحكومة والبريطانيين واليهود , ثم بعدها واصل المتظاهرون سيرهم إلى سوق النجف الكبير حاملين معهم الأعلام العراقية , وعند وصولهم إلى مركز الشرطة وسراي الحكومة إزدادت حماستهم فظلوا يرددون الأهازيج (الهوسات) الشعبية ومن تلك الأهازيج ((إشجاب علينه الخاين شعبه))[3].

أسفرت عن تلك المظاهرات والمنشورات أن قامت السلطات المختصة بإلقاء القبض بعد مرور أيام قليلة على أشخاص من سكان النجف وتم حجزهم في سجن البصرة بتهمة تهييج الرأي العام ضد الحكومة[4].

وشهدت الفلوجة المعاناة نفسها التي عاشتها البصرة من جراء أحداث النهب والسلب , فكانت قوات الليفي تشارك الجيش البريطاني منذ دخول قواتها من الحبانية إلى بغداد واستيلائها على الفلوجة , فقامت بأعمال انتقامية في المدينة وصفت بأنها تقشعر لهولها الأبدان , حيث نهبت البيوت ودمرت الممتلكات من دون تمييز بين فئة أو أخرى , فقد تعرضت للسلب والنهب الحوانيت ودور اليهود من قوات الآثوريين من غير تمييز بين ممتلكات اليهود وغيرهم , فقد كان هذا العمل بمثابة الإنتقام من العرب بسبب أحداث

---

[1] قحطان حميد كاظم العنبكي , وزارة الداخلية العراقية 1939 – 1958 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , 2007 , ص 162 .

[2] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

[3] نقلاً عن : عبدالستار شنين الجنابي , المصدر السابق , ص 282 .

[4] قيس جواد الغريري , دور النجف في انتفاضة العراق عام 1941 , مجلة (مركز دراسات الكوفة) , المجلد 1 , العدد 5 , جامعة الكوفة , 2006 , ص 49 .

العنف التي وقعت سنة 1933[1], ولهذا لايمكن عدُّ سلب ممتلكات اليهود في الفلوجة نشاطاً موجهاً ضد اليهود[2] .

ونيتجة لما سبق من تردي الأوضاع الداخلية التي شهدتها بغداد ومناطق أخرى من حوادث العنف والاضطراب التي رافقت وصول الوصي عبد الاله إلى بغداد في الأول من حزيران 1941 بحماية القوات البريطانية , فقد دفعت هذه الحوادث الوصي إلى الإسراع في تشكيل الحكومة وكان أول أجراء قام به الوصي بعد وصوله إلى بغداد وهو تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة يوم 2 حزيران 1941 التي لم تصدر الارادة الملكية بتأليفها رسمياً ؛ بسبب فرض نظام منع التجول وظروف العاصمة إزاء الأحداث العنيفة التي مرت بها[3] .

بدأ المدفعي حكمه بإعلان الأحكام العرفية يوم 3 حزيران 1941 في مركز لواء بغداد والمناطق المجاورة له وفرض الرقابة على الجرائد والمنشورات , وعلى هذا الأساس صدرت الإرادة الملكية بتشكيل المجلس العرفي العسكري بتولي إرادة الأحكام العرفية في البلاد[4] .

وعلى الرغم من اللهجة الشديدة التي تبناها المدفعي في خطابه الذي ألقاه في 11 حزيران 1941 من دار الأذاعة وقال فيه : ((لقد تسلمت مسؤولية الحكم من أهوال ساعة من ساعات تأريخ العراق)) والتي هاجم المدفعي في خطابه الإنتفاضة والقائمين بها وعدها ((أخطر فتنة تعرضت لها البلاد وكادت تستهدف رأس الدولة وكيان الأمة وتذهب بكرامتها واستقلالها ومصالحها)) , إلاّ أنه أوضح عن المشتركين في حركة آيار 1941 : ((أن التدابير القانونية الصارمة سوف تطبق على كل مجرم أثيم وان الحكومة سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقب الجناة)) [5] .

ولتحقيق الهدف المطلوب أصدرت وزارة المدفعي في 17 حزيران 1941 عدداً من المراسيم بلغ عددها (11) مرسوماً كان الغرض منها التعجيل من عمليات واجراءات تطبيق الأحكام وكان أخطر تلك المراسيم مرسوم تعديل ذيل مرسوم الإرادة العرفية رقم (18) لسنة 1935 ومرسوم انضباط موظفي الدولة

---

[1] سبق التطرق إلى احداث سنة 1933 في ص 28 .

[2] حاييم . ي . كوهين , المصدر السابق , ص 156 .

[3] عبدالزهرة الجوراني , الحياة البرلمانية في العراق 1939 – 1945 دراسة تأريخية , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2004 , ص 98 .

[4] المصدر نفسه , نفس الصفحة ؛ جريدة الوقائع العراقية , العدد 1918 , 3 حزيران 1941 .

[5] نقلاً عن : عبدالهادي الخماسي , المصدر السابق , ص 166 .

ومرسوم خاص بإبعاد المشاركين بحركة آيار عن مناصبهم واصدار الأحكام بحقهم ولو غيابياً[1]. وعلى أثر ذلك , اجتاحت البلاد حملة إعتقالات واسعة شملت مختلف قطاعات أبناء العراق , حتى أن عدد الموقوفين تجاوز الـ (20) ألفاً ولما لم تكن سجون بغداد كافية لهذا العدد أودع بعض الموقوفين في المساجد والجوامع[2] . وبذلك فقد بلغ العنف أقصاه من خلال الأعداد الكبيرة من الوطنيين العراقيين مدنيين وعسكريين التي أطالتهم حملة الاعتقالات بحجج وذرائع شتى .

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها وزارة المدفعي لإعادة الأمن والنظام إلى نصابه , غير أنه في حقيقة الأمر لم يكن جميل المدفعي ميالاً لسياسة الشدة والإنتقام , والدليل على ذلك أنه أوعز إلى الجهات المختصة بإطلاق سراح كل من لم تثبت التحقيقات الأولية إدانته من المعتقلين , وهو بهذا قد انتهج سياسة جمعت بين اللين والشدة[3] , إلاّ أن جميع تلك الإجراءات لم تلق ارتياحاً عند بريطانيا التي شعرت ان وزارة المدفعي غير جادة في معاقبة من تعاون مع حكومة حركة آيار , وانهم طالبوا بحل الجيش العراقي واعتقال كل من ساهم أو اشترك أو تعاطف مع حركة آيار[4] . وجميع هؤلاء الذين سمتهم بالرتل الخامس وابعادهم عن ساحة العمل السياسي وتهييج الرأي العام ؛ لان الفوضى والاضطرابات التي حصلت في 1 و2 حزيران 1941 كانت برأي هذه السفارة مدبرة من قبل هذه الفئة , فطالبت بانشاء معتقل أو معتقلات وارسال قادة الحركة اليها حتى تتحسن الحاله الحربية أو تنتهي الحرب[5] .

ونتيجة لإثارة العنف من قبل الوصي وبريطانيا معاً في الضغط على الوزارة المدفعية وتحملها المسؤولية باتباع سياسة العنف والانتقام في تطهير البلاد من العناصر المتعاونة مع الكيلاني , غير أن المدفعي لم يكن يميل إلى هذا الجانب وذلك من خلال عدم تأييده لفكرة انشاء المعتقلات , ولم يشعر بالارتياح تجاه بعض اعمال البلاط معتقداً بان البلاط يتدخل في شؤون الحكومة وان الوصي يسير جنباً إلى جنب مع بريطانيا , ولهذا كان من اشد انصار الانتقـام واعنفهم في مطاردة المشتركيـن في الحركة ومعاقبتهم لما ناله من إهانه وتشريد[6] .

---

[1] عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ص17– 18 .

[2] المصدر نفسه , ص 9 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 85 – 86 .

[4] خليل كنه , العراق أمسه وغده , بيروت , 1966 , ص 88 .

[5] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 89 .

[6] خليل كنه , المصدر السابق , ص 68 .

ويبدو أن المدفعي قد تعامل مع الأوضاع الداخلية وفق سياسة معتدلة لم يبدِ فيها تعاوناً كافيا في انجاز الاجراءات المناسبة , مما أثارت عليه بريطانيا والوصي معاً, ونتيجة لذلك حصل نوع من الجدل بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية في بغداد , انتهى بعدم رغبة السفارة ببقاء المدفعي[1] , فضلاً عن الخلاف الذي نشب بين أعضاء الوزارة على معارضة سياسة المدفعي المعتدلة , وفي مقدمتهم ابراهيم كمال[2] وزير المالية الذي أبدى استعداده للتعاون مع السفارة البريطانية وفي زيارة قام بها السفير البريطاني استطاع الأخير اقناع ابراهيم بأن حكومة بريطانيا ترحب بمجيئ حكومة متعاونة معها , واستطاع السفير اقناعه أيضاً بمهاجمة وزارة المدفعي في الاجتماع وقد فعل ابراهيم ذلك في أول اجتماع للوزارة حيث هاجمها بشدة , وعلى الرغم مما فعله ابراهيم كمال لإرضاء البريطانيين , الاّ ان السفارة خذلته ورفضت اسناد الوزارة إليه ووصفته : ((إنه ميال إلى بريطانيا إلاّ إن أسلوبه في التعامل رديء وشخصيته غير محبوبة وليست لديه شعبية)) [3] .

أدى إستقالة إبراهيم كمال وزير المالية إلى تصدع وزارة المدفعي إذ وجد الوصي الفرصة سانحة للسيطرة القوية على الحكومة . ولهذا بعد ان قدم المدفعي استقالته وفي جلسة مجلس الوزراء يوم 21 أيلول 1941 قال المدفعي :((ان سياسة الإلتزام والتعقل هي السياسة الرشيدة التي يجب أن تتبع في البلاد وان سياسة البطش والشدة تتطلب وجود قوة حكومية ظاهرة ومساندة شعبية سافرة والمجلس يعلم علم اليقين , بأنه لاالشعب يساند الحكومة في اجراءاتها ولا القوة التي يجب الارتكاز عليها ميسورة لديها وانه يخالف كل رأي يدعو إلى الغلظة مع الشعب))[4] .

---

[1] علاء جاسم محمد الحربي , العلاقات العراقية البريطانية , ص 26 .

[2] إبراهيم كمال : ولد في الموصل سنة 1895 وينتسب إلى أسرة موصلية معروفة , وقد إلتحق بالجيش العراقي وأسهم في القضية العربية والنهضة العراقية , وانتخب نائباً في مجلس النواب , وكان أحد أعضاء حزب الشعب المعروفين , ثم عين سكرتيراً دائماً لوزارة المالية فمديراً عاماً للمالية , ثم مديراً عاماً للكمارك والمكوس , يعد أول عراقي أسند إليه هذا المنصب , وعين وزيراً للمالية في وزارة المدفعي الرابعة سنة 1937 , وعين وزيراً للعدلية بالوكالة فضلاً عن وزارة المالية في وزارة المدفعي الخامسة سنة 1941 وبعدها استقال من منصبه في السنة نفسها , توفى سنة 1947 . ينظر : كامل سلمان الجبوري , معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002 , ج 1 , منشورات دار الكتب العلمية , بيروت , (د.ت) , ص 64 .

[3] نقلاً عن : عدي محسن الهاشمي , كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , 2000 , ص 180 .

[4] ينظر نص حديث المدفعي في : عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 6 , ص 43 .

واستمراراً لنهجها السياسي القائم على العنف والقوة أخذت بريطانيا ممثلة في سفارتها تبحث عن شخصية سياسية عراقية تكون مستعدة لتنفيذ سياستها الجديدة في العراق وكان نوري السعيد رجل تلك المهمة بعد ان تعهد لسفير بريطانيا كينهان كورنواليس[1] (Kinahan Cornwallis) قبل تعيينه رئيساً للوزراء , بأنه سوف يتعاون مع بريطانيا ويعمل على اتباع سياسة العنف والشدة ومعاقبة كل الذين أيدوا حركة آيار أو الذين أراد نوري السعيد أن يتهمهم بهذه التهمة لإبعاد خطرهم عنه دون خوف من معارضة أو انقلاب طالما ان القوات البريطانيــة مرابطـة في العراق[2] .

عهد الوصي عبد الإله إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة في 9 تشرين الأول سنة 1941 وقد ضمت وزارة السعيد السادسة بعض العناصر المتعاطفة مع الوصي فضلاً عن ذلك أنها ألقت ترحيباً حاراً من قبل السفارة البريطانية من حيث أن معظم أعضائها من المؤيدين للبريطانيين أو ممن هم على وفاق تام مع سياستها وممن تضررت مصالحهم أو عارضوا حركة آيار عام 1941حتى يتسنى له تطبيق الأهداف المرسومة له بسهولة[3].

إستهلت الوزارة الجديدة عملها والمنسجم تماما مع السفارة الريطانية التي كانت تستهدف تصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين نيسان وآيار 1941 أو المؤيدين لها والمتعاطفين معها تصفية عامة لا يراعي فيها الالتماس والمحسوبية ولا تتأثر بصلات مودة والعلاقات الشخصية وهذا ما كان البريطانيين يطالبون به بكل شدة , وعلى هذا الأساس اتبع السعيد سياسة عنيفة وقاسية ضد القوة التي وقفت بالضد من تحركاته وتعاونت مع حركة آيار سنة 1941 فاعتقل المئات من المعارضين وزجهم في

---

[1] كينهان كورنواليس ، سياسي بريطاني ولد في 19 شباط 1883م في ولاية نيويورك الأمريكية حيث كان والده يعمل صحفياً هناك، تخرج من جامعة أكسفورد البريطانية سنة 1906 مختصاً بدراسة القانون واللغة العربية، عمل في وزارة الخارجية البريطانية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وفي سنة 1916 عمل في المكتب العربي لشعبة الاستخبارات البريطانية، وفي سنة 1918 أصبح ضابط الارتباط بين حكومة بريطانيا والحكومة الفيصلية في دمشق ، عمل كمستشار للملك فيصل بعد تأسيس المملكة العراقية سنة 1921، وأصبح مستشار لوزارة الداخلية من 28 آب 1921 حتى 13 شباط 1941 إذ تم تعيينه سفيراً لبريطانيا في العراق، غادر العراق في 30 آذار 1945 بعد إنهاء أعماله نتيجة لاعتلال صحته وعاد إلى بلاده. ينظر: عدي محسن غافل الهاشمي، المصدر السابق ، ص6 وما بعدها.

[2] عبدالرزاق مطلك الفهد , دور العمال في الحركة الوطنية العراقية 1922– 1958 , مكتب دار الشهد , بغداد , 2005 , ص 17 .

[3] سعاد رؤوف شير محمد , المصدر السابق , ص 140 – 141 .

غياهب السجون تحت ذريعة انهم من الأشخاص المقلقين للرأي العام العراقي , وأن وجودهم يشكل خطراً على سياسة الحكومة العراقية[1] .

ويصف توفيق السويدي تصرفات واجراءات نوري السعيد تلك قائلاً : ((لقد قامت الحكومة السعيدية باعمال لم تكن حكومة المدفعي مستعدة للقيام بها ,وقد كان من المتوقع ان تقوم الوزارة السعيدية باعمال ملائمة جدا للرغبات البريطانية ,اذ ظهر ذلك بانتقاء الوزراء ممن كانت تميزهم صفة تودد إلى البريطانيين إن لم يكونوا من رجالهم)) [2] .

تعززت سياسة الاعتقال في عهد الوزارة السعيدية , حتى بلغ عدد المعتقلين في الفاو 750 معتقلاً , فقررت الحكومة جمعهم في مكان واحد فلم تجد مكاناً يكفل هذا الغرض افضل من مقر حامية العمارة حيث قسم المعتقلون إلى درجتين , وكان عدد معتقلية الدرجة الأولى لا يتجاوز 15 معتقلاً وتدفع لهم مخصصات يومية نقدية قدرها (400) فلساً . أما معتقلوا الدرجة الثانية فيدفع لهم (250) فلساً. وقد وضعوا في قاعات كبيرة يتسع كل منها لعدد كبير من المعتقلين . ولما ازدحمت هذه الأمكنة وأصبحت لاتؤمن راحة ساكنيها اضطر عدد كبير من المعتقلين إلى أن ينشئوا صرائف مستقلة من القصب والحصران على حسابهم الخاص . وكان البعض منهم يبيت في العراء لضعف حالته المادية وعدم امكانة تشييد صرائف لهم[3] .

ويبدو أن الإجراءات القمعية التي قامت بها وزارة السعيد هذه لم تقتصر على المشاركين بتلك الحركة فحسب , بل طالت ولم تجد مكاناً يكفل لها هذا الغرض خيراً من توزيعهم على معتقلات الفاو والعمارة ونقرة السلمان[4] حتى الأبرياء الذين لاعلاقة لهم بالسياسة ولا بحكومة الدفاع الوطني فقد ضم

---

[1] عماد احمد الجواهري , نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق 1934 – 1942 , مطبعة دار الجاحظ , بغداد , 1984 , ص 157 .

[2] توفيق السويدي , مذكراتي , ص 394 .

[3] عبدالله حسن , يوميات ومذكرات معتقل , مطبعة الأمة , بغداد , 1948 , ص 24 .

[4] يقع معتقل نقرة السلمان في قلب صحراء السماوة في منطقة السلمان ومنها اكتسب اسمه ويبعد عن مدينة السماوة نحو (150) كم باتجاه الحدود السعودية ويقع في منطقة صحراوية مقفرة لاأثر فيها للحياة بعيداً عن الحواضر والمدن والصحراء هي العالم المحيط بجدران السجن والسجناء . للمزيد من التفاصيل حول معتقل نقرة السلمان من الناحيتين الجغرافية والتأريخية ينظر : عبدالله خيرالله مسير الركابي , نقرة السلمان 1921 – 1968 دراسة في أوضاعها الأمنية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة ذي قار , 2017 .

معتقل العمارة خليطاً عجيباً فيه السياسة والنواب والوزراء والموظفين الكبار فضلاً عن ذلك كان هناك أناس مهتمين بالسرقه أو القتل أو جرائم أخرى لم تثبت ادانتهم في المحاكم لنقص الأدلة ضدهم . وكان كفيلاً بدخول أي شخص المعتقل إذا اشتبه بأنه اشترك أو ساند حركة آذار[1] .

وكانت الظروف البيئية داخل معسكرات الإعتقال غير صحية ولا تتوافق مع القوانين والأعراف الدولية , فالمعتقلات كانت محاطة بأسلاك شائكة وتفتقد أبسط مستلزمات الراحة والأمان فضلاً عن رداءة المأكل والمشرب وانتشار الحشرات والميكروبات في داخل أروقة المعتقل , مما أدى إلى إصابة المعتقلين بعدد من الأمراض المزمنة نتيجة الظروف الصحية السيئة في داخلها[2] , فضلاً عن تعرض المعتقلين في تلك المعتقلات إلى شتى صنوف العذاب والمآسي , والمعاملة السيئة التي يتلقاها المعتقلون من قبل الموظفين البريطانيين[3] .

وكان من بين من أعتقلتهم حكومة السعيد هو السيد علوان الياسري بعد ان أصدرت الأوامر إلى أحد ضباط الشرطة الذي عمد إلى إصطحاب عدد كبير من أفراد الشرطة معه وتوجههم إلى بيت السيد علوان الذي خرج لهم بنفسه دون إبداء أي مقاومة أو تردد , وكانت المفرزة قد أعدت قارباً لنقله وقبيل التحرك , فوجئت المفرزة بتحشيد المسلحين من العشائر وراحت تطلق النار بكثافة لغرض إفشال محاولة إعتقاله , وكان المسلحون متأثرين بإبن السيد علوان السيد عزيز , وقد أفزع هذا الحادث العشائر القاطنة في تلك المناطق ؛ لأنها لم يسبق وأن شهدت مثل هذا الأمر من قبل , وكان السيد علوان غير راغب في ما حصل , من مواجهات , إذ بدأ متأثراً جداً لوقوع تلك المصادمات التي أعقبت اعتقاله ومن ثم إبعاده إلى الفاو , حيث أودع بمعية عدد من الوطنيين من أمثال الشيخ عبد الواحد الحاج سكر والسيد كاطع العوادي وغيرهم[4] .

والملاحظ ان السفير البريطاني كورنواليس قد أدى دوراً كبيراً في تصفية العناصر الوطنية المناوئة للبريطانيين فهو الذي أوعز إلى الحكومة العراقية بضرورة اعتقال هذه الشخصيات مثل السيد علوان

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 111 .

[2] محمد حازم محمد الجبوري , الاحتلال البريطاني الثاني للعراق 1941 – 1947 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة الموصل , 2000 , ص 64 .

[3] طالب مشتاق , أوراق أيامي 1900 – 1958 , دار الطليعة , بيروت , 1968 , ص 458 .

[4] عكاب يوسف الركابي , علوان الياسري ودوره السياسي في تأريخ العراق المعاصر حتى العام 1951 دراسة تأريخية , مجلة (آداب البصرة) , العدد 50 , كلية الآداب , جامعة البصرة , 2009 , ص 92 .

الياسري والشيخ عبد الواحد الحاج سكر وغيرهم الذين أرسلوا إلى معتقل الفاو في أول الأمر[1]. وفي هذا الصدد ذكر السفير البريطاني كورنواليس في برقيتة المؤرخة في الثامن من آذار عام 1942 إلى وزير خارجيته ما نصه : ((أن نوري السعيد قبل تعيينه رئيساً للوزراء كان قد وعدني بأن يتعاون مع بريطانيا تعاوناً مطلقاً وأعلن عن تصميمه على اتباع سياسة القوة والشدة))[2] .

وبعد صدور الأحكام الغيابيـة أصبحت قضيـة تسليم قادة حركة آيار إلى السلطات العراقية , الشغل الشاغل لوزارة نوري السعيد فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك وتسليمهم إلى الحكومة العراقية التي أعادت محاكمتهم مجدداً , وكان المجلس العرفي المنعقد في بغداد قد أصدر في 6 كانون الثاني 1942 حكماً غيابياً على كل من رشيد عالي الكيلاني وعلي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي والفريق أمين زكي والعقداء الاربعة (صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب) بالاعدام شنقاً ثم أبدل الحكم على أمين زكي بالأشغال الشاقة المؤبدة[3] , وحكم على ناجي شوكت بالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة (15) سنة وعلى الدكتور محمد حسن سلمان بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى محمد صديق شنشل بالحبس الشديد لمدة (5) سنوات[4] .

وفي 4 آيار 1942 أصدر المجلس العرفي وجاهياً أحكاماً جديدة , فحكم على العقيد فهمي سعيد والعقيد محمود سلمان , ويونس السبعاوي بالإعدام شنقاً حتى الموت وعلى علي محمود الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات وعلى الفريق أمين زكي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وقرر براءة محمد صديق شنشل من أجل تخفيف وطأة الإعدام على صهره يونس السبعاوي[5] , وفي 5 آيار 1942 نفذ حكم الإعدام شنقاً بكل من يونس السبعاوي ومحمود سلمان وفهمي سعيد[6] , وقد حوكم كامل شبيب من قبل المجلس العرفي في 16 آب 1944 وحكم عليه بالإعدام شنقاً , وقد نفذ الحكم بالوقت نفسه , وحكم على محمد علي محمود وموسى الشابندر بالحبس الشديد لمدة (5) سنوات , وحكم على شريف شرف بالحبس لمدة (3) سنوات وعلى رؤوف البحراني بالحبس لمدة سنتين , وحكم على عبد القادر عبد الله الكيلاني بالحبس لمدة (3) أشهر , وتغريم كل من كامل شبيب ومحمد علي محمود وموسى الشابندر

---

[1] محمد حازم محمد الجبوري , المصدر السابق , ص 63 – 64 .

[2] نقلاً عن : المصدر نفسه , ص 64 .

[3] جريدة الزمان , العدد 1311 , بتأريخ 9 كانون الثاني 1942 .

[4] جريدة الزمان , العدد 1311 , بتأريخ 9 كانون الثاني 1942 .

[5] يعرب عبدالرزاق عبد الدراجي , المصدر السابق , ص 116 – 117 .

[6] جريدة الزمان , العدد 1411 , بتأريخ 6 آذار 1942 .

والشريف شرف ورؤوف البحراني مبلغاً قدره مليون وست مائة وست وثلاثون ديناراً ومائة وتسعون فلساً كتعويض عن الأضرار التي نتجت عن حركتهم[1] , أما العقيد صلاح الدين الصباغ فقد خرج من ايران إلى تركيا وقد تأكد لدى الحكومة العراقية بأنه موجود في تركيا ولقد طالبت المفوضية العراقية في انقرة بتسليمه للسلطات العراقية[2] .

وعلى الرغم من رفض تركيا في بادئ الأمر من تسليمه إلاّ إنها وافقت على ذلك بعد تغير الموقف الدولي فنقل إلى حلب فاستطاع الفرار ولكن ألقي القبض عليه ثانية وسلِّم إلى الحكومة العراقية , وتم تنفيذ حكم الاعدام به في 16 تشرين الأول 1945 وأُمِرَ بتعليق جثته على باب وزارة الدفاع , كذلك سلم ناجي شوكت نفسه للسلطات فبقي في السجن إلى منتصف سنة 1948 حيث أُعفي عما تبقى من حكوميته , أما رشيد عالي الكيلاني فقد فرّ من تركيا إلى ألمانيا وفي نهاية الحرب استطاع الإلتجاء إلى السعودية وبقي خارج العراق حتى قيام ثورة تموز 1958[3] . حيث عاد ليتآمر على حكومة عبدالكريم قاسم .

أثار تنفيذ الأحكام ولاسيما إعدام القادة الأربعة ردود فعل عنيفة على الصعيد الداخلي , فقد قوبلت هذه الأحكام بالإستنكار من بعض الجمعيات القومية السرية التي ظهرت آنذاك, وهزت مشاعر الناس هزاً عنيفاً , وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات في ملاحقة المواطنين , ومنعهم من التعبير عن مشاعرهم , فقامت بسلسلة من الإعتقالات وأحالت عدد كبير منهم إلى المحاكم العسكرية , وفصل عدد آخر من وظائفهم , غير أن كل ذلك لم يضع حداً مايجول في خواطر الناس من مشاعرهم المكبوتة[4].

ويظهر مما سبق , أن الحكومة العراقية وفي مقدمتهم الوصي عبد الإله قد أظهر من القسوة والعنف والرغبة في الانتقام الشديد من قادة آيار , ولاسيما بعد صدور الأحكام العرفية الجائرة تجاه المعارضين وصل البعض منها إلى الإعدام , فأثارت في الوقت نفسه حفيظة واستياء الشعب العراقي , وعليه يمكن القول بأن روح العداوة والبغضاء والحقد المتبادل كانت هي السائدة بين السياسيين العراقيين خلال مدة

---

[1] يعرب عبدالرزاق عبد الدراجي , المصدر السابق , 117 .

[2] د . ك . و ملفات البلاط الملكي , 746 / 311 , المفوضية العراقية في طهران كتاب الشعبة القنصلية المرقم 4691 في 28 تشرين الثاني 1941 , المعنون إلى رئاسة الديوان الملكي , و20 , ص 69 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 113 – 114 .

[4] عبدالهادي الخماسي , المصدر السابق , ص 172 – 173 .

تولي الوصي عبد الإله الحكم , وكذلك أن التوجهات والميول السياسية هي التي كانت وراء ذلك السلوك والنهج الذي أدى الى حصول التقاطع والتنافر والصراع الذي أدى الى النهايات المفجعة , فكان من الطبيعي أن تتبادل الأطراف السياسية أدوارها القائمة على استخدام العنف وإراقة الدماء .

ثانياً: ممارسات السلطة القمعية تجاه الحركات الوطنية (1945- 1947)

شهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً على صعيده السياسي , فقد واجهت الحكومة مرحلة جديدة تميزت بأن الصراع على السلطة أخذ شكل النشاطات السياسية والحركات السلمية وانتهاء مرحلة الإنقلابات , وتميز كذلك بازدياد الوعي القومي والمطالبة بإعادة الحياة الحزبية واعطاء المزيد من الحريات السياسية[1] . وتفادي تكرار الإنقلابات العسكرية وماحدث سنة 1941 , وعليه فقد أعلن الوصي عبدالإله في خطابه يوم 27 كانون الأول 1945 السماح للأحزاب السياسية بالعمل العلني[2] . إذ أجازت وزارة توفيق السويدي الثانية (23 شباط – 30 أيار 1946) خمسة أحزاب من الأحزاب السياسية[3] , أدت دوراً في تأريخ العراق السياسي المعاصر من خلال مواقفها وأرائها المنشودة على الساحة السياسية العراقية تجاه مختلف القضايا لاسيما فيما يتعلق بالجانب الأمني في عدم الإستقرار السياسي والمتمثلة في الإضرابات والتظاهرات العمالية والطلابية الشعبية .

إنّ تصاعد نشاطات الاحزاب السياسية وانتقادات الصحافة للطبقة الحاكمة قد أثارت عليهم الوصي , فضلاً عن قيام وزارة السويدي بالكثير من الأعمال التي اغضبت البريطانيين , ولاسيما وان توفيق السويدي قد طرح في منهاجه النظر في تعديل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930 والتي لم تنسجم مع رغبة الوصي ونوري السعيد , وتساهلها مع الاحزاب السياسية وبخاصةٍ حزب الإستقلال , فوضعت هذه الأحزاب تحت المراقبة والحيلولة دون توسيع نفوذها[4] .

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق ، ص180–181 .

[2] للاطلاع على نص خطاب الوصي : عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 6 ، ص216 .

[3] وهي : الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وحزب الاحرار ولم تجيز حزب التحرر الوطني بالعمل العلني لكونه كان يمثل واجهة الحزب الشيوعي العراقي . لمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالرزاق الحسني , تأريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918–1958 , بيروت , 1980 , ص 125 .

[4] محمد مهدي كبة , مذكراتي في صميم الاحداث 1918– 1958 , بيروت , 1965 , ص 113 .

كانت الحركة الطلابية في مقدمة الحركات الوطنية التي أتخذتت الحكومة ضدها موقفاً سياسياً عنيفاً ولها الدور الكبير في صراع الأحزاب السياسية العراقية وتصديها للحكومات , وكان الطلاب في واجهة القوى التي أسهمت في تطور الحركة الوطنية[1] .

انعكست آثار الصراعات الحزبية على المنظمات الشعبية التابعة لها وفي مقدمتها الطلابية , فبعد إعلان قرار (لجنة التحقيق الإنكلو – أمريكي)[2] , التي زارت العراق في 16 آذار 1946 لغرض تطبيق سياستها المتضمنة جعل باب الهجرة اليهودية مفتوحاً إلى فلسطين ورفع القيود على بيع أملاك العرب إلى اليهود في فلسطين[3] , أدى إعلان هذا القرار إلى موجة احتجاجات ومظاهرات جماهيرية احتجاجاً على خطط الصهيونية , وعلى موقف الحكومة الضعيف والمتهاون تجاه المؤامرة التي يجري تدبيرها في فلسطين , فقد دعت الأحزاب السياسية إلى الإضراب العام احتجاجاً على تقرير اللجنة , وشنت الصحافة حملة شعواء على السياسة البريطانية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية , ونتيجة لضغط الجماهير الشعبية إضطرت حكومة المدفعي إلى تقديم احتجاج لم يكن بالمستوى المطلوب في 1 آيار

---

[1] على الرغم من اجراءات حكومة السويدي الشديدة لم تتوقف الحركة الطلابية التي أخذت تزداد عنفاً فعلى أثر الذكرى 28 لوعد بلفور المشؤوم استعد الطلاب للقيام بمظاهرات واسعة , غير ان المسؤولين في مديرية شرطة بغداد أبلغت بذلك , فوجهت اتهامها إلى العناصر القومية التي اسمتها بالعناصر النازية والشيوعيين بالتحريض على القيام بالمظاهرة , كما شددت وزارة المعارف على مديري المدارس بعدم السماح للطلاب في الاشتراك في هذه المظاهرات , ونتيجة لذلك أصدر عميد الكلية الطبية بياناً شديد اللهجة حذر فيه الطلاب من خشية الاشتراك في هذه المظاهرة , وبيّن ان هذه الحركة كانت بدوافع سياسية وان نظام الكلية الطبية يحظر على الطلاب الاشتغال بالمسائل السياسية فأننا نمنع جميع طلاب الكلية الطبية منعاً باتاً من القيام بمثل هذا العمل وخلاف ذلك سوف تعرض قضيته على مجلس الكلية . وعلى الرغم من جميع هذه الاجراءات الإحترازية فقد خرجت مظاهرات طلابية متفرقة استخدمت فيها الأجهزة الأمنية العنف والقوة لغرض إفشالها . ينظر : جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 163 .

[2] هي لجنة مشتركة شكلتها الحكومتان البريطانية والامريكية في عام 1945 (بحجة التحقيق في مشكلة فلسطين) لكنها في الواقع كانت تهدف إلى اعطاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين إطاراً قانونياً ورسمياً , وقد تكونت اللجنة من (12) عضواً نصفهم من البريطانيين والنصف الآخر من الامريكيين , بدأت اللجنة اعمالها في 4 كانون الثاني 1946 في واشنطن وزارت عددا من الدول العربية , وانتقلت إلى سويسرا في 28 آذار 1946 واعطت النتائج التي توصلت اليها والتي جاءت مطابقة لمطالب اليهود . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالوهاب الكيالي , موسوعة السياسة , ج 5 , ط 3 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , عمان , 1995 , ص 450–451 .

[3] ميسة ثابت نعمان القيسي , ثانوية الكرخ ودورها التربوي والسياسي في تأريخ العراق من عام 1927– 18 تشرين الثاني 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للبنات , جامعة بغداد , 2002 , ص 39 .

1946 إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية , ويبدو أن حكومة المدفعي لم تكن جادة في موقفها بالفعل , بل إضطرت إلى تهدئة فورة الجماهير الصاخبة , ولم تتخذ أي إجراء يمس المصالح البريطانية والأمريكية كردود فعل على ذلك التقرير [1] .

وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية قررت جمع التبرعات لفلسطين , الاّ انها منعت الاحزاب الوطنية من القيام بهذا العمل , واتخذت حكومة أرشد العمري ذريعة لحل حزبين سياسيين هما حزب الشعب وحزب التحرر الوطني[2] .

واصلت الأحزاب الوطنية ضغوطاتها , فقد اتضح موقف حزب الإستقلال جلياً في إطار تقرير اللجنة وفي مقدمتهم رئيس الحزب محمد مهدي كبة الذي قام بتقديم مذكرة إلى اللجنة والتي أكد فيها على إيقاف الهجرة إلى فلسطين وإلغاء الإنتداب عليها وإعلان إستقلالها التام[3] , وإلى جانب ذلك كامل الجادرجي[4] رئيس الحزب الوطني الديمقراطي , ودعا أيضاً حزب الشعب إلى مقاطعة اللجنة واتهم أعضاءها بالصهاينة أو المؤيدين لهم , وقاطع حزب الإتحاد الوطني اللجنة المذكورة وطالب بسحب القوات البريطانية عن فلسطين[5] .

والجدير بالذكر أن القضية الفلسطينية , حظيت بعناية واهتمام بالغين من قبل الحركة الوطنية , ممثلة بالأحزاب السياسية , فتشكلت لجنة مشتركة من الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين في 22 آيار 1946 , وأصدر الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال وحزب الأحرار بيانات تندد بقرار التقسيم , وبمواقف الحكومات العربية المتخاذلة , في سبيل حثها على القيام باتخاذ إجراءات سريعة لمنع قيام الكيان

---

[1] حامد الحمداني , صفحات من تأريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة 14تموز 1958 , (د.م) , (د.ت) , ص 236 .

[2] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

[3] ليندا رضا عطية الإمارة , موقف أحزاب المعارضة من سياسة العراق الخارجية 1946 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة واسط , 2017 , ص 96 – 97 .

[4] كامل الجادرجي : ولد في بغداد في 4 نيسان 1897 ودرس فيها حتى تخرجه من الإعدادية سنة 1913 , وشارك في الحرب العالمية الأولى بصفة مجند وعمل مضمداً في المستشفى العسكري ببغداد , نال إجازة الحقوق سنة 1926 , اشترك في وزارة حكمت سليمان وزيراً للإقتصاد والمواصلات وكان أحد مؤسسي جمعية الإصلاح الشعبي , وأختير نائباً عن الحلة في شباط 1937 , سجن عدة مرات في سنة 1957 , توفى في بغداد سنة 1968 , ينظر : مير بصري , أعلام السياسة , ج 1 , المصدر السابق , ص 273 – 275 .

[5] ليندا رضا عطية , المصدر السابق , ص 97 .

الصهيوني[1] . وقررت الهيئة التنفيذية لهذه الأحزاب القيام بالإضراب العام في 2 تشرين الثاني 1946 في ذكرى صدور وعد بلفور المشؤوم[2] .

إلاّ أن موقف الحزب الشيوعي مختلف عن بقية الأحزاب السياسية من خلال تأييده لقرار التقسيم وقيام الكيان الصهيوني[3] , وبذلك فقد إرتكب خطأً جسيماً , الأمر الذي وتر العلاقة بينه وبين بقية الاحزاب السياسية , وفقد بسبب ذلك الموقف عطف ومساندة الكثير من الجماهير الشعبية المتحمسة للقضية الفلسطينية[4] . وشجب حزب الأحرار موقف الحزب الشيوعي هذا , وعدّ الإتحاد السوفيتي والدول الغربية سيان في هضم حقوق العرب , وهاجم الحزب الشيوعيين مخاطباً الشعب بأن يضع نصب عينيه حقيقة الشيوعيين والشيوعية[5] .

وفي ضوء ماسبق , أبدى سعد صالح وزير الداخلية سخطه على الحزب الشيوعي بقوله :((ماأسفت عن شيءٍ بقدر أسفي على منح الإجازة لهؤلاء الذين خلفوا الوعد وأثبتوا أنهم صهيونيون شيوعيون)) . ومنذ ذلك الوقت بدأت سياسة الحكومة بالتضييق على عصبة مكافحة الصهيونية[6] , إذ أعتقل سكرتير العصبة يعقوب مصري في 8 آيار 1946 , ثم أعتقل رئيسها يوسف هارون زلخة ومحاسبها مسرور قطان يوم 9 آيار وأطلق سراحهم يوم 11 آيار 1946[7] .

---

[1] مفيد الزيدي , البعد العربي في الاحزاب السياسية العراقية الاستقلال والوطني الديمقراطي انموذجاً , مجلة (دراسات دولية) , العدد 60 , جامعة بغداد , مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية , 2015 , ص 64 .

[2] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

[3] لقد بقي الحزب الشيوعي مسانداً للقضية الفلسطينية حتى نهاية آيار 1948 , لكنه سرعان ماأعلن تأييده لموقف الإتحاد السوفيتي المساند لقرار التقسيم . ينظر : مؤيد شاكر الطائي , المصدر السابق , ص 311 .

[4] ليندا رضا عطية الإمارة , المصدر السابق , ص 101 .

[5] عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 172 – 173 .

[6] والجدير بالذكر أن وزارة الخارجية العراقية بعد اتصالها بوزارة الداخلية أجازت الأخيرة في 16 آذار 1946 عصبة مكافحة الصهيونية , بعد أن ظل أمر السماح بممارسة نشاطها معلقاً منذ 12 أيلول 1945 وعقدت مؤتمرها الأول في 13 نيسان 1946 وانتخبت هيئتها الإدارية كل من يوسف هارون زلخة رئيساً ويعقوب مصري سكرتيراً ومسرور صالح قطان محاسباً ومحمد حسين أبو العيس وآخرين أعضاء . ينظر : عبداللطيف الراوي , عصبة مكافحة الصهيونية في العراق 1945 – 1946 , دار هارون , دمشق , 1986 , ص 230 .

[7] نقلاً عن : مؤيد شاكر الطائي , المصدر السابق , ص 204 .

الممارسات القمعية لوزارة أرشد العمري ضد القوى الوطنية :

بدأت وزارة أرشد العمري التي تشكلت في الأول من حزيران سنة 1946 بسياسة قمعية , وضيقت على القوى الوطنية والأحزاب والجرائد[1] , وعلى الرغم من مساندة الأحزاب الوطنية جهود العمال والقوى الوطنية في الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة , إلاّ أن أرشد العمري بدأ مواجهته مع الأحزاب السياسية لتحجيم دورها واضعاف نفوذها , فقد كان مؤمناً بوجوب اتخاذ إجراءات قوية ضد الأحزاب اليسارية لإبعاد العراق من السقوط تحت التأثير السوفيتي[2] , ولهذا اتبع سياسة التشدد تجاه العناصر الشيوعية وتعطيل جريدة العصبة , وإلقاء القبض على أعضاء الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني[3] والعصبة لما أظهروه من نشاط ملحوظ[4] , بعد تقديم دعم السفارة البريطانية له , غير أن الأخيرة لم تكن مقتنعة عن استخدام العنف بهذا الشكل , ذلك لأن تلك السياسة ستزيد من حدة المعارضة الشعبية ضدها وسيؤدي بالنظام إلى نتيجة غير مرضية ومن ثمَّ ستفقد بريطانيا نفوها الواسع في العراق[5] .

وتحسباً لأي حالة عنف قد تقع من جانب الحزب الشيوعي , أخذت الشرطة تراقب تحركات أعضائها , وعندما حاولت القيام بمظاهرات احتجاجاً على إجتماع مجلس جامعة الدول العربية في بلودان في سوريا , للبحث في القضية الفلسطينية في 8 حزيران 1946 , أمرت حكومة أرشد العمري بتوقيف الأعضاء النشطين للعصبة وغلق جريدتها بحجة نشرها دعوى حزب التحرر الوطني الداعية إلى الإضراب العام , خلافاً للقانون الذي لايجيز تعطيل صحيفة ناطقة بلسان جمعية مجازة إلاّ بقرار من المحكمة وليس قراراً إدارياً , وبالمقابل ردت العصبة على غلق جريدتها بعقد سلسلة من الإجتماعات الجماهيرية التي ألقيت فيها خطب شديدة اللهجة أدانت فيها موقف الحكومة , فضلاً عن ذلك أصدرت في 19 حزيران

---

(1) كامل الجادرجي , مذكرات كامل الجادرجي وتأريخ الحزب الوطني الديمقراطي , دار الطليعــة , بيروت , 1970 , ص 107 .

(2) علاء جاسم محمد الحربي , العلاقات العراقية البريطانية , ص 73 .

(3) يُعد حسين محمد الشبيبي رئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني الذي واصل نشاطه السياسي على الرغم من عدم إجازته رسمياً , وكانت نهاية ذلك النشاط في أوائل سنة 1947 بسبب ملاحقة وزارة نوري السعيد لأعضائه وإلقاء القبض على فهد . ينظر: الشرطة العامة , (شعبة مديرية التحقيقات الجنائية), موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري, ج 1, مطبعة الحكومة , بغداد , 1949 , ص 77 .

(4) عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 115 .

(5) محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 158 .

بياناً بتوقيع سكرتير العصبة يعقوب مصري الذي استعرض فيه أعمال العصبة خلال مدة تأسيسها ودورها في الدفاع عن فلسطين , والدعوة إلى تنظيم الدفاع عن فلسطين , على أساس شعبي[1] .

أظهرت من جانبها وزارة أرشد العمري تشدداً واضحاً تجاه الشيوعيين , فقامت بغلق العصبة ووضع الحرس في بابها ومنع الدخول إليها واعتقال قادتها واحالتهم إلى المحكمة , فحكم فيما بعد على يوسف هارون زلخة ونسيم حسقيل ومحمد حسين ابو العيس بالحبس (4) سنوات , وأسفر بيان العصبة الصادر في 30 حزيران بتوقيع مسرور صالح قطان الذي نجا من الإعتقال يوضح فيه ظروف إعتقال هيئة العصبة ومحاولة الحكومة خنق حرية العمل السياسي , ومحاولتها إرغام الهيئة المؤسسة للعصبة على سحب إجازتها من دون مسوغ قانوني , فكان توجيه وزارة الداخلية أن أبلغت جميع الدوائر التابعة لمديرية الشرطة إلى وجوب مكافحة نشاط العصبة واعتقال أعضائها[2] .

استمرت وزارة أرشد العمري في اتخاذ سياسة العنف والقسوة لمعالجة الأمور والمشكلات التي تحدث فتصدت لإحدى التظاهرات التي شاركت فيها القوى الوطنية وفي مقدمتها الطبقة العاملة التي وقفت موقف التحدي والردع , وقد حصلت تلك الجهود على مؤازرة حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية وهما واجهتان للحزب الشيوعي السري , وهما يقودان هذه التظاهرة الصاخبة في 28 حزيران 1946 , وذلك احتجاجاً على سياسة القمع والظلم الجارية في فلسطين[3] . أنطلقت من جانب الرصافة واتجهت إلى السفارة البريطانية في منطقة الشواكة بالكرخ ، ولما حاولوا اقتحام مبنى السفارة فتحت الشرطة النار على المتظاهرين[4] ، راح ضحيتها خمسة من المتظاهرين طالب وعاملان وجندي وطفل وجرح أكثر من عشرة أشخاص[5] .

تركت هذه التظاهرة التي واجهتها حكومة أرشد العمري باستخدام العنف والقوة وسقط من جراء ذلك عدد من القتلى والجرحى الأثر الكبير في إثارة الرأي العام ولاسيما القوى الوطنية وفي مقدمتها الأحزاب

---

[1] مؤيد شاكر الطائي , المصدر السابق , ص 204 .

[2] مؤيد شاكر الطائي , المصدر السابق , ص 205 .

[3] اسماعيل احمد ياغي , المصدر السابق , ص 136 .

[4] عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 139 .

[5] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 115 .

الوطنية التي شعرت بشكل واضح بمدى الدكتاتورية التي يمارسها أرشد العمري من خلال إجراءاته القاسية والعنيفة[1] .

وعليه فقد أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً جاء فيه : ((بالنظر لخطورة هذا الحادث وعلاقته بحريات الشعب , يطلب الحزب اجراء تحقيق من قبل هيئة تحقيق عليا لتعيين المسؤوليات في هذا الحادث))[2] .

استنكرت الأحزاب قضية إطلاق النار على المتظاهرين , وبعد ذلك اجتمع رؤساء الأحزاب الخمسة للنظر في هذا الحادث , تقرر تقديم مذكرة احتجاج مشتركة إلى وزارة الداخلية , ووصل الأمر بالأحزاب أن قام رؤساؤها بمقابلة نائب الوصي الأمير زيد بن علي[3] , وقدمت مذكرة من قبلهم شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء في 2 تموز 1946 جاء فيها : ((إن وزارتكم قامت بسلسلة من الأعمال المناقضة لحرية الرأي فعطلت بعض الجرائد وأنذرت بعضها حتى حدثت المظاهرة السلمية التي وقعت فيها تلك الحوادث المؤسفة التي سلكت فيها الشرطة سلوكاً منافياً لأبسط مبادىء الحرية)) [4] . ثم عادوا إلى مقابلة رئيس الوزراء , وطالبوا باطلاق سراح المعتقلين , وتشكيل هيئة قضائية تقوم بالتحقيق وتحديد المسؤولية , وأن تعيد النظر في سياستها , وإطلاق حرية الصحف , وفسح المجال للأحزاب لتمارس حقوقها بصورة كاملة[5] .

وقد استنكر حزب الاستقلال هذا الحادث وأصدر بياناً قال فيه : ((إن تحرياتنا الخاصة الدقيقة قد أظهرت لنا بأن إطلاق النار على المتظاهرين فضلاً عن كونه لايستند إلى سبب مقبول , فان ذلك الاعتداء قد شمل غير المتظاهرين من الناس الآمنين أو السابلة الذين قضى طالعهم السيء ان يكونوا قريباً من محل الحادث)) , وطالب الحزب بإجراء التحقيق الدقيق في هذه القضية على يد هيئة قضائية محايدة والضرب على أيدي المسؤولين عن هذه المخالفات وسوقهم إلى القضاء لينالوا العقوبات القانونية

---

[1] مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 256 .

[2] كامل الجادرجي , المصدر السابق , ص 107 .

[3] جريدة الزمان , العدد 2667 , في 1 تموز 1946 .

[4] نقلاً عن : عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 140 .

[5] اسماعيل احمد ياغي , المصدر السابق , ص 138 .

المترتبة على أعمالهم من قتل واعتقال بحق المتظاهرين ونشر نتائج التحقيق على الرأي العام ليطمئن الناس على حريــاتهم وأرواحهم[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن مظاهرة 28 حزيران في بغداد ومالاقته الحركة الوطنية من مواجهة عنيفة من قبل حكومة أرشد العمري , إلاّ إنها لم تثن عزمها , فحين بدأت بوادر الحركة النقابية في الظهور لممارسة نشاطها وتحقيق متطلباتها , إلى جانب ظهور دور نشاط الحزب الشيوعي الفعال من خلال تغلغله في صفوف العمال ونقاباتهم الذي أدى دوراً في تحريض العمال على الإضرابات وتأسيس النقابات إذ شكلت بالتدريج قوى عمالية شيوعية نشطة[2] , قام عمال شركة نفط كركوك في 3 تموز 1946 إضراباً عن العمل مطالبين بتحسين أحوالهم المعيشية والسماح بتشكيل تنظيم نقابي لهم[3] . إلاّ إنها قوبلت بالرفض مما أدى إلى استمرار الإضراب العمالي , وقاموا بالتجمهر في حديقة كاورباغي , لكن الحكومة أسرعت بإلقاء القبض على جماعة منهم وأودعوا السجون[4] , ثم ازدادت الحالة أكثر عنفاً الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى صدام عنيف بين المتظاهرين والحكومة التي أمطرتهم بوابل من الرصاص سقط على أثرها (15) عاملاً وجرح العشرات واعتقلت قادة الإضراب[5] .

وهكذا عبرت السلطة عن سياستها التي اتسمت بالقمع والشدة ومنْ ثمَّ فقد أدت إلى استياء شديد بين الأوساط الوطنية وهو مادفع بالأحزاب الوطنية المعارضة إلى تقديم احتجاجات رسمية إلى حكومة أرشد العمري وإقامة تجمعات تقف بالند من الحكومة على أثر حادث عمال النفط , وطالبت بمعاقبة المسؤولين عن تطور الأحداث فيه[6] , فطالبت الصحف الوطنية بمعاقبة المسؤولين عن تلك المذبحة وحملت الحكومة مسؤولية ماجرى وطالبتها بإعلان الإجراءات التي اتخذتها بحق المسيئين ليكون درساً يتعظ من

---

(1) عبدالأمير هادي العكام , تأريخ حزب الإستقلال العراقي 1946 – 1958 , ط 2 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1986 , ص 191 – 192 .

(2) خالدة ابلال الجبوري , التحليل التأريخي للبنية السياسية للاحزاب العراقية 1946 – 1958 , مطبعة محاكاة للدراسات والنشر , (د.م) , 2012 , ص 75 .

(3) حكمت خليل محمد , دور فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية 1946–1949 , دار العباد للطباعة والنشر , بغداد , 2006 , ص 19 .

(4) جريدة صوت الاحرار , العدد 763 , في 15 تموز 1946 .

(5) صادق قدير الخباز , نصف قرن من تأريخ الحركة النقابيــة في العـراق مطبعة العمال المركزية , بغداد , 1971 , ص 29 .

(6) سلمـان التكريتي , الوصي عبدالاله بن علي 1939 – 1953 , الدار العربيــة للموسوعــات , بيروت , 1989 , ص 99 .

الآخرون[1] , ونبه حزب الأحرار على إن ماحدث هو سلسلة من المخالفات القانونية أدت إلى مصادرة الحريات التي كفلها الدستور[2] .

وفي هذه الأثناء أقامت وزارة أرشد العمري ثلاث دعاوى ضد كامل الجادرجي صاحب صحيفة ((صوت الأهالي)) ومديرها المسؤول لنشره مقال ((الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة)) بتأريخ العاشر من تموز 1946 , ومقالاً آخر ((الحادث المؤسف في كركوك – بيان الحكومة يكشف عن أعمالها العدائية)) بتأريخ الخامس عشر من تموز سنة 1946 , , ومقالاً آخر ((إطلاق الرصاص على المتظاهرين)) بتأريخ الثامن عشر من تموز سنة 1946 , وقالت ((صوت الأهالي)) أن محاكمة كامل الجادرجي , دليل على إن وزارة أرشد العمري عازمة على كبت الحرية وعلى الإستمرار في منهجها المعادي للديمقراطية . وعلى هذا الأساس قامت الوزارة بتعطيل صحيفة ((صوت الأهالي))[3] .

وفي الثلاثين من آب 1946 دعت الاحزاب الثلاثة الاتحاد الوطني والشعب والوطني الديمقراطي إلى عقد اجتماع عام من أجل تقديم احتجاج إلى الوصي مبينين فيها سياسة حكومة أرشد العمري وممارساتها القمعية ضد المواطنين وطالبت باستقالة هذه الوزارة وإقامة وزارة دستورية تحظى برضا الشعب[4] .

غير أن وزارة أرشد العمري جابهت هذه المواقف بالتضييق على الحريات والصحافة , فأغلقت الجرائد المعارضة ومنها جريدة التقدم واليقظة , ومقابل ذلك قدم حزب الإستقلال احتجاجه على غلق هاتين الجريدتين , فقد كتبت جريدة لواء الإستقلال مقالاً جاء فيه : ((لم نجد أي مسوغ مقبول في الحقد الشخصي والتحكم والتآمر على حرية النشر التي كفلها الدستور العراقي كسائر دساتير العالم المتمدن فهلا يريد المسؤولون عن هذا العمل أن يفهموا بأن شخصية الرجل السياسي لاتعود ملكاً له بل تصبح مشاعاً للعموم))[5] . وأثناء ذلك قدم الحزب في 4 أيلول 1946 مذكرة احتجاجية إلى رئيس الوزراء جاء فيها : ((إن حزب الإستقلال لايسعه إزاء هذا الموقف الغريب إلاّ أن يحتج بشدة على هذا التصرف الذي يرى فيه اعتداءً صريحاً على حرية الفكر ومخالفـة صريحة لروح القانون الأساسي ويطلب من الحكومة

---

[1] جريدة لواء الاستقلال , العدد 51 , في 10 تشرين الأول 1946 .

[2] جريدة صوت الاهالي , العدد 1220 , في 19 تموز 1946 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 46 .

[4] د.ك.و , ملفات البلاط الملكي , الوحدة الوثائقية , الملفة 4491 / 311 , الاحزاب العراقية / بيانات حزب الاستقلال والاتحاد الوطني لسنة 1946 , و10 , ص 18 ؛ جريدة صوت الاهالي , العدد 1237 , في 1 أيلول 1946 .

[5] جريدة لواء الاستقلال , العدد 24 , بتأريخ 2 ايلول 1946 .

أن تعيد النظر في قرارها الصادر لتعطيـل الصحيفتين المذكورتيـن ليتسع لهمـــا مجال الخدمـة في الحقـل الوطني والقومي)) [1] .

ومما سبق يظهر أن هذه الإضرابات العمالية وفي مقدمتها إضراب 28 حزيران وإضراب 3 تموز 1946 كان لها تأثير كبير في المسيرة المتطورة للحركة الوطنية , التي جاءت بتأييد ودعم القوى الوطنية والأحزاب السياسية , وقد كشفت أمام الرأي العام أن حكومة أرشد العمري أصبحت عاجزة عن ايجاد الحلول المناسبة وفق الأسس الديمقراطية , وانها تميزت بالقسوة والعنف الشديد , ولاسيما وان السفارة البريطانية قد أبدت عن عدم ارتياحها من اندفاع رئيس الحكومة بهذا الشكل في استخدام العنف السياسي المفرط , وعليه فقد كان مصدر قلق السفارة ؛ لأن العنف ضد القوى الوطنية قد يدفع الأخيرة لإستخدام العنف أيضاً ضد السلطة وبذلك تضطر للإلتجاء للجيش فيتحرك هذا لتغيير النظام[2] .

وعلى أثر تصاعد المعارضة من القوى الوطنية والأحزاب , إزدادت وزارة أرشد العمري ضعفاً مما أضطر إلى تقديم استقالته في 14 تشرين الثاني 1946[3] .

2- الممارسات القمعية لوزارة نوري السعيد التاسعة ضد القوى الوطنية العراقية :

على الرغم من حملة الإعتقالات التي رافقت وزارة أرشد العمري ضد عناصر الحركة الوطنية , فقد واصلت وزارة نوري السعيد التاسعة (21 تشرين الثاني 1946 – 29 آذار 1947) نشاطها في وضع حد لإنتشار الحركة الشيوعية , فعندما طلب الحزب الشيوعي من الوزارة الجديدة السماح لهم بعقد اجتماع علني في قاعة (ملهى برودواي) سينما علاء الدين في شارع الرشيد لتوضيح موقف الحزب من الوزارة إلاّ أن الحكومة رفضت , الأمر الذي دعا الحزب الشيوعي بقيادة فهد إلى الإصرار على عقد الإجتماع , وانطلقت تظاهرة ضد الحكومة مما دفع وزارة نوري السعيد إلى اعتقال (67) شخصاً من المتظاهرين فضلاً عن إعتقال (120) عسكرياً بتهمة المشاركة في التظاهرة وارسال قوائم بأسمائهم إلى وزارة الداخلية مطالبة بفصلهم من الخدمة مع التأكيد على منع انتشار الشيوعية ومحاولة إبعادهم عن العاصمة[4] , ومن الجدير بالذكر أن تحركات الحزب الشيوعي المتواصلة ونشاطاتها الفعالة قد جذبت

---

[1] جريدة لواء الاستقلال , العدد 26 , بتأريخ 4 ايلول 1946 .

[2] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 159 .

[3] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 128 .

[4] هاجر مهدي خاطر النداوي , (فهد) يوسف سلمان يوسف دوره السياسي والفكري في العراق 1901 – 1949 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2017 , ص 106 .

إنتباه رجال الأمن والشرطة , مما دفع إلى العمل على وضع أعضاءه تحت المراقبة المتواصلة , إذ ركزت المراقبة على بعض البيوت السرية التي تكون من المحتمل تواجد هذه العناصر فيها , وبالفعل تمكنت اختراق التنظيم والتعرف على بعض الدور الحزبية التي كان فهد وجماعته يختفون فيها[1] , واستطاعت بفضل وكلائها المندسين في صفوف الحزب الشيوعي من إلقاء القبض في 19 كانون الأول 1946 على كل من حسين محمد الشبيبي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ورئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر وعضو عصبة مكافحة الصهيونية فضلاً عن يوسف زلخة رئيس العصبة وعلي شكر رئيس نقابة عمال السكك وعدد آخر كانوا يتواجدون في تلك الدور تمت مداهمتها[2] .

وبعد سلسلة الإعتقالات هذه كثفت حكومة نوري السعيد جهودها في البحث عن كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي وفي مقدمتهم فهد ورفيقه زكي بسيم حتى قدم وكيل من التحقيقات الجنائية معلومات عن مكان اختبائهما يدعى (فاضل معله) وهو عامل في معمل السكائر , وعلى أساس معلوماته المقدمة هذه تمت مداهمة دار الصيدلي ابراهيم ناجي شميل في منطقة الصالحية في جهة الكرخ من بغداد ليلة 18 من كانون الثاني 1947 من قبل شرطة التحقيقات الجنائية وذلك بعد أن تم إلقاء القبض على داود الصائغ في الثالث من شهر كانون الثاني 1947[3] .

ويبدو أن فهد حينما علم بخبر إلقاء القبض على داود الصائغ في الأيام التي سبقت اعتقاله طلب من زكي بسيم مغادرة دار إبراهيم ناجي خوفاً من الإعتقال , لكن زكي بسيم أقنعه بالبقاء في تلك الدار لإرتياحه فيها فوافق فهد , وبعد مدة قليلة من الوقت حتى ألقي القبض على كليهما ولم يظهر الإثنان أي مقاومة واستسلما برباطة جأش متحاملين على نفسيهما ليقودهما رجال الشرطة إلى حيث شاءوا , إلى جانب ذلك تم اعتقال بعض المسؤولين في الحزب الشيوعي , وفي الوقت نفسه عثرت الشرطة على سجل كامل يحتوي أسماء أعضاء حزب التحرر الوطني وصفته التحقيقات الجنائية وقتئذٍ بأنه سجل أعضاء

الحزب الشيوعي كواجهة له[4] , وعلى الرغم من كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي اللذان تعرضا له فهد وزكي بسيم أثناء التحقيق إلاّ إنهما لم يكشفا عن أي من أسرار الحزب[1] .

---

[1] حكمت خليل محمد , المصدر السابق , ص 31 .

[2] د . ك . و , ملفات البلاط الملكي , ملفة (711) , جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب .

[3] زينة شاكر سلمان الميالي , التحقيقات الجنائية في العراق وموقفها من الاحزاب 1921 – 1957 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2013 , ص 209 .

[4] هاجر مهدي النداوي , المصدر السابق , ص 108 .

واكبت الأحزاب السياسية تطورات القضية الفلسطينية , ولاسيما بعد عرضها على هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت بدورها في 29 تشرين الثاني 1947 قرار يقتضي بتقسيم فلسطين , استنكرت على أثره جميع الأحزاب المعارضة ذلك القرار ماعدا الحزب الشيوعي , وكان في طليعة الأحزاب التي رفضت قرار هيئة الأمم المتحدة حزب الإستقلال الذي أصدر بياناً طالب فيه الحكومة العراقية تنفيذ سياسة خارجية تقتضي تنفيذ المقررات ومنها قطع العلاقات السياسية بين الدول العربية من جهة والدول الكبرى التي اعترفت بقرار التقسيم مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من جهة أخرى , وكذلك حث الحكومة العراقية الحكومات العربية القيام بأعمال عسكرية لوقف تنفيذ قرار التقسيم وتسيير قوات عسكرية نظامية لحفظ أرواح العرب هناك[2] . وأمام الضغط الشعبي العنيف نتيجة التظاهرات التي نظمت على أثر صدور قرار التقسيم , فقد كان زعماء الحزب يلقون الخطب الحماسية في المتظاهرين مستنكرين هذا القرار الجائر[3] , وقام محمد مهدي كبة رئيس حزب الإستقلال برفع مذكرة احتجاج إلى الوصي في 8 كانون الأول 1947 حول قرار التقسيم[4].

ونتيجة ذلك عمت بغداد تظاهرات طلابية واسعة قام بها طلبة المدارس الثانوية والمعاهد والكليات في 30 تشرين الثاني 1947 , واستمرت التظاهرات الصاخبة دون انقطاع , وقد بلغ بها الغضب إلى انها تصدت في يومها الرابع مكتب الإستعلامات الأمريكي فحطمته ثم حاول المتظاهرون تدمير المعهد الثقافي البريطاني . وإزاء ذلك الضغط الشعبي العنيف من خلال استمرار التظاهرات , إضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار بياناً طلبت فيه التزام حالة الهدوء والسكينة والإبتعاد عن أحداث القلق والفوضى[5] , غير أن التظاهرات بقيت مستمرة ولم تتوقف بعد صدور هذا البيان فأستمر الإضراب واستمرت التجمعات وقابل رئيس حزب الإستقلال محمد مهدي كبة الوصي في اليوم الثامن من كانون الأول 1947 , ورفع إليه مذكرة الحزب الاحتجاجية حول قرار هيئة الأمم المتحدة[6] . وعليه قامت القوى الوطنية بتوحيد جهودها من أجل قضية فلسطين .

---

(1) جريدة الشعب , بغداد , العدد 783 , 20 آيار 1947 .

(2) عبد الأمير هادي العكام , المصدر السابق , ص 92 .

(3) المصدر نفسه , ص 92 – 93 .

(4) جريدة لواء الاستقلال , العدد 250 , بغداد , 9 كانون الأول 1947 .

(5) للإطلاع على البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية . ينظر : عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 202 .

(6) عبدالامير هادي العكام , المصدر السابق , ص93 .

يبدو أن موقف الأحزاب السياسية العراقية , قد تباين إزاء العديد من القضايا وفي مقدمة ذلك القضية الفلسطينية التي أخذت اهتماماً كبيراً وشغلت حيزاً واسعاً , حملت في برامجها الكثير من التوجهات الوطنية والقومية , وعلى الرغم من مواجهة الحكومة بالتظاهرات الشعبية والاحتجاجات , فان كبح جماح الحركة الوطنية هي السمة الأساسية التي اتخذتها الأجهزة الحكومية القمعية . من خلال عدم فسح المجال لحرية التعبير عن الرأي بالتضييق على الصحافة ومطاردة أصحاب الرأي من الأحزاب المعارضة , انبثقت منه حالة العنف والعنف المضاد .

الفصل الثالث

العنـــف السيـــاسي فـــي العـــراق

(1948 – 1957)

أولاً : أثر معاهدة بورتسموث 1948 في إثارة العنف السياسي

ثانياً : فرض الأحكام العرفية بعد انتفاضة تشرين الثاني 1952

ثالثاً : تصاعد الإضرابات الشعبية (1953 – 1957)

1- حادثا سجني بغداد والكوت سنة 1953

2- إندلاع الإضرابات العمالية (1953 – 1954) وقمعها

3- الإجراءات العنيفة لحكومة نوري السعيد ضد القوى الوطنية (1954 – 1957)

الفصل الثالث

العنـف السيـاسي فـي العـراق

(1948 – 1957)

أولاً : أثر معاهدة (بورتسموث) 1948 في إثارة العنف السياسي

أفرزت الأوضاع القلقة وغير المستقرة الناتجة عن توقيع معاهدة بورتسموث في الخامس عشر من كانون الثاني سنة 1948 بين العراق وبريطانيا غضباً شعبياً , إنعكست آثارها بشكل سلبي على زيادة الإضطرابات الداخلية في العراق وخلق حالة عدم الإستقرار السياسي , مما أسهمت في ارتفاع عمليات العنف السياسي الداخلي , التي إرتبطت بعوامل عديدة منها الدولية والعربية والمحلية , وماحدث في كانون الثاني سنة 1948 من حوادث اضطراب حتى سميت بالوثبة . هو البداية لموضوع هذا الفصل الذي يمكن تسليط الضوء عليه .

تصاعدت الأحداث السياسية الداخلية بسرعة كبيرة , فقد لقي منهاج وزارة صالح جبر نقداً لاذعاً من قبل مجلس النواب والصحافة , بعدما كانت تسعى لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930 على أساس الند للند , وضمان المصالح المشتركة , وتعزيزاً للصداقة التقليدية بين العراق وبريطانيا , ووفق نصوص ومبادىء الأمم المتحدة , وعلى الرغم من الإنتقاد الذي تعرض له , فإن أول إجراء قام به أنه أبدى موافقته على مجيء الوفد العسكري البريطاني إلى بغداد للتفاوض بشكل غير رسمي حول المعاهدة[1] .

إزاء ذلك شعر الوصي عبدالإله بأن المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد بين ممثلي الحكومتين العراقية والبريطانية لايمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية ؛ ولذلك سافر إلى لندن في 15 آب 1947 , وقد أثار سفر الوصي عبدالإله ونوري السعيد المفاجىء إلى لندن لإجراء المشاورات حول الموضوع مع الجهات البريطانية مخاوف الشعب الذي ظل يترقب عن كثب , وفور عودته من لندن دعا الوصي رؤساء الوزارات السابقين ورئيس مجلس الأعيان والنواب لعقد اجتماعاً سويةً[2] للتداول حول

---

[1] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 164 .

[2] ومن الملاحظ ان كل تلك الاجتماعات التمهيدية التي عقدت سواء في البلاط أو في قصر الرحاب , لم يدع لها أي رئيس من رؤساء الاحزاب السياسية القائمة آنذاك وهي : حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب الإتحاد الوطني وحزب الاحرار , وقد عدَّ رؤساء تلك الاحزاب ان هذا الاغفال كان متعمداً لذلك عمدوا إلى عقد

المعاهـدة الجـديدة التـي تحـل محـل معاهـدة 1930[1] , التي أصبحت محل كراهية متزايدة من قبل الجماهير الشعبية , لذلك أخذت تواصل كفاحها ضد الهيمنة البريطانية , وقد عدت أحزاب الحركة الوطنية (الإستقلال والأحرار والوطني الديمقراطي والإتحاد الوطني والشعب) أن الحكومة العراقية من الصعب عليها أن تقف تجاه بريطانيا موقفاً صلباً , في حين أن الجيوش البريطانية في العراق ترابط فيه , فضلاً عن التدخل البريطاني في شؤون العــراق الداخلية والإقتصادية , ولهذا فان تعديل المعاهدة ليس بالأمر السهل , ولاسيما في هذا الظرف الصعب للغاية الذي لايمكن أن يكون إلاّ في خدمة المصالح البريطانية , في الوقت الذي يشهد فيه الوضع توتراً سياسياً متصاعداً ؛ بسبب القضية الفلسطينية في هذه المرحلة , وإن دل على شيء فإنما يدل على محاولة بريطانيا صرف الرأي العام عن تلك القضية وإشغاله بأمر المعاهدة , أو إستغلال فرصة إنشغاله بقضية فلسطين لإستكمال أمر المعاهدة في الوقت الذي لايمكن فيه استبعاد الصعوبات من الجانب العراقي[2] .

ونتيجة لذلك , أخذ الرأي العام الشعبي بالتنديد بالمعاهدة الجديدة , إذ أظهرت الأحزاب السياسية مساوئ تلك المعاهدة من خلال الجرائد العراقية المعارضة , وفي هذا الصدد صرح محمد فاضل الجمالي[3] وزير الخارجية قائلاً : ((بينما كنت موجوداً في لندن عائداً من هيئة الأمم المتحدة , وبينما كنت أعد نفسي لمتابعة سفري إلى بغداد وصلتني برقية من الحكومة تطلب مني البقاء في لندن لحين وصول الوفد المفاوض)) [4] .

اجتماعات مشتركة واصدروا بيانات ارسلوها إلى البلاط الملكي ونشرت علناً على الشعب . ينظر : عبدالرزاق الهلالي , اجتماع في قصر الرحاب لمناقشة بنود معاهدة بورتسموث سنة 1947 , مجلة (آفاق عربية) , العدد 10 , السنة الرابعة عشرة , بغداد , 1989 , ص 76 .

[1] كامل الجادرجي , المصدر السابق , ص 170 .

[2] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر ، ص212 .

[3] محمد فاضل الجمالي : ولد في بغداد سنة 1903 من اسرة دينية معروفة , دخل دار المعلمين ليعمل معلماً في احدى المدارس وقد انضم إلى البعثات العراقية التي ارسلت إلى الجامعة الامريكية في بيروت ليحصل على شهادة البكالوريوس في التربية ، ارسل في سنة 1929 ليحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة , تقلد مناصب عليا في الدولة ، لمزيد من التفاصيل ينظر: رحيم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب , جامعة البصرة ، 1989، ص 3 – 5 .

[4] نقلاً عن : محمود شبيب , وثبة في العراق وسقوط صالح جبر , بغداد , 1988 , ص 57 – 58 .

في ظل هذه الأوضاع السياسية المتوترة , والمشحونة بالغضب الشعبي , زاد الوضع توتراً عندما أدلى محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية الذي كان في لندن , تصريحاً إلى بعض المراسلين ونشر يوم 4 كانون الثاني 1948 حول معاهدة 1930 المراد تعديلها التي سببت استياءً عاماً لدى أبناء الشعب العراقي , فقد أوضح فيه ان الإنتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1930 ترجع إلى السياسة الحزبية في البلاد , وان القسم الأكبر من الشعب يدرك أهمية هذه المعاهدة[1] .

أحدث تصريح محمد فاضل الجمالي ردود أفعال عنيفة من قبل الجماهير عند سماعها في العراق لهذا التصريح فانفجرت غاضبة , وكثرت احتجاجات الأحزاب على أثر هذا التصريح , فاحتج الحزب الوطني الديمقراطي , وأصدر حزب الإستقلال بياناً رسمياً إتهم فيه فاضل الجمالي بتحديه لشعور العراقيين , ووصفوه بأنه يمثل وجهة نظر الحكومة[2] , وخرجت مظاهرات صاخبة يوم 5 كانون الثاني 1948 غالبيتها من طلاب الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية , فاصطدمت بقوات الشرطة التي خرجت للتصدي لها , وهجمت عليهم بالهراوات والعيارات النارية , وسقط من ذلك أعداد كثيرة من الجرحى , وتم إلقاء القبض على (25) طالباً من المتظاهرين[3] , فأصدر مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر قراراً في 5 من كانون الثاني سنة 1948 يقضي بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق , وقامت وزارة العدلية باجراء التحقيق فوراً , ثم أوقفت السلطات بعض المتظاهرين , وأغلقت الأقسام الداخلية للطلاب فغادر الوفد المفاوض إلى لندن[4] بعد أن أطمأنت باتخاذها هذه الإجراءات المشددة بحق المضربين[5] .

دفعت هذه الأحداث الأحزاب السياسية التي أبدت امتعاضها من استخدام العنف ضد المتظاهرين , فأصدرت بيانات استنكرت فيه اعتداء الأجهزة الأمنية على المتظاهرين , وطالبت بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين وإعادة فتح كلية الحقوق , وقد أضربت الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية تضامناً مع طلبة

---

[1] للإطلاع على نص تصريح فاضل الجمالي ينظر : جريدة (الزمان) , العدد 3108 , السنة الحادية عشر , 4 كانون الثاني 1948 .

[2] جريدة لواء الإستقلال , العدد 274 , في 5 كانون الثاني 1948 .

[3] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 228 .

[4] غادر الوفد المفاوض إلى لندن في 5 كانون الثاني 1948 وكان برئاسة صالح جبر رئيس الوزراء وعضوية محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية وشاكر الوادي وزير الدفاع ونوري السعيد رئيس مجلس الاعيان وتوفيق السويدي عضو مجلس الاعيان , للتفاصيل ينظر : طارق مجيد تقي العقيلي , مقدمة في تأريخ العراق السياسي المعاصر , مطبعة جعفر العصامي , بغداد , 2012 , ص 260 – 262 .

[5] جريدة صوت الاحرار , العدد 449 , في 6 كانون الثاني 1948 .

الحقوق واحتجاجاً على غلق كليتهم , وعلى توقيف عدد من طلابها , اعتباراً من 6 كانون الثاني 1948 حتى تستجاب مطاليبهم التي رفعت بمذكرات إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية التي تضمنت:

1- المطالبة بإطلاق سراح طلبة وطالبات كلية الحقوق الموقوفين واستئناف الدوام . 2- معاقبة المسؤولين في الحادث . 3- المطالبة بإلغاء المعاهدة العراقية البريطانية . 4- المطالبة بالقيام بالأعمال السريعة لإنقاذ فلسطين العربية من الإستعمار والصهيونية [1] . الأمر الذي دفع بوكيل رئيس الوزراء جمال بابان[2] أن يذيع بياناً رسمياً قائلاً فيه : ((ان بعض طلبة الحقوق قرروا القيام بمظاهرة , ووفد طلبة بعض المدارس الثانوية على الكلية من دون كتب , وقرروا الخروج بمظاهرة تنطلق من كلية الحقوق بدون إجازة , رافعين الشعارات المنددة بالمعاهدة , وحياة فلسطين حرة , وعندما حأولت قوات الشرطة تفريقهم , ردوا عليها بالحجارة والطابوق , ثم أخذ بعض المندسين بإطلاق العيارات النارية على الشرطة , الأمر الذي أدى جرح (42) شرطياً بضمنهم معاوناً ومفوضاً للشرطة)) [3] .

وأمام الضغط الشعبي العنيف اضطرت الحكومة بالموافقة على بعض المطاليب الطلابية , حيث استأنفت الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من 8 كانون الثاني 1948[4] , وعلى الرغم من عودة الهدوء النسبي , إلاّ أن توقيع المعاهدة في بورتسموث في 15 كانون الثاني 1948 التي نشرت في الجرائد العراقية في اليوم التالي[5] , أدى إلى خلق حالة من الفوضى والعنف لدى الجماهير التي أشعلت فتيل الإنتفاضة مرة أخرى , فخرجت الجماهير الشعبية إلى الشوارع معلنة الإضراب العام وغالبيتهم من طلاب

---

[1] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر ، ص214 .

[2] جمال بابان : هو جمال عبد القادر عزمي بابان ، ولد في السليمانية سنة 1927 ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، ودخل كلية الحقوق في بغداد سنة 1947 ، وتخرج منها سنة 1950 ، عُين مديراً لناحية تانجرو ثم مديراً لناحية طورمال وتنقل في وظائف عديدة اخرى ، شغل منصب سكرتير وزير الاسكان سنة1959 ، ثم معاون مدير المباني سنة 1960 ، عمل اميناً للمجمع العلمي الكردي ، وتقاعد من الخدمة سنة 1976 ، يمارس المحاماة حالياً . ينظر : رجاء زامل كاظم الموسوي , جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2002 , ص 21.

[3] نقلاً عن : غائب طعيمة فرحان , الحكم الاسود في العراق , ط 1 , دار الفكر , (د . م) , 1957 , ص 27 .

[4] صدر الدين شرف الدين , سحابة بورتسموث , دار العلم للملايين , بيروت , (د . ت) , ص 115- 116 .

[5] للإطلاع على تفاصيل المعاهدة ينظر : فاروق صالح العمر , المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922 – 1948 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1977 , ص 393 – 432 .

المدارس والجامعات حتى إمتلأت بهم شوارع بغداد[1] , وقد أسهم في تحريضهم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال وحزب الأحرار والحزب الشيوعي , وكان غالبية هؤلاء المتظاهرين يشكلون جماهير هذه الأحزاب[2] , فأعلن الطلبة الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام , وفي اليوم 19 كانون الثاني 1948 , خرجت مظاهرة لطلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس وكانوا يهتفون بسقوط وزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث , وألقيت قصائد وخطب حماسية ضد الحكومة وساستها , مما دفع الحكومة إلى إصدار بيان هددت فيه بإتخاذ الإجراءات الشديدة لمنع أية مظاهرة أو إضراب[3] .

وفي أثناء ذلك هاجمت الحركات الوطنية والأحزاب السياسية تلك المعاهدة بعنف وشدة ودعت الشعب العراقي إلى رفضها , حيث أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً في 18 كانون الثاني 1948 دعا فيه الشعب العراقي إلى مقاومة المعاهدة التي تفرض عليه التزامات وقيوداً جديدة وقد استعرض الحزب بنود المعاهدة وبيّن مساوئها[4], وانتقد حزب الأحرار المعاهدة الجديدة وأصدر بياناً يوم 19 كانون الثاني 1948 , أوضح فيه ان المعاهدة بمجموعها تحوي قيوداً والتزامات جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله وتجعل منه معسكراً لبريطانيا , ويرى الحزب أن المعاهدة لم تكن حسب رغبة الشعب العراقي الذي يرى أن المعاهدة جاءت لمصلحة طرف واحد وهو بريطانيا , وتقف حجر عثرة في سبيل تقدم العراق لذلك فإن الحزب يدعو الشعب العراقي رفضها بكل الوسائل والمستلزمات[5] .

فضلاً عن ذلك هاجم حزب الإستقلال المعاهدة الذي وجد فيها أشد قسوة من سابقتها وانها لاتستند إلى رغبة الشعب فإنه يعلن وبشدة رفضه لهذه المعاهدة[6] , وبذلك فقد كان لهذه الأحزاب دوراً واضحاً في تحريض المتظاهرين وتحريكهم ضد المعاهدة وبنودها الجائرة بحق الشعب العراقي .

ومهما يكن من أمر , فقد دعت الأحزاب المعارضة إلى الإضراب العام في الدوائر والمعامل , وتعرضت المنشآت البريطانية إلى هجمات عنيفة من قبل المتظاهرين[7] , وعلى الرغم من التهديدات التي

---

(1) محمد مهدي كبة , المصدر السابق , ص 228 – 229 .

(2) محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 167 .

(3) عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 361 .

(4) جريدة صوت الاهالي , العدد 382 , في 19 كانون الثاني 1948 .

(5) جريدة صوت الاحرار , العدد 464 , في 21 كانون الثاني 1948 .

(6) جريدة لواء الاستقلال , العدد 284 , في 18 كانون الثاني 1948 .

(7) ستيفن همسلي لونكريك , العراق الحديث من سنة 1900 – 1950 , ج 2 , ترجمة سليم طه التكريتي , منشورات الفجر , بغداد , 1988 , ص 566 – 567 .

وجهتها الحكومة , إلاّ أن المظاهرات تجددت في يوم 20 كانون الثاني 1948 وتعددت المظاهرات العنيفة في كل مكان من بغداد فقامت الشرطة بإطلاق النار عليها , واستشهد أربعة من المتظاهرين وجرح آخرون , وعلى أثر ذلك أصدر توفيق النائب وزير الداخلية بياناً عبر الإذاعة اللاسلكية الذي هدد فيه باستعمال القوة والعنف في تفريق المظاهرات والتجمعات , قال فيه : ((سبق أن أضرب طلبة كلية الحقوق , وشاركهم في هذا الإضراب بقية المدارس , ورغماً عن أن ماقاموا به من الإضراب والمظاهرة التي أرادوا القيام به , كان مخالفاً للقانون فأن الحكومة عاملت الطلبة برفق , وأخلت سبيل الموقوفين منهم, وأعادت فتح الكلية فوراً , ولكن ظهر مع الأسف أن بعض المخربين ((على حد قوله)) , قد حملوا عطف الحكومة الذي أدته لأبنائها على الضعف فأنها شعور الطلبة وحفاظاً عليهم ...))[1] .

لقد استمرت المظاهرات إلى يوم 21 كانون الثاني 1948 , إذ قامت مظاهرة قرب المستشفى الملكي في بغداد عندما تصدت الشرطة للجماهير الطلابية التي أرادت تشييع شهداء يوم 20 كانون الثاني , مما أدى ذلك الأمر إلى استشهاد اثنين أحدهم طالب في كلية الصيدلة , بعد إصابته إصابة قاتلة في رأسه , فحمله زملائه من الطلبة , وقد بلغ عدد المشاركين في المظاهرة (110) طالباً , إذ حملوا جثة الشهيد ودخلوا به على عميد الكلية الذي تألم كثيراً من الحادث , واحتجاجاً على ذلك قدم إستقالته واستقال معه عدد من أساتذة كلية الطب والصيدلة[2] .

وإزاء ذلك قدمت الجمعية الطبية العراقية احتجاجاً إلى وكيل رئيس الوزراء الدكتور اسماعيل ناجي سكرتير الجمعية , مستنكراً تصرفات قوات الشرطة وتجاوزهم في الوصول إلى المستشفى الملكي وحرم كلية الطب , مسلحين بالبنادق وإطلاق الرصاص على الطلبة العزل , وجاء في الإستنكار مايلي : ((تستنكر الجمعية الطبية العراقية الأعمال التي قامت بها الشرطة من الدخول إلى المستشفى الملكي والكلية الطبية ببنادقهم واطلاقهم الرصاص على الطلاب والطالبات , مما أدى إلى استشهاد البعض , وجرح آخرين بجروح خطيرة , إذ لم يكن قصد الطلبة من إجتماعهم بالمستشفى سوى رغبتهم في تشييع بعض الشهداء الذين استشهدوا في مظاهرة 20 كانون الثاني 1948 , ان هذه الاعمال الإرهابية التي قامت بها

---

[1] نقلاً عن : عبدالله شاتي عبهول , وقائع وثبة كانون الثاني 1948 دراسة في ضوء التقارير السرية الرسمية , مجلة دراسات تأريخية , العدد 21 , السنة الثامنة , قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة , بغداد , 2009, ص 107 ؛ جريدة لواء الاستقلال , العدد 286 , في 20 كانون الثاني 1948 .

[2] مازن مهدي عبدالرحمن الشمري , اسهامات الطلبة العراقيين في وثبة عام 1948 , مجلة (الأستاذ) , المجلد الأول , العدد 84 , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , 2015 , ص 317 .

الشرطة , والتي ادعت أن ماقامت به إلاّ إمتثالاً وتطبيقاً للقانون , لايمكن أن تحدث إلاّ في القرون الوسطى , ونحن لاندري إذا استمرت الشرطة على هذه الحالة ماذا ستؤول إليه من نتائج ...))[1] .

وفي ضوء تطور الأحداث والإضطرابات الداخلية العنيفة المستمرة التي تم استعراضها , إضطرت الحكومة والوصي عبدالإله إلى إصدار بياناً عبر الإذاعة في 22 كانون الثاني 1948 قال فيه : ((بأنه يعد أبناء الشعب بعدم الموافقة على أية معاهدة مالم تحظ بموافقة الشعب وتضمن حقوق البلاد وأمانيه الوطنية والسياسية))[2] . وبهذا أراد الوصي في بيانه هذا أن يمتص الغضب الجماهيري الذي بات يهدد النظام , الأمر الذي أرغمه على الإتجاه في هذه الخطوة .

أدى بيان الوصي عبدالإله إلى حدوث انشقاق في صفوف الأحزاب الوطنية , فقد انشق حزب الإستقلال داعياً جماهير حزبه إلى التوقف عن التظاهر بعد بيان الوصي , فيما أصرت بقية القوى الوطنية على مواصلة الكفاح حتى سقوط حكومة صالح جبر , وقيام حكومة حيادية تأخذ على عاتقها إجراء انتخابات حرة ونزيهة , وتطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين[3] .

وفي الوقت الذي كان الوصي يسعى بكل جهده لتهدئة الوضع , طلب الوصي في بغداد من جمال بابان وكيل رئيس الوزراء أن يتصل بصالح جبر ويأمر بعودته إلى بغداد على جناح السرعة , إلاّ أن الأخير صرح من لندن للإذاعة البريطانية في 22 كانون الثاني 1948 بأنه مقتنع بأن الشعب العراقي والبرلمان سيجدان في المعاهدة مايحقق أمانيهم القومية[4] , وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم سنة 1941 بعد اسقاط حكومة الكيلاني على يد جيش الإحتلال البريطاني ,

---

[1] نقلاً عن : عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 264 – 265 ؛ جريدة صوت الاهالي , العدد 1443 , في 22 كانون الثاني 1948 .

[2] نقلاً عن : عبدالله شاتي عبهول , دراسات تحليلية في تأريخ العراق المعاصر , الناشر مؤسسة مصر مرتضى , بغداد , 2009 , ص 100 .

[3] عبدالرحمن حاتم لازم البهادلي , الإصلاح الدستوري والسياسي في العراق في مواقف الصحافة الوطنية – الأهالي – اليقظة – الوطن 1946 – 1952 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية الأساسية , الجامعة المستنصرية , 2012 , ص 101 – 102 .

[4] خميس حزام والي , وثبة كانون الوطنية في العراق 1948 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية القانون والسياسة , جامعة بغداد , 1979 , ص 152 .

استغلت فرصة غيابه فأحدثت الإضطرابات وانه سيعود للعراق ويسحق رؤوس العناصر الفوضوية ومثيري القلاقل[1] .

من خلال ماتقدم يمكن الإستنتاج ان معاهدة بورتسموث أكدت إنقياد العراق لبريطانيا فنتج عنها ردود فعل غاية في العنف من خلال التظاهرات الصاخبة التي لم تكن إلاّ حالة التعبير عن المطالبة بالحريات الديمقراطية القائمة على الرفض الكبير للسياسة الإستعمارية التي يسلكها البريطانيون في العراق, غير أن إجراءات صالح جبر رئيس الحكومة البعيدة عن واقع الحكم الديمقراطي والمتمسك بسياسة التعاون مع بريطانيا , قد أثارت الرعب في نفوس أفراد المجتمع وعملت على كبت حرياتهم السياسية وغلق الأحزاب وجرائدها ومنعها من العمل السياسي , قد عكست كل هذه التطورات السياسية في ظل المظاهرات ومواجهتها بالقوة والعنف عن عدم فقدان السيطرة على زمام الأمور .

أثار تصريح صالح جبر المتظاهرين مجدداً وقد عدّوه بمثابة تحدياً وتهديداً باستعمال العنف والقوة , وبذلك إرتفعت الروح الحماسية لدى المتظاهرين الذين خرجوا يوم 23 كانون الثاني 1948 بمظاهرات طافت شوارع بغداد وهم يتوعدون رئيس الوزراء على تصريحه هذا , ثم تجمع مايقارب (350) طالباً في باب المعظم يرددون هتافاتهم تندد بسقوط الحكومة , وانضم إليهم عدد من العمال والنسوة فاتجهوا صوب شارع الرشيد , وعند وصولهم إلى سوق الصفافير ألقيت بعض القصائد الحماسية [2].

توسعت مظاهرات 23 كانون الثاني 1948 حتى شملت الألوية العراقية كافة , ففي السليمانية خرجت مظاهرات طلابية شيوعية كانت تمجد بالسوفيت وقام المتظاهرون باختطاف أحد المدرسين الإنكليز في أحدى المدارس وأحرقوا المعهد البريطاني فيها[3] .

وارتفعت الروح الحماسية لدى جماهير مدينة النجف الأشرف التي خرجت للتظاهر احتجاجاً على البيان الذي أصدره صالح جبر من إذاعة لندن وطالب المتظاهرون من خلال هتافاتهم المدوية بسقوط رئيس الوزراء , وحل مجلس الأمة ومناصرة فلسطين ومحاكمة نوري السعيد وصالح جبر وجمال بابان , وهتفوا ضد الوفود المفاوضة ومعاهدة بورتسموث وبسقوط الإستعمار والصهاينة , ولما وصل المتظاهرون

---

[1] فاضل حسين , المصدر السابق , ص 218 .

[2] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق ، ص 168 .

[3] ستيفن همسلي لونكريك , ج 2 , المصدر السابق , ص 567 .

إلى الصحن الحيدري الشريف , قام الخطباء بتوجيه انتقاداتهم اللاذعة لوقف الوصي , معلنين سخط النجف على بيان حكومة صالح جبر , واستمرت المظاهرات في المدينة[1] .

تصاعد العنف السياسي في بغداد عند وصول صالح جبر إليها في يوم 26 كانون الثاني 1948 فتوجه إلى قصر الرحاب مكان إقامة الوصي , وكان قد سبقه إليه وكيله جمال بابان الذي قال : ((أن رئيس الوزراء أخذ يعنفه , ويحمله مسؤولية الإضطرابات ؛ لأنه أطلق سراح الطلبة الذين كان قد اعتقلهم يوم سفره إلى لندن , وذلك من خلال فتح كلية الحقوق التي كان قد عطلت الدراسة فيها , ولم يتخذ الإجراءات اللازمة لقمع المظاهرات التي قامت اثناء غيابه بالشدة التي تتطلبها هيبة الحكومة , ومصلحة الأمن العام)) [2] , وفي الوقت نفسه , أصدر صالح جبر بياناً , أكد فيه أن المعاهدة الجديدة تتضمن مزايا إيجابية وسوف تقول الأمة كلمتها فيها سلباً أو إيجاباً , وطلب رئيس الوزراء من أبناء الشعب العراقي أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة , ويتركوا كل مامن شأنه الإخلال بالأمن والنظام , ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والإحترام من قبل الجميع[3] .

إلاّ أن هذا التصريح أثار الجماهير مجدداً فخرجت مظاهرات حاشدة في مناطق بغداد تعلن غضبها ضد الحكومة , فتصدت لها الشرطة واستخدمت العنف والقوة معها , سقط خلالها ضحايا أبرياء بلغ عددهم (17) شهيداً حتى ذلك اليوم , وإزاء ذلك واجهت الجماهير الموقف بحماسة شديدة لايهابون أجهزة الشرطة وأسلحتهم , ولذلك إضطرت متصرفية لواء بغداد بطلب المساعدة من الجيش وأيدتها وزارة الداخلية, إلاّ أن الوصي وأفراد النخبة الحاكمة لم يوافقوا على اشراك الجيش في أحداث العنف التي تجري في الداخل لعدم الإطمئنان له[4] . ولكي لاتتكرر التجارب السابقة لما احدثه الجيش من تدخلات في السياسة كانت عواقبها وخيمة تنتهي بالإنقلاب العسكري .

يظهر أن عدم استقالة وزارة صالح جبر ودفاعها عن المعاهدة كان سبباً في إثارة الشعب من جديد, والجدير بالذكر أن كل هذه التطورات وتفاقم الأحداث وسقوط الجرحى والشهداء , لم تثن عزم رئيس الوزراء ظناً منه ان بإمكانه السيطرة على الموقف بعدما طلب من عبدالإله إمهاله فقط 24 ساعة لإعادة

---

[1] ليث عبدعلي ناموس الاسدي , المصدر السابق , ص 40 – 41 .

[2] نقلاً عن : مازن مهدي عبدالرحمن , المصدر السابق , ص 320 .

[3] مهند عبدالكريم أبو رغيف , المصدر السابق , ص 189 .

[4] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 170 – 171 .

الوضع إلى نصابه وتهدئة الشارع بالقضاء على الوثبة[1] , فقد توزعت قوات الشرطة على مناطق عديدة ونصبت الرشاشات فوق البنايات العالية ومآذن المساجد , وقد احتجت مديرية الأوقاف خلال ذلك على استخدام مناراة المساجد لضرب المتظاهرين[2] , ففي يوم 27 كانون الثاني 1948 انطلقت التظاهرات من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ قابلتها تظاهرة أخرى من جانب الكرخ وتوجهت نحو الرصافة التقتا على جسر المأمون , وهنا حدثت المجزرة الكبرى التي سقط على أثرها الكثير من الأبرياء , عندما فتحت الشرطة النار عليهم فسقط عدد كبير من الجرحى والشهداء وألقي القبض على أعداد كبيرة من المتظاهرين , وقام بعض المتظاهرين بإلقاء نفسه في نهر دجلة , وتمكنت الجماهير في نهاية الأمر من العبور إلى جانب الرصافة[3] , وقد أطلق على تلك الأحداث يوم 27 كانون الثاني 1948 يوم الوثبة الوطنية .

وعلى أثر هذه الأوضاع المتردية إستقال عدد من النواب منهم عبدالعزيز القصاب[4] رئيس المجلس يوم 27 كانون الثاني 1948 الذي أبدى إمتعاضه بناءً على العنف والقسوة التي حصلت من قبل رئيس الوزراء تجاه الشعب , والضحايا الكثيرة التي حصلت بين أفراد الشعب العزّل[5] , وقدم يوسف غنيمة وزير المالية استقالته فقد أصيب بالجفول والإضطراب ولم يستطع الصمود لتحمل مسؤولية المجزرة التي كان

---

[1] فاطمة صادق السعدي , المصدر السابق , ص 270 – 271 .

[2] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 7 , ص 282 – 283 .

[3] محمود شبيب , المصدر السابق , ص 37 .

[4] عبدالعزيز القصاب : ولد عبدالعزيز محمد حسن ناصر علي حسين درع الجشعمي الراوي في بغداد سنة 1888 من عائلة اصلها من راوه من محافظة الانبار , ادخله والده الكتاب ليتعلم القراءة والكتابة , وعندما اكمل دراسته في الاعدادية سنة 1901 سافر إلى اسطنبول لإكمال دراسة الطب , الا انه التحقه بعد سنة في المدرسة الشهبانية سنة 1902 وتخرج منها في سنة 1905 , ثم عاد إلى بغداد وباشر في وظيفة في الادارة العثمانية وتنقل بين بغداد والسماوة والجزيرة والصويرة , شغل وظائف عديدة منها قائممقام الكوت سنة 1921 , كما عين متصرف للواء الموصل بعد تتويج الملك فيصل الأول , ثم متصرفاً للواء كربلاء سنة 1922 , ثم إلى لواء المنتفك , بعد ذلك عين وزيراً للداخلية في وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة (1928 – 1929) , ثم عين وزيراً للزراعة والري في الوزارة السعدونية الرابعة 1929 , ثم وزيراً للعدلية في وزارة ناجي السويدي (1929 – 1930) , بعدها شغل القصاب وزارة الداخلية في حكومة جميل المدفعي 1935 , وفي سنة 1938 أصبح القصاب رئيساً لمجلس النواب الدورة الثالثة , ثم انتخب نائباً عن لواء بغداد في دورات عديدة لمجلس النواب , واعيد انتخابه رئيساً لمجلس النواب في الدورات 1947 – 1948 , توفى في بغداد يوم 12 حزيران 1965 . للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد عبدالعزيز القصاب , مذكرات عبدالعزيز القصاب , الدار العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2007 , ص 21 ومابعدها .

[5] عبدالعزيز القصاب , ذكرياتي , منشورات عويدات , بيروت , 1962 , ص 371 ؛ المصدر نفسه , ص 114 .

يشاهدها بأم عينيه , كذلك قدم جميل عبدالوهاب وزير الشؤون الإجتماعيــة كتـاب استقالته من منصبه بعد بلوغ الحالة على درجة من الخطورة في حقن الدماء[1] .

سادت الإضطرابات جميع أنحاء العاصمة بغداد وازدادت النقمة على إجراءات وزارة صالح جبر إلى درجة جعلته يعلن عدم قدرته في السيطرة على الوضع , وقد أخذت تلك الحشود الجماهيرية بالتوجه إلى السفارة البريطانية وكذلك إلى القصر الملكي وهي تنادي بالموت لرئيس الحكومة صالح جبر[2] , ولشدة الحماسة وبغض الشعب العراقي على الحكومة , مما دفع الوصي عبدالإله الذي وجد ان عرشه ومصير العائلة الهاشمية المالكة في خطر يتهددها بالسقوط , مالم يتخذ إجراءات تخفف من حماسة اندفاع الاحزاب المعارضة والجماهير الغاضبة , لذلك أوعز إلى صالح جبر لتقديم إستقالته , فأسرع إلى تقديمها , وأذاع الوصي بياناً من إذاعة بغداد إلى الشعب أعلن فيه عن أسفه على حوادث العنف التي وقعت , كما أعلن مساء يوم 27 كانون الثاني 1948 عن قبول إستقالة وزارة صالح جبر , ثم هرب الأخير إلى منطقة الفرات الأوسط ومنها إلى الحلة عند أصهاره آل الجريان من عشائر البوسلطان للإحتماء بهم من غضب الجماهير , وبعدها غادر العراق إلى بريطانيـا ليستقر فيها مدة قصيرة , وباستقالته هدأت الحالة في بغداد والمدن العراقية[3] .

وعلى الرغم من تخلي الحكومة عن معاهدة بورتسموث السيئة الصيت , إلاّ أن رئيس الوزراء الجديد السيد محمد الصدر[4](29 كانون الثاني 1948 – 16 حزيران 1948) الذي أعلن رسمياً يوم 29 كانون الثاني 1948 عن اختياره خلفاً لوزارة صالح جبر المستقيلة[5] , قد جوبه بالتظاهرات المستمرة, غير أن

---

[1] عبدالعزيز القصاب , المصدر السابق , ص 114 – 115 .

[2] مهند عبدالكريم أبو رغيف , المصدر السابق , ص 190 .

[3] محمد حمدي الجعفري , المصدر السابق , ص 173 .

[4] محمد الصدر: ولد في الكاظمية ببغداد سنة 1883، نشأ في كنف والده السيد حسن الصدر أحد مراجع الدين في عصره ودرس في معاهد النجف، كان في طليعة الداعين إلى المظاهرات من أجل استقلال العراق بعد الاحتلال البريطاني واشترك في تأسيس حزب الحرس الوطني السري، وهو من قيادات ثورة العشرين، خرج من العراق بعد انتهاء الثورة وعاد بصحبة الأمير فيصل بعد إعلان العفو العام في حزيران 1921، عين عضواً في مجلس الأعيان سنة 1925 وخلف يوسف السويدي في رئاسة المجلس سنة 1929، أصبح رئيساً للوزراء عام1948، توفى ببغداد في 3 نيسان 1956 . ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة , ج 1 , ص261.

[5] يبدو أن إختيار محمد الصدر لرئاسة الوزراء في هذه المرحلة قد جاء مناسباً لكونه شخصية وطنية لها مكانتها في =المجتمع خاصة خلال ثورة 1920 في العراق , وباعتباره رجل دين شيعياً يمكن من خلاله اسكات الأصوات التي

هذه التظاهرات لم تكن بحجم سابقاتها , ولم تواجهها الشرطة بالعنف , إلاّ أنها استطاعت ان تمارس ضغطاً شديداً حاول محمد الصدر بحنكته السياسية أن يخفف من حدته[1] , فقد أعلن الأخير في بيانه عن إلغاء المعاهدة , وتأليف لجنة للتحقيق في الحوادث التي حصلت , وأطلاق الحريات الدستورية, والإفراج عن الجرائد , والإهتمام بالقضية الفلسطينية , وقد قوبلت تلك القرارات بارتياح شعبي[2] .

إمتعضت بريطانيا من قرارات حكومة محمد الصدر , وحملوا عليه وظلوا يمقتونه ؛ لأن حكومته من جانب رفضت معاهدة بورتسموث , ومن جانب آخر حملت بريطانيا رسمياً نتائج النكبة في فلسطين , وحرضت الرأي العام ضد البريطانيين , مما أدى إلى تزايد النقمة الشعبية ضد بريطانيا . لذلك كان الإهتمام واضحاً بمسألة تغيير الحكومة من خلال تباحث السفارة البريطانية مع الوصي عبدالإله , إذ وجدت ان حكومة محمد الصدر تشكل خطراً على المصالح البريطانية مادامت موجودة في السلطة , وظلت الخارجية البريطانية تحث سفارتها في بغداد للتشديد على البلاط الملكي من اجل إسقاط الحكومة والمجيء بحكومة جديدة تضم عناصر موالية للبريطانيين, الاّ ان التصعيد الوطني ضد بريطانيا قد صعب مهمة تنفيذ هذا الأمر ؛ لذلك اتفق كل من الوصي والسفارة البريطانية في بغداد على تأجيله إلى مابعد إجراء الإنتخابات العامة في حزيران سنة 1948 , حتى يتسنى في ذلك الوقت دفع أصدقاء بريطانيا إلى الحكومة الجديدة[3] .

رافقت وزارة السيد محمد الصدر الإضطرابات الداخلية المبكرة , فقد قام بتعطيل مجلس الأمة في الأول من شباط 1948 , لمدة (50) يوماً , وفي 22 شباط أصدرت قراراً بحل المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة . وكانت الإنتخابات بمثابة صراع عنيف بين الأحزاب السياسية وكتلة (صالح جبر ونوري السعيد) التي أخذت تنشط لخوض الإنتخابات , إذ بدأت الأحزاب السياسية تعقد اجتماعاتها الإنتخابية المتوالية التي طالبت بإطلاق الحريات الديمقراطية وتطبيق أحكام الدستور . ومقابل ذلك إعتمد

اعتبرت المذهب الشيعي الذي يرجع اليه صالح جبر سبباً في سقوطه , وان كثيراً من الساسة لم يستطيعوا المجازفة بالمجيء في هذه المدة الصعبة , وكذلك تهدئة للرأي العام وامتصاص النقمة الشعبية عن طريق الإستجابة لبعض مطالبه الآنية . ينظر : خميس حزام والي , المصدر السابق , ص 168 .

[1] تشارلز تريب , المصدر السابق , ص 175 .

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق ، ص555 .

[3] محمد حمدي الجعفري , انقلاب الوصي في العراق عام 1952 , ط 2 , (د . م) , 2001 , ص 64 .

أقطاب معاهدة بورتسموث على العشائر , الذين عقدوا مؤتمراً لرؤساء العشائر في مدينة الديوانية وقرروا فيه السعي لتحقيق أماني البلاد الوطنية , والإخلاص للعرش الهاشمي وعدم التفريق بين الطوائف[1] .

تصاعدت الحركات العشائرية على أثر هذا المؤتمر وأخذ رؤساء العشائر يدخلون المدن بأسلحتهم من أجل نشر الرعب بين الناس وتهديد الناخبين , وبلغت الحركات العشائرية ذروتها في بغداد في 13 آيار 1948 حيث وقعت صدامات أثناء إنتخابات المنطقة السابعة في الكرخ محلة الدوريين بين أنصار حزب الإستقلال وأكثريتهم من الطلاب وبين العشائر المسلحة من أنصار شاكر الوادي وزير الدفاع في حكومة صالح جبر السابقة . وقد أدت حوادث العنف هذه إلى مصرع أربعة رجال وإمرأة وعدد كبير من الجرحى[2] .

أثارت حوادث العنف والإضطراب الناتجة بفعل الإنتخابات الأحزاب والصحافة الوطنية, فقد نددت الجرائد بمثل تلك الحوادث المؤسفة وعبرت عنها بكل مرارة وفي مقدمة تلك الجرائد هي صوت الأحرار وجريدة الأهالي وجريدة الإستقلال وغيرها من الجرائد , ووصف مراسل جريدة (المصري) القاهرية معركة الإنتخابات بأنها من أخطر المعارك التي جرت في تأريخ العراق المعاصر , وهي بمثابة صراع رهيب بين الأحزاب السياسية الثلاثة الإستقلال والوطني الديمقراطي والأحرار وبين كتلة صالح جبر ونوري السعيد التي تميزت بنشاطها لخوض المعركة الإنتخابية معتمدة على أموالها الطائلة التي تنفقها من هنا وهناك وعلى القدر المتبقي لها من النفوذ[3] .

اضطرت الحكومة أن تعلن الأحكام العرفية في 15 آيار 1948 في جميع أنحاء العراق من أجل وضع حد لقضية التحرك العشائري الذي يثير الخوف والمتاعب للمراكز الإنتخابية من مريدي صالح جبر ونوري السعيد , ونتيجة لتزايد تدخل الحكومة في الإنتخابات لصالحها , قدم الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة إلى رئيس الوزراء أعلن فيها أن ((الأحكام العرفية أصبحت تستغل من قبل بعض السلطات

---

[1] فلاح حسن حمادي , ثامر مكي علي , السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية (1922 – 1956) , مجلة (ميسان للدراسات الاكاديمية) , العدد 31 , كلية التربية الأساسية , جامعة ميسان , 2017 , ص 175 .

[2] سالم هاشم أبو دلّه , محمد الصدر ودوره في السياسة العراقية 1920 – 1956 دراسة تأريخية في ضوء الوثائق العراقية , (د . م) , 2005 , ص 139 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 588 .

الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين لمنعهم من ترشيح أنفسهم أو يتم إحالتهم إلى المحاكم أمام المجلس العرفي العسكري لمعاقبتهم))[1].

وقد حذر النائب محمد حديد (الموصل) من سوء إستغلال الأحكام العرفية لسَوق الوطنيين إلى المحاكم لمجرد التعبير عن شعورهم الوطني في وثبة أرجعت للعراق سمعته , مضيفاً أن جُلّ المعتقلين هم من الطلبة والشباب لاذنب لهم إلاّ إنهم أصاغوا السمعَ إلى نداء الواجب وقاموا بتأديته , مؤكداً مع النائب رفائيل بطي (بغداد) أنه لايجوز دفع شخص كتب مقالاً أو صفق إلى المجالس العرفية , ولاسيما وأن البلاط والحكومة أكدا إجحاف المعاهدة وقررا رفضها[2].

وأزاء تلك الأوضاع المضطربة , قدم داود الحيدري وزير الشؤون الإجتماعية في 26 آيار 1948 إستقالته احتجاجاً على تدخل موظفي الإدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الإنتخابات[3]. وأعلن حزب الإستقلال على سحب ممثليه من الوزارة قبل أيام قليلة من انتهاء الإنتخابات , وقد قدم محمد مهدي كبة إستقالته من وزارة التموين في 7 حزيران 1948[4] , ولما انتهت الإنتخابات الجديدة لمجلس النواب في 15 حزيران 1948 وظهرت النتائج الإنتخابية[5] على غير ماتوقعته حكومة السيد محمد الصدر قدم استقالته مباشرة من رئاسة الوزارة في 16 حزيران 1948[6] .

---

[1] د . ك . و , الوحدة الوثائقية , الديوان الملكي , الملفة 10 / 5 , شكوى الحزب الوطني الديمقراطي حول قضية الانتخابات 1948 .

[2] حيدر غانم مطوك , سياسة العراق العسكرية في العهد الملكي دراسة تحليلية في وثائق المجلس النيابي العراقي 1925 – 1958 , ط 1 , دار الوضاح للنشر, عمان , 2016 , ص 373 – 374 .

[3] محمد مهدي كبة , المصدر السابق , ص 252 – 253 .

[4] عبدالأمير هادي العكام , المصدر السابق , ص 230 .

[5] انتهت الانتخابات النيابية في 15 حزيران 1948 فحصل ممثلو الحكومة على أغلبية ساحقة في مجلس النواب , بينما حصلت الاحزاب السياسية المعارضة على سبعة مقاعد , فقد حصل حزب الاستقلال على اربعة مقاعد نيابية ثلاثة في بغداد ونوابهم محمد مهدي كبة وداود السعدي واسماعيل الغانم وواحد من سامراء هو فائق السامرائي , وحصل الحزب الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد نيابية ونوابهم حسين جميل وخدوري خدوري من بغداد وواحد من الموصل هو محمد حديد . للمزيد من التفاصيل ينظر : فاضل حسين , المصدر السابق , ص 231 .

[6] المركز العراقي للمعلومات والدراسات , قسم المعلومات والتوثيق , العراق وقائع واحداث 1914 – 1958 , القسم الأول , ط 2 , بغداد , 2010 , ص 330 ؛ سالم هاشم ابو دله , المصدر السابق , ص 140 .

ومما تقدم يتضح ان السياسة القمعية التي سارت عليها حكومة صالح جبر وبتشجيع من نوري السعيد نتيجة حالة الاضطراب والتظاهر الجماهيري الواسع القائم على الرفض الشعبي لمعاهدة بورتسموث سنة 1948 , قد أخفت وراءها دوافع حقيقية جراء حالة الإستياء التي انتابت فئات الشباب ذوي التوجهات القومية ومحاولتهم اغتيال نوري السعيد وصالح جبر , رداً على تلك السياسة العنيفة التي لم يكن الغرض منها استتباب الأمن في البلاد , وانما الإبقاء على المعاهدة .

ففي مطلع شهر أيلول سنة 1948 خطط القوميون لإغتيال صالح جبر ونوري السعيد؛ بسبب عقد معاهدة بورتسموث , التي وقفت بالضد من تحقيق الأماني القومية , فقد اتفق كمال صالح العطار وعبدالرحمن العطية , وهما من الشباب القومي المنضوين تحت كادر المركز العام لمكاتب الشباب القومي , على القيام بإغتيال كل من نوري السعيد وصالح جبر , وكانت الخطة هو أن يقوم كمال صالح العطار بإغتيال نوري السعيد في أثناء قيامه بالتسوق من الحيدر خانة , ويقوم عبدالرحمن العطية بإغتيال صالح جبر خلال عودته إلى داره من منطقة الصالحية بالقرب من دار الإذاعة , على أن تنفيذ تلك العملية سيكون يوم 4 ايلول 1948, جلس كمال العطار في مكتبة الشباب القومي في الحيدر خانة , ليفحص مسدسه , وحين أراد ملؤه بالإطلاقات إنغرست إحدى الإطلاقات في فتحة المسدس (السبطانة), وعندما حاول إدخالها بأصبعه ضاغطاً عليها , إنطلقت الرصاصة لتستقر في قلبه مباشرة فخر على أثرها صريعاً في مكانه , وعند وصول خبر الحادث هذا إلى زميله عبدالرحمن العطية قرر الإنسحاب عن تنفيذ العملية[1]. ويبدو أن حالة الإرتباك والخوف التي حصلت قبل تنفيذ عملية الإغتيال كانت السبب المباشر في عدم تنفيذها بنجاح .

ثانيا : فرض الأحكام العرفية بعد انتفاضة تشرين الثاني 1952

إنّ وقفة القوى السياسية الوطنية خلال وثبة كانون الثاني 1948 ونجاحها في إجهاض المعاهدة التي كان الجانبان العراقي والبريطاني قد عقداها في بورتسموث , وتعرض خلالها البلاط الملكي إلى هزة عنيفة قد أدت إلى تراجعه عن الإلتزام بمضمون المعاهدة ومن ثمّ سقوط الحكومة , لذلك فان تلك القوى السياسية قد حظيت بانطلاقة جديدة واجهت الفئة الحاكمة , ولاسيما بعد تصاعد حوادث تشرين الثاني سنة 1952 التي سماها الوطنيون بإنتفاضة تشرين الثاني , إذ يرى الباحث بأنها تمثل الإمتداد الطبيعي لوثبة كانون الثاني 1948 , غير إنها أكثر عمقاً ؛ بسبب استخدام الجيش لإخمادها والتي جوبهت بأساليب العنف السياسي والإضطهاد والبطش ضدها .

---

[1] احمد فوزي , أشهر الإغتيالات السياسية في العراق , مطبعة الديواني , بغداد , 1987 , ص 47 .

واجهت حكومة نوري السعيد التي تشكلت في 15 أيلول سنة 1950 الإضطرابات الداخلية المتزايدة التي أثارتها معارضة الأحزاب السياسية العراقية , وقد ساعد في ذلك الأحداث التي وقعت في إيران , ولاسيما بعد مقتل الجنرال رضا أميري في آذار من سنة 1951 والتي سببت خشيةً في العراق . استغل حزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي فرصة مفاوضات الحكومة العراقية حول مستقبل الصناعة النفطية العراقية ليطالبوا الحكومة بتأميم النفط العراقي , وهذا ماقد يؤدي بدوره إلى التأثير على مصالح بريطانيا النفطية في العراق التي أولت اهتماماً كبيراً بعقدها اتفاقية مع شركة نفط العراق[1] .

تعرضت حكومة نوري السعيد خلال تلك المدة وبسبب تهاونها في نجاح الإتفاقية مع البريطانيين , إلى هجوم قوي من أحزاب المعارضة التي عاودت مطاليبها بتأميم الصناعة النفطية, وقاد تلك المطالبة كل من حزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة , وهاجمت صحافتها الحكومة وارتباطها بالوجود البريطاني , وعلى الرغم من ذلك إلاّ أن نوري السعيد لم يفسح المجال للمعارضة التي كانت قد قدمت مطالبها علناً , ففي كانون الثاني 1952 وقع نوري السعيد الإتفاقية الجديدة مع شركة نفط العراق وصادق عليها مجلس النواب[2] .

أثار تصديق الإتفاقية في مجلس النواب هجمة قوية من المعارضة الجماهيرية عن طريق المظاهرات والبيانات التي أصدرتها الحركة الوطنية إستنكاراً لهذه الإتفاقية التي عدت بأنها إستسلام جديد للإستعمار البريطاني ؛ لأنها جاءت دون مستوى مطاليب الشعب العراقي الذي يطمح إلى تحرير ثرواته النفطية من قبضة الإحتكارات الأجنبية[3] , ودعت الأحزاب السياسية إلى إعلان الإضراب العام في أنحاء العراق كافة يوم 19 شباط 1952 احتجاجاً على هذه الإتفاقية المجحفة بحقوق العراقيين , وبهذا فقد لبّى معظم أبناء الشعب في أنحاء العراق كافة هذه الدعوة فكان الإضراب عاماً وشاملاً , مما أدى إلى وقوع إصطدامات بين قوات السلطة والمتظاهرين وبالنتيجة أدت إلى وقوع عدد من الجرحى , وقامت الحكومة بسلسلة من الإعتقالات , وفصل أعداد كبيرة من طلاب المدارس والكليات[4] .

أدت تلك الأوضاع إلى توتر الوضع السياسي في العراق ؛ لذلك أراد تروتبك (Trotbec) السفير البريطاني , أن يلفت انتباه القادة العراقيين لخطر الحملة التي تقوم بها

---

[1] محمد حمدي الجعفري , نوري السعيد وبريطانيا خلاف أم وفاق , الأوائل للنشر والتوزيع , دمشق , 2005 , ص 75 .

[2] محمد حمدي الجعفري , إنقلاب الوصي في العراق , ص 77 .

[3] جريدة لواء الاستقلال , العدد 1455 , في 15 شباط 1952 .

[4] احمد فوزي , المثير من أحداث العراق السياسية , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1988 , ص 83 .

المعارضة[1], التي بدأت تكبر وتصبح فعالة , وان مسألتي تأميم النفط وإلغاء المعاهدة العراقية البريطانية التي تطالب بها المعارضة هي من المسائل الخطرة في العراق , التي تضر بالمصالح البريطانية , لذلك إتضح للسفير ان التأثير البريطاني في العراق يجب إستخدامه للحفاظ على حكومة نوري السعيد , وبقائها في السلطة , ولغرض تحقيق هذا الهدف عليه أن يبذل جهده لتشكيل حكومته تضم كلا من نوري السعيد وصالح جبر , بحيث تستطيع مثل هذه الحكومة تأمين الإستقرار في العراق , وتدعم الإرتباط ببريطانيا , وفي أثناء ذلك التقى السفير البريطاني الوصي , وأخبره أن الوضع في الشرق الأوسط يحتاج إلى حكومة صارمة في العراق , ولايجب ان تضم أناساً يحاولون التأثير على اتفاقية النفط , وإضعاف الإرتباط العراقي ببريطانيا[2] , وأشار بأن نوري السعيد هو الوحيد الذي يستطيع إحتواء نشاط المعارضة[3] .

غير أن تراجع موقف نوري السعيد السياسي أمام المعارضة القوية التي بدأت تزداد نشاطاً ضد الحكومة , فبدأت الدعوة إلى إصلاح الأوضاع الداخلية وتغيير نظام الإنتخابات , ففي المجلس النيابي تقدم عدد من نواب المعارضة في 26 شباط 1951 بطلب إلى الحكومة لتعديل قانون الإنتخاب وجعله مباشراً ؛ لأنه يسهل العملية الإنتخابية وتقصر مدتها من جانب , ومن جانب آخر يمنع التدخل الحكومي[4] . لكن بعد مناقشة الطلب في المجلس النيابي رفضته الأكثرية الحكومية ؛ لأنه يتعارض وفكرتهم في إبقاء دائرة الإنتخاب ضيقة[5] .

وكانت الإنتخابات العامة سبباً في قيام الإضطرابات الداخلية , فأخذت الجرائد الوطنية بشن هجومها بنشر الرسائل والبرقيات التي تطالب بالإنتخاب المباشر وإطلاق الحريات الديمقراطية , وتأليف حكومة مخلصة يطمئن إليها الشعب , غير أن الحكومة لم تستجب لهذه المطاليب الشعبية , فشرعت لها قانوناً يخدم مصالحها الذي حرم بموجبه الإعتراض على نتائج الإنتخابات أو الطعن فيها , بهدف فرض دكتاتورية سافرة تمهد للحكومة التصرف بالإنتخابات كما تريد , في سبيل اخضاع السلطة التشريعية لها , واسكات الرأي العام[6] .

---

[1] محمد حمدي الجعفري , انقلاب الوصي في العراق , ص 77 .

[2] محمد حمدي الجعفري , نوري السعيد وبريطانيا , ص 81 .

[3] محمد حمدي الجعفري , إنقلاب الوصي في العراق , ص 78 .

[4] محاضر مجلس النواب , الإجتماع الإعتيادي لسنة 1950 , ص 248 – 250 .

[5] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 204 .

[6] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر , ص 224 – 225 .

تصدى نواب المعارضة لمقترح نواب الحكومة وانتقدوه بشدة , وعده النائب محمد مهدي كبة رئيس حزب الإستقلال , بأنه خطوة إلى الوراء لقانون الإنتخاب , وأن سبب تقديم هذه اللائحة إلى المجلس من نواب الأكثرية المؤيدين لنوري السعيد هو لمقابلة مقترح نواب المعارضة الذي لم يحظ بموافقة مجلس النواب[1] .

قوبل تعديل قانون الإنتخاب بالمعارضة الشديدة من قبل أحزاب المعارضة الوطنية , فأصدر حزبا الجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي بياناً أعلنا فيه بأن هذا التعديل يشكل من حيث المبدأ خطراً كبيراً على النظام الديمقراطي , وذلك لتشجيع عملية التزوير وتوفير الحماية للمسؤولين المتلاعبين في الإنتخابات[2] .

وفي مثل تلك الظروف , إستقالت وزارة نوري السعيد في 10 تموز 1952 بحجة فسح المجال لتأليف حكومة محايدة تقوم بإجراء الإنتخابات النيابية الجديدة , فتم تكليف مصطفى العمري[3] بتأليف الوزارة الجديدة التي شكلها في 12 تموز 1952[4] , لكن تدهور الأوضاع السياسية الداخلية بدأ يزداد وأخذت الحركة الوطنية تنتقد النظام السياسي مع اتساع حركة المطالبة بالإصلاح الدستوري , وعلى أثر ذلك جرت إتصالات بين أحزاب المعارضة ففي 19 تشرين الثاني 1952 ألتقت أحزاب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية وحزب الإستقلال وبعض المعارضين للحكومة من جماعة أنصار السلام وغيرهم من أجل توحيد عملها في مواجهة السلطة , إلاّ أنها لم تتفق على صيغة العمل الجبهوي الموحد , وعليه قدم كل حزب مذكرة مستقلة إلى الوصي عبدالإله تضمنت غالبيتها المطالبة بإجراء إصلاحات عامة للبلاد من خلال تعديل القانون الأساسي الذي يضمن حقوق الشعب ويمنع تجاوزات السلطة الحاكمة على بعض بنوده , وألغاء معاهدة 1930 واعتماد مبدأ الإنتخاب المباشر بحيث يضمن سيادة الشعب ضماناً تاماً , وإطلاق الحريات السياسية[5] .

---

[1] محاضر مجلس النواب , الإجتماع الإعتيادي , لسنة 1952 , ص 510 .

[2] جريدة صوت الاهالي , العدد 17 , في 22 حزيران 1952 .

[3] مصطفى العمري : ولد في الموصل سنة 1885 , نال شهادة الحقوق سنة 1912 تنقل في وظائف ادارية عدة , شارك في وزارات عدة , أصبح عضواً في مجلس الأعيان لثلاث مرات , وأصبح رئيساً للوزراء مرة واحدة , توفى في لندن سنة 1960 . ينظر : مير بصري , أعلام السياسة , ج 1 , ص 283 – 286 .

[4] عبدالكريم العلوجي , نهر الدماء في العراق حقيقة مجزرة العائلة المالكة في 14 تموز 1958 , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , 2010 , ص 51 .

[5] بشير حمود كاظم الغزالي , مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي (1946 – 1958) , التميمي

حاول الوصي الرد على مذكرات الأحزاب لكن بصورة سريعة , دون دراستها دراسة كافية , إذ تظاهر إنه يشارك الأحزاب الرأي ويريد الإصلاح والتقدم والخير والرفاه للبلاد , وبذلك لم تكن الأحزاب على قناعة بهذا الرد الذي عبر عن حالة الإستعجال وعدم التروي , وانه حرك خطر الإضطرابات في البلاد , مما دفعها للإستمرار في مهاجمة الأوضاع الداخلية[1] . وفي ضوء ذلك أبدى الوصي مخاوفه مما قد يحدث في البلاد , نتيجة الموقف غير المرضي مع الاحزاب السياسية , ولغرض إيجاد حل للوضع المتأزم[2] دعا لعقد مؤتمر البلاط في 3 تشرين الثاني 1952 حضره عدد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الاحزاب السياسية , إلاّ أن المؤتمر لم يتم فيه التوصل إلى حل للمشاكل التي يعاني منها العراق[3] , بل أدى إلى مشادة كلامية بين الوصي وطه الهاشمي , إذ كان الهاشمي قد اتهم الوصي في هذا الإجتماع بأنه مسؤول عن الأوضاع التي آلت إليها البلاد , عندها فقد الوصي اتزانه ونعت الهاشمي بالكذاب , فغادر الأخير الإجتماع بصحبة كامل الجادرجي وهما متأثران من تصرفه[4] .

ونتيجة للعنف السياسي الذي تمخض عنه المؤتمر , ولاسيما بعد توجيه الإهانة من قبل الوصي إلى طه الهاشمي على نحو مامر ذكره , فقد وجد حزبا الإستقلال والوطني الديمقراطي ذريعة جديدة يمكن بواسطتها تصعيد الموقف السياسي ضد الوصي والإحتجاج على سوء تصرفه هذا , فأظهر كلا الحزبين نشاطهما على هذا الأساس , ففي اليوم التالي للإجتماع المذكور ذهب محمد مهدي كبة إلى البلاط واجتمع برئيس الديوان الملكي محتجاً على موقف الوصي , وأكد أن ماأصاب طه الهاشمي من أهانة أنما هي أهانة للمجتمعين جميعاً , بل وللشعب العراقي برمته ؛ لأن حضور الساسة في الإجتماع يعد بمثابة ممثلي الشعب ومفاوضيه . وفي الإطار ذاته إتصل فائق السامرائي بكامل الجادرجي مستفسراً عما سيتخذ من موقف إزاء الموضوع ؟ ومالواجبات التي تترتب على حزب الإستقلال أداؤها ؟ وبذلك فقد اتفق الطرفان على تقديم إحتجاج مشترك أنيط أمر إعداده إلى فائق السامرائي , الأمر الذي دفع الأخير إلى إعداد صيغة الإحتجاج بإسلوب شديد اللهجة معبراً عن ذلك بقوله: ((أصبحت كرامات الناس غير مصونة في البلاط)) , وعبارات أخرى قاسية وعنيفة , إلاّ أن كامل الجادرجي كان حريصاً على ضرورة مشاركة الجبهة الشعبية المتحدة في التوقيع على الإحتجاج , وهذا يتطلب لمعرفته سلفاً رفض الجبهة الشعبية في

للنشر والتوزيع , النجف الاشرف , 2013 , ص 154 .

[1] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر , ص 226 .

[2] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 315 .

[3] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر , ص 226 .

[4] محمد حمدي الجعفري , انقلاب الوصي في العراق , ص 84 .

حالة تضمين الإحتجاج أدنى عبارات عنف تمس البلاط , ولذلك طلب من السامرائي التخفيف من حدة ماورد في نص الإحتجاج[1] .

وفي ظل تأزم الأوضاع الداخلية , حدث إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في 26 تشرين الأول 1952 فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير , ويرجع سبب الإضراب إلى المطاليب الطلابية التي تتعلق بتعديل نظام الإمتحانات[2] , وقد وقف طلبة المعاهد والكليات الأخرى إلى دعم هذا الإضراب ومساندته , الأمر الذي دفع عمادة كلية الصيدلة والكيمياء إلى الإستجابة لمطاليب المضربين فعادوا إلى الدوام يوم 18 تشرين الثاني 1952 بعد ان قرروا انهاء الإضراب , غير أن ماحدث في اليوم التالي من إعتداء على أربعة طلاب من قادة الإضراب نقلوا على أثره إلى المستشفى , عد أمراً مدبراً[3] .

إستغلت الأحزاب السياسية والطلبة تلك الحادثة وانتشر الإضراب بين طلبة الكليات والمعاهد الذين تظاهروا في يوم 20 تشرين الثاني 1952 وحدثت صدامات مسلحة مع الشرطة , وقامت مظاهرات طلابية أخرى يوم 22 تشرين الثاني هتف فيها المتظاهرون بسقوط حكومة مصطفى العمري , وإجراء الإصلاحات الداخلية والإنتخاب المباشر , وقد تصدت الشرطة للمظاهرات وقتل أحد المواطنين وقد أدت حالة العنف تلك إلى إستقالة رئيس الوزراء في 21 تشرين الثاني 1952[4] .

تصاعدت المظاهرات في يوم 23 تشرين الثاني 1952 التي رافقها القوة والشدة , وأظهرت فيها الحماسة الوطنية بين الطلاب والعمال ومختلف فئات الشعب , إضافة إلى روح التعاون التي إنبثقت بين صفوف الحركة الوطنية , واستمرت هذه التظاهرات حتى شملت مناطق بغداد المختلفة وبعض مناطق البلاد الأخرى , من الساعة التاسعة صباحاً حتى العاشرة ليلاً نشبت خلالها صدامات متعددة بين الشرطة والمتظاهرين , استخدم فيها الطرفان جانب العنف والقسوة وكانت نتيجة هذه المظاهرات إستشهاد (23)

---

[1] ابراهيم الجبوري , سنوات من تأريخ العراق النشاط السياسي المشترك لحزبي الإستقلال والوطني الديمقراطي في العراق 1952 – 1959 , الناشر المكتبة العالمية , بغداد , (د . ت) , ص 159 .

[2] نصت المادة الرابعة والثلاثون من النظام فقرة (أ) على مايلي : كل طالب رسب في ثلاث مواد أو أكثر في الإمتحان النهائي أو رسب في مادة أو أكثر في امتحان الإكمال , يكون معيداً في صفه , فقرة (ج) : (على الطالب المعيد اعادة كافة المواد التي رسب فيها) . ينظر : محمد حمدي الجعفري , انقلاب الوصي في العراق , ص 90 .

[3] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر , ص 226 – 227 .

[4] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 214 ؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات , المصدر السابق , ص 390 .

من المتظاهرين وقتل (4) من الشرطة , واعتقال (73) متظاهراً فضلاً عن عدد كبير من الجرحى من كلا الجانبين[1] , مما أثار حماسة المتظاهرين فأمسكوا بأحد أفراد الشرطة الذي حاول الهرب فجروه إلى الشارع وأشبعوه ضرباً بالخناجر والسكاكين وهشموا رأسه ومثلوا به , ثم ألقوا عليه المواد الملتهبة وأحرقوه[2] .

ولعل من أعنف التظاهرات هي تلك التي قامت على مقربة من المدرسة الغربية المتوسطة إذ بدأت بهتافات تطالب بإجراء الإنتخاب المباشر وقيام حكومة وطنية , ثم توجهت إلى باب المعظم فتصدت لها الشرطة , واستطاع المتظاهرون خلال ذلك من إختراق صفوفهم متجهين نحو المستشفى الملكي (الجمهوري حالياً) واتجهوا نحو شارع الرشيد , فتصدت لهم الشرطة قرب وزارة الدفاع , حيث جرت مواجهة عنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة ولم يتمكن أفراد الشرطة من مقاومتها فانسحبوا إلى مبنى وزارة الدفاع[3] . مما عكست هذه الحالة عن تأزم الأوضاع الداخلية للبلاد , ولاسيما في المجال السياسي منها .

ولمواجهة الموقف التي وصلت إليه الإضطرابات الداخلية من تهديد إستقرار الأمن في البلاد , تمت الإستعانة بقوات الجيش التي نزلت إلى شوارع بغداد والمناطق المهمة فيها , لكن لم تحدث هنالك مصادمات بين الطرفين , بل على العكس من ذلك فقد استقبلت الجماهير الجيش بالهتاف والترحيب , ولهذا استمرت التظاهرات طوال ذلك اليوم[4] . وقرر مجلس الوزراء اعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء بغداد يوم 23 تشرين الثاني 1952[5] , وصدرت الإرادة الملكية المرقمة 770 في اليوم نفسه بالموافقة على إعلان الأحكام العرفية[6] .

وفي ظل ذلك الموقف الصعب , كلف الوصي عبدالإله نور الدين محمود رئيس أركان الجيش بتأليف الوزارة الجديدة , على أثر إستقالة حكومة مصطفى العمري التي لم تكن قادرة على مواجهة

---

[1] جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر , ص 227 .

[2] محمد حمدي الجعفري , انقلاب الوصي في العراق , ص 97 .

[3] جاسم محمد دايش , التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق (1921 – 2005) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2013 , ص 66 .

[4] محمد مهدي كبة , المصدر السابق , ص 347 .

[5] د . ك . و , ملفات البلاط الملكي , 5580 / 311 , قرارات مجلس الوزراء 1952 – 1953 , و 8 , ص 9 .

[6] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 341 .

التظاهرات العنيفة في شوارع بغداد وغيرها من المدن العراقية[1] , حيث قامت فوراً بإتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع السائد آنذاك , بعدما وضعت بيده الصلاحيات كافة , فقد وزعت القطعات العسكرية صباح يوم 24 تشرين الثاني 1952 على مناطق بغداد المختلفة[2] , ووجدت أن الوضع العام وصل إلى حد من التوتر لايمكن السيطرة عليه إلاّ بإعلان الأحكام العرفية[3] .

فضلاً عن ذلك عطلت جميع الأحزاب السياسية , وعطلت (17) جريدة , وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات الشديدة فقد إستمرت المظاهرات يوم 24 تشرين الثاني في مناطق متفرقة من بغداد , التي كانت تهتف بسقوط الحكم الدكتاتوري العسكري[4] , فقد انطلقت مظاهرة من كليتي الطب والصيدلة متوجهة إلى معهد الطب العدلي مطالبين بتسليم جثث القتلى , لكن إدارة المعهد رفضت الإستجابة لهم فقرروا الخروج بمظاهرة رمزية , وعند وصولهم باب المعظم انتشرت المظاهرة باتجاهين , الأولى سارت نحو شارع الرشيد والثانية إتجهت صوب شارع الكفاح , وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الوزارة ويطالبون بتشكيل حكومة ديمقراطية برئاسة كامل الجادرجي , واستمرت مظاهرة شارع الرشيد نحو الباب الشرقي , وعند مرورهم بمقر حزب الإتحاد الدستوري رمى المتظاهرون البناية بالحجارة , ثم عادت إلى شارع الكفاح بحجة دفن الجنائز في مقبرة الغزالي , بينما إتجهت مظاهرة شارع الكفاح إلى جانب الكرخ بحجة دفن الجنائز في مقبرة الشيخ معروف[5] .

وعلى الرغم من الإجراءات الشديدة التي اتخذتها وزارة نور الدين محمود , فقد إندلعت التظاهرات في بغداد مرة أخرى , وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم 24 تشرين الثاني 1952 خرجت مظاهرة كبيرة من ساحة الوصي (النهضة حالياً) متجهة نحو ساحة زبيدة , فأطلقت قوات الجيش النار في الفضاء لتخويفهم , غير أنهم واصلوا السير إلى محلة الفضل , ومن ثم إلى باب المعظم , فأطلقت المصفحات النار عليهم , رغم تحذيرات ضباط الجيش لهم فأصيب من جراء ذلك تسعة أشخاص وتوفى أحدهم , وقد طلب قائد القوات العسكرية الذي كان موجوداً في المكان من أفراد الشرطة الإشتراك مع

---

(1) مؤيد ابراهيم الونداوي , العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 – 1958 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1992 , ص 145 .

(2) جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 721 .

(3) انتصار محمود الدربندي , الاحكام العرفية في العراق 1935 – 1958 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة البصرة , 2009 , ص 150 .

(4) جعفر عباس حميدي , تأريخ العراق المعاصر , ص 228 .

(5) جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 721 – 722 .

الجيش في تفريق المتظاهرين فاستطاعوا من تفريقهم , إلاّ أنهم عادوا ثانية للتجمع , فعبروا جسر الأحرار نحو الكرخ , واستطاعت مظاهرات أخرى أن تنطلق من جانبي الكرخ والرصافة , إلاّ أن قوات الجيش والشرطة استطاعت من تفريقهم , واعتقلت منهم (64) متظاهراً بأمر من قائد القوات العسكرية[1] .

وقد واجهت حكومة نور الدين محمود صعوبات كبيرة لإعادة النظام ؛ لقيام الجماهير بتحد لجميع الإجراءات التي كان هدفها إعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية , فقد استمرت التظاهرات في بغداد وديالى والنجف وكربلاء وتعالت الهتافات بسقوط الإستعمار البريطاني وحكومة نور الدين محمود والأحكام العرفية[2] .

وفي ظل أجواء الأحكام العرفية بدأت قوات الجيش والشرطة مساء يوم 24 تشرين الثاني من السيطرة شيئاً فشيئاً على الوضع الأمني في العاصمة , باستخدام العنف والقوة . أصدر خلال ذلك قائد القوات العسكرية سلسلة من القرارات , فقد منع التجول في كافة مناطق بغداد من الساعة السادسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً , على أن من سيخالف هذا الأمر سيعاقب بالسجن مدة لاتزيد عن (3) سنوات وغرامة لاتزيد عن (150) ديناراً[3]. ومنع المظاهرات والتجمعات وحمل السلاح والآلات الجارحة على إختلاف أنواعها داخل بغداد وأقضيته ونواحيه[4], وأصدر قائد القوات العسكرية في اليوم نفسه من أهم القرارات الخطيرة وأعنفها وذلك بحل الأحزاب السياسية وتعطيلها[5] الذي شمل حزب الأمة الإشتراكي, وحزب الجبهة الشعبية , وحزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي , وحزب الإتحاد الدستوري[6] , وكذلك قامت الحكومة بغلق وتعطيل جميع الجرائد الوطنية التي كانت تصدر في بغداد[7] , وألوية العراق المختلفة[1] .

---

[1] المصدر نفسه , ص 722 – 723 .

[2] انتصار محمود الدربندي , المصدر السابق , ص 151 .

[3] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 336 ؛ جريدة لواء الاستقلال , العدد 1737 , في 27 تشرين الثاني 1952 .

[4] جريدة لواء الاستقلال , العدد 1733 , في 23 تشرين الثاني 1952 .

[5] مها عبداللطيف حسن , انتفاضة تشرين الثاني في العراق 1952 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية القانون , جامعة بغداد , 1984 , ص 217 .

[6] د . ك . و , وزارة الداخلية , 31 / 32032 , بيانات الاحكام العرفية , و 13 , ص 13 .

[7] نص القرار على تعطيل الجرائد الآتية في بغداد وهي : الاتحاد الدستوري والاهالي ولواء الاستقلال وصوت الشعب

وتحت تأثير ذلك العنف التعسفي ومواجهة التظاهر وعلى أثر إعلان الأحكام العرفية بدأت الحكومة بحملة إعتقالات واسعة شملت كافة الطبقات الإجتماعية في انحاء بغداد كافة , فقد تم إعتقال (220) وزيراً سابقاً ونائباً وصحفياً , وكذلك تم اعتقال (25) شخصية من رجال الأحزاب السياسية أمثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل واسماعيل الغانم وهم من اعضاء الهيئة التنفيذية لحزب الإستقلال , واعتقل كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي وقاسم حيدر سكرتير الحزب وحسين جميل وعبدالمجيد الونداوي , واعتقل عبدالوهاب محمود ومحمد مهدي الجواهري , وهم من حركة أنصـار السلام , إضافة إلى أربعة أعضاء من حزب الجبهة الشعبية[2] .

وصف محمد مهدي الجواهري عضو حركة أنصار السلام حالة العنف السياسي التي تعرض لها من قبل الحكومة في هذه الموجة بعد اصطحابه إلى مركز شرطة الأعظمية كان هناك أرتال الباصات التي نقلت المعتقلين إلى سجن أبي غريب وكان من بينهم رتل كبير وطويل نقل جميع الشخصيات البارزة في العاصمة من جميع الأحزاب[3] .

يبدو أن أساليب العنف والارهاب والقوة التي استخدمت مع الأحزاب المعارضة والقوى الوطنية قد صعدت من الأحداث الداخلية العنيفة التي شهدتها البلاد أثناء إعلان الأحكام العرفية ومارافقها من حالات إعتقال واسعة التي طالت أهم العناصر الوطنية , قد إستغلت تلك الأوضاع من قبل الحكومة في مسألة إجراء الإنتخابات النيابية , حيث أن العديد من رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة قد زجوا في السجون, فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم الدستورية , فالهدف الأساسي كان إبعاد معارضي الحكومة عن الإنتخابات والمجيء بمجلس موالي للحكومة.

وعلى الرغم من توتر الأوضاع الداخلية نتيجة استمرار الأحكام العرفية إلاّ أن الحكومة بدأت تجري استعداداتها لإجراء الإنتخابات النيابية العامة[4] , فاتخذت الأحزاب السياسية مواقف متباينة تجاه

والسجل والحصون والوادي والافكار والقبس والجبهة الشعبية والجهاد والعالم العربي والاداء واليقظة . المصدر نفسه , و 14 , ص 14 .

[1] يعرب عبدالرزاق الدراجي , المصدر السابق , ص 184 .

[2] مها عبداللطيف حسن , المصدر السابق , ص 218 .

[3] محمد مهدي الجواهري , المصدر السابق , ج 2 , ص 110 .

[4] أسفرت نتائج الانتخابات التي جرت في ظل حكومة نور الدين محمود عن تحقيق فوز كبير لمرشحي حزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد , الذين حصلوا على 67 مقعداً من مجموع 135 مقعداً ونال المستقلون واغلبهم يؤيدون

الإنتخابات , ولظهور بوادر تدخل السلطة في الإنتخابات واستغلالها للأحكام العرفية, قررت الهيئة العليا لحزب الإستقلال مقاطعة الإنتخابات , وأن الحزب الوطني الديمقراطي قرر أيضاً مقاطعة الإنتخابات[1] , وأعلن حزب الأمة الإشتراكي برئاسة صالح جبر مقاطعته للإنتخابات , بعد أن قرر في بداية الأمر الإشتراك فيها ؛ بسبب التدخلات والضغوط ضد مرشحيه في بعض المراكز الإنتخابية[2] . ويبدو ان عملية الانتخابات تمت على اساس الانتخاب المباشر , وقد ظهر فيها تدخل الحكومة منذ البداية , وقد استخدمت فيها وسائل العنف بالتهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم , وذلك بقصد إبعادهم عن الترشيح .

وبهذا أثبتت إنتفاضة تشرين الثاني سنة 1952 انها أكسبت المعارضة السياسية خبرة واسعة وزادتها قوة في التصدي للنظام , وأيقظت فيها الشعور والروح الوطنية الوثابة , فقد كان لتحدي الاحزاب السياسية للسلطة , وتحملها لكل أساليب الإضطهاد والعنف , لم يمنعها من مواصلة وقوفها بوجه الحكومة , ولاسيما بعد تقديم نور الدين محمود إستقالته في 17 كانون الثاني 1953 فقبلت الإستقالة في 23 كانون الثاني 1953 , وتولي حكومة جميل المدفعي في 29 كانون الثاني 1953 ومواجهته لسلسلة من الإضرابات الداخلية , التي سيسلط الضوء عليها .

ثالثاً : تصاعد الإضرابات الشعبية (1953 – 1957)

حادثا سجني بغداد والكوت سنة 1953

واصلت الأحزاب السياسية هجومها وانتقادها للسياسة القائمة في ظل الأحكام العرفية[3] , حتى بعد إنتهاء مهمة رئيس الحكومة نور الدين محمود التي كلفه بها الوصي واستطاع خلالها فرض النظام

نوري السعيد على 48 مقعداً , كما فاز حزب الجبهة الشعبية بـ 11 مقعداً , وحصل الاعضاء الذين انشقوا من حزب الامة الاشتراكي على ثمانية مقاعد . عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 8 , ص 344 .

[1] محمد مهدي كبة , المصدر السابق , ص 352 .

[2] محاضر مجلس الأعيان , الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953 , ص 117 .

[3] عبدالوهاب عطاالله سلمان , الصراع السياسي في العراق 1952 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة القاهرة , 1980 , ص 138 .

بالقوة[1] , فقد وقف حزبا الإستقلال والوطني الديمقراطي موقفاً سياسياً مشتركاً من السلطة , فبادر كل منهما على رفع المذكرات السياسية إلى جميل المدفعي رئيس الوزراء حال تأليف وزارته الجديدة , فكانت أولى المهام التي توجب عليه الإضطلاع بها في العهد الوزاري الجديد إعادة إجازة حزبيهما وصحفهما المعطلة والسعي لإنهاء الأوضاع الشاذة التي رافقت الإنتفاضة الجماهيرية في تشرين الثاني من سنة 1952 , ولهذا الغرض وجّهت المذكرات السياسية إلى الجهات العليا , التي إنفرد بتقديمها كلا الحزبين دون الأطراف السياسية الأخرى لتوضيح صيغة جديدة من النشاط السياسي المشترك , ولاسيما وأن الحكومة قد زجت الجيش في المعترك السياسي لتسجل بذلك سابقة خطيرة في الحياة الدستورية وبشكل يتناقض مع أحكام الدستور[2].

وقد أبدى جميل المدفعي رئيس الوزراء على حزبي الإستقلال والوطني الديمقراطي , في عدم إكتراثه لما عرضه كلا الحزبين من وقائع ومخالفات صريحة لجأت إليها السلطة , مما أدى إلى إستعمال الإجراءات الدستورية حفظاً للأمن , التي كانت معتدلة قدر الإمكان , ومن ثمَ فإن حكومته قد عزمت على إلغاء الأحكام العرفية[3] . وعلى حد قول الجادرجي : ((يمثل جواب رئيس الوزراء مراوغة مفضوحة لم تنطل على الحزب ولا على الرأي العام وهو جواب لايمكن الإطمئنان إليه))[4] , لذلك جاء رد الحزبين بعدم قناعتهما بهذا الرد باعتبار أن الإجراءات التي اتخذت في ظل الوزارة السابقة غير دستورية أو معتدلة وهي مخالفة لكل مفهوم سياسي أو غير دستوري في البلاد الديمقراطية , معلنين أسفهم لقبول رئيس الوزراء إستمرار الأوضاع الشاذة , وعدم تحقيق مطالب الشعب , وفي مقدمتها إلغاء الأحكام العرفية[5] .

وجد الحزبان الإستقلال والوطني الديمقراطي في تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في 2 آيار 1953 فرصة مناسبة لإطلاعه على مطاليب الحركة الوطنية , فقدم كل منهما مذكرة اليه في 18 آيار 1953 حملها كل من كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة أعربا فيها عن الحالة السيئة للأوضاع بصورة عامة , وطالبا القيام بإصلاحات شاملة من أجل تمتع الجماهير بحرياتها الدستورية , وإنتقدت

---

[1] مؤيد ابراهيم الوندواوي , المصدر السابق , ص 167 .

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 721 .

[3] كامل الجادرجي , المصدر السابق , ص 520 .

[4] نقلاً عن : جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق , ص 721 .

[5] كامل الجادرجي , المصدر السابق , ص 520 – 521 .

المذكرتان سياسة جميل المدفعي ووصفته بأنه يحكم بطريقة دكتاتورية وانه استغل الأحكام العرفية لتمرير سياسته[1] .

وجاء في جواب جميل المدفعي رئيس الوزراء على المذكرتين بعد أن بعث بها الملك فيصل الثاني للرد عليها , أن الحكومة عازمة على إنهاء الأحكام العرفية بأسرع وقت ممكن , وإنها شكلت لجنة لوضع لائحة قانون الجمعيات والمطبوعات وإعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة[2] .

بدت الأحزاب السياسية غير مقتنعة بهذا الرد , إذ وجدت فيه لهجة المماطلة والتسويف , لذلك استمرت في التعبير عن مناهضتها لسياسة الحكومة حتى في داخل السجون[3] , ففي الوقت الذي إزدادت فيه المطالبة الشعبية باعادة الأوضاع السياسية الطبيعية إلى البلاد , وأصلاح الحياة الإجتماعية والإقتصادية , وقعت حادثة مجزرة السجناء السياسيين في بغداد , مما كان له الأثر الكبير في مجرى تصاعد العنف السياسي والمتمثل في أرباك الوضع السياسي الداخلي[4] .

شهد سجن بغداد مقر السجناء الشيوعيين في العراق , حوادث الهروب والإضطرابات المتعددة , ولاسيما وان هنالك مقترحاً قد تم طرحه من قبل مديرية شرطة بغداد على مديرية الشرطة العامة في محاولة لنقلهم من بغداد إلى بعقوبة في 18 حزيران 1953 , وذلك لكي يسهل من عملية السيطرة عليهم, ومنعهم من محاولة الهروب , غير أن الشرطة لم تستجب لهذا المقترح , ولشدة خطورة الوضع كثفت السلطات العسكرية العرفية من تشديد الرقابة على السجناء الشيوعيين بعد عثورهم على بعض الرسائل الحزبية المرسلة من داخل السجن ذات مضامين خطيرة تمس الأمن العام[5] .

وعلى الرغم من وضع الرقابة المشددة على السجناء , غير أن ثلاثة من العناصر الشيوعية البارزين إستطاعوا الهرب , وكان السبب الرئيس في حدوث الإضراب والفوضى داخل السجن وذلك للحيلولة دون قيام الإدارة بإحصاء السجناء ليتسنى لهم معرفة الهاربين , بعدها تجددت المساعي على نقل

---

[1] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 9 , ص 34 – 35 ؛ مذكرات الحزب الوطني الديمقراطي لعام 1953 , بغداد , 1953 , ص 13 – 14 .

[2] جريدة الدفاع , العدد 218 , في 4 حزيران 1953 .

[3] جريدة الدفاع , العدد 219 , في 5 حزيران 1953 .

[4] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 – 1958 , بغداد , 1980 , ص 44 .

[5] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 45 .

العناصر الخطرة إلى سجن بعقوبة , والقيام باجراءها الترتيبات اللازمة خلال عملية النقل على شكل وجبات [1].

ونتيجة ذلك ظهرت بوادر العنف على السجناء وامتعاضهم من قرار النقل , فأعلنوا تمردهم ضد القائمين بتنفيذ أمر النقل ، وقاموا بتظاهرات داخل السجن استعملوا فيها عبارات التهجم ضد الحكومة ، وإزاء تطور الموقف حضر كل من وكيل متصرف لواء بغداد داود سلمان ومدير السجون العام ، وابلغوا المتظاهرين بلزوم الانصياع للأمر ، ونصحوهم بتجنب إحداث الشغب ، والتوقف عن التمرد ، إلاّ أنهم قابلوا ذلك بالعنف ، وقاموا برمي رجال الأمن بالحجارة ، والقناني ، والقضبان الحديدية . مما أدى إلى جرح (73) شرطياً وسجاناً بضمنهم (16) معاوناً ومفوضاً[2]. وقابلتهم الشرطة بالمثل لردعهم ، فأطلقت عليهم العيارات النارية حدث بسببها إصابات أدت إلى مقتل سبعة من السجناء ، وجرح (22) منهم ، بعد هذه المواجهات العنيفة , تمكنت الشرطة من السيطرة عليهم , وقد نقل السجناء الباقون ، والبالغ عددهم (123) سجيناً إلى سجن بعقوبة[3].

أدت حوادث العنف هذه إلى ردود فعل سلبية لدى الرأي العام , ولاسيما الشيوعيين الذين تعرضوا إلى هذه المجزرة , فأصدر الحزب الشيوعي نداءً إتهم فيه الحكومة بتنفيذ خطة مدروسة في السفارتين البريطانية والأمريكية للقضاء على حياة السجناء السياسيين , ودعا إلى القيام لإسقاطها , وكذلك محاسبة الجهات المسؤولة عن سفك دماء السجناء[4] . وقدمت عوائل السجناء مذكرة إلى الملك فيصل الثاني اتهمت فيها حكومة جميل المدفعي بأنها لطخت حقوق الإنسان ومقررات الأمم المتحدة بدماء الأحرار[5] , ووضع حد لسياسة العنف التي جعلت العراق أكثر البلاد رجعية .

دفعت حوادث العنف هذه الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال بتقديمهما مذكرة احتجاجية على المذبحة التي قامت بها الحكومة في سجن بغداد يوم 18 حزيران 1953 وجاء في مذكرة حزب الإستقلال : ((لقد أثارت الحوادث التي وقعت في سجن بغداد المركزي يوم 18 حزيران 1953 قلق الرأي

---

[1] سيف عدنان ارحيم القيسي , الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1949 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2010 , ص 99 ؛ جعفر عباس حميدي , التطورات والإتجاهات السياسية الداخلية , ص 46 .

[2] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 9 , ص 44 – 45 .

[3] جريدة لواء الجهاد , العدد 21 , في 21 حزيران 1953 .

[4] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 48 .

[5] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

العام وألقت في روع الناس , إن حياة الإنسان قد أصبحت من الرخص في العراق , بحيث يستهان بالقضاء عليها بصورة لاتبررها حتى الشكليات القانونية)) وطلب حزب الإستقلال إيداع التحقيق في أمر إطلاق النار إلى هيئة قضائية للقيام بتحقيق حيادي تام تمهيداً لإحالة المسؤولين في إزهاق أرواح المسجونين إلى المحاكم الجزائية , وقدم كامل الجادرجي مذكرة مماثلة إلى رئيس الوزراء استنكر فيها إطلاق النار على السجناء , وطالب إجراء تحقيق نزيه لتحديد مسؤولية الذين أطلقوا النار , وطالب بإلغاء الأحكام العرفية[1] .

وعلى أثر ذلك خرجت عدة مظاهرات اشترك فيها ذوو السجناء وكان في مقدمتها المظاهرة التي خرجت يوم 20 حزيران 1953 في حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحاً من محلة باب الشيخ وسلكت طريق شارع الكفاح بإتجاه باب المعظم , وهناك أحاطت بها الشرطة , وحدثت صدامات استعملت فيها العيارات النارية , أدت من ثمَّ إلى مقتل أحد أفراد الشرطة وجرح إثنين منهم وتم إعتقال (26) متظاهراً تمت إحالتهم إلى المجالس العرفية , وقد رافقت هذه التظاهرات شعارات وطنية كان يهتف بها المتظاهرون تطالب بإسقاط حكومة جميل المدفعي وابدالها بحكومة أخرى تستجيب لمطاليب الشعب في

حل المجلس النيابي , وإلغاء الأحكام العرفية[2] .

دفعت أحداث سجن بغداد والطريقة العنيفة والقاسية التي عومل بها السجناء إلى قيام السجناء السياسيين في الكوت الإحتجاج بشدة , وإعلان الإضراب عن الطعام تضامناً مع أخوتهم السجناء في سجن بعقوبة , غير أنه لم تبذل الجهات المسؤولة أية جهود حقيقية للتفاوض مع السجناء السياسيين , بل على العكس من ذلك قامت إدارة السجون بترتيب مذبحة جديدة , إذ دفعت بعدد كبير من قوات الشرطة السيارة وشرطة السجن ورجال التحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة في الكوت بهجوم ناري كاسح على السجن , حيث قامت بتوجيه نيران رشاشاتها إلى صدور السجناء في 2 أيلول 1953 , فسقط على أثرها (10) قتلى و (92) جريحاً[3] .

---

[1] نقلاً عن : مكرم الطالباني , دماء وراء القضبان , (د . م) , 2002 , ص 72 .

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات والإتجاهات السياسية الداخلية , ص 49 .

[3] كاظم حبيب , لمحـات من عـراق القـرن العشرين , الكتـاب الخـامس , ج2 , منشورات آراس , أربيل , 2013 , ص 539 .

ومهما يكن من أمر , فان تصرف السلطة إزاء السجناء العزل في سجن الكوت انما يعبر عن عملية الإستهانة بأرواح المواطنين , فكانت نتيجة ذلك الحادث الذي أصاب الرأي العام بالدهشة لتكرر الإعتداء على السجناء السياسيين , تضامن القوى الوطنية بوجه السلطة ومطالبتها بتأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها إعادة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد , من هنا أدرك جميل المدفعي رئيس الوزراء بعد العنف السياسي الذي أطال سجن الكوت كان لها الأثر الكبير في تقديم الأخير استقالة وزارته في يوم 15 أيلول 1953 .

1- إندلاع الإضرابات العمالية (1953 – 1954) وقمعها :

بادر فاضل الجمالي رئيس الوزراء الجديد بعد إستلام منصبه في 17 أيلول 1953 إلى إنتهاج أسلوب جديد في الحكم حاول به تحقيق ذات الأهداف دون فرض الأحكام العرفية وممارسة العنف السياسي , من خلال ممارسة شكل من أشكال ليبرالية السياسة التي تسمح بوجود الأحزاب والجرائد والمنظمات شريطة أن تبقى بالحدود التي تسمح للحكومة تحقيق المهمات التي جاءت من أجلها , ولهذا أعلنت الوزارة الجديدة عن إصدارها مجموعة من القرارات السياسية التي هدفت من خلالها إلى إطلاق بعض الحريات والديمقراطية السياسية في البلاد[1] , والمتمثلة بإلغاء الأحكام العرفية , وإلغاء الرقابة على الجرائد والمجلات والعودة إلى ممارسة نشاطها وصدورها , والسماح للأحزاب السياسية بإستئناف نشاطها[2] .

وفي ظل ذلك , شهدت الأوضاع في البلاد تحسناً بعودة الهدوء السياسي مع بداية أعمال الوزارة , لكن ذلك لم يستمر طويلاً , فقد ظهرت مشاكل واضطرابات داخلية في بغداد وبعض المدن الأخرى , كان أهمها الإضرابات العمالية , ففي بغداد كان هناك إضراب معامل الدخان في 14 أيلول 1953 لكن الحكومة عالجته بتروي وحكمة وانتهى في 20 أيلول 1953 بعد وعود بإصلاح أوضاع العمال , لكنه تجدد في 24 من الشهر نفسه ؛ لعدم تحقيق تلك الوعود , حيث واصلت التظاهرات مسيراتها الإحتجاجية حتى وصلت إلى مقر وزارة الشؤون الإجتماعية ثم عادوا إلى الإعتصام في المعمل فطوقت الشرطة

---

[1] كاظم حبيب , لمحات من عراق القرن العشرين , الكتاب الخامس , ج 2 , ص 422 .

[2] جريدة الوقائع العراقية , العدد 3307 , 6 تشرين الأول 1953 .

المعتصمين بأعداد كبيرة , وقطعت عنهم التيار الكهربائي , فحدثت خلال ذلك مناوشات مع الشرطة أصيب فيها جماعة من العمال نتيجة رميهم بالحجارة من قبل الشرطة[1] .

أما في مدينة البصرة , فكانت هي الأخرى قد شهدت موجة كبيرة من الحركة الإضرابية والإحتجاجية العمالية , ففي تشرين الأول 1953 أضرب (300) عاملاً من عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة لمدة ثلاثة أيام , وفي 17 تشرين الثاني من السنة ذاتها أضرب حوالي (150) عاملاً من عمال اللاسلكي في ميناء البصرة لمدة تسعة أيام[2] , وأضرب عمال ميناء الفاو في 21 تشرين الثاني 1953 ؛ بسبب قلة أجورهم وحرمانهم من ممارسة العمل النقابي والطرد الكيفي , والعمل على زيادة أجورهم بنسبة 25 % , ولما لم تستجب الإدارة إلى مطالبهم أعلنوا في يوم 23 تشرين الثاني 1953 إضرابهم والإعتصام داخل الحفارات أمام مبنى الشركة , حتى تستجيب إدارة الشركة لمطالبهم , مما أثار هذا الأمر إدارة الشركة التي رأت في استمرار الإضراب أضراراً بمصالحها وخاصة بعد الإحتجاج الكبير الذي تلقته من الشركات المالكة للبواخر بسبب توقف حركة الملاحة في شط العرب بتراكم الترسبات الطينية في نقطة إلتقاء شط العرب بالخليج العربي مما أعاق حركة تلك البواخر , ومن ثمَّ فقد عمدت إدارة الشركة تحت ذريعة حماية المكائن والحفارات وذلك بإستقدام قوة من الشرطة تقدر بـ (200) شرطياً , التي طالبت العمال بالخروج من الحفارات وإجابة مطالبهم , إلاّ أن العمال قد إنتبهوا إلى غاية الإدارة فقرروا الإستمرار بالإعتصام داخل الحفارات حتى تلبى جميع مطالبهم , وهذا ماتحقق بالفعل عندما رضخت الإدارة في نهاية الأمر لمطالبهم بزيادة الأجور بنسبة 15 % , فضلاً عن إجابة المطالب الأخرى[3].

ونتيجة لذلك فأن تلك الإضرابات قد أثارت حماسة عمال شركة نفط البصرة الأمر الذي دفعهم للقيام بالإضراب في 5 كانون الأول 1953 إحتجاجاً على عدم إستجابة الشركة لمطالبهم التي تقدموا بها ومنها تأسيس نقابات لعمال الشركة , وزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم ومشكلات النقل[4] , ومن الجدير بالملاحظة ان هذا الإضراب تميز بدقة التنظيم والإعداد , وبتشكيل لجان للإشراف عليه , والقيام

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات والإتجاهات السياسية الداخلية , ص 64 .

[2] سعاد خيري , من تأريخ الحركة الثوريـة المعاصرة في العراق 1920 – 1958 , ج 1 , (د. م) , (د . ت) , ص 203 .

[3] عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 249 – 250 .

[4] عبدالأمير هادي العكام , المصدر السابق , ص 286 .

بحملة دعائية واسعة لإسناده من العمال والناس والطلاب , وتم جمع التبرعات للمضربين وعوائلهم[1] , وعلى أثر ذلك اجتاحت مدينة البصرة مداً جماهيرياً واسعاً , حيث تجمع العمال من قضاء الزبير في (منطقة الحكيمية) حيث المقر الرئيس لشركة نفط البصرة , حتى وصل عددهم الألف متظاهر , وأخذ الإضراب بالتزايد في الأيام التالية بانضمام عمال مدينة الفاو و(200) عاملاً من عمال شركة تاجريان الهندسية وعمال الكوكا كولا وعمال التجارة والمقاولات وعمال شركة هولواي تضامناً مع عمال شركة نفط البصرة[2] , وبهذا يمكن القول بأن مدينة البصرة قد شهدت تكاتفاً عمالياً واسعاً من خلال إشتراك كافة الفئات الشعبية المؤيدة للإضراب والناقمة على الوضع السياسي والإقتصادي العام .

ونتيجة لتلك الأحداث المتصاعدة , توجه حسن عبدالرحمن وزير الشؤون الإجتماعية على عجل إلى البصرة حيث وصلها في 7 كانون الأول 1953 وعقد إجتماع مع زعماء الإضراب للتعرف على مطالبهم التي وحدوها بخمسة عشر مطلباً تمثل احتياجاتهم[3] , وبعد ان عقد الوزير مؤتمراً صحفياً في البصرة أكد فيه على أن هناك بعض المطاليب لايمكن تطبيقها في الوقت الحاضر , فرفض العمال ذلك وقد أشار متصرف البصرة على الوزير أن يطلب من الحكومة إعلان الأحكام العرفية , غير ان الوزير رفض التعامل بمثل هذه الأمور[4] , وبعد عودة وزير الشؤون الإجتماعية إلى بغداد , صدر بيان رسمي أعلن فيه استجابة الشركة لمعظم مطاليب العمال باستثناء زيادة الأجور , بإعتبار ان أجور الشركة أعلى من مستوى الأجور المتعارف عليها في البصرة[5] .

وعلى هذا الأساس , قرر العمال وبدافع من قبل الأحزاب السياسية مواصلة الإضراب حتى يحصلوا على حقوقهم كاملة , فتحول الإضراب إلى مظاهرة كبيرة طافت شوارع البصرة , ولاسيما بعد أن انضمت

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 67 .

[2] شيماء ياس خضر العامري , سلام عادل ودوره السياسي في العراق 1922 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , 2012 , ص 52 .

[3] جريدة صوت الاهالي , العدد 58 , في 13 كانون الأول , 1953 .

[4] خالد حسن جمعة العاني , تأريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق 1951 – 1958 , بغداد , 1990 , ص 235 .

[5] جريدة الزمان , العدد 4911 , في 16 كانون الأول 1953 .

إليها جموع الطلبة وحشود جماهيرية واسعة , وكان للمرأة دور في المشاركة , وارتفعت هتافات المتظاهرون التي تندد بسقوط حكومة فاضل الجمالي التي أطلقوا عليها حكومة الجوع[1] .

ونتيجة لإستمرار جموع المتظاهرين في ساحة مركز الشركة وارتفاع هتافاتها المنددة بالحكومة , وبعقد اجتماعاتها التي ضمت عمال الفاو والزبير ومناطق الحفر والإنتاج كافة , مما أثار حفيظة الحكومة التي خشيت من إمتداد تأثير الإضراب إلى المناطق المجاورة للبصرة[2] , الأمر الذي دفع سعيد قزاز[3] وزير الداخلية بالذهاب إلى البصرة في يوم 14 كانون الأول 1953 للتدخل المباشر بإيقاف الإضراب[4] , إلاّ أنه فوجيء بقوة الإضراب ودقة تنظيمه وتجاوب سكان المدينة مع المضربين وافلات زمام الأمور من السلطة المحلية في البصرة , فضلاً عن عزيمة المضربين على مواصلة إضرابهم[5] , غير أن سعيد قزاز أرجع أسباب الإضراب لوجود حركة عمالية منظمة هدفها إضعاف هيبة الحكومة وخلق الفوضى والدمار في البلاد , وقصد قزاز الشيوعيين بكلامه[6] , فبدأ على الفور بعد طلب الإستعانة بقوات الشرطة التصدي لمواجهة العمال المضربين والجماهير بصورة عامة ماعرف عنه من قسوة وشدة , وبذلك وجهت اللجنة المحلية لزعماء الأحزاب السياسية في البصرة نداءً إلى الجماهير لغرض حثهم على زيادة التكاتف والتآزر ويعد في الوقت نفسه أخذ الحذر وعدم الثقة بالوعود التي تقدمها الحكومة , مما زاد

---

(1) شيماء ياس خضير , المصدر السابق , ص 27 .

(2) حميد جاعد , الحركة النقابية في العراق دراسة تأريخية موجزة , مطبعة دار السلام , بغداد , 1974 , ص 57 .

(3) سعيد قزاز : ولد في السليمانية سنة 1904 , عمل متصرف في الألوية اربيل وكركوك والموصل ، اصبح وزيراً للداخلية في خمس وزارات متتالية مابين عامي 1953–1957 ثم شغل المنصب نفسه في أواخر العهد الملكي ، حوكم امام محكمة عسكرية برئاسة فاضل عباس المهداوي وقف موقفاً شجاعاً امامها حتى وصفه مجيد خدوري بأنه أقدر زعيم دافع عن نفسه دون خوف أو وجل ، مفضلاً الموت على التهرب من المسؤولية وكان يتمتع بسمعة لاتشوبها شائبة ، وان يكون الأول الذي وافق عبد الكريم قاسم على اعدامهم . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالرحمن البياتي , سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , (د . م) , 2001 .

(4) جريدة لواء الاستقلال , العدد 1754 , في 17 كانون الأول 1953 .

(5) عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 253 .

(6) محاضر مجلس النواب , الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954 .

من معنويات المضربين[1] الذين واصلوا إضرابهم على الرغم من إطلاق قوات الشرطة العيارات النارية عليهم , مما تسبب في جرح ستة عمال حيث توفى أحدهم بعد ذلك[2] .

ولم يتوقف وزير الداخلية عند هذا الحد من تصاعد لحالة العنف السياسي والوحشية في ضرب المتظاهرين , كذلك تصديه للمضربين الذين تجمعوا أمام مقر الشركة وبحجة حماية بعض العمال الذين يودون العودة إلى العمل , فقد استعمل العنف والقوة عندما أصدر أوامره إلى الشرطة بإطلاق النار على المضربين فقتل واحداً وجرح عدد منهم , واستطاعت الشرطة أن تلقي القبض على عدد من العمال وتودعهم الحجز , وعلى الرغم من ذلك فإن الشرطة لم تستطع أن تفرق المضربين , ففي الوقت نفسه جاءت مجموعة كبيرة من العمال المضربين يقدر عددهم بألف عامل من عمال محلة الجمهورية[3] إنضموا اليهم , وقد زادت من معنويات المضربين وأوقعت إرتباكاً في صفوف الشرطة , فتصدت الشرطة لهم بعد وقوع مواجهات ضارية بين الطرفين , مما تسبب بانقسامهم إلى قسمين قسم اتجه نحو محلة الجمهورية والآخر اتجه نحو محلة العشار وعند عبورهم جسر الرباط تصدت لهم قوات الشرطة وأوقعت منهم ستة قتلى , وادعت الحكومة لكي تخفف من قسوتها وتغطي على أحداث العنف تحججت بسقوط (17) شرطياً وضابط صف من الشرطة المحلية والقوة السيارة[4] .

وبعد أن ترك سعيد قزاز وزير الداخلية البصرة خلّف وراءه أحداثاً جسيمة عاد إلى بغداد في يوم 15 كانون الأول 1953 وعقد مجلس الوزراء جلسته لدراسة الوضع في البصرة الذي تقرر فيه إعلان الأحكام العرفية في البصرة وتضمن هذا الإعلان في بيان أصدره مجلس الوزراء جاء فيه استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة (120) من القانون الأساسي وبناءً على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدرت الإرادة الملكية المتضمنة[5] :

---

[1] عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 253 – 254 .

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 72 .

[3] محلة الجمهورية هي أحدى المناطق القديمة نسبياً تقع في وسط البصرة يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الملكي في بدايات القرن العشرين حيث كانت تسمى بـ (الفيصلية) نسبة للملك فيصل الأول وبعد سقوط النظام الملكي سميت بـ (الجمهورية) نسبة إلى النظام الجمهوري , وتركيبة المدينة متنوعة حيث أن غالبيتها من المسلمين الشيعة ويوجد فيها بعض المسيحيين والصابئة. ينظر : أحياء مدينة البصرة : https://ar.wikipedia.org/

[4] عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 254 – 255 .

[5] جريدة الوقائع العراقية , العدد 3333 , في 17 كانون الأول 1953 .

1- إعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء البصرة إلى حين صدور الإرادة الملكية بإنهائها.

2- تكون الإرادة الملكية (المدنية) في لواء البصرة عسكرية صرفة ويكون قائد القوات العسكرية في لواء البصرة مرجعاً أعلى لجميع الإدارات داخل منطقته وله صلاحيات توزيع السلطات والأعمال على جميع الموظفين داخل منطقته حسبما يرتأي .

2- يوقف تنفيذ قوانين أصول المحاكمات الجزائية وإدارة الألوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ، ونظام دعاوي العشائر وسائر القوانين الأخرى بقدر مالها مساس بالإجراءات أو المحاكمات التي تتطلبها الدائرة العرفية حسبما يرى قائد القوات في المنطقة .

3- تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري للمنطقة .

وإستناداً لهذا التخويل , أقرت وزارة الدفاع تعيين العقيد الركن أحمد محمد يحيى قائداً للقوات العسكرية[1] في البصرة[2] , وأوضح وزير الداخلية في تقريره هذا والمتضمن آخر التطورات على الصعيد الأمني , إن مايحصل في البصرة هو حركة شيوعية مدبرة منظمة من قبل أناس كثيرين ليس لهم علاقة بعمال الشركة[3] , مؤكداً على وجوب الإسراع في إعلان الأحكام العرفية قبل أن تتأزم الأمور , وعليه فقد صدرت الإرادة الملكية في اليوم نفسه بإعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء البصرة[4] .

---

[1] شكل المجلس العرفي العسكري برئاسة العقيد يحيى صالح أغا وعضوية العقيد صبحي علي والعقيد نعمان علي رضا عضويين عسكريين وتعيين العقيد بهادر عبدالمجيد عضو عسكري اضافي , وتقرر تعيين الحاكمين مصطفى علي وعبدالمحسن الشلاه عضوين عدليين وتعيين الحاكم عبدالرزاق العضب عضواً عدلياً اضافياً . ينظر : جريدة لواء الاستقلال , العدد 1754 , في 17 كانون الأول 1953 .

[2] ابراهيم حسن الجبوري , سنوات من تأريخ العراق (النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني في العراق 1952 – 1959) , المكتبة العالمية , بغداد , (د . ت) , ص 185 .

[3] نقلاً عن : جريدة لواء الاستقلال , العدد 1754 , في 17 كانون الأول 1953 .

[4] جريدة الزمان , العدد 4911 , في 16 كانون الأول 1953 ؛ جريدة صوت الاهالي , العدد 62 , في 17 كانون الأول 1953 .

لم توقف إجراءات الحكومة من استخدامها العنف والقوة بحق المتظاهرين في مدينة البصرة , خاصة بعد إعلان الأحكام العرفية , ففي يوم 16 كانون الأول 1953 تجمع العمال المضربون أمام دار المتصرفية تهتف بحياة الطبقة العاملة وسقوط الإستعمار وخروج القوات الأجنبية وتأميم النفط[1] .

تصاعدت حالة الإضراب بعدما تحول من المطالب الإقتصادية إلى الحالة السياسية[2] نتيجة حدوث إعتداء من المستر مولي (M. Mule) أحد البريطانيين العاملين في الشركة , فتسبب في جرح عاملين توفى أحدهم . فكان السبب المباشر في تطور الإضراب , فحدثت إضرابات عمالية وطلابية متعددة تساندها الجماهير تأييداً لعمال البصرة واستنكاراً لحادث الإعتداء البريطاني , وعبر المتظاهرون بهتافاتهم التي نادت بسقوط الإستعمار والشركات الإحتكارية , وحكومة فاضل الجمالي وتمجيد الإضراب واتحاد العمال والنظام الجمهوري[3] . من أجل التعجيل في تحقيق مطالبهم المشروعة .

شددت الحكومة من إجراءاتها الأمنية وأبدت تعاوناً وثيقاً مع مدير الشركة لقمع الحركة العمالية وإحباط الإضراب , ولهذا قامت السلطات المحلية باتخاذ بعض التدابير الأمنية الشديدة عندما ألقت القبض على بعض قادة العمال ورجال الحركة الوطنية في البصرة بتهمة التحريض على الإستمرار في الإضراب والإخلال بالأمن العام[4] , وعلى الرغم من ذلك الموقف العنيف إستمر إضراب طلاب المدارس وطافت شوارع البصرة تظاهرات صاخبة واجهتها السلطة بالعنف والقوة , عندما اصطدم العمال المضربون بالشرطة التي أطلقت عليهم العيارات النارية , توفى على أثرها أحدهم وأصيب ستـــــة عمال

واثنان من الأهالي وسبعة عشر شرطياً وضابطاً ومعاوناً ومفوضين من الشرطة المحلية[5] .

وأمام تصاعد موجات العنف تجاه المضربين , ونتيجة لما لاقته الحكومة من صعوبة الموقف طلبت الإستعانة بقوة الجيش المرابط في حامية البصرة لقمع الإنتفاضة العمالية واستطاعت السلطة من اعتقال حوالي (200) عاملاً وأودعتهم الحجز . وهكذا استطاعت الحكومة القضاء على الإضراب باستخدامها العنف والقوة , وبدأ العمال يعودون إلى أعمالهم , وعُدَّ الإضراب منتهياً في يوم 18 كانون الأول 1953 ,

---

[1] عبدالرزاق مطلك الفهد , المصدر السابق , ص 255 .

[2] طالب عبدالجبار , ربع قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق , مطبعة النجوم , بغداد , 1960 , ص 54 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 69 .

[4] سعاد خيري , المصدر السابق , ص 203 – 204 .

[5] انتصار محمود الدربندي , المصدر السابق , ص 160 .

بعد أن شهدت عمليات الإعتقال الكبيرة هذه وفي مقدمتهم كبار رجال الحركة الوطنية الذين أحيلوا إلى المجالس العرفية التي حكمت عليهم بالسجن لمدد مختلفة[1] .

تركت أحداث العنف السياسي في البصرة آثاراً سياسية مهمة وخاصة بعد إعلان الأحكام العرفية , فقد قرر قائد القوات العسكرية في لواء البصرة تعطيل تسع جرائد لمدة سنة بناءً على اقتراح وزير الداخلية , بتهمة نشرها أخبار ومقالات قصد بها الإخلال بالأمن العام وإثارة شعور الكراهية والبغضاء ضد نظام الحكم الملكي وهي الدفاع , العزة , الأخبار , الميثاق , الآراء , النضال البغدادية , نداء الأهالي , الجيل[2] , وأحيلت عدد من الجرائد إلى المحاكم العرفية ؛ وذلك لنشرها مقالات تخص حوادث البصرة وتنتقد الأحكام العرفية وتنشر احتجاجات الأحزاب السياسية المرفوعة إلى وزارة الجمالي[3] , فقد حكم على محمد أحمد الرشيد المحامي والمدير المسؤول لجريدة نداء الأهالي البصرية الناطقة بإسم الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة بالسجن لمدة ثمانية أشهر وإغلاق الجريدة لمدة سنة واحدة لموقفها المعارض من الأحكام العرفية في البصرة ومطالبة الجريدة المستمر بتحقيق مطالب العمال الإقتصادية والإجتماعية[4] , وحكم على عباس حسن جمعة المدير المسؤول لجريدة صوت الأهالي البغدادية بالغرامة وقدرها (500) ديناراً وعند عدم الدفع يكون الحبس الشديد لمدة ستة أشهر بتهمة تتصل بما نشرته الجريدة عن إضراب عمال نفط البصرة يوم 21 كانون الأول 1953 وقصد بها الإخلال بالأمن العام[5] , وحكم على سكرتير جريدة الجريدة أحمد فوزي عبدالجبار بغرامة قدرها (50) ديناراً وعند عدم الدفع الحبس لمدة (45) يوماً ؛ بسبب نشره قضية رشوة في مجلس الإعمار إذ وجهت له تهمة الطعن بأعمال الموظفين الحكوميين[6] , وأحيل المدير المسؤول لجريدة لواء الإستقلال الناطقة بإسم حزب الإستقلال للمحاكم العرفية بحجة أن هذه الجريدة نشرت أنباء مبالغ فيها عن أحداث الإضراب في البصرة ونشرت احتجاجات

---

[1] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 72 .

[2] جريدة صوت الأهالي , العدد 62 , في 17 كانون الأول 1953 .

[3] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 9 , ص 73 .

[4] جريدة صوت الاهالي , العدد 89 , في 18 كانون الثاني 1954 ؛ جريدة لواء الاستقلال , العدد 1781 , في 18 كانون الثاني 1954 .

[5] جريدة صوت الاهالي , العدد 88 , في 17 كانون الثاني 1954 .

[6] عادل خليل غفوري , احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946 – 1954, منشورات المكتبة العالمية , بغداد , 1984 , ص 265 .

الأحزاب السياسية المقدمة إلى الوزارة واستنكرت إعلان الأحكام العرفية هناك معتبرة هذه التدابير إجراءات تعسفية لايصح السكوت عنها[1] .

ورداً على قسوة وعنف الحكومة وسياستها التعسفية , وجهت الأحزاب السياسية انتقاداتها الشديدة فإنها لم تدخر جهداً إلاّ وأعلنته في نقد سياسة الحكومة , ومن ذلك مانشره حزب الإستقلال من بيان أكد فيه : ((إن الحكومة هي المسؤولة عن أحداث العنف التي جرت في البصرة لأنها حالت دون التنظيم النقابي , وقال بأن الأحكام العرفية ليس لها مبرر إطلاقاً وان إعلانها يمثل خطورة على حريات الناس وحقوقهم وعلى كيان البلاد القانوني والدستوري , وكان يجب عدم اللجوء اليها إلاّ في الحالات التي يتقرر خلالها فشل معالجة الموقف بسواها , وإن إعلان الأحكام العرفية جاء تمجيداً لعهد الإرهاب , وقد بدأت ظاهرة إستغلاله في الحجر على الحريات وتعطيل عدد من الجرائد))[2] . وأصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً في 27 كانون الأول 1953 جاء فيه : ((ان الحكومة عمدت إلى مجابهة اضراب عمال النفط في البصرة بإطلاق النار عليهم باعتبار مطالبيهم بزيادة الأجور جريمة تستحق الإعتقال والمحاكمة أمام المجالس العرفية ... ان إعلان الأحكام العرفية عمل غير مبرر وان حكومة الجمالي سارت على نفس الوزارات السابقة في إرهاب الشعب وضرب الحركة الوطنية))[3], كما إستنكر حزب الجبهة الشعبية الأحكام العرفية وأوضح بأنه يعلن عن إنسحاب وزيريه من وزارة فاضل الجمالي إذا لم تلغ تلك الأحكام[4]. وبالفعل فإن تصرف الحكومة في ابقائها للأحكام العرفية سارية المفعول , قد دفع حزب الجبهة الشعبية بأن أوعز لأعضائه بالإنسحاب , فقدم عبدالرحمن الجليلي استقالته إلى الجمالي في 17 كانون الثاني 1954 فقبلها في الحال , وأصدر إرادة ملكية في اليوم نفسه بتعيين صادق كمونة وزيراً للإقتصاد بالوكالة, وفي 19 من الشهر نفسه , أصدرت الحكومة إرادة ملكية تقضي بقبول إستقالة حسن عبدالرحمن , وتعيين شفيق العاني وزيراً للشؤون الإجتماعية بالوكالة أيضاً[5] .

---

[1] سعاد خيري , المصدر السابق , ص 203 .

[2] جريدة لواء الإستقلال , العدد 1754 , في 17 كانون الأول 1953 .

[3] نقلاً عن : فائق بطي , صحافة الاحزاب وتأريخ الحركة الوطنية , مطبعة الاديب , بغداد , 1969 , ص 148 .

[4] نجيب الصائغ , من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 – 1963 , مطبعة الاديب البغدادية , بغداد , 1990 , ص 74 .

[5] رحيم كاظم محمد الهاشمي , محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2012 , ص 237 ؛ نجيب الصائغ , المصدر السابق , ص 74 .

وبالمقابل فقد إنتقد فاضل الجمالي بعنف تصرف أعضاء حزب الجبهة الشعبية , ورد على تصرفهم بأن الإجراءات التي اتخذتها حكومته هي قرارات صحيحة , ولايسمح لأي شخص المساس بها ؛ لأن الحكومة عاملت العمال بأحسن نية وفرضت على نفسها أن تراعي حقوقهم وتقوم بحمايتهم من العناصر الخبيثة , وأوضح الجمالي بأن ماقام به وزير الداخلية , هو واجب من واجبات الوزارة في حفظ أرواح الناس وأموالهم من تجاوزات الذين يريدون مصادرة حريات العمال , وأن فرض الأحكام العرفية في البصرة ماهو إلاّ تدبيراً وقائياً مؤقتاً قد أصبح مانعاً لإستمرار الفوضى ومانعاً ضد الإستهتار بالحريات العامة[1] .

ونتيجة لذلك , إن فرض الأحكام العرفية كان لها دوراً كبيراً في دفع الحكومة لإستخدام العنف السياسي , مما انعكس بشكل سلبي في إرباك الوزارة ودفعت بعض أعضائها إلى الإنسحاب منها , بعد أن أصر سعيد قزاز على بقاء الأحكام العرفية معلنة , حتى تمر ذكرى وثبة كانون الثاني بأمان , وفي 28 كانون الثاني 1954 صدرت الإرادة الملكية بإلغاء الأحكام العرفية المعلنة في البصرة[2], وعلى الرغم من حالة الإرتياح الكبير بين الأوساط الشعبية من تلقيها ذلك الخبر وتأييده من جانب الأكثرية النيابية , إلاّ أن وزارة فاضل الجمالي قد إصطدمت بعقبة دستورية أجبرتها على تقديم استقالتها في 27 شباط 1954 ؛ لأن أغلب أعضاء الوزارة من الشباب , وستة منهم لم يكونوا أعضاء في مجلس النواب أو الأعيان , فالدستور لم يجز بقاء الوزير في منصبه أكثر من ستة أشهر مالم يكن عضواً في هذا المجلس فقد أجبر الجمالي وفق ذلك على تقديم إستقالته وقبلت في 8 آذار 1954[3] .

إستناداً إلى ماسبق , أن الحركة الإضرابية وأهمها إضراب عمال شركة نفط البصرة شكلت إسهامة كبيرة في زيادة الوعي النقابي وارتفاع عدد المطالبات الإقتصادية والسياسية , فضلاً عن الإجتماعية , وقد أدى ذلك إلى تحريك مشاعر الغضب على السلطة , إذ اقترن بحملات إعلامية مكنها من الحضور والتفاعل مع الحركة الوطنية بكافة قواها السياسية , وبذلك فقد حظيت مطالب العمال بتأييد واسع من لدن الأحزاب السياسية , وكذلك من قبل الجماهير الشعبية , فكان دور الحركة العمالية في نضالها مرتبطاً بطابع سياسي ترجمته على الواقع من خلال استمرارها بالخروج بمظاهرات صاخبة تطالب بحقوقها المشروعة , أدركت من خلالها الحكومة ان الحالة العامة في البلاد وخاصة في البصرة قد بلغت حداً من

---

[1] بشار نعيم علي , جريدة الزمان وموقفها من التطورات السياسية الداخلية في العراق (1945 – 1958) دراسة تأريخية, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2016 , ص 159 .

[2] رحيم كاظم محمد الهاشمي , المصدر السابق , ص 238 .

[3] بشار نعيم علي , المصدر السابق , ص 160 .

التوتر لايمكن التغلب عليه إلاّ بإعلان الأحكام العرفية , الأمر الذي أدى إلى إستخدام العنف السياسي مع المضربين وصل إلى حالة التصادم المسلح وسقوط القتلى والجرحى من كلا الطرفين , تخللتها حملة اعتقالات واسعة وتقديمهم إلى المحاكم , وهذا يدل على عمق الأثر الذي أحدثه الإضراب من تصعيد ضد الحكومة العراقية التي ساندت الشركات الإحتكارية , واتبعت سياسة القمع والقسوة ضد الحركة الإضرابية .

3- الإجراءات العنيفة لحكومة نوري السعيد ضد القوى الوطنية (1954 - 1957)

مهّدت سياسة نوري السعيد الإستبدادية الطريق للوصول إلى مبتغاه , فبدأت وزارته الثانية عشرة التي شكلها في 3 آب 1954 فحل المجلس وأجرى انتخابات جديدة , وأصدر المراسيم التي تحمل طابع العنف والقسوة , وكان المرسوم الأول هو مرسوم تعديل قانون العقوبات الذي نص على أن كل من يروج أياً من المذاهب التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات والحبس المؤبد أو الإعدام , إذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة سواء أكان ذلك مباشراً أو بواسطة منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور. وأعطى المرسوم الثاني مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقي الحق لمجلس الوزراء , بناءً على اقتراح وزير الداخلية , في إسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم وفق المرسوم الأول , وخول وزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك[1] . أما المرسوم الثالث فمرسوم النقابات تقرر فيه غلق أية نقابة التي تخرج عن الأسس والمبادىء التي أسست من أجلها[2] .

وعلى أثر إصدار هذه المراسيم الثلاثة قوبلت بموجة من الإستنكار والسخط الجماهيري , فقد أصدرت الأحزاب السياسية بيانات هاجمت فيها وزارة نوري السعيد لتعطيلها كل جوانب الحياة الديمقراطية , الغاية الأساس منها هو ضرب الحركة الوطنية , فقد توجه بكل ثقله لمحاربة الأحزاب السياسية العلنية والصحافة الوطنية الذي قرر غلق جميع الأحزاب السياسية العلنية , وأصدر سلسلة من القرارات لتعطيل الجرائد الوطنية[3] . ويبدو أن نوري السعيد باتخاذه هذه الخطوات الخطيرة , لابد من تحقيق جواً يلائم سياسته والمرحلة المقبلة التي تنذر بالعنف السياسي والدكتاتورية .

---

[1] بشار نعيم علي , المصدر السابق , ص 160 .

[2] جريدة الوقائع العراقية , العدد 3446 , في 1 أيلول 1954 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 108 .

لم توقف الإجراءات العنيفة والقاسية التي قامت بها الحكومة تجاه المتظاهرين التي استمرت تنديداتها بحملة القمع والإرهاب , الأمر الذي دفع الحكومة إلى اصدار مرسوم الإجتماعات العامة والمظاهرات رقم 25 لسنة 1954 , الذي نص على عدم مشروعية الإجتماعات العامة , ومنع عقدها إذا كان الغرض منها تخويف الحكومة أو السلطة التشريعية أو مقاومة تنفيذ القوانين والأنظمة والتحريض على التمرد والعصيان أو إثارة الرعب في نفوس أفراد المجتمع , أو الإخلال بالأمن والنظام العام[1] .

ونتيجة لإجراءات نوري السعيد المتشددة فقد أدت إلى تصفية كل مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي , وتجريد النظام السياسي من صفته البرلمانية , مما أتاح له أن يحكم بسلطات شبه دكتاتورية , فسحت المجال إلى إنتشار الفساد في ميادين الحياة المختلفة , وإبقاء الحركة الوطنية مقيدة دون أن تحرك ساكناً تجاه الحكم[2] .

وفقاً لما تقدم , ساءت الأوضاع الداخلية بصورة عامة , فقد شهدت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة التي شكلت في 17 كانون الأول 1955 بداية سلسلة من الإضرابات , تأتي في مقدمتها تردي الأحوال الإقتصادية , ولهذا كانت أهم مطالب العمال المضربين معالجة المشاكل الإقتصادية , وزيادة الأجور , وتحسين ظروف العمل , أما الفلاحون فقد قاموا بتقديم العرائض إلى الحكومة ؛ بسبب تدهور أوضاعهم الإقتصادية لتسلط الإقطاعيون والتعسف الحكومي جراء المراسيم الستة . فقد أدى موقف الحكومة السلبي من هذه المطاليب إلى تصاعد الإنتفاضات المسلحة , إلاّ أن الحكومة لم تعرها اهتماماً وفقاً على سياستها القائمة على عدم الإستجابة للمطالب الشعبية وتجاهل الرأي العام , فأدت الإضرابات والإحتجاجات هذه إلى زيادة تنظيم الحركة الوطنية والمطالبة بحقوقهم بعد الضربة القوية التي وجهت لها[3] .

ومن جانب آخر كان للحركة الوطنية ومن وراءها الأحزاب السياسية موقف من قرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس في 26 تموز 1956 الذي حظي بدعم وتأييد الشعب العربي وقواه الوطنية والقومية , إذ أعلنت الوقوف إلى جانب قرار التأميم وعدت الدفاع عنه موقفاً وطنياً[4] . وبهذا تصاعد

---

[1] جريدة الوقائع العراقية , العدد 3492 , في 18 تشرين الأول 1954 .

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 114.

[3] جعفر عباس حميدي , وثائق انتفاضة العراق عام 1956 , بيت الحكمة , بغداد , 2001 , ص 11 .

[4] عبدالمجيد كامل التكريتي , المنتظم في تأريخ العراق المعاصر (1914 – 1968) , بغداد , 2000 , ص 167 ؛ مهند عبدالكريم ابو رغيف , الاحزاب السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي 1921 – 1958 , ط 2 , دار الشؤون الثقافية العامة , 2013 , ص 199 .

نشاط الحركة الوطنية جراء موقفها المساند لقرار التأميم على خلاف موقف حكومة نوري السعيد المتشدد إزاء قرار التأميم , حيث أعرب عن امكانية تقديم مساعدات عسكرية لبريطانيا , إذا اقتضت الضرورة مهاجمة مصر[1] .

إشتدت الإنتقادات الموجهة لسياسة نوري السعيد الإستبدادية , وازدادت تلك الإنتقادات حدة وصرامة بعد موقف الحكومة العراقية المتعاطف عملياً مع بريطانيا , فقد اتخذ حزبا الإستقلال والوطني الديمقراطي موقفاً ثابتاً وصريحاً في تأييد مصر ودعم موقف حكومتها , وقد عقد الحزبان اجتماعاً موسعاً في ليلة 27 تموز 1956 ضم عناصر عديدة من الحزبين أكدوا فيها عزمهم على مساندة مصر في نضالها وتحديها لدول الغرب , وعدّا قرار التأميم عملاً بطولياً رفع رأس العرب[2] , وفي 29 تموز 1956 أصدر حزب البعث بياناً بعنوان (تأميم قناة السويس نصر جديد للسياسة التحررية) أكد فيه قدرة الشعب العربي على تحقيق الانتصار لإيمانه بقضيته العادلة من أجل استعادة حقوقه المغتصبة ، وأن جهود جميع الشعوب العربية متضافرة مع مصر للوقوف بوجه الاستعمار وأعوانه ، وانتقد البيان سياسة نوري السعيد التي تسير في ركاب الاستعمار وتنفذ إراداته وتقف بوجه حركات التحرر العربي من أجل مصالحها والحفاظ على نفوذها وبقائها في السلطة ، ودعا البيان جميع الأطراف السياسية في العراق إلى التعاون وتشكيل جبهة وطنية تُنظم قوى الشعب من أجل إسقاط وزارة نوري السعيد وإحباط ميثاق بغداد وإطلاق الحريات الديمقراطية[3].

وفي السياق نفسه , أصدر الحزب الشيوعي العـراقي في 2 آب 1956 نداءً بعنوان (انهضوا للدفاع عن مصر) أوضح فيه أن تأميم قناة السويس هو نصر جديد للسياسة العربية التحررية وأنه ضربة للمستعمرين وعملائهم الصهاينة وضمان لمصالح مصر والعروبة ، وطالب الشعب العربي والحكومة العراقية بالوقوف إلى جانب حكومة مصر ووجوب تأييدها[4] .

---

[1] مؤيد ابراهيم الوندواوي , المصدر السابق , ص 17 .

[2] ابراهيم الجبوري , المصدر السابق , ص 293 – 294 .

[3] نضال البعث في القطر العراقي 1953–1958 من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة 14 تموز المجيدة ، ج5 ، ط2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1971 ، ص113–115.

[4] د. ك. و ، وزارة الداخلية , ملفة (29 / 4 / قسم 8) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (انهضوا للدفاع عن مصر) ، بلا عدد ، بتأريخ 2 آب 1956 ؛ جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 139.

وأصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً في 13 آب 1956 احتجاجاً على عقد اجتماع لندن[1] بعنوان (الحزب الشيوعي العراقي يدعو الشعب العراقي إلى الإضراب العام تضامناً مع الشعوب العربية لنصرة مصر) ، دعا فيه إلى إعلان الإضراب العام والتظاهر في يوم 16 آب 1956 ، وأن تتحد جميع الأحزاب والقوى الوطنية استجابةً لإرادة الشعب ، وأن ترغم الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية والإعلان صراحةً عن موقف الحكومة المؤيد والمساند لحكومة وشعب مصر ضد الاستعمار ، وأن تتخذ إجراءات سياسية واقتصادية ضد الدول الاستعمارية التي تهدد مصر بالعدوان ، والمطالبة بالخروج من ميثاق بغداد والسير على النهج الوطني العربي المستقل[2] .

وفي السياق ذاته , دعا حزب البعث في يوم 14 آب 1956 جماهير الشعب إلى إعلان الإضراب العام يوم 16 آب من الساعة 6 صباحاً حتى 12 ظهراً , احتجاجاً على عزم الحكومات الغربية عقد مؤتمر لندن في هذا اليوم ، وأكد استعداد الشعب للدفاع عن مصر وجميع الأرض العربية[3] . وأصدر حزب البعث بياناً آخر في اليوم نفسه بعنوان (ليكن احتفالنا في (يوم مصر) مضاعفة لنضالنا ضد الاستعمار وأعوانه ومؤامراته) وقد اتصف البيان بلغة التحدي الواضحة ، إذ طالب الاستعمار أن يدرك أن الوقت الحاضر هو عصر الشعوب وإراداتها في التحرر والاستقلال، وأن عصر الغزو والقرصنة قد ولى ، وأن لغة الوعيد والتهديد لا تخيف الشعوب العربية ، وأضاف البيان أن الشعب العراقي يخوض ذات المعركة ضد الوضع الإرهابي وضد ميثاق بغداد الذي ولد الانقسام في الصف العربي ، ثم أوضح البيان أن الشعوب أقوى من الاستعمار وإنهم مستعدون للتضحيات دفاعاً عن الأوطان وأن النصر سوف يتحقق[4] .

---

[1] حددت الدول الأوربية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة يوم 16 آب 1956 كموعد لعقد مؤتمر في لندن لاتخاذ الخطوات اللازمة للوقوف بوجه قرار مصر وتأميمها للقناة ، وقد أعلنت مصر أنها لن تتراجع عن التأميم وسوف ترد على أي عدوان وحصلت بذلك على تضامن جميع الشعوب العربية . للمزيد ينظر : ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد , سلام عادل سيرة مناضل , ط 2 , ج 1 , دار الرواد للطباعة والنشر, بغداد , 2004 ، ج1 ، ص148.

[2] د . ك . و ، وزارة الداخلية , ملفة (29 / 4 / قسم 8) ، الدعاية الشيوعية ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (الحزب الشيوعي العراقي يدعو إلى الإضراب تضامناً مع الشعوب العربية لنصرة مصر) ، بلا عدد ، بتأريخ 13 آب 1956 ؛ للاطلاع على نص البيان ينظر : ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد ، المصدر السابق ، ج1، ص289 ؛ سعاد =خيري ، من تأريخ الحركة الثورية ، ص284-285.

[3] نضال البعث في القطر العراقي ، ج5 ، ص126.

[4] طاهر البكاء ، مواقف في وثائق ، الرأي العام العراقي والعدوان الثلاثي على مصر في وثائق شعبة المخابرات السرية

أسفرت هذه المواقف الوطنية والقومية العنيفة من قبل الأحزاب السياسية الناقمة على حكومة نوري السعيد , عن إعلانها الإضراب الشامل في بغداد والعديد من مدن العراق وقد حاولت السلطات وقواتها الأمنية بالقوة إفشال هذا الإضراب أو السيطرة عليه , وقد رُفعت في المظاهرات الأعلام العربية وشعارات الوحدة والتضامن , وقد استخدمت الشرطة العنف والقوة مع المتظاهرين عندما فتحت النار عليهم واعتقلت العديد منهم , ثم طوقت السفارة المصرية التي توجهت اليها المظاهرات لإعلان الدعم والمساندة والتأييد لموقف مصر[1] .

إرتفعت ظاهرة العنف السياسي وتأزم الوضع السياسي الداخلي إثر قيام الكيان الصهيوني بعدوانه على مصر في 29 تشرين الأول 1956 ثم لحقته بريطانيا وفرنسا[2] , فعمت العراق موجة من الغضب والإستنكار , وهب الشعب العراقي بكافة فئاته للدفاع عن مصر وكان في مقدمتهم الطلبة[3] . ونتيجة لذلك أظهرت الحكومة استعداداتها تحسباً لما يحدث من ردود فعل جماهيرية تجاه العدوان الصهيوني , فقد أصدرت الأوامر إلى كافة مديريات الشرطة في الألوية بأن تكون على أهبة الإستعداد لمجابهة كل مايخل بالوضع الأمني ويسيء إلى النظام , وأكدت على ضرورة الإهتمام الزائد بالمحافظة على الأماكن الحيوية والمؤسسات العامة , وان تكون هذه المديريات على اتصال دائم مع المقر العام لتلقي الأوامر[4] .

إنفجرت موجة جديدة من العنف في بغداد صباح الخميس 1 تشرين الثاني 1956 وتظاهر طلبة الكليات والمعاهد العالية , فقد تجمع طلاب كلية الطب والصيدلة والكيمياء في ساحة الكلية وأخذوا يهتفون

في وزارة الداخلية العراقية 1956 ، مطبعة معهد الفنون التطبيقية ، بغداد ، 2006 ، ص19-20.

[1] سعاد خيري , المصدر السابق , ص 285 .

[2] وقع العدوان الثلاثي على مصر أثر اتفاقية سرية عقدت في فرنسا سميت (اتفاقية سيفر) والتي وقعت في 25 تشرين الأول 1956 , نصت على قيام الكيان الصهيوني بالعدوان على مصر في 29 تشرين الأول 1956 , وفي اليوم التالي تتقدم بريطانيا وفرنسا بإنذار إلى مصر والكيان الصهيوني لوقف الحرب وسحب قواتهما إلى مسافة 16 كيلو متراً =بعيداً عن قناة السويس , وهددتها باستعمال القوة في حالة عدم قبول الإنذار وايقاف القتال , ونظراً لعدم مشروعية =الإنذار رفضته مصر , كما كان متوقعاً , فقامت القوات البريطانية والفرنسية المتحشدة في جزيرة قبرص باحتلال مدن السويس والإسماعيلية وبور سعيد بحجة تأمين الملاحة الدولية في قناة السويس . ينظر : د . ك . و , ملفات البلاط الملكي , الوحدة الوثائقية , ملفة 2680 / 311 , تقارير السفارة العراقية في القاهرة , العدوان الثلاثي على مصر , و 14 , ص 18 .

[3] عبدالواحد موسى الحصونة , الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي 1947 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1983 , ص 131 .

[4] عبدالواحد موسى الحصونة , المصدر السابق , ص 131 .

بحياة مصر[1] , وبعدها خرجوا بتظاهرات حاشدة , فتصدت لهم الشرطة التي كانت على أهبة الإستعداد في باب الكلية وقامت بتفريقها , وأغلقت أبواب الكلية من الخارج لمنع الطلبة من الخروج , وتظاهر طلبة كلية التجارة والإقتصاد مطالبين بالتعبئة العامة والسلاح وقطع النفط عن الدول الإستعمارية , وبسقوط وزارة نوري السعيد وحلف بغداد والإستعمار , وخرجت مظاهرة كبيرة تطالب الحكومة بإعلان موقفها من العدوان على مصر , فانقض الشرطة على المتظاهرين وضربوهم بقسوة , وقامت الحكومة بإعلان الأحكام العرفية , ومنع المظاهرات[2] .

وإبان موقف الحكومة واجراءاتها القاسية والعنيفة ضد المتظاهرين من الطلبة , عقد اجتماع في 2 تشرين الثاني 1956 لدراسة الوضع العام من قبل الأحزاب السياسية (حزب البعث العربي الإشتراكي وحزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي) تم من خلاله تشكيل قيادة ميدان , تقوم بمهمة الإشراف على قيادة المظاهرات الجماهيرية[3] , فضلاً عن تأليف لجنة سميت (لجنة نصرة مصر العروبة) تألفت من عناصر مثلت جميع الإحزاب الوطنية , تقوم بمهمة الإشراف على قيادة المظاهرات وتعبئة الطلبة[4] .

خشيت الحكومة من تجدد المظاهرات في 3 تشرين الثاني 1956 التي امتدت لتشمل مناطق العراق المختلفة , وقد حدثت إشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين , ونتيجة لتصاعد المظاهرات والمصادمات بين الطرفين قررت الحكومة تعطيل الدراسة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس المتوسطة والإعدادية[5] , وعلى أثر ذلك تقدم حزبا الإستقلال والوطني الديمقراطي في 3 تشرين الثاني 1956 بمذكرات إلى الملك فيصل الثاني انتقدوا فيها بشدة موقف الشرطة من المظاهرات , وطالبت بقطع العلاقات السياسية والإقتصادية مع دول العدوان , وقطع تصدير النفط اليها , وطالبت بإطلاق سراح الموقوفين , وجعل الدعاية والإذاعة متجاوبة ومنسجمة مع مشاعر الشعب ومطالبه[6] .

---

[1] جعفر عباس حميدي , وثائق انتفاضة العراق 1956 , ص 158.

[2] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 161 – 162.

[3] سعاد خيري , المصدر السابق , ص 188 .

[4] مؤيد شاكر الطائي , موقف الحزب الشيوعي من القضايا القومية 1949 – 1958 , مجلة جامعة ذي قار , المجلد 3 , العدد 4 , جامعة ذي قار , آذار 2008 , ص 7 .

[5] سعاد خيري , المصدر السابق , ص 287 ؛ جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 114.

[6] ابراهيم الجبوري , المصدر السابق , ص 311 .

وقد أدى موقف الحكومة المتشدد , إلى قيام عميد كلية القانون عبدالرحمن البزاز[1] باتصاله بأساتذة الكليات لحثهم على اتخاذ موقف استنكاري للعدوان , واتصل من جانبه أيضاً بالطلبة وشجعهم على التظاهر والإضراب , ونتيجة ذلك قدّم عدد من الأساتذة الجامعيين مذكرة إلى الملك فيصل الثاني في 10 تشرين الثاني 1956 ينتقدون فيها الأوضاع الداخلية وانعدام الحياة الديمقراطية , وطالبت باتخاذ الإجراءات التالية[2] :

1- احترام قدسية الكليات والمعاهد ورجال التعليم ومنع حدوث ماوقع من الحوادث المؤلمة في بعض الكليات من قبل رجال الشرطة مما يثير حفيظة الطلاب .

2- ضمان الحرية الفكرية لرجال التعليم العالي , وفسح المجال اللازم لنشاط الطلاب داخل كلياتهم .

3- إطلاق سراح الموقوفين من الطلاب والطالبات المتظاهرين من أجل القضايا القومية .

4- إجراء تحقيق عادل وسريع مع الذين أساؤوا لرجال التعليم وانتهكوا حرمة المعاهد , ومنع التعدي والإستفزاز الذي تقوم به الشرطة حال حراستها للمعاهد العالية بالسلاح .

غير ان حكومة نوري السعيد وجهت إليهم الإنتقادات العنيفة , وأمرت بتوقيف عدد من الأساتذة وفرضت عليهم الإقامة الجبرية[3] , وكان من المقرر أن تقوم وزارة المعارف يوم 24 تشرين الثاني 1956 باستئناف الدراسة في الكليات والمعاهد في بغداد , لكنها فوجئت باستمرار وقوة الإضرابات والتظاهرات مما اضطرها إلى تأجيل الدراسة مرة أخرى[4].

---

[1] عبدالرحمن البزاز : ولد في بغداد يوم 20 شباط 1913 وأكمل دراسته فيها ثم سافر إلى لندن لإكمال دراسته العليا , عين أستاذاً في كلية الحقوق ببغداد بعد عودته اليها , وعميداً لكلية التجارة والإقتصاد , عين بعد ثورة 14 تموز 1958 سفيراً للعراق في القاهرة , أخرج من وظيفته وبقي في القاهرة حتى انقلاب 8 شباط 1963 , عين رئيساً للوزراء في المدة 1965 – 1966 , أصبح رئيساً للعراق وكالة من 13 – 16 نيسان 1966 في أعقاب وفاة عبدالسلام عارف , توفى في لندن يوم 28 حزيران 1973 . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد كريم مهدي المشهداني , عبدالرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 2002 .

[2] محمد كريم المشهداني , المصدر السابق , ص 70 – 73 .

[3] محمد مهدي كبة , المصدر السابق , ص 371 .

[4] حازم مجيد أحمد الدوري , انتفاضة العراق القومية في عام 1956 , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد التأريخ العربي والتراث العلمي , بغداد , 1999 , ص 146 .

ولأجل وضع حد لتظاهرات الطلبة , قررت وزارة المعارف إتخاذ إجراءات شديدة ضد الطلاب الذين تبين إشتراكهم في التظاهرات منها فصل الطلاب المتظاهرين وإحالتهم إلى المحاكم العرفية وعدم إعادة قيدهم بعد تبرأتهم وعدم اعطائهم شهادات حسن السلوك , وكذلك فصل كل طالب بعثة يعمل في نشاط سياسي في مصر وكذلك الذين يتقاضون منحاً مالية وعدم إرسال أي طالب إلى مصر للدراسة على نفقة الحكومة ولابمساعدة أي طالب يدرس على نفقته الخاصة في مصر بمساعدة مالية[1] .

توسعت مظاهرات سنة 1956 حتى شملت المدن العراقية الأخرى مثل النجف وكربلاء والموصل والعمارة والحلة وبعقوبة والحي في لواء الكوت , وكان من أكثر المظاهرات عنفاً في مدينة النجف التي شهدت يوم 24 تشرين الثاني 1956 يوماً دامياً , إذ خرجت تظاهرات ظلت تنادي بسقوط نوري السعيد والمجالس العرفية وتهتف بحياة جمال عبدالناصر[2] , ولصعوبة الموقف قامت الحكومة باستقدام قوات عسكرية من المسيب إلى النجف , حينها تسلم الجيش زمام الأمور في المدينة , فاستخدمت العنف والقسوة ضد المتظاهرين[3] , ولغرض تهدئة الوضع في المدينة أصدرت الحكومة بياناً أعربت فيه عن أسفها لما جرى في النجف[4] , وأوفدت الحاج عبدالهادي الجلبي رئيس مجلس الأعيان وعبدالوهاب مرجان رئيس مجلس النواب وضياء جعفر وزير الإعمار وآخرين إلى النجف بهدف الحصول على بيان من رجال الدين يدعو إلى إنهاء الإضراب , ولكن محاولتهم باءت بالفشل[5] .

وفي يوم 28 تشرين الثاني 1956 أصدرت (لجنة نصرة مصر والعروبة) بياناً دعت فيه إلى الإضراب حتى سقوط وزارة نوري السعيد وتأليف حكومة وطنية , وفي أثناء ذلك أبدت الحكومة اهتمامها بالدعوة إلى الإضراب واتهمت ماأسمتهم بـ (شراذم الفوضويين والشيوعيين والبعثيين) , وأوصحت بأن

---

[1] ممدوح الروسان , العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 – 1958 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1979 , ص 72 .

[2] د . ك . و , وزارة الدفاع , رئاسة اركان الجيش , 729 / 32060 , الحوادث في النجف 1956 , كتاب قيادة القوات العسكرية للمنطقة الرابعة (الديوانية) المرقم 4 / 36 بتأريخ 9 كانون الأول 1956 المعنون إلى وزير الداخلية تحت عنوان تقرير عن حادث يوم 24 تشرين الثاني 1956 , و 19 , ص 14 .

[3] جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 172 .

[4] عبدالرزاق الحسني , أحداث عاصرتها , ص 383 ؛ جعفر عباس حميدي , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية , ص 173 .

[5] عبدالرزاق الحسني , تأريخ الوزارات العراقية , ج 10 , ص 115 .

الغاية من الإضراب ((بث الرعب في النفوس , والإخلال بالأمن والنظام العام)) [1] , وقد أصبح الموقف الداخلي على درجة من الخطورة ويهدد نظام الحكم إذ قامت الحكومة يوم 29 تشرين الثاني 1956 باعتقال عدد كبير من قادة الحركة الوطنية ممن أسهموا في الأحداث منهم كامل الجادرجي وفائق السامرائي وصديق شنشل وحسين جميل ونائب الموصل سامي باش عالم[2] . ثم أحيلوا إلى المجلس العرفي العسكري في 15 كانون الأول 1956 لمحاكمتهم بتهمة التحريض على المظاهرات , فأصدر المجلس العرفي العسكري حكمه على كامل الجادرجي بالسجن لمدة ثلاث سنوات , وأصدر المجلس العرفي حكمه على محمد صديق شنشل وفائق عبدالكريم السامرائي بوضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة واحدة[3] وتم استبعادهما إلى مناطق شمال العراق[4] . وكذلك أصدر المجلس العرفي العسكري حكمه على حسين جميل وسامي باش عالم بتقديم كل منهما كفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار للمحافظة على الأمن والسلام لمدة سنة واحدة[5].

مما سبق يمكن القول , بأن تصاعد ظاهرة العنف السياسي والأوضاع المضطربة التي سارت عليها البلاد خلال مدة وزارتي نوري السعيد الثانية عشر والثالثة عشر قد أثارت بدورها المشاعر الوطنية والقومية نتيجة الموقف المناوئ الذي اتخذته حكومة نوري السعيد إزاء تأميم قناة السويس , والعدوان الثلاثي على مصر , ودفعها للإستنكار الجماهيري الشعبي وزيادة نشاطها لمواصلة الضغط على السلطة باتخاذها موقف أكثر حزماً وجدية إزاء هذا العدوان , إلاّ أن حكومة نوري السعيد واجهت الحركة الوطنية بالقمع واتهمتها بأنها تهدف إلى زعزعة النظام , وليس نجدة مصر , وفي ظل ذلك تأزم الوضع الداخلي , فقامت في بغداد تظاهرات صاخبة نددت بالعدوان على مصر , حتى إمتدت الإنتفاضة لتشمل مناطق العراق المختلفة , تصاعدت خلالها حالة العنف السياسي , حيث جابه نوري السعيد انتفاضة 1956 الوطنية بإعلان الأحكام العرفية مارست السلطة إثر ذلك أقسى أنواع الظلم والتعسف والقمع ضد القوى الوطنية الثائرة , فحدثت صدامات عنيفة بين المنتفضين من الجماهير والأحزاب السياسية وبين قوات

---

[1] نقلاً عن : جعفر عباس حميدي , انتفاضة العراق عام 1956 , ص 190 .

[2] رفعت الجادرجي , كامل الجادرجي , في حق ممارسة السياسة والديمقراطية , افتتاحيات جريدة الاهالي 1944 – 1954 , منشورات الجمل , ألمانيا , 2003 , ص 126 – 127 .

[3] حازم مجيد احمد الدوري , محاكمات المجلس العرفي العراقي عام 1956 (حقائق من الوثائق) , مجلة دراسات في التأريخ والآثار , العدد 52 , كلية الآداب , جامعة بغداد , شباط 2016 , ص 478 .

[4] ناجي شوكت , المصدر السابق , ص 590 .

[5] حازم مجيد احمد الدوري , محاكمات المجلس العرفي العراقي , ص 479 .

السلطة , راحت ضحيتها أعداد كبيرة من المواطنين وجرح العديد منهم , إضافة إلى ذلك عطلت الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية , وعندما أيقن نوري السعيد عدم نجاح تلك الإجراءات في اخماد الإنتفاضة وتهدئة الجماهير لجأ إلى اعتقال قادة الحركة الوطنية , واحالتهم إلى المحاكم المختصة والمتمثلة بالمجالس العرفية العسكرية , وعلى الرغم من ذلك فان انتفاضة سنة 1956 أوشكت القضاء على حكومة نوري السعيد الذي تمادى في سياسته إلى حد بعيد , حيث اشتد التذمر وكثر السخط من الوضع مما أضطر نوري السعيد إلى تقديم استقالته في 8 حزيران 1957 , إلاّ أنها في الوقت نفسه كان لها أثر كبير في تمهيد الظروف الملائمة لقيام ثورة 14 تموز 1958 .

توالي الصراعات والإنقلابات السياسية وأثرهما في بروز ظاهرة العنف السياسي

(1958 – 1963)

أولاً : أحداث العنف السياسي عند قيام ثورة 14 تموز 1958

ثانياً : أحداث العنف السياسي من خلال الصراع السياسي بين الزعيم عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف

ثالثاً : تفاقم العنف السياسي بعد اضطرابات الموصل وأحداث كركوك 1959

1- أحداث العنف في الموصل

2- أحداث العنف في كركوك

رابعاً : محاولات إغتيال عبدالكريم قاسم للمدة (1959 – 1962)

خامساً : **تعاظم العنف السياسي من انقلاب 8 شباط 1963 حتى انقلاب 18تشرين الثاني 1963**

1- **العنف السياسي بعد انقلاب 8 شباط 1963**

2- **العنف السياسي بعد حركة حسن السريع 3 تموز 1963**

3- **إنقسام حزب البعث وأثره في تصاعد العنف السياسي**

4- **العنف السياسي وانقلاب 18 تشرين الثاني 1963**

الفصل الرابع

توالي الصراعات والإنقلابات السياسية وأثرهما في بروز ظاهرة العنف السياسي

(1958 – 1963)

أولاً : أحداث العنف عند قيام ثورة 14 تموز 1958 :

أثرت الأوضاع الداخلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتدهورة , وممارسات السلطة الحاكمة وكبتها للحريات وغياب الديمقراطية في ظهور فكرة إسقاط النظام الملكي[1] , فقد انتهز الضباط الأحرار الفرصة السانحة للقيام بالثورة عندما قررت الحكومة تحريك اللواء العشرين من الفرقة الثالثة الموجودة في جلولاء بالتوجه إلى الأردن لمساندة الجيش الأردني ضد (إسرائيل)[2] وكان من بين الأهداف المرسومة وفق الخطة , هو هدف الفوج الثالث الذي كان يقوده العقيد عبدالسلام عارف , عند وصول قوات الجيش إلى بغداد يتم فرض السيطرة على دار الإذاعة والتلفزيون وقصر الرحاب ومنزل نوري السعيد ووزارة الدفاع والمراكز المهمة فيها[3] .

وعليه فقد توجهت بعض قطعات الفوج بقيادة العقيد عبدالسلام إلى دار الإذاعة في الصالحية , وأحتلت دون أي مقاومة , ثم اتخذ من مبنى جمعية الشبان المسلمين المجاورة لمبنى الإذاعة مقراً له , ثم نقل المقر إلى دار الإذاعة وتم الإنتظار حتى الساعة السادسة صباحاً موعد بدء البث ليحضر الموظف المختص ويفتتح الإذاعة[4] , فأذيع البيان الأول للثورة عدة مرات , ثم أذيعت مراسيم تأليف مجلس السيادة ومجلس الوزراء وكذلك أذيعت النداءات الحماسية للمواطنين[5] , وأصدر العقيد الركن محسن حسين

---

[1] محمد كاظم علي, العراق في عهد عبدالكريم قاسم(دراسة في القوى السياسية والصراع الآيديولوجي 1958 – 1963) , بغداد , 1989 , ص 83 .

[2] ليث عبدالحسن الزبيدي , ثورة 14 تموز 1958 في العراق , ط 2 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1981 , ص 177 .

[3] صلاح خلف مشاي , دور ضباط الجيش في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968 , رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , 2004 , ص 60 .

[4] أحمد فوزي , قصة عبدالكريم قاسم كاملة ,الشركة العربية للطباعة والنشر, القاهرة , 1963, ص 94– 95 .

[5] للإطلاع على البيان الأول للثورة ينظر : محمد عبدالكريم الصفار , دليل الثورة , ج 1 , مطبعة كريم , بغداد , 1959 , ص 38 .

الحبيب[1] آمر كتيبة المدفعية في معسكر الوشاش أوامره بعدم خروج الجنود وضباط الصف خارج المعسكر , وأمر بحفظ جميع مفاتيح مشاجب الأسلحة وكراجات السيارات من أجل السيطرة عليها واستخدامها عند الضرورة[2] .

ومن أجل السيطرة على قصر الرحاب والحيلولة دون هروب الأمير عبدالإله والملك فيصل الثاني , فقد أرسل العقيد عبدالسلام محمد عارف النقيب منذر سليم آمر السرية من لواء المشاة العشرين وذلك للإتصال بضابط خفر القصر الملكي الملازم فالح زكي لكي يبلغه أنه يمثل إحدى تشكيلات اللواء العشرين الذي أعلن الثورة وأن مهمته اعتقال الأمير عبدالإله والملك فيصل الثاني , وبدوره اتصل ضابط خفر الحرس الملكي بالأمير عبدالإله وأبلغه بحادث الثورة , فاتصل الوصي برئيس أركان الجيش محمد رفيق عارف وبنوري السعيد فلم يرد عليه أحد[3] .

بدأ الهجوم على قصر الرحاب في حوالي الساعة السادسة صباحاً يوم الإثنين 14 تموز 1958 عندما بدأت القوات المهاجمة بإطلاق نيرانها باتجاه القصر وأصابت الإطلاقات الأولى برج السلم وغرفة نوم الأمير عبدالإله في الطابق الأول , فأصيب حرس الباب النظامي للقصر بالدهشة وهم يسمعون طلقات الرصاص تفتح عليهم , بينما كان الأمير عبدالإله في غرفة نومه يكلم العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي مستفسراً عن الموقف وأمره أن يحاول كسب الوقت حتى يتمكن من الإتصال بالقوات التي مازالت موالية للملك[4] .

وفي هذا الوقت المتأزم جرى تبادل الكلام والصيحات بين الطرفين , ومن ثم بدأت مقاومة الحرس الملكي تزداد بإطلاق نيرانها مع بداية إنسحابهم إلى داخل القصر , فاندفع الجنود المهاجمين إلى حديقة

---

[1] محسن حسين الحبيب : (1918 – 1985) ولد في مدينة الناصرية قضاء الشطرة , أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها , التحق في الكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان , التحق بعدها بكلية الاركان , كان عند قيام الثورة آمر فوج المدفعية الثقيلة في معسكر الوشاش , أحيل إلى التقاعد سنة 1959 بتهمة المشاركة في انقلاب الشواف , عين وزيراً =للإتصالات , ثم عين سفيراً في الاتحاد السوفيتي . للمزيد ينظر : محمد جليل مطير الخفاجي , محسن حسين الحبيب ودوره السياسي في العراق 1918 – 1985 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , 2014 .

[2] وسيم رفعت عبدالحميد , العراق الإنقلابي الإنقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921 – 2003) , الناشر دار الجواهري , بغداد , (د . ت) , ص 89 – 90 .

[3] ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 186 .

[4] اسماعيل العارف , أسرار ثورة 14 تموز وتاسيس الجمورية في العراق , دار الحياة للنشر , القاهرة , (د . ت) , ص 172 – 173 .

القصر , وشعروا خلالها بحراجة الموقف بأن العتاد على وشك النفاذ لدى الجنود , فانطلق النقيب محمد علي سعيد إلى مدرسة المشاة لجلب العتاد ونجدتهم وكان من بين الأسلحة التي أعدها النقيب عبدالستار سبع العبوسي مدفعاً عيار (106) ملم مضاداً للدروع[1] , إذ أطلق النقيب عبدالله الحديثي أول قنبلة بازوكا باتجاه القصر فإهتزت المنطقة كلها على دوي الإنفجار , أخترقت الشرفة الأمامية للطابق الأول حتى وصلت إلى الصالون الواقع في منتصف الطابق العلوي والذي يتوسط غرف منام الأسرة , وانفجرت القنبلة هناك , وبعد أقل من دقيقة أطلقت القنبلة الثانية فأصابت أحد الأعمدة الرخامية أمام المدخل الرئيس للقصر وانفجرت أيضاً وأصابت القنبلة الثالثة باب الحرس النظامي الخارجي في الحديقة وهدمت جزءاً منه , وبعد أقل من ثلاث دقائق تصاعدت سحابة دخان سوداء كثيفة من خلال شرفة الطابق العلوي للقصر , صاحبتها إرتفاع ألسنة اللهب في الصالة الفوقية من خلال الشرفة[2] .

وأمام تصاعد حالة العنف قد أصبح الموقف مخيفاً ولاسيما بعد إزدياد إطلاق النار من القوة المهاجمة باتجاه قصر الرحاب , وتجمع المئات من المسلحين المتوجهين من معسكر الوشاش نحو القصر , وفي هذا الوقت الحرج أمر عبدالإله كافة أفراد الأسرة المالكة بمغادرة الطابق العلوي الذي أصبح كتلة رهيبة من النيران المشتعلة التي راحت تلتهم غرف النوم , والنزول إلى أقبية وسراديب القصر والإحتماء هناك , أما هو فقد إصطحب معه مرافقه العسكري وصعد إلى الطابق العلوي حيث إجتاز النيران , ووصل إلى غرفته وفتح خزانته الخاصة وأخذ مبلغاً من المال وبعض الحاجات الضرورية , ونزل إلى الطابق الأرضي الذي لم تكن النيران قد وصلته بعد , عند ذلك أخبره العقيد طه البامرني بأن الهجوم قد توسع واشتد وأن أعداداً كبيرة من جنود معسكر الوشاش يشاركون في الهجوم أيضاً , وأنه لم يتمكن من الوصول إلى أحد الضباط المهاجمين وإقناعه بالتوجه إلى القصر للتفاوض معه[3] .

حاول عبدالإله تهدئة الوضع وضبط النفس عندما أعلن للعقيد طه البامرني بعدم إطلاق النار بأي حال من الأحوال ولكي لايزداد الموقف تعقيداً , وأمر النقيب يونس ثابت بالتوجه نحو المهاجمين ومحاولة اقناع أحدهم بالتفاوض , لكن الضباط المهاجمون شاهدوا النقيب وهو يتقدم اليهم صرخ فيه قسم منهم بالتسليم أو العودة من حيث أتى , وعندما واصل مسيرته نحوهم واقترب منهم أكثر صاح فيه بعضهم بعنف بأنهم يريدون من الملك والأمير أن يسلما نفسيهما ويخرجا من القصر , فأجابهم النقيب ثابت بأن

---

[1] أوريل دان ,العراق في عهد قاسم ,ترجمة جرجيس فتح الله , دار آراس للطباعة والنشر, أربيل, 2012 ,ص49 .

[2] عبدالكريم العلوجي ,المصدر السابق , ص 196 ؛ ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 187 .

[3] فاضل حسين , المصدر السابق , ص 87 ؛ ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 187 .

الملك والأمير غير موجودين حالياً في القصر , وأنه يطلب واحداً منهم أن يدخل القصر للتفاوض على تسليم النساء والأطفال , غير أنه لم يجيبه أحد , ومع اشتداد النيران التي تطلق على القصر , إنسحب النقيب إلى داخل القصر , وعلى الرغم من ذلك , إلاّ أن الأمير عبدالإله لم يكن مقتنعاً بما سمعه من النقيب ثابت وماجرى له مع المهاجمين , وظل يحاول أن يدفع بجميع الضباط الموجودين في القصر التوجه إلى المهاجمين والطلب منهم أن يوقفوا إطلاق النار , والمباشرة في إجراء المفاوضات , لكن جميع هذه المساعي باءت بالفشل[1] .

وقد قضى العقيد طه البامرني على كل الآمال التي كانت عالقة في أذهان الأمير عبدالإله للتخلص من هذا المأزق , عندما توجه ومعه المقدم محمد الشيخ لطيف لكي يخبرا الأمير بأن أوامر التسليم قد أبلغت إلى كافة الوحدات من الحرس الملكي , وأن الأمر قد أصبح منتهياً , ولم يكن أمامه الاّ أن يسلم نفسه وأفراد أسرته للقوات المهاجمة[2] .

ونتيجة لذلك , شعر عبدالإله بأن الموقف أصبح لايطاق وأن اليأس قد اعتلاه فاتخذ قراره الأخير وهو الإستسلام , فخرج أفراد العائلة المالكة من القصر مرغمين يتقدمهم الملك فيصل الثاني وخلفه جدته الملكة نفيسة وبعده الأمير عبدالإله وزوجته هيام وأخته عابدية مع بعض الخدم والمرافقين رافعين راية بيضاء إلى حديقة القصر الأمامية لنقلهم إلى وزارة الدفاع , وهم محاطون بالمهاجمين من الجنود والضباط شاهرين بنادقهم في وجوههم[3], وفي تلك الأثناء دخل النقيب عبدالستار العبوسي من الباب الرئيس حاملاً غدارته فأطلق النار على العائلة المالكة وفتح الباقون نيران بنادقهم , فسقط على أثرها الملك وعبدالإله والملكة نفيسة والدة الأمير عبدالإله والأميرة عابدية قتلى , وقد جرحت الأميرة هيام زوجة عبدالإله وإحدى الخادمات فنجتا من الموت[4] .

---

[1] عبدالكريم العلوجي , المصدر السابق , ص 202 – 203 .

[2] ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 187 – 188 .

[3] عبدالخالق حسين , ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبدالكريم قاسم , دار الحصاد للنشر والتوزيع , دمشق , 2003 , ص 139 .

[4] تحقيق توثيقي عن مصرع الأسرة الهاشمية المالكة , الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب , الدار العربية للموسوعات , =بيروت , 2002 , ص 103 .

وبعدما تم نقل جثث العائلة في السيارة المتجهة إلى وزارة الدفاع اعترضتها الجماهير الثائرة وانتشلت منها جثة عبدالإله فسحبتها في الشوارع ومثلت بها ثم علقتها أمام وزارة الدفـاع [1].

وفي ذلك اليوم الدامي نفسه 14 تموز الذي شهد مقتل العائلة المالكة , توجهت سرية مشاة التي يقودها النقيب بهجت سعيد وبدلالة المقدم وصفي طاهر[2] مرافق نوري السعيد الأسبق إلى دار نوري السعيد لإعتقاله , وقبل وصولهم إلى الدار أطلق الجنود عيارات نارية نتيجة ارتباكهم وعدم السيطرة على الموقف , مما أتاح الفرصة إلى نوري السعيد أن يغادر المكان مسرعاً بملابس النوم من فتحة الدار المطلة على نهر دجلة وركب بالقارب الذي كان راسياً على الشاطىء مهدداً صاحب القارب بمسدسه , فاتجه إلى دار الدكتور صالح مهدي البصام في كرادة مريم ونقل من هناك بسيارة مرتضى البصام إلى دار الحاج محمود الأسترابادي[3] في الكاظمية شمالي بغداد , حيث قضى تلك الليلة 14 / 15 تموز[4] , وقد أعلنت قيادة الثورة بياناً إلى الشعب في المذياع قررت فيه منح جائزة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يلقي القبض على نوري السعيد حياً أو ميتاً[5] .

وفي يوم 15 تموز غادر نوري السعيد دار الحاج محمود الاسترابادي بسرعة خوفاً من إلقاء القبض عليه , متنكراً بعباءة نسائية تصحبه زوجة الحاج محمود الاسترابادي وخادمتها قاصداً دار هاشم جعفر في الباب الشرقي جنوبي بغداد , وبسبب القلق الذي انتابه نتيجة تفتيش البيوت في المنطقة , انتقل مسرعاً إلى دار محمد العريبي[6] في حي البتاويين[1] , وهنا تعددت الروايات حول مقتل نوري السعيد فإحدى

---

[1] ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 186 .

[2] وصفي طاهر : (1913 – 1963) ولد في بغداد , وأكمل دراسته فيها , دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان , عين معاوناً ميدانياً لنوري السعيد , كان من المنتمين إلى الضباط الاحرار , تم تعيينه معاون ميدان بعد ثورة 14 تموز إلى عبدالكريم قاسم , قتل في 8 شباط 1963 . للمزيد ينظر : حسن لطيف الزبيدي , موسوعة السياسة العراقية , ط 2 , نشر وتوزيع شركة العارف للأعمال , بيروت , 2013 , ص 654 .

[3] محمود الاسترابادي : (1879 – 1968) ولد في بغداد في مدينة الكاظمية , اشتغل بالتجارة وإدارة أملاك أسرته , تم تعيينه عضواً في مجلس الاعيان في المدة الممتدة من (حزيران 1928 – تموز 1937) , انتخب نائباً عن الديوانية سنة 1942 , ونائباً عن بغداد سنة 1943 , حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب ولائه لنوري السعيد سنة 1958 . للمزيد ينظر : مير بصري , أعلام السياسة , ج 2 , ص 288 .

[4] اسماعيل العارف , المصدر السابق , ص 174 .

[5] جريدة الوقائع العراقية , العدد 1 , في 23 تموز 1958 .

[6] محمد العريبي : (1895 – 1971) ولد في مدينة العمارة , وهو رئيس عشيرة البو محمد إحدى عشائر العمارة , انتخب نائباً عن لواء العمارة في المجلس التأسيسي سنة 1924 , كما عين عضواً في مجلس الاعيان سنتي (1946 – 1954) , وأعيد إنتخابه نائباً عن لواء العمارة في حزيران 1954 ,إعتقل عند قيام ثورة 14 تموز 1958 , ثم أطلق

الروايات تذكر بأنه أصيب بعدد من الإطلاقات من قبل أحد عناصر القوة المهاجمة التي أدت إلى مقتله[2] , وهناك رواية تأكد أنه عندما خرج يريد الوصول إلى دار محمد العريبي وهو يسأل المارة , لاحظه أحد أصحاب المحلات التجارية ولفت انتباهه طرف البجامة من تحت الملابس النسائية فعرفه وبدأ يصرخ نوري السعيد ... نوري السعيد ... أمسكوه , فطوقته الجماهير وظل محاصراً فسحب مسدسه وأطلق منه عدة عيارات نارية بشكل عشوائي يميناً ويساراً , لكن الجنود المتواجدين في مكان الحادث تبادلوا اطلاق الرصاص معه فقتل نوري السعيد وزوجة محمود الاسترابادي , وعندئذٍ وصل المقدم وصفي طاهر فوجده قد فارق الحياة صريعاً على الأرض , فأطلق عليه عدة عيارات نارية , وأمر بنقله إلى وزارة الدفاع[3] .

بينما أشارت رواية أخرى إلى أن نوري السعيد عند خروجه من دار هاشم جعفر عثرت قدمه بعتبة الباب المرتفعة فسقطت عن رأسه العباءة النسائية فشاهده الناس في الطريق وعرفوه , وفي الوقت نفسه وصلت سيارة عسكرية تقل عدداً من الضباط والجنود وعلى رأسهم وصفي طاهر , ولما شاهد نوري السعيد تلك السيارة قادمة باتجاهه , شعر أنه لايمكن التخلص من هذا المأزق , فأخرج مسدسه وأطلق رصاصة على نفسه أردته قتيلاً على الفور[4] . وهي الرواية الأرجح .

ونقلت جثة نوري السعيد إلى وزارة الدفاع , فأمر عبدالكريم قاسم بدفنها , ولكن في اليوم الثاني تم نبش القبر , وأمام تصاعد العنف الجماهيري التي أخذت بسحب الجثة بعد ربطها بالحبال في شوارع بغداد , حتى أوصلوها إلى منطقة الوزيرية قرب السفارة المصرية[5] , وفي خضم تصاعد العنف أمر قائد الشرطة بشراسة أن تسحق الجثة من قبل الدبابات وتم ذلك بالفعل وأُشعلت النار في أشلائها المتبقية وبعد أن فتتت وأخمدت النار فيها جمع أحد المارين ماتبقى في كيس حملها إلى الكاظمية , إذ دفن هناك[6] .

سراحه , توفى في بغداد في 26 آذار 1971 .للمزيد ينظر: مير بصري , أعلام السياسة , ج 2 , ص 352 .

(1) ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 186 .

(2) والدمار غلمن , نوري باشا السعيد كما عرفته مذكرات والدمار غلمن آخر سفير أمريكي في العراق الملكي 1954 حتى انقلاب 14 تموز 1958 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2017 , ص 275 .

(3) ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 191 .

(4) صالح البصام , مذكرات وأسرار هروب نوري السعيد , مؤسسة الانتشار العربي , بيروت , 2003 , ص 129 .

(5) عصمت السعيد , نوري السعيد رجل الدولة والإنسان , الناشر مبرة عصام السعيد , لندن , 1992 , ص 305 – 306 .

(6) محسن محمد المتولي العربي , نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية , ط 1 , الدار العربية للموسوعات , بيروت ,

ثانياً : أحداث العنف من خلال الصراع السياسي بين الزعيم عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف

لقد أخذت ظاهرة العنف السياسي بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958 طابعاً جديداً , تمثلت هذه المرة تحت واجهة الصراع السياسي , الذي نتجَ بسبب الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف ومحاولة كل منهما الإنفراد بالسلطة[1] , فقد كان للدور الذي أداه عبدالسلام عارف في إعلانه الثورة واذاعته للبيان الأول شخصياً من دار الإذاعة , يعد عاملاً مفاجئاً حتى بالنسبة له , وسرعان ماتحول هذا النجاح إلى غرور قد أصاب عمق نفسيته الشجاعة والمغامرة[2] وأشارت الدلائل التأريخية إلى تلك الحقيقة , الأمر الذي أدى إلى اختلال المقاييس في شخصيته حتى أخذ يبالغ إلى حد الهوس في مكوناته ومقدرته الفكرية والسياسية وتصاعدت وتائر غروره الذاتي وفقد توازنه النفسي والإجتماعي[3] , ويؤكد ذلك أيضاً الزعيم الركن اسماعيل العارف[4] بقوله : ((وقع عبدالسلام عارف في براثن الغرور عندما دخل بغداد بقوات اللواء العشرين وسقط على أثر ذلك النظام الملكي في ظرف ساعتين , وتعاظم غروره مع إشغاله مناصب عديدة أفقدته توازنه , حيث أصبح نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء , وزاد من تصعيد اعتداده بنفسه خجل عبدالكريم قاسم وحياؤه ومقته لحب الظهور))[5] . ويعبر عن تلك الحالة العقيد الركن صبحي عبدالحميد بقوله : ((لقد استغربت تصرفاته عندما قابلته صباح يوم 29 تموز, فقد كان مغروراً ومتعالياً إلى أبعد الحدود حتى كان يتعالى على عبدالكريم قاسم نفسه ويعامله معاملة التابع وليس معاملة الرئيس والقائد وهذا التصرف سبب كل المآسي التي تلت نجاح الثورة))[6] . وعمق هذا التعالي نفسيته المحافظة جداً وعدائه للأفكار التقدمية وقواها السياسية , إضافة إلى محدودية

2005 , ص 305 .

[1] عبدالخالق حسين , ثورة وزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبدالكريم قاسم , ط 2 , الناشر دار ميزوبوتاميا , بغداد , 2011 , ص 141 .

[2] نزار علوان عبدالله , الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق 1958 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل , 2006 , ص 152 .

[3] عقيل الناصري , عبدالكريم قاسم في يومه الأخير , بيروت , 2003 , ص 124 .

[4] اسماعيل العارف : ولد في ديإلى منطقة الخالص سنة 1919 , تخرج من الكلية العسكرية سنة 1939 , وتخرج أيضا من كلية الأركان , ثم حصل على شهادة الحقوق سنة 1951 , يعد أحد المنتمين إلى تنظيم الضباط الاحرار , تم تعيينه بعد ثورة 14 تموز آمراً للواء الخامس والعشرين , وعين وزيراً للمعارف سنة 1960 , تم اعتقاله بعد الاطاحة بحكم عبدالكريم قاسم سنة 1963 . للمزيد ينظر : اسراء خزعل ظاهر , اسماعيل عارف ودوره العسكري والسياسي في =العراق (1919 – 1986) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة ديإلى , 2009 .

[5] اسماعيل العارف , المصدر السابق , ص 369 .

[6] صبحي عبدالحميد , أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق , مطبعة الأديب البغدادية , بغداد , 1983 , ص 129 – 130 .

تفكيره والمشهور بخصوماته من عوامل اشتعال الأوار في عدائه لقاسم[1] . ويعزز هذا القول ماذكره مصطفى علي وزير العدل في حكومة الثورة عندما قال : ((عبدالكريم قاسم جاء بثورة عظيمة , ولكن جاء بفنائها معها , جاء بعبدالسلام عارف))[2] .

خلقت تلك الحالة التي أصابت نفسية عبدالسلام عارف , إضافة إلى موقفه من القضايا السياسية الملتهبة آنذاك , اندفاعاً في طرح وجهات نظر بلا علم من قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم وبلا تفويض من مجلس الوزراء , الأمر الذي أدى إلى ظهور جواً سياسياً شديد العنف والتوتر[3] , انعكست آثارها السلبية على ترسيخ حالة التناقضات الفكرية والسلوكية بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف .

كشفت زيارة عبدالسلام عارف على رأس وفد عراقي إلى دمشق في 18 تموز 1958 لمقابلة جمال عبدالناصر , عن مدى الإفصاح لتلك الخلافات وتبيان مضامينها وتعمق أبعادها , بعد أن كانت تغلي وتتفاعل داخلياً بمرور الأيام حتى طفحت على سطح المسرح السياسي[4] , لهذا أظهرت تلك الزيارة جوهر الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف , إذ أوضح الأخير عن رغبة العراق في تحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة , دون الأخذ بنظر الإعتبار رأي أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار[5] .

ونتيجة لذلك , فقد أثار هذا التصرف غير المتزن من قبل عبدالسلام عارف , استياء عبدالكريم قاسم , فضلاً عن الخطاب الذي ألقاه عبدالسلام عارف في دمشق الذي زاد من استياء عبدالكريم قاسم لعدم ذكر دوره في الثورة واقتصر الخطاب على إظهار دور عبدالسلام عارف لاغير , ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد من التصرفات , بل عززت ذلك الإستياء لدى عبدالكريم قاسم , ماحتوته البرقية التي قام بارسالها عبدالسلام عارف إلى وزارة الخارجية في الجمهورية العربية بواسطة القائم بأعمالها في بغداد في أواخر شهر آب 1958 والتي أشار فيها إلى استعداده التام للدفاع عن الوحدة بالجمهورية العربية المتحدة

---

[1] عقيل الناصري , من أوجه الصراع السياسي في الجمهورية الأولى (14 تموز 198 – 9 شباط 1963) , دار سطور للنشر والتوزيع , بغداد , 2017 , ص 223 .

[2] نقلاً عن : ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 408 .

[3] عقيل الناصري , عبدالكريم قاسم في يومه الأخير , ص 126 .

[4] عقيل الناصري , عبدالكريم قاسم في يومه الأخير , ص 127 – 128 .

[5] ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 191 .

, وتقديم الولاء التام للرئيس جمال عبدالناصر وانه لايستطيع الزعيم عبدالكريم قاسم بالوقوف في وجهه وأن يثنيه عن هذه الفكرة[1] .

ويبدو أن عبدالكريم قاسم قد أصبح على دراية تامة بأفكار وتصرفات عبدالسلام عارف , مما لم يترك مجالاً للشك في أنّ عبدالسلام عارف كان يتآمر عليه , ولاسيما بعد أن تجاوز الصلاحيات التي أعطيت إليه لمفاوضته عبدالناصر في مسألة الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة , فعندما رجع عبدالسلام عارف إلى بغداد عاتبه عبدالكريم قاسم على ذلك ووجه اليه اللوم[2] .

وعليه بدأ الخلاف يؤثر في الشارع السياسي في مسألة العلاقة مع الجمهورية العربية , وأخذ القوميين بقيادة حزب البعث العربي الإشتراكي يؤيدون عبدالسلام عارف ويرفعون شعار (الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة) , في حين إلتف الشيوعيون حول عبدالكريم قاسم ورفعوا شعار (الإتحاد الفدرالي والصداقة السوفيتية)[3], وقد أدى هذا الإنقسام السياسي المرير وتحوله إلى تحشيد جماهيري من خلال المظاهرات والمظاهرات المضادة التي اجتاحت شوارع بغداد وباقي المدن الأخرى , وإلى تصاعد حالة العنف والعنف المضاد بين الجانبين في وقت كانت فيه البلاد في أحوج ماتكون للتكاتف والتعاضد من أجل تثبيت الكيان السياسي الجديد[4] .

وعلى أثر ذلك , إتسعت فجوة الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف , حتى وصلت إلى حالة من التناحر ؛ بسبب الفورات العاطفية لعبدالسلام عارف والمنطلقة من ضيق أفقه السياسي والفكري[5] , وقد امتدت حالة الخلاف بين الإثنين مما انعكس صداها على مناقشات مجلس الوزراء واختلافهم على من يرافق وزير الخارجية عبدالجبار الجومرد[6] من العسكريين في هيئة الأمم المتحدة ,

---

[1] صبحي عبدالحميد , المصدر السابق , ص 132 – 133 .

[2] مجيد خدوري , العراق الجمهوري , الناشر انتشارات الشريف الرضي , ايران , ص 125 .

[3] جاسم كاظم العزاوي , مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي ثورة 14 تموز أسرارها أحداثها رجالها حتى نهاية عبدالكريم قاسم , مطابع دار الحكمة , بغداد , 1990 , ص 168 .

[4] حامد الحمداني , ثورة 14 تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها , فيشون ميديا , السويد , 2006 , ص 95 – 96 .

[5] عقيل الناصري , عبدالكريم قاسم في يومه الأخير , ص 130 .

[6] عبدالجبار الجومرد : ولد في مدينة الموصل سنة 1909 , اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل , وتخرج من دار المعلمين في بغداد سنة 1929 , ثم حصل على شهادة الحقوق من المعهد العربي للحقوق بدمشق سنة 1935 , وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون والأدب من جامعة باريس , واصبح وزيراً للخارجية في سنة 1958 . للمزيد ينظر : عدنان سامي نذير , عبدالجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي , شركة المعرفة للنشر , بغداد , 1991 , ص 8 – 27 .

فقد رشح عبدالكريم قاسم لتلك المهمة الزعيم إسماعيل العارف , بينما رشح عبدالسلام عارف لذلك المنصب صالح مهدي عماش[1] , ووفقاً لذلك الأمر أصر كل منهما على أن يفرض رأيه على الآخر, كانت نتيجتها أن حصلت مشادة كلامية بينهما, فغادر عبدالسلام عارف على أثرها قاعة الإجتماع[2] .

وبذلك يمكن القول بأن التباعد حاصل مابين الإثنين , إذ أخذ كل منهما يتقربان إلى الضباط , ويظهرا إستعدادهما لكسب الجولات وتحفيز المهارات الأساسية في إدارة الوحدات الفعالة في بغداد , فقد بان التباري في السيطرة على مقاليد الأمور وخاصة فيما يتعلق بموضوع تعيين آمر اللواء العشرين خلفاً للعقيد عبداللطيف الدراجي الذي أبدى رغبة في تولي منصب آمر الكلية العسكرية[3] , فقد رشح عبدالسلام عارف لذلك المنصب صديقه العقيد أحمد حسن البكر[4] , إلاّ أن عبدالكريم قاسم لم يوافق على ذلك ؛ لأنه من المحتمل أن يقوم عبدالسلام عارف بانقلاب عليه بمساعدة اللواء العشرين , واختار العقيد الركن هاشم عبدالجبار ليكون آمراً للواء العشرين , مما ترك أثراً نفسياً لدى عبدالسلام عارف[5] .

ولهذا فقد تصاعدت وتائر العنف والإنقسام بينهما , بعد تفاقم الخلافات وتحولها إلى صراع سياسي بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف , فقد حاول الأخير إستمالة الضباط من ذوي الميول القومية الذين تم استبعادهم من قبل عبدالكريم قاسم في عدم استلامهم للمراكز الحيوية في السلطة بعد ثورة 14 تموز ,

---

(1) صالح مهدي عماش : ولد في بغداد سنة 1925 ، التحق بالكلية العسكرية سنة 1944 وتخرج منها سنة 1947 ثم التحق بكلية الأركان وتخرج منها سنة 1954 ، عضواً في حركة الضباط الأحرار ، انتمى إلى حزب البعث سنة 1953 ، أودع السجن وأحيل على التقاعد في3 شباط 1963 بسبب نشاطه ضد نظام الزعيم عبد الكريم قاسم , أصبح وزيراً للدفاع بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963 ، توفى سنة 1985 ، للمزيد ينظر : خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 8 شباط ، 17 تشرين الثاني 1963 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة , معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية , الجامعة المستنصرية ، 1998 ، ص342 .

(2) علاء جاسم محمد الحربي,رجال العراق الجمهوري(رؤيا صبحي عبدالحميد وآراء المعارضين), بغداد, 2005, ص15 .

(3) صبحي عبدالحميد , المصدر السابق , ص 135 .

(4) احمد حسن البكر : ولد في تكريت سنة 1912 , التحق في الكلية العسكرية سنة 1938 , تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عندما قامت ثورة 14 تموز 1958 , عين عضواً في المجلس العرفي العسكري في تشرين الأول 1959 , اعتقل وأحيل إلى التقاعد بتهمة محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم , أصبح رئيساً للوزراء بعد سنة 1963 , وأصبح رئيساً للجمهورية سنة 1968 , حتى سنة 1979 . للمزيد ينظر : منير عبدالكريم التكريتي , أحمد حسن البكر حياته ودوره في السياسة العراقية 1912 – 1964 , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد الدراسات القومية والاشتراكية , جامعة بغداد , 2001 .

(5) جاسم كاظم العزاوي , المصدر السابق , ص 173 .

وكان عبدالسلام عارف يخطط من أجل محاولة قيامه بإنقلاب عسكري للإطاحة بعبدالكريم قاسم وتنصيب نفسه رئيساً للوزراء بواسطة لواء المشاة العشرين , إذ أخذ يحثهم على التكتل ومحاولة الإنقلاب على السلطة[1] . وكانت نتيجة ذلك العنف السياسي الذي قام به عبدالسلام عارف , أنه كشفت محاولته الإنقلابية التي حدد موعدها يوم 14 أيلول 1958 قبل سبعة أيام من موعد التنفيذ , عن طريق المكالمة الهاتفية التي أجراها عبدالسلام عارف من مقره في وزارة الداخلية مع العقيد صبحي عبدالحميد والمقدم الركن صبيح علي غالب عندما كانا في المطار يستعدان للسفر خارج العراق يوم 9 أيلول 1958 وقد قام عبدالسلام عارف بالتكلم معهما حول بعض خطة العملية , غير أن صبحي عبدالحميد حذر عبدالسلام عارف من العواقب الخطيرة لمثل هذه المكالمات عبر الهاتف الذي قد يكون في حالة المراقبة , غير أن عبدالسلام عارف لم يكترث للموضوع[2] .

أدى سلوك عبدالسلام عارف بتحركاته التي يقوم بها وإصداره الإشارات الإستفزازية الخطيرة تلك , إلى تقوضه من قبل عبدالكريم قاسم وشل حركته بإصداره مرسوماً يوم 11 أيلول 1958 تقرر فيه إعفاء عبدالسلام عارف من منصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة[3] . ولم تمثل هذه الخطوة سوى البداية , وعلى الرغم من أن الأخير قد حاول التدليل على إخلاصه وولائه لعبدالكريم قاسم ومحاولته إلقاء اللوم على عناصر موالية للشيوعية التي سعت إلى تعكير صفو العلاقة بينه وبين رئيسه[4] , إلاّ أن ذلك لم يكن مقنعاً في عدم تحمل عبدالسلام عارف لوحده مسؤولية ازدياد توتر العلاقة واحتفاضه بمنصبه السياسي .

أصدر عبدالكريم قاسم مرسوماً جمهورياً آخر في 30 أيلول 1958 قضى بتنحية عبدالسلام عارف من منصبه السياسي كنائب لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية , وتعيينه سفيراً للعراق في بون بجمهورية المانيا الإتحادية[5] , وعلل سبب اتخاذ هذا القرار إلى الضرورة التي اقتضتها المصلحة العامة , وقرر ارسال

---

[1] نزار علوان عبدالله , المصدر السابق , ص 156 – 157 .

[2] علاء جاسم محمد الحربي , رجال العراق الجمهوري , المصدر السابق , ص 16 ؛ هادي حسن عليوي , محاولات القضاء على عبدالكريم قاسم , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1990 , ص 11 .

[3] خليل ابراهيم حسين الزوبعي , موسوعة 14 تموز , ج 1 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1990 , ص 211 ؛ للإطلاع على نص المرسوم ينظر : جريدة الزمان , العدد 6348 , في 13 أيلول 1958 .

[4] مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 133 .

[5] قحطان حميد كاظم العنبكي , وزارة الداخلية مواقفها واجراءاتها من احداث العراق السياسية 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 , مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , المجلد 20 , العدد 8 , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة تكريت , السنة 2013 , ص 204 .

عبدالسلام عارف في بعثة إلى خارج البلاد على أمل أن ينهي غيابه عن بغداد الصراع الذي نشب داخل نظام الحكم الجديد[1] .

ومهما يكن من أمر , فأن هناك عدة قضايا أرست إلى نشر سياسة العنف , وقد ترجمت في شخصية عبدالسلام عارف وقدراته المحدودة وعدم إدراكه السياسي وتصريحاته العامة التي إنعكست بشكل سلبي على عمل الحكومة , ويبدو ذلك من أقوال صديق شنشل : ((أن العقيد عبدالسلام عارف كان جندياً ووطنياً وقومياً الاّ أنه كان كارثة في السلطة , وإنه لايمتلك الإدراك السياسي أو كيفية التصرف سواءً مع الأجانب أم مع زملائه , ونظراً لقدراته المحدودة وتسرعه وتصريحاته العامة غير المقبولة فقد أصيب الجهاز الحكومي بشبه عجز وهناك كثير من الأشياء تعتمد على الأداء الكفء لوزارة الداخلية حيث لايمكن إدارة برجل مثل عبدالسلام عارف كوزير))[2].

لم يقبل عبدالسلام عارف بالمنصب الجديد وقدم إستقالته إلى عبدالكريم قاسم في اليوم التالي , ونتيجة لذلك حاول بعض أصدقاء عبدالسلام عارف في الحكم وفي خارجه من اقناع عبدالكريم قاسم بإعادة عبدالسلام عارف إلى منصبه ورد الإعتبار اليه , وحاول بعضهم أن يقنع عبدالسلام عارف بقبول منصبه الجديد سفيراً لألمانيا كبادرة تدل على ولائه الشخصي لعبدالكريم قاسم , غير أن عبدالسلام عارف أصر على أن لايغادر البلاد , معلناً عن استعداده لقبول أية وظيفة عسكرية ثانوية يختارها له عبدالكريم قاسم , بشرط أن تكون الوظيفة داخل العراق[3] .

أن جهود اقناع عبدالسلام عارف بالسفر إلى ألمانيا لإشغال منصبه الجديد باءت بالفشل , وعندما اجتمع عبدالكريم قاسم بقادة الفرق في مقر وزارة الدفاع يوم 11 تشرين الأول 1958 لغرض إقناعه بالسفر إلى ألمانيا من قبل المجتمعين , إلاّ أنه برر إمتناعه عن ذلك بأمور عائلية خاصة , عندئذٍ خرج الجميع من الإجتماع , وقد بقي عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف وفؤاد عارف , وفي هذا الوقت فجأة أخرج عبدالسلام عارف مسدسه لإغتيال عبدالكريم قاسم , إلاّ أن الأخير شعر بحركته والتفت نحوه وصاح به ماذا تريد أن تفعل ياعبدالسلام ؟ فهجم عليه فؤاد عارف وانتزع منه المسدس بالقوة حتى سقط على الأرض وهو يبكي , وأجاب في وضع مرتبك أنه أراد الإنتحار , وفي هذه الأثناء دخل الضباط الذين كانوا

---

[1] نزار علوان عبدالله , المصدر السابق , ص 159 .

[2] نقلاً عن : وليد محمد سعيد الأعظمي , ثورة 14 تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية , منشورات المكتبة العالمية , بغداد , 1989 , ص 100 .

[3] مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 134 ؛ اسماعيل العارف , المصدر السابق , ص 372 .

في الخارج , واتفقوا جميعاً على حسم الخلاف بإرغام عبدالسلام بالمنصب الجديد ولو لمدة قصيرة حتى تعود الأوضاع إلى طبيعتها وتستقر الأمور , ووعده عبدالكريم قاسم بالرجوع إلى العراق بعد ثلاثة أسابيع عندها سافر مكرهاً يوم 12 نشرين الأول 1958 إلى ألمانيا الإتحادية[1] .

لم يكد عبدالسلام عارف يصل إلى فينا حتى شرع في إعداد خطة لعودته إلى بغداد , وحاول علي حيدر سليمان سفير العراق في ألمانيا الإتحادية الذي كان سيخلفه عبدالسلام عارف في منصبه إقناعه بزيارة بون بعد أن زار معرض بروكسل في بلجيكا , غير أن عبدالسلام عارف رفض الذهاب إلى بون وعاد إلى فينا[2] , وعندما رأى علي حيدر سليمان إصرار عبدالسلام عارف على العودة إلى العراق , أبرق إلى السلطات العراقية بذلك , فتلقى جواباً يقضي بضرورة بقاء عبدالسلام عارف في بون وعدم الرجوع إلى العراق , إلاّ أنه آثر العودة على مسؤوليته الخاصة متوجهاً إلى بغداد يوم 4 تشرين الثاني 1958 , وعندما وصل إلى المطار استقل سيارة قاصداً بيته عبر طريق ثانوي دون أن يراه أحد , غير أن رجال أمن المطار اكتشفوا أمره فأخبروا السلطات بذلك , فأصدرت الأوامر إلى العقيد طاهر يحيى[3] مدير الشرطة العام بالتوجه فوراً إلى منزله واحضاره إلى مكتب عبدالكريم قاسم[4] .

وخلال هذا اللقاء عرض عبدالكريم قاسم على عبدالسلام عارف أي منصب يختاره خارج العراق , لكنه أصر على البقاء في بغداد , وبهذا فقد عبدالكريم قاسم صبره , فأوعز إلى آمر الإنضباط العسكري أن يقتاد عبدالسلام عارف مخفوراً إلى السجن رقم واحد العسكري في معسكر الرشيد[5] , وبعد محاكمة سرية لعبدالسلام عارف في 27 كانون الأول 1958[6] , صدر الحكم عليه في 5 شباط 1959 بالإعدام

---

[1] فؤاد عارف , مذكرات فؤاد عارف , دار آراس للطباعة والنشر , أربيل , 2009 , ص 149 – 150 .

[2] مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 135 .

[3] طاهر يحيى : ولد سنة 1916 في تكريت واكمل دراسته الإبتدائية فيها , بعدها انتقل إلى بغداد واكمل دراسته الثانوية , تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان سنة 1935 , التحق بتنظيم الضباط الأحرار سنة 1956 , وشارك في ثورة 14 تموز 1958 , أحيل على التقاعد بعد مشاركته في حركة الشواف سنة 1959, شارك في انقلاب 8 شباط 1963, عين رئيساً لأركان الجيش العراقي سنة 1963 , وأصبح رئيساً للوزراء عدة مرات , توفى سنة 1986 . للمزيد من التفاصيل ينظر : سيف الدين الدوري , الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق , الدار العربية للعلوم , بيروت , 2008 .

[4] اسماعيل العارف , المصدر السابق , ص 373 .

[5] نزار علوان عبدالله , المصدر السابق , ص 163 .

[6] جريدة الثورة , بغداد , العدد 85 , في 2 شباط 1959 .

شنقاً حتى الموت بتهمة الشروع بقتل الزعيم الركن عبدالكريم قاسم , وترك أمر التخفيف في الحكم إلى عبدالكريم قاسم نفسه بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وأودع في السجن في معسكر الرشيد[1] .

يظهر مما تقدم أن عدم توافق فرقاء العملية السياسية في العراق قد أدى إلى زعزعة الثقة وتعميق الهوة والخلافات بينهم , الأمر الذي حفز عمليات العنف بكافة أشكالها , وهذا ماتجسد في الصراع العنفي بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف , وكان دليلاً على زيادة الصراعات والخلافات بين الأفراد والجماعات وشيوع ظاهرة العنف السياسي .

ثالثاً : تفاقم العنف السياسي بعد إضطرابات الموصل وأحداث كركوك 1959:

على الرغم من النتائج التي آلت إليها بعد الصراع السياسي العنيف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف الذي انتهى بتنحية الأخير , إلاّ أن الأوضاع الداخلية لم تستقر بعد , فقد شعرت الفئات القومية بأنها تلقت ضربة قوية بعد إعفاء عبدالسلام عارف من مناصبه , وتعرض العديد من الضباط القوميين لحملة إقصاء واسعة لإبعادهم عن المراكز العليا في الدولة , مما تسبب في إثارة العديد من الضباط في الجيش ممن يسيرون على نهجهم وفكرتهم[2] , فقامت في هذه المرحلة عدد من المحاولات الإنقلابية قادها بعض الضباط القوميين في مختلف الوحدات العسكرية , كان هدفها اعتقال الزعيم عبدالكريم قاسم وإزاحته عن الحكم , منها المحاولة الإنقلابية التي قادها العقيد أحمد حسن البكر والمقرر لها أن تتم أواخر شهر تشرين الأول 1958 , غير أن السلطة تمكنت من إحباطها[3] .

فضلاً عن ذلك المحاولة الإنقلابية التي قادها الرئيس أول الركن صالح مهدي عماش والتي أتفق على تنفيذها في أوائل تشرين الثاني 1958 لكنها فشلت أيضاً , فتم اعتقال القائمين عليها وعلى رأسهم صالح مهدي عماش في 6 تشرين الثاني 1958[4] . وقاد رشيد عالي الكيلاني المحاولة الإنقلابية التي حدد موعد تنفيذها ليلة 9 / 10 من كانون الأول 1958 غير أنها فشلت وتم القضاء عليها[5] , وأصدرت

---

[1] جريدة الثورة , بغداد , العدد 89 , في 8 شباط 1959 ؛ وزارة الدفاع , محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة , ج 5 , مطبعة الحكومة , بغداد , ص 475 .

[2] مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 134 .

[3] علاء جاسم محمد الحربي , رجال العراق الجمهوري , ص 48 .

[4] للمزيد من التفاصيل ينظر : نزار علوان عبدالله , المصدر السابق , ص 166 – 169 .

[5] مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 135 .

بذلك المحكمة حكمها في 17 كانون الأول 1958 بالإعدام شنقاً حتى الموت على رشيد عالي الكيلاني[1] , إلاّ أن الحكم لم ينفذ .

أحداث العنف في الموصل

لعل من بين الإنقلابات أو الحركات السياسية المهمة التي وقعت في هذه المدة هو ماقام به العقيد الركن عبدالوهاب الشواف في 8 آذار 1959 , وتأتي أهمية هذه الحركة لامن حيث أنها تهدف إلى الإطاحة بالزعيم عبدالكريم قاسم فحسب , بل أسفرت عن صراعات دموية عنيفة أخذت شكلاً متطوراً مابين الشيوعيين والقوميين في الموصل , أو بين الشيوعيين والأكراد من جهة والتركمان من جهة أخرى كما في أحداث كركوك . التي يمكن التطرق إليها بالتركيز على أوجه العنف السياسي من خلال إضطرابات الموصل وأحداث كركوك .

وجد العقيد عبدالوهاب الشواف نفسه عرضةً إلى الإقصاء السياسي , ففي اليوم الثاني لثورة 14 تموز 1958 ولكونه أحد الضباط الذين شاركوا وأيدوا الثورة حين اندلاعها , أختير ليكون الحاكم العسكري العام وأبلغ بذلك , غير أن ماأثار حفيظته هو إصرار عبدالسلام عارف على إبعاده إلى الموصل , ليتم تعيينه آمراً لحامية الموصل إذ عدَّ ذلك دون مستوى طموحه الذي كان يسعى إليه , وأعطي المنصب إلى أحمد صالح العبدي[2] بدلاً عنه , مما دفع بالشواف إلى القيام بحركته[3] .

أعلن الضباط الأحرار عن بداية تحركهم وفق الخطة بأن يعلن الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك العصيان والتمرد في المنطقة الشمالية ويسانده العقيد الركن عبدالوهاب الشواف في الموصل , ثم تتحرك العناصر العسكرية المؤيدة للحركة في بغداد فتستولي على معسكر الوشاش ومعسكر الهندسة في الرستمية وحامية وزارة الدفاع[4] , ثم تقوم بعض عناصر الحركة باعتقال الزعيم

---

[1] وزارة الدفاع , محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة , ج 5 , ص 221 .

[2] احمد صالح العبدي : ولد في بغداد سنة 1912 ، دخل الكلية العسكرية العراقية سنة 1932 وتخرج منها برتبة ملازم ثان سنة 1934 , ثم نقل ليكون معلماً في الكلية العسكرية ومعاوناً لآمرها وظل يتدرج في المناصب العسكرية ، حصل العبدي على شهادة الأركان سنة 1941 كما حصل على شهادة الحقوق من كلية الحقوق في بغداد سنة 1952 ، عين بعد الثورة رئيساً لأركان الجيش وحاكماً عسكرياً عاماً ، توفى في بغداد في 17 أيلول 1968. للمزيد ينظر: محسن حسين خصباك البديري , أحمد صالح العبدي ونشاطه العسكري والسياسي في العراق 1912 – 1968 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية الأساسية , جامعة بغداد , 2013 .

[3] عبدالخالق حسين , المصدر السابق , ص 86 – 87 .

[4] ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 365 .

عبدالكريم قاسم وأنصاره ومطالبته بتقديم إستقالته ومغادرة العراق , وفي حالة رفضه يتم القضاء عليه فوراً[1] , أما في مكتبه بوزارة الدفاع أو في الطريق أثناء خروجه منها , وفي الوقت نفسه يقوم فوج المدرعات الموالي للحركة بإحتلال محطتي الإرسال والإذاعة , أما القطعات المرابطة في الديوانية والمسيب وأربيل وعفرة فتتحرك في الساعة السابعة صباحاً من يوم التنفيذ بعد إعلانها من محطة الإذاعة في الموصل[2] .

وعلى أثر انعقاد أول إجتماع في الموصل من قبل أنصار السلام إحدى واجهات الحزب الشيوعي العراقي في الموصل في 19 تشرين الثاني 1958 في ملعب الإدارة المحلية , حيث ألقوا فيه الخطب والقصائد , وبعد انتهاء الإجتماع خرجوا إلى شوارع المدينة بمظاهرات تنذر بالتهديد والتحدي مما دفع العناصر البعثية والقومية في المدينة إلى الرد باحتفال مماثل , فأقاموا إحتفالاً في 6 كانون الثاني 1959 في جامع النبي شيت , حيث ألقيت فيه الخطب والقصائد التي تشيد بالقومية وبالوحدة العربية , الأمر الذي دفع الشيوعيين بقوة إلى إقامة مهرجان كبير يضم ممثلين من كافة مناطق العراق عرف بـ (مؤتمر أنصار السلام)[3] .

وفي ظل حالة الخشية والتوتر الذي شهدته مدينة الموصل , كان المتوقع من بعض الجهات الأمنية المسؤولة حدوث اضطرابات وصدامات لاتحمد عقباها ولاتعرف نتائجها , وفي الموعد الذي حدد فيه إنعقاد مؤتمر أنصار السلام[4] في الموصل يوم 6 آذار 1959[5] حيث كان بمثابة السبب المباشر لتعجيل حدوث الإنفجار وإشعال فتيل الحركة , وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة التي أبداها الشواف يوم 2 آذار 1959 في سبيل إقناع الزعيم عبدالكريم قاسم بإلغاء أو تغيير مكان المؤتمر , لكن دون

---

(1) حميد صالح ابراهيم القيسي , الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري من 1958 – 1964 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة الانبار , 2011 , ص 81 .

(2) ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 365 .

(3) علي برزان عطار الحسناوي , حركة أنصار السلام في العراق 1954 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة ذي قار , 2018 , ص 110 – 111 .

(4) للمزيد من التفاصيل عن حركة أنصار السلام والمؤتمرات التي قام بعقدها . ينظر : علي برزان عطار الحسناوي , المصدر السابق .

(5) جعفر عباس حميدي , تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 , ج 2 , ط 2 , بيت الحكمة , بغداد , 2005 , ص 122 .

جدوى[1]. ويبدو أن إصرار عبدالكريم قاسم هنا جاء نتيجة رغبته في كسر شوكة القوميين الذين إزدادت سيطرتهم بشكل شبه تام على المدينة المهمة في شمال العراق .

إزدادت الأوضاع توتراً ولاسيما بعد أن فشلت كل الجهود في إلغاء المؤتمر الذي وجد فيه ضباط الحركة في الموصل تحدياً لهم , ويعتقد البعض من هؤلاء أن عقد المؤتمر في الموصل يحمل دلالة على تعاطف عبدالكريم قاسم مع الشيوعيين[2] , وقد أكدت بعض المصادر بأن القوميين قاموا بتنظيم تظاهرات معادية لأنصار السلام يوم 6 آذار 1959 وكانت نتيجة ذلك حدوث حرائق وتدمير عدد من السيارات , وقام عبدالوهاب الشواف بالإتفاق مع مدير أمن الموصل على تطبيق خطة الأمن فوراً , وإعداد قائمة بأسماء الأشخاص المقرر إعتقالهم , ومن ثم إحتلال المراكز الرئيسة كافة في مدينة الموصل من أحد أفواج اللواء الذي يأتمر بأمرة الشواف, وتم إطلاق سراح القوميين المعتقلين وشدد الخناق على الموالين لحكم عبدالكريم قاسم من الضباط[3] .

ولقد أسهمت جهات عربية ودولية بتدخلاتها السافرة في الشأن الداخلي العراقي ومحاولة زعزعة الأمن وإشاعة الفوضى , وتأتي الجمهورية العربية المتحدة في مقدمتها , إذ لجأ إليها رجال حركة الشواف لطلب المساعدة , وقد إستجاب عبدالناصر لطلبهم , عندما قام بتجهيزهم بمحطة إذاعة وثلاثمائة متطوع من المغاوير , وأسلحة خفيفة , وسرب من الطائرات[4] . لم يصل منها إلاّ الإذاعة فقط وبعض الأسلحة الخفيفة .

وأن وجود الدعم والتحريض من قبل الحكومة السورية عن طريق وزير خارجيتها عبدالحميد السراج إلى شيوخ العشائر العراقية التي كان يلتقي مع شيوخها في سوريا , مما لاشك فيه أن ذلك العمل الخطير يثير التوترات ويخلق البيئة المناسبة لإستمرار العنف , ولاسيما بعد وصول أسلحة سورية وتوزيعها بواسطة سيارة سورية نوع جيب على عشائر شمر السورية والعراقية ,وقيام سيارات الحمل اللوري السورية بحمل

---

[1] محمود الدرة , ثورة الموصل القومية 1959 فصل في تأريخ العراق المعاصر , بغداد , 1987 , ص 118 .

[2] أديث وائي , أيف بينروز , العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975 , ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي , ج 1 , الدار العربية للموسوعات , بيروت, 1989 , ص 360 .

[3] محمود الدرة , المصدر السابق , ص 125 .

[4] جعفر عبدالدائم المنصور , الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق (1952 – 1963) , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة البصرة , 2007 , ص 109 .

العشائر المتمردة إلى الموصل , لغرض مشاركتهم في أحداث الموصل وتقديم المساعدة لحركة الشواف[1] .

وكذلك شجع البريطانيون والأمريكان على قيام حركة الشواف في الموصل , بدورهم غير المباشر وذلك من خلال إخبار الجيش الإيراني ليكون على أهبة الإستعداد للتدخل على الحدود مع العراق , إضافة إلى الخطط البريطانية التي أسهمت في دفع الجيش الأردني إلى داخل العراق إذا ماتطور الموقف لصالحهم[2] . وتصاعدت الحملات الدعائية الصحفية والإذاعية عن نية الأردن تحشيدها قطعات على الحدود مع العراق , وإنها سوف تقوم برد فعل تجاه دعوة تلقاها الملك حسين من القوميين العرب لمساعدتهم في مواجهة الشيوعيين , وبهذا فقد خلقت هذه الدعاية حالة من التوتر , اندفع على أثرها عبدالكريم قاسم إلى الرد على الملك حسين بالقول : ((أكتفي أن أذكر بأن الملك حسين هو سليل الخيانة وإن العراق قوي بحيث يتمكن من سحق أي إعتداء يأتيه من خارج الحدود))[3] .

أمام هذا الموقف المتأزم أبدى الشواف استعداده لتنفيذ حركته , وان الظروف مؤاتية مع انعقاد المؤتمر في الموصل ؛ لأنه كان يظن انه سيحظى بتأييد الرأي العام ؛ لأن الجماهير سوف تكون ساخطه على عقد المؤتمر , واذا ثار الجيش تُعدُّ حركته نزولاً عند رغبة الجماهير وتجاوباً مع تذمرهم من الوضع القائم[4] , وفي أثناء ذلك جرت الإتصالات السرية بين الشواف وناظم الطبقجلي في كركوك ورفعت الحاج سري في وزارة الدفاع ببغداد , وقد أوعز الأخير أنه سيتصل بالشواف ويدعوه إلى التريث ؛ لأن بغداد وكركوك لم تكملا الإستعدادات بعد[5] , وقد أعرب الشواف عن امتعاضه من هذا الرأي , ويبدو أنه كان غير مقتنعٍ بالتريث , فقرر تنفيذ الإنقلاب العسكري في صباح يوم 8 آذار 1959 دون الأخذ بموافقة شركائه في بغداد وكركوك والوحدات العسكرية الأخرى التي طالبت بتأجيل الحركة , ولاسيما بعد وقوع

---

(1) قحطان حميد كاظم العنبكي , المصدر السابق , ص 212.

(2) جعفر عبدالدائم المنصور , المصدر السابق , ص 109 .

(3) نقلاً عن : محمد عماد رديف طالب , طه خلف محمد الجبوري , الموقف الأردني من قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق , مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , المجلد 16 , العدد 11 , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة تكريت , السنة 2009 , ص 414 .

(4) اديث وائي , أيف , بينروز , المصدر السابق , ج 1 , ص 360 .

(5) احمد كاظم محسن البياتي , ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق 1935 – 1959 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2002 , ص 96 .

الصدامات في الموصل بين القوميين والشيوعيين يوم 7 آذار بعد يوم من عقد مؤتمر أنصار السلام[1] , حيث غادروا الموصل باستثناء حمزة سلمان الجبوري عضو اللجنة المركزية , وكامل قزنجي زعيم أنصار السلام , والرئيس مهدي حميد , فقد تفاقمت الأوضاع في الموصل في مساء اليوم نفسه , خلال ذلك قام المتظاهرون من القوميين بمسيرة كبيرة طافت شوارع الموصل , أحرقوا خلالها العديد من المقاهي والمكاتب الشيوعية , ووقعت صدامات بين الشيوعيين والقوميين , جرى تبادل إطلاق النار بين الطرفين وأدت إلى وقوع إصابات بين الجانبين , وعلى أثر ذلك , أمر العقيد الشواف بإنزال قوات الجيش إلى الشارع[2] .

وعلى الرغم من ذلك التدخل القوي في فرض حالة النظام , إلاّ أن أعمال العنف والفوضى إستمرت من دون إنقطاع , وبذلك اندفع الشواف إلى إعلان خطة الأمن التي تهدف إلى إنزال قوات الجيش إلى الشوارع , وإعلان حالة منع التجوال , وإعتقال الجماعات غير المرغوب فيها[3] وقد شملت حملة الإعتقالات[4] (60) شيوعياً[5].

وفي صباح 8 آذار 1959 أعلن العقيد عبدالوهاب الشواف رسمياً بدأ الحركة[6] , وإذاعة البيان الأول[7] للحركة من قبل الرئيس الأول المتقاعد محمود الدرة[8] , من محطة الإذاعة في معسكر الغزلاني

---

(3) F.O , 371 \ 140909,telegram from british ambassador in Baghdad to foreign office , march 14 , 1959.

(2) حنا بطاطو , الكتاب الثالث , الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار , ترجمة عفيف الرزاز , ط 2 , بيروت , 1999 , ص 193 ؛ محمد حديد , مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق , دار الساقي , بيروت , 2006 , ص 372 .

(3) حول تفاصيل خطة أمن الموصل , ينظر : عبدالرزاق محمد أسود , المصدر السابق , ج 3 , ص 376 .

(4) من بين هؤلاء الذين تم إعتقالهم من الشيوعيين عبدالرحمن القصاب وعبدالرحمن جلمران وكامل قزانجي . ينظر : عزيز سباهي , المصدر السابق , ص 388 .

(5) المصدر نفسه , نفس الصفحة .

(6) جريدة الثورة , بغداد , العدد 116 , في 11 آذار 1959 .

(7) للإطلاع على نص البيان ينظر : حازم حسن العلي , انتفاضة الموصل ثورة الشواف 8 آذار 1959 ((القصة الكاملة للثورة)) ذكريات وخواطر , الدار العربية , بغداد , 1987 , ص 69 – 72 .

(8) محمود الدرة : ولد في بغداد سنة 1910 , تخرج من المدرسة العسكرية سنة 1930 , ومن كلية الاركان سنة 1938 , كان يحمل فكراً قومياً خالصاً وبهذا انضم إلى الكتلة العسكرية القومية في الجيش التي كان يترأسها العقيدان صلاح

في الموصل[1] , بعد تأخرها لعدة ساعات نتيجة عطلها , ويبدو أن الحركة بدأت متعثرة , فضلاً عن ذلك عدم تأدية المهام التي أنيطت بآمر القاعدة الجوية في الموصل من قبل العقيد الطيار عبدالله ناجي الذي أظهر تراجعه في قصف مرسلات الإذاعة العراقية في أبي غريب لإسكات إذاعة بغداد , وكذلك مقر وزارة الدفاع , بحجة عدم صلاحية ذخيرة الطائرات للرمي , وتأجيل تلك المهمة إلى اليوم التالي[2] .

ونتيجة لذلك يمكن القول , بأن الشواف إذا كان قد خسر نصف المعركة في موضوع الإذاعة , فإن النصف الآخر خسره في سلاح الطيران , ففي الساعة الثانية ظهراً من يوم 8 آذار 1959 أصدر مجلس السيادة قراراً أحال بموجبه العقيد عبدالوهاب الشواف آمر اللواء الخامس إلى التقاعد وتعيين العقيد يونس محمد طاهر بدلاً عنه[3] , وصدر بيان آخر من الحاكم العسكري العام ورئيس أركان الجيش أحمد صالح العبدي أمر فيه مخافر الحدود ومناطق زاخو وتل كوجك وسنجار بأن يلقوا القبض على عبدالوهاب الشواف في مناطق مخافرهم في حالة محاولته الهرب إلى خارج العراق وتسليمه إلى أقرب موقع عسكري[4] . وخصصت جائزة نقدية مقدارها عشرة آلاف دينار لمن يلقي القبض على الشواف حياً أو ميتاً[5] , وأصدر العقيد مصطفى البامرني قائد قوات المقاومة الشعبية[6] نداءً شديد اللهجة والعنف ضد

الدين الصباغ وفهمي سعيد , ساهم في حرب مايس سنة 1941 ضد البريطانيين , أحيل إلى التقاعد أواخر سنة 1941 برتبة رائد أول ركن , يعد من الاعضاء المؤسسين لحزب الاستقلال سنة 1946 , والجبهة الشعبية سنة 1951 , شارك في حركة الشواف سنة 1959 , إذ أذاع بيانها الأول , غادر على أثرها إلى الجمهورية العربية المتحدة كلاجىء سياسي بعد ان حكمت عليه المحكمة العليا الخاصة بالإعدام بتهمة الإشتراك في حركة الشواف , اعتزل العمل السياسي وأقام في لبنان بين سنتي 1967 – 1971 , وانتقل بعدها إلى لندن فالقاهرة بين سنتي 1971 – 1978 , توفى سنة 1995 في بغداد , للمزيد من التفاصيل ينظر : مسعد رستم حمادي الراجحي , محمود الدرة ودوره العسكري والسياسي في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2013 .

[1] حازم حسن العلي , المصدر السابق , ص 69 ؛ جريدة اتحاد الشعب , بغداد , العدد 36 , في 9 آذار 1959 .

[2] حازم حسن العلي , المصدر السابق , ص 68 – 69 .

[3] جعفر عبدالدائم المنصور , المصدر السابق , ص 113 .

[4] حنين سالم حمادي التميمي , الخطاب السياسي للزعيم عبدالكريم قاسم للمدة (1958 – 1963) دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة البصرة , 2018 , ص 143 .

[5] خليل ابراهيم حسين , الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين وعبدالوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين , بغداد , 1988 , ص 201 ؛ اسماعيل العارف , المصدر السابق , 381 .

[6] قوات المقاومة الشعبية : وهي جماعات مسلحة تشكلت بعد أن أصدر الحزب الشيوعي بيانه الأول يوم 14 تموز 1958 للمطالبة بتشكيل جماعات مسلحة بإسم المقاومة الشعبية , وفي الأول من آب صدر قانون المقاومة الشعبية وبدأ التطوع في صفوف المقاومة الشعبية رسمياً في بغداد يوم 19 آب 1958 , على انها منظمات عسكرية مرتبطة بوزارة الدفاع , , اثبتت دعمها للنظام في صد حركة الشواف في 8 آب 1959 وأصبح لها نفوذ واسع حتى أخذت

قادة الحركة وفي مقدمتهم الشواف , مخاطباً فيه قائد المنطقة الشمالية للمقاومة الشعبية وضباطه والمقاومين الشعبيين كافة يحثهم فيه على بذل كل الجهود والطاقات من أجل إلقاء القبض على الخائن العقيد الركن المتقاعد عبدالوهاب الشواف , وإبداء التعاون والعمل بتوجيهات آمر الموقع الزعيم يونس محمد طاهر للقضاء على الخونة والمتآمرين[1] .

وقد أقلعت طائرات القوة الجوية العراقية في صباح 9 آذار 1959 بعد صدور الأوامر لها من قبل الزعيم عبدالكريم قاسم بالتوجه إلى الموصل بقصف مقر الشواف , فأصيب بجروح في كتفه ونقل على أثرها إلى المستشفى[2] , وهناك إغتاله أحد الممرضين وهو كردي أسمه طه المختار بعدما خلع الشواف جاكيته ومسدسه , بينما الممرض يربط له الجرح , مدّ يده فأخذ مسدس الشواف وأطلق عليه النار فقتله[3] واختلفت الروايات حول مقتل الشواف , فهناك رواية تقول أنه في الوقت الذي كان فيه الشواف في غرفة التضميد أذاع راديو بغداد خبر إغتياله في الغارة الجوية , مما أثار جميع الجنود حول الغرفة , واضطره للإنتحار[4] . ورواية أخرى تقول أنه قتل بعد نقله إلى المستشفى الميداني في معسكر الغزلاني على يد النائب الضابط المضمد يونس جميل[5] , وأخرى تقول بأن الشواف قد تلقى طعنة بالخنجر من أحد الجنود يدعى محمد يوسف من كتيبة الهندسة , ثم أطلق عليه الرصاص من رشاشته فقتله فوراً[6] . ورواية تقول أنه قتل بأيدي أربعة جنود بأمر من الرئيس أول أحمد نجيب , أحد الضباط الشيوعيين[7] . والباحث يرجح أن العقيد الشواف أطلق النار على نفسه من سلاحه الذي كان يحمله ؛ لأنه كما وصفه أسماعيل العارف

تتجاوز على صلاحياتها , ونتيجة لإعتداءاتهم وتجاوزاتهم , قرر عبدالكريم قاسم الحد من أعمالهم المسلحة , وبالتالي حلها بعد أحداث كركوك في 29 تموز 1959. للمزيد من التفاصيل ينظر : بشائر محمود مطرود المنصوري , قوات المقاومة الشعبية في العراق 1 آب 1958 – 29 تموز 1959 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة البصرة , 2017 ؛ عبدالفتاح علي البوتاني , التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 , دار سبيريز للطباعة والنشر , دهوك , 2007 , ص 147 – 150 .

[1] بشائر محمود المنصوري , المصدر السابق , ص 116 .

[2] طه ناجي , ثورة العراق المجيـدة 14 تموز 1958 والرهـان على العسكر , دار الفرات للطباعة , بابل , 2009 , ص 123 .

[3] محمد حسن الجابري , الصراعات السياسية في العراق 1958 – 1963 , دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , 2013 , ص 56 – 57 .

[4] عزيز سباهي , المصدر السابق , ص 392 .

[5] حامد الحمداني , المصدر السابق , ص 159 .

[6] حنا بطاطو , الكتاب الثالث , ص 195 .

[7] المصدر نفسه , ص 190 .

كان عصبي المزاج سريع التأثر , صريحاً , متهوراً في أكثر الأحيان , يشتم ويسب معارضيه علناً وينتقدهم بلا خوف أو وجل , وكان قليل التروي قصير الأناة ينفذ مايعتقد به فوراً وبلا تردد[1] . ولاسيما وأنه في وضع نفسي صعب للغاية فكانت ردود فعله عنيفة .

أعطت حركة الشواف بعد فشلها فرصة التصعيد والعنف إلى أقصى الحدود , إلى الشيوعيين , فقد استمرت أعمال العنف وفقدان الأمن والفوضى في الموصل منذ القضاء على محاولة الإنقلاب ولمدة خمسة أيام , فتدفقت أعداد من أفراد العشائر العربية والكردية داخل المدينة وشكل الطلاب وأفراد المقاومة الشعبية والعشائر جماعات تجوب المدينة وتفتش البيوت والمحلات , قام خلالها الشيوعيون بالإقتصاص من العناصر القومية المؤيدة للحركة[2] , وسقطت المدينة تحت سيطرتهم , إذ مارسوا عملية القتل والإنتقام والسحل في الشوارع , وكان للفوارق القومية والإقتصادية والطبقية دوراً مهماً في أعمال التحريض على القتل والإنتقام[3] .

ومهّدت الظروف بعد مقتل الشواف الطريق للشيوعيين للسير في خطوات السيطرة على مدينة الموصل , بعد تشكيلهم المحاكم التي أصدرت أحكامها بالإعدام بحق القوميين , وقد أكدت بعض القيادات الشيوعية ذلك بالقول : ((عنف غير مبرر في الرد على العنف الذي قام به الإنقلابيون , وان الشيوعيين أخذوا على عاتقهم القيام بدور السلطة ونحن ليس بسلطة وعملنا محكمة دملماجة (في إحدى مناطق الموصل) , وجلبنا القوميين لمحاكمتهم وإعدامهم))[4].

وبذلك أقام الشيوعيون محاكم في المركز العام للشرطة لإدانة المتعاونين مع الشواف فتشكلت محكمة برئاسة عبدالرحمن القصاب عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي وقائدها الفعلي , الذي عرفت محكمته بإسم (المحكمة القصابية) , وقد تشكلت المحكمة دون علم السلطة في بغداد أو إجازة منها , وفي 12 آذار 1959 انتقلت المحكمة إلى الثانوية الشرقية وأصدرت حكماً بالإعدام على عدد من

---

(1) اسماعيل العارف , المصدر السابق , ص 368 .

(2) همفري تريفليان , سام فول , العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين , ترجمة خليل ابراهيم حسين الزوبعي , الناشر بيت الحكمة , بغداد , 2003 , ص 31 .

(3) نوري عبد الحميد العاني , علاء جاسم محمد الحربي , تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 , ج 2 , ط 2 , الناشر بيت الحكمة , بغداد , 2005 , ص 154 – 155 .

(4) نقلاً عن : محمد عبدالحسين عبدالله العقابي , الفكر القومي في العراق 14 تموز 1958 – 17 تموز 1968 دراسة تأريخية سياسية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , 2005 , ص 100 .

الأشخاص الذين تم نقلهم إلى منطقة الدملماجة في الموصل , وعددهم (17) شخصاً تم إعدامهم في وقت واحد[1] . وقد ولّد تشكيل المحكمة القصابية ذلك الرعب والخوف في نفوس الناس ؛ لما اقترفته من تنكيل وإبادة على يد الشيوعيين , إذ كان المشاركون في الحركة يشنقون ويعلقون على أعمدة الكهرباء أو يسحلون في شوارع المدينة أحياء حتى يلفظوا أنفاسهم الأخيرة , وبلغ عدد الذين سحلوا (30) شخصاً من المدنيين والعسكريين بضمنهم الشواف وقد عانت الموصل من الأهوال والعنف وأعمال سلب ونهب وفوضى , حتى أن السلطات الأمنية لم تحرك ساكن[2] .

وأثبتت إعترافات بعض أعضاء الحزب الشيوعي بارتكابهم الجرائم الوحشية ضد القوميين وتصفيتهم جسدياً , فبعد حصولهم على الأسلحة نظموا فرقاً لجلب أشخاص معينين بأمر من عبدالرحمن القصاب إلى مقر المحكمة القصابية , وحققت معهم المحكمة وحكمت على عدد منهم بالسجن , والقسم الآخر بالقتل , إذ كانوا يُقتلون داخل المركز , ويقومون بالتمثيل بالجثث وحرقها وسحلها بالشوارع[3] , وقد أكد ذلك عدنان جلميران عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في الموصل بقوله : ((في بناية مديرية الشرطة قام سعيد حمدي وغانم داود بقتل اثنين من عائلة كشمولة أُنزلا من سيارة الإسعاف , وقتل العالم الديني هاشم عبدالسلام وأحمد سوري ومعاون شرطة الملازم حازم الحمطاني , وأمرت المحكمة بسحل القتلى , وتعليق جثثهم أمام دورهم , ولقد رأيت بعيني الجثث وهي معلقة كالأضاحي على واجهات المحلات العامة , وفي ميادين المدينة))[4].

وأوضح العقيد حسن عبود نتيجة اعترافاته أعمال العنف والقسوة التي قامت بها المحكمة القصابية في الموصل بقوله : ((دخلنا الموصل يوم 10 آذار 1959 , وحينما دخلناها وجدناها تحترق والجرائم تُقترف في كل مكان قتلاً وسحلاً ونهباً للبيوت , والإعتداء على العوائل الآمنة , وهذه الحوادث كانت تجري بإسلوب بشع بحيث كانوا يحرقون الشخص ثم يطفؤونه بالأخذية أي ضرباً بالأحذية والعصي ثم يعلقونه أو يسحلونه , وقد ذهب ضحية هذه الأعمال كثير من الأطفال والنساء والشيوخ , فضلاً عن ذلك تبديد الأموال وسرقتها وقد حدثت هذه الحوادث بإسم (المقاومة الشعبية) فبعد التحري كانوا يأخذون الحلي والأموال والملابس , وانهم كانوا يفتعلون التحري بمجرد أن يعلموا أنَّ فلاناً من الناس ثري , وتتوفر

---

[1] نوري عبدالحميد العاني , علاء جاسم محمد الحربي , تاريخ الوزارات العراقية , ج 2 , ص 155 .

[2] ليث عبدالحسن الزبيدي , المصدر السابق , ص 443 .

[3] بشائر محمود المنصوري , المصدر السابق , ص 122 .

[4] نقلاً عن : محمود الدرة , المصدر السابق , ص 64 .

المعلومات عن ثرائه حتى يدقوا الطبول أمام بيته في الصباح التالي فأما فرهود وأما تحري , وأهل الموصل أنفسهم أدرى بالأعمال اللصوصية التي تعرضوا لها))[1].

وقد شن الحزب الشيوعي في بغداد وباقي ألوية العراق حملة إعتقالات واسعة على القوميين , المتواجدين في الطرقات وفي بيوتهم , وزجهم في السجون , ومن هذه المعتقلات معتقل أبي غريب , ومعتقل كتيبة الدبابات الثانية في معسكر الرشيد , وسرية الخيالة الأولى , ومعتقل وراء السدة , وإلى جانب هذه المعتقلات كانت هناك مراكز الشرطة تحتضن المعتقلين , وقد وصل أعداد المعتقلين الذين تم القبض عليهم من قبل الحزب الشيوعي مايقارب (120,000) معتقل[2] .

ومن كبار الضباط الذين تم اعتقالهم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري والمقدم الركن عزيز أحمد شهاب والرئيس الركن داود سعيد خليل وآخرون , ففي 22 آذار 1959 صدر أمر اعتقال الطبقجلي بتهمة الإشتراك بانتفاضة الشواف , بعد أن اعترف المقدم الركن عزيز أحمد شهاب جراء التعذيب بدور الطبقجلي بالتخطيط للإطاحة بحكم عبدالكريم قاسم , ففي تمام الساعة الخامسة من صباح 23 آذار توجهت قوة عسكرية إلى منزل السيد منذر أحمد فوزي, عديل الطبقجلي , وألقت القبض على الطبقجلي وأقتيد إلى معتقل كتيبة الدبابات بمعسكر الرشيد[3] .

لقد إرتبطت أهمية محاكمات المشركين في حركة العقيد عبدالوهاب الشواف بعدد المشتركين فيها , والذين قدموا إلى منصة الإتهام من جانب , وطبيعة الأحكام التي صدرت بحقهم من جانب آخر , وبذلك تعد تلك المحاكمات الأكثر فاعلية في تنفيذ ماصدر عنها بحق المتهمين , ولهذا فان عدد الذين أسهموا في التخطيط والتنفيذ نحو (88) شخصية برتب متباينة , في حين تم اعتقال (56) ضابطاً ومحاكمتهم على رأسهم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي , حكم على (30) منهم بالإعدام نفذ منها (23) حكماً فيما بقيت سبعة أحكام دون تنفيذ , إضافة إلى أحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة شملت (26) ضابطاً , في حين بلغ عدد من استشهد من المدنيين أكثر من (100) شخصاً[4] . وهذا بطبيعة الحال يبين الدور الواسع لدعم

---

[1] وزارة الإرشاد , الكتاب الأسود,(اعترافات الشيوعيون),(اعترافات حسن عبود) , بغداد , 1963 , ص 117 – 119 .

[2] بشائر محمود المنصوري , المصدر السابق , ص 131 .

[3] احمد كاظم محسن البياتي , المصدر السابق , ص 119 .

[4] سعد زغلول محمود , المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) 1958 – 1961 دراسة تأريخية تحليلية نقدية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة الموصل , 2010 , ص 105 .

الصراع الشيوعي القومي دون النظر إلى النتائج الخطيرة المترتبة على الدخول في هكذا مغامرات سياسية استخدم فيها العنف السياسي إلى أبعد الحدود .

ويظهر ان المحكمة العسكرية العليا الخاصة إنها قدمت المتهمين ضمن ست وجبات للمحاكمة[1] , فقد أحيل إلى المحكمة برئاسة فاضل عباس المهداوي الوجبة الأولى من الضباط الطيارين يوم الثلاثاء 24 آذار 1959 الذين اشتركوا بقصف محطة إذاعة بغداد في العاصمة بغداد في أثناء إعلان حركة الشواف , وهم العقيد عبدالله ناجي , والرئيس قاسم العزاوي , والملازم أحمد عاشور , والملازم فاضل ناصر[2] .

وقد أصدرت المحكمة بحقهم حكم الإعدام في 28 آذار 1959 ونفذ في 30 آذار 1959 بعد مصادقة عبدالكريم قاسم عليه[3] .

وقد ذكرت السفارة البريطانية في بغداد في أحدى برقياتها أن آخر الفضائح التي إرتكبها الضباط القوميون هي جريمة إغتيال شاهد الإثبات (محمود جميل) في مطار بيروت عندما حاول الوصول إلى بغداد لأداء الشهادة أمام المحكمة لكشف مؤامرة الجمهورية العربية المتحدة ضد الجمهورية العراقية , فإن محاولة إغتيال الشاهد قد بلغت قمة غضب عبدالكريم قاسم , الأمر الذي دفعه على مصادقة تنفيذ أحكام الإعدام بحق الطبقجلي والضباط الآخرين المتهمين بأحداث الموصل وكركوك , ولاسيما وأن عبدالكريم قاسم كان مقتنعاً بأن هؤلاء الضباط قد تآمروا فعلاً مع جمال عبدالناصر لإسقاط نظام حكمه[4] .

وعندما عرض الطبقجلي على الهيئة التحقيقية التي كان يرأسها العقيد الركن هاشم عبدالجبار , فقد عومل الطبقجلي معاملة غاية في السوء , إذ وجهت له الإهانات أمام ضباطه وجنوده المعتقلين معه , وهدد باستخدام شتى أساليب التعذيب مالم يعترف بدوره في التخطيط لحركة الشواف , وعلى الرغم من وسائل العنف والقسوة التي تلقاها الطبقجلي, إلاّ أنه أكد لن يعترف بشيء مهما بلغت أساليب التعذيب[5] .

---

(1) سعد زغلزل محمود , المصدر السابق , ص 106 .

(2) محمد حمدي الجعفري , محكمة المهداوي أغرب المحاكمات السياسية في تأريخ العراق الحديث , (د. م) , 1990 , ص 110 .

(3) جريدة الأهـالي , العدد 209 , في 18 آب 1959 ؛ جريدة اتحاد الشعب , العدد 176 , في 20 آب 1959 .

(4) فرات عبدالحسن كاظم , إسراء فالح غالي , موقف السفارة البريطانية من محاكمة الضباط القوميين 21 آب 1959 , مجلة أبحاث البصرة , المجلد 43 , العدد 2 , كليـة التربيـة للعلوم الإنسانية , جامعة البصرة , السنة 2018 , , ص 208 – 209 .

(5) منير علي , مذكرات عبدالسلام عارف , بغداد , 1967 , ص 92 .

ومهما يكن من أمر فإن الوجبة الأخيرة التي أحيلت إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة , بعد أن أنهت الهيئة التحقيقية مهامها , كانت تضم كبار الضباط وهم الزعيم ناظم الطبقجلي , والعقيد رفعت الحاج سري , والعقيد خليل سلمان , والعقيد ركن منير فهمي , واللواء حسين العمري , والمقدم الركن عزيز أحمد شهاب , والرئيس الركن داود سعيد خليل , وقد أصدرت المحكمة حكم الإعدام رمياً بالرصاص حتى الموت ؛ وذلك لإشتراكهم مع الشواف للإعداد للحركة , حيث نفذ حكم الإعدام بهم في 20 أيلول 1959 وبالسجن المؤبد والأشغال الشاقة على (27) عسكرياً ومدنياً[1] .

أحدث قرار تنفيذ حكم الإعدام ردود فعل عنيفة , فقد قام دعاة الوحدة العربية الشاملة بتظاهرة في الأعظمية وفي الكرخ وأكثر سكانها من الوحدويين , إذ أعلنوا عن غضبهم من إصرار عبدالكريم قاسم على إعدام الضباط , وقد خرجت الألوف من المواطنين إلى الشوارع بعد أن أقفلت الأسواق للتعبير عن غضبهم مرددين هتافاتهم : ((يابغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحق نوري)) ((والمجد والخلود لشهداء أم الطبول)) , وسارت مظاهرة ضخمة من جامع العساف في الأعظمية تحمل جنازة رمزية سار خلفها مئات الآلاف من الناس اتجهت إلى دار (ناظم الطبقجلي) وبعدها رجعت إلى دار (رفعت الحاج سري) في شارع طه , ثم دار (عزيز أحمد شهاب) , ثم اتجهت إلى باب المعظم ووصلت إلى ساحة مجلس السيادة باتجاه باب المعظم إلى وزارة الدفاع . وعلى الرغم من القسوة والعنف التي واجهت المتظاهرين من قبل عبدالكريم قاسم باصداره الأوامر المشددة بتفريقهم بالقوة , إلاّ أن المظاهرات استمرت لمدة يومين كاملين وأصدرت الأوامر باعتقال الزعماء الوحدويين الذين أوعزوا بقيام التظاهرة[2] .

ويبدو أن لصدور قرار إعدام الضباط القوميين بضمنهم الطبقجلي ورفعت الحاج سري , كان بمثابة صدمة كبيرة في العراق تحمل في ثناياها التأثير في توسيع الصراع بين العناصر القومية والشيوعية .

وبهذا يمكن القول بأن فشل حركة الشواف في الموصل , التي تبين من خلالها طبيعة التنافس بين الأحزاب السياسية وتطور الصراع السياسي بين الشيوعيين والقوميين , قد ألقت بظلالها على مدينة كركوك , فهي حلقة الإمتداد لأحداث العنف السياسي الذي تحول إلى صراع بين القوميات العراقية ويأتي الصراع

---

[1] وزارة الدفاع , محاضر محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة , ج 19 , مطبعــة الحكومة , بغداد , 1959, ص 457 .

[2] عماد نعمة العبادي , رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي 1948 – 1959 , ط 1 , الدار العربيـة للموسوعـات , بيروت , 2002 , ص 125 – 126 ؛ مجيد خدوري , المصدر السابق , ص 179 .

بين الأكراد والتركمان في مقدمتها , ليتسنى للباحث الوقوف على أهم أحداث العنف التي تصاعدت وتيرتها في كركوك .

أحداث العنف في كركوك

تعد زيارة مصطفى البارزاني[1] إلى كركوك في 26 تشرين الأول 1958 , أولى حلقات التصادم بين الأكراد والتركمان , وازدياد حالة العنف والتوتر , ولاسيما بعد شيوع أخبار عن محاولة اغتيال مصطفى البارزاني , وقد وجهت أصابع الإتهام نحو المقدم التركماني هيدايت أرسلان آمر الإنضباط العسكري وذلك عن طريق زرع قنبلة في سيارة مصطفى البارزاني التي كان من المقرر أن تنقله إلى مطار كركوك , وقد حاولت الفرقة الثانية السيطرة على الأوضاع في كركوك واعتقال بعض المخربين والمتجاوزين على الناس وارسالهم إلى بغداد , إلاّ أن مازاد الأمور تعقيداً وسوءاً هو إنضمام بعض أفراد الفرقة الثانية من الكرد حصراً إلى المخربين والتعدي على التركمان[2] .

ونتيجة لما سبق من تردي الأوضاع السياسية في كركوك , وللحد من ظاهرة الصراع بين التركمان والكرد , فقد تشكلت لجنة خاصة من أعيان المدينة ضمت أعضاء من كلا الطرفين وقد سميت لجنة التعاون والتضامن الوطني بكركوك[3] , وأصدرت اللجنة بياناً دعت فيه إلى التمسك بروح الوطنية والتعايش السلمي بين الأكراد والتركمان , لكنها لم تستطع الحد من حالة الصراع بينهما[4] .

استغلت بعض العناصر من المقاومة الشعبية إلى جانب اللجنة الخاصة للتحري والتفتيش عن الأسلحة التي أرسلتها مديرية الخطط العسكرية في 26 كانون الأول 1958 التي تكدست في بيوت التركمان , مستخدمة تلك الذريعة لعمليات الإعتقال والتدمير والنهب التي طالت مجموعة من التركمان

---

[1] مصطفى البارزاني : ولد في قرية بارزان في كردستان العراق سنة 1903 , ينتمي إلى قبيلة كردية عراقية , هرب إلى الإتحاد السوفيتي وعاد إلى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 , توفى البارزاني في واشنطن في الأول من آذار سنة 1979 . للمزيد ينظر : محمد علي الصويركي الكردي , الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التأريخ , المجلد الأول , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2008 , ص 337 .

[2] د . ك . و , وزارة الداخلية , ملفة (29 / 4 / قسم 8) , الدعاية الشيوعية , نداء اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كركوك , بلا عدد , بتأريخ 26 تشرين الأول 1959 ؛ محمود الدرة , المصدر السابق , ص 302 .

[3] ضمت هذه اللجنة ممثلين عن الكرد وهم المحامي مكرم الطالباني والمحامي حسين البرزنجي والعقيد المتقاعد عبدالقادر البرزنجي والمحامي عمر مصطفى, بينما مثل الجانب التركماني المحامي محمد الحاج عزت والمحامي تحسين رأفت والعقيد أول متقاعد عطا خيرالله . ينظر: جعفر عباس حميدي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 3, ص 20 .

[4] احمد عبدالعزيز محمود,نضال الرفيق عزيز محمد سكرتيرالعام السابق للحزب الشيوعي العراقي,أربيل,2013,ص 43 .

ضمن قائمة أعدتها لذلك الغرض[1] , ونتيجة لذلك اضطربت الأوضاع الأمنية في كركوك , بعد عملية التحري عن الأسلحة , فقد أرسل حسين عبدعلي مدير أمن منطقة كركوك كتاباً إلى متصرف لواء كركوك برقم (1728) بتأريخ 27 كانون الأول 1958 , يتضمن انتقادات شديدة اللهجة ضد تصرفات المقاومة الشعبية التي تحمل طابعاً غير قانوني جاء فيه : ((على أثر عملية التحري أخذ الأكثرية من شيوعي كركوك يطلقون على أنفسهم المقاومة الشعبية , ويعقدون اجتماعاتهم وتكتلاتهم في مكتبة الثقافة الوطنية لصاحبها (فكرت عمر) الكائنة في شارع الأوقاف يتلقون الأوامر والتعليمات فيها , ثم يتوزعون على مفترق الطرق الرئيسة والشوارع العامة لتفتيش السيارات والأهالي , وتعدى ذلك إلى تفتيش ضباط الجيش وهم بملابسهم الرسمية , ولم يكتفوا بهذا , بل أخذوا يطوقون بعض الدور بحجة الإشتباه بوجود السلاح فيها وغيرها من الإدعاءات , وأن الحالة قد تردت في كركوك من سوء تصرف هذه الجماعة , وأن بقائهم بالشكل المذكور , واستمرارهم بالضغط على حريات الناس أمر غير مرغوب فيه , وينافي مانصت عليه القوانين , ولايستبعد إحتمال وقوع إشتباكات دائمية بين الطرفين , لذا يرجى مراجعة الجهات المختصة بالأمر , وبالضرب على أيدي العابثين في الأمن وسلامة الدولة , وغلق المكتبة المذكورة قبل أن تتدهور الحالة في المدينة))[2] .

تصاعدت حدة التوتر في كركوك بعد فشل حركة الشواف , وإحالة الطبقجلي إلى التقاعد وتعيين الزعيم الركن داود الجنابي قائداً للفرقة الثانية[3] , ففي بداية عمله اتخذ عدة إجراءات عنيفة صعدت من حدة الأزمة , فقد أصدر أمراً بمنع إصدار جميع الجرائد التركمانية (البشير والآفاق وكركوك) ونفي العشرات من الأطباء والمحامين , ورجال الأعمال التركمان واعتقالهم وترحيل بعضهم إلى المناطق الجنوبية , وفرضت عليهم الإقامة الجبرية , وأمر باقتحام المنازل والمقرات الخاصة بالتركمان فقط وتفتيشها وإلقاء القبض على أفراد أي منزل توجد فيه أسلحة , وقد طالبت المقاومة الشعبية بضرورة تسليحها[4] .

---

[1] محمود الدرة , المصدر السابق , ص 303 .

[2] نقلاً عن : خليل ابراهيم حسين , الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلي والقوميين , ج 3 , ص 56 – 57 .

[3] نوري طالباني , منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي , ط 3 , منشورات آراس , أربيل , 2004 , ص 111.

[4] عزيز قادر الصمانجي , التأريخ السياسي لتركمان العراق , دار الساقي , بيروت , 1999 , ص 146 .

بدأت الأمور تنذر بالخطر , عندما أنضم معظم الأكراد الذين لم يكن لديهم مبرر للعنف مطلقاً إلى الجمعيات والنقابات والهيئات التابعة للحزب الشيوعي في كركوك , مما أعطى الدور الواضح للهيمنة الشيوعية الكردية على السلطة في المدينة , وعليه فقد واجهت تلك الظروف تهديداً في شهر حزيران 1959 , عندما أقدم عبدالكريم قاسم على استبعاد الزعيم الركن داود الجنابي العضو في الحزب الشيوعي, وتم إلغاء الأحكام المفروضة على المبعدين التركمان إذ رجعوا إلى كركوك[1] .

والجدير بالذكر ان استبعاد الزعيم عبدالكريم قاسم لداود الجنابي تمت بصورة خفية بناءً على توسط وإلحاح الملا مصطفى البارزاني, أو كان طلبه عاملاً من العوامل التي حملت عبدالكريم قاسم على ذلك ؛ بسبب الأوامر الصادرة من مقر الفرقة الثانية التي نصت على توقيف عدد كبير من الشخصيات في كل من ألوية أربيل وكركوك والموصل والسليمانية , وفقاً لعمليات الإعتقال التي كانت تجري عن طريق قوات المقاومة الشعبية وبتوجيه منها[2] .

ويبدو أن الأمور كانت على وشك الإنفجار , ولاسيما بعد فشل وساطة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني لدى عبدالكريم قاسم في طلب إعادة داود الجنابي إلى كركوك[3] , الأمر الذي أدى إلى سخط أفراد الجيش الذين استشاطوا غضباً , فضلاً عن انزعاج أعضاء المقاومة الشعبية , وبذلك مهدت لأحداث العنف التي وقعت في 14 تموز 1959 , وهي أسوأ الأحداث التي شهدتها كركوك[4] .

سرعان ماتحولت الإحتفالات بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقيام ثورة 14 تموز 1958 إلى أعمال عنف , موجهة ضد التركمان , الذين عبروا عن عدم رغبتهم في الإشتراك مع الجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني) في تلك الإحتفالات[5] , والملفت للنظر أن التركمان أقاموا احتفالات على مستوى موسع في جميع أرجاء المدينة , إذ نصبوا أقواساً أكثر من (130) قوساً , وكانت مزينة بصور عبدالكريم قاسم , فقد أثارت تلك الأمور الجبهة الوطنية بشكل كبير , عندها قاموا

---

[1] أرشد الهرمزي , التركمان والوطن العراق , ط 2 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2005 , ص 73 .

[2] أوريل دان , المصدر السابق , ص 283 .

[3] حنا بطاطو , الكتاب الثالث , المصدر السابق , ص 226 .

[4] جرجيس فتح الله , العراق في عهد قاسم آراء وخواطر 1958 – 1963 , ج 2 , دار نبز للطباعة والنشر , السويد , 1989 , ص 215 .

[5] كاظم حبيب , لمحات من عراق القرن العشرين , الكتاب الخامس , ج 2 , ص 260 .

بحركات استفزازية ضد المواطنين التركمان في كل مكان , وكانوا يحملون الأعلام السوفيتية ويرددون " جبهة جبهة وطنية صداقة سوفيتية عراقية لتسقط التركمانية " وكانوا يحملون الحبال[1] .

وبعد أن انطلقت المسيرة التي يقودها الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني من ضمن الإحتفالات الشعبية يوم 14 تموز 1959 من الساحة الكائنة قرب مقر شركة نفط كركوك , وعند وصولها إلى مقهى 14 تموز سمع إطلاق النار من مصدر مجهول باتجاه المتظاهرين , لذا عَدَّ الشيوعيون أن مصدر النار يعود إلى التركمان , الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوتر وقيام الفوضى , وفقدت السيطرة على الوضع , وحدثت انتهاكات وأعمال تصفية ضد التركمان[2] .

وفي أثناء هذه الفوضى العارمة وحالة العنف المتزايد , تم قتل (20) تركمانياً وسحلت جثثهم في الشوارع , وقد قام أفراد من المقاومة الشعبية التابعة إلى الحزب الشيوعي بمهاجمة مركز إمام قاسم وكسروا أقفال المشاجب , واستولوا على الأسلحة , وهجموا على مقهى البيان وسينما المعلمين وقتلوا أصحابها وسحلوا في الشوارع , وعلقوا على الأشجار وأعمدة الكهرباء[3] , وقاموا بالإعتداء على المحلات التجارية والمنازل العائدة إلى التركمان وبعد نهبها قاموا بحرقها[4] .

وفي صباح يوم 15 تموز 1959 أخذت تجمعات الجبهة الوطنية تنتشر في كل جانب من جوانب المدينة , وألقوا بتبعات هذه الأعمال على التركمان وعدهم مصدر الإطلاقات , وفي اليوم نفسه قامت مجموعة من الجنود الأكراد في اللواء الرابع عشر بقصف سينما المعلمين بقذائف الهاون , وقصفت القلعة القديمة بقذائف الهاون بحجة أنها مصدر الإطلاقات على المدينة[5] .

---

[1] د . ك . و , وزارة الداخلية , رقم الملفة 2405100 , احداث كركوك , كتاب صادر من سليم عبدالله – عبدالكريم قاسم / الحاكم العسكري العام / رئيس هيئة التحقيق , بتأريخ 15 تموز 1959 , و1 , ص 58 .

[2] رافد رسول عبد , الفكر السياسي للحزب الشيوعي العراقي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2010 , ص 22 .

[3] ماريون فاروق سلوغت , بيتر سلوغت , من الثورة إلى الديكتاتورية , ترجمة مالك النبراسي , منشورات دار الجمل , بغداد , 2003 .

[4] د . ك . و , وزارة الدفاع , المجلس العرفي العسكري الثاني , معروف البرزنجي وجماعته , رقم الملفة 1445 / 3206062 , تأريخ 1960 – 1962 ؛ حنا بطاطو , الكتاب الثالث , المصدر السابق , ص 228 .

[5] عماد جاسم عناد , الإغتيالات والتصفيات السياسية في العراق (1958 – 1963) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2019 , ص 87 .

ولم تتوقف أعمال العنف التي استهدفت التركمان في كركوك الاّ بعد وصول تعزيزات عسكرية من بغداد في 17 تموز 1959 , بقيادة عبدالرحمن عارف قائد الفرقة الثالثة الذي أعلن أنه سيقتل ويعتقل كل من يحمل السلاح ويتجول في شوارع وأزقة كركوك , حيث وجه ببيان عسكري شديد اللهجة إلى مجاميع المقاومة الشعبية وجماعات أنصار السلام واللواء الرابع وسرية الشغل , يأمرهم بتسليم أسلحتهم فوراً إلى قيادة الفرقة الثالثة , خلال يوم واحد فقط , وبعكسه سوف يتم التعامل مع هذه القوة وفق الإجراءات القانونية الرسمية ؛ لأنها كانت تسعى لإثارة الشغب والعنف في البلد[1] .

وقف عبدالكريم قاسم من أحداث كركوك موقفاً عنيفاً , بعد أن أكدت التقارير الأمنية التي وصلته من الدوائر الأمنية في كركوك عما يحدث من مجازر مروعة ضد التركمان على يد الشيوعيين[2] , مما دفعت عبدالكريم قاسم على مهاجمة الشيوعيين بشكل غير مباشر في الخطاب الذي ألقاه في كنيسة مار يوسف في 19 تموز 1959 , وبلهجة عنيفة جداً , جاء فيه : ((أن ماحدث أخيراً في كركوك أنني أشجبه شجباً تاماً وباستطاعتنا أيها الأخوان أن نسحق كل من يتصدى لأبناء شعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى , أنني أميل إلى الرحمة ولاأميل إلى القسوة , فلدينا من القوة مايمكننا من سحق كل عنصر فوضوي يتصدى لأبناء هذا الشعب غير أنني أطلب إلى هؤلاء الذين انتزعت منهم الرحمة أن يرجعوا إلى طريق الرشاد وإلى الإنسانية فإن الرجوع إلى الإنسانية والرجوع إلى طريق الرشاد والصواب أضمن لهم . أنني سوف أحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المدن الأخرى والقرى والأرياف . غير أني أقولها لكم كلمة صريحة أنني ألتزم بالحق والعدل ولاأحاسب غير المعتدي وعلى المعتدي تدور الدوائر , وأنني أطلب من أخواني أبناء الشعب مهما كانت دياناتهم وقومياتهم وأجناسهم ومبادئهم وميولهم أن ينزعوا عنهم التعصب الأعمى ويكونوا أخواناً في الشدائد والملمات))[3] .

---

[1] فاروق عبدالله عبدالرحمن , التركمان في العراق والتأريخ حقيقة التداخل والوجود , مؤسسة المختار للطباعة والنشر , بغداد , 2010 , ص 298 .

[2] سرمد سعد يوسف طاهر , وزارة الداخلية العراقية 1958 – 1963 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة واسط , 2015 , ص 175 – 176 .

[3] وزارة الإرشاد , مبادىء ثورة 14 تموز في خطب إبن الشعب البار الزعيم عبدالكريم قاسم لعام 1959 , ج 2 , مطبعة الحكومة , بغداد , 1960 , ص 44 – 47 ؛ جريدة الثورة , العدد 212 , في 20 تموز 1959 ؛ جريدة الزمان , العدد 6590 , في 21 تموز 1959 .

ويبدو أن هذا الخطاب أنه يمثل نقطة تحول هامة في شخصية عبدالكريم قاسم عندما شعر أن الأمور وصلت إلى حد لايطاق , فبيّن موقفه العنيف والصارم تجاه الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني , التي استبيحت من خلالهما الدماء , بدافع العصبية والقومية المقيتة .

وفي ضوء ذلك , أخذت الصحف المحلية تشن هجومها على الشيوعيين بصورة علنية , وقد وصفتهم بالفوضويين الأمر الذي أدى إلى إعلان إنسحابهم من المنظمات المهنية والنقابات والمقاومة الشعبية[1] .

جاء رد الحكومة في مؤتمر صحفي عقده عبدالكريم قاسم يوم 29 تموز 1959 أوضح فيه الجرائم التي أرتكبت في كركوك ومدن أخرى في العراق بعد أن عرض على الصحفيين صور المقابر الجماعية والبلدوزرات التي دفنت الجثث في التراب , وكذلك الجثث المعلقة على أعمدة الكهرباء[2] , وأيضاً أشار للصحفيين إلى الأعمال التخريبية بقوله : ((أنتم السبب في كل الحوادث التي جرت , إنّ هولاكو لم يرتكب في زمنه مثل هذه الفضائح , كما أن الصهاينة أنفسهم لم يرتكبوها . وقال هذه أعمال القوى الوطنية أو المنظمات التي تدعي بأنها ديمقراطية .. لماذا كلهم من التركمان ؟ أعطوني أحداً مقتولاً من الجهة المقابلة أين هي المؤامرة ؟ هل أخوانكم التركمان أعداء الشعب ؟ لو لم أشجب هذه الأعمال في كلمتي في مار يوسف , فإن كرامتنا كانت ستُهدر في الخارج .. أنني أطلب منكم أن تقلعوا عن الكتابة عن أية مؤامرة وأنني أستطيع أن أقبر أية مؤامرة , وأنه لترد في الخلق أن ينشأ الأطفال على مثل عبارة ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية))[3] . فقد ألقى عبدالكريم قاسم باللوم على الصحفيين الذين أسهموا إلى حد كبير في إثارة الشائعات حول المؤامرة على البلاد , فالأحداث العنيفة التي جرت في كركوك , كان دور الإعلام فيها هو بمثابة صب الزيت على النار .

ونتيجة لما تقدم , أتخذ عبدالكريم قاسم إجراءات مشددة ضد الشيوعيين , فقد أصدر تعليماته إلى العقيد محسن الرفيعي[4] مدير الإستخبارات العسكرية وإلى العقيد عبدالمجيد خليل مدير الأمن العام وإلى

---

[1] نوري عبدالحميد العاني , علاء جاسم محمد الحربي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 3 , ص 94 .

[2] بشائر محمود المنصوري , المصدر السابق , ص 213 .

[3] جريدة اتحاد الشعب , العدد 158 , في 31 تموز 1959 .

[4] العقيد محسن الرفيعي : ولد في النجف الأشرف سنة 1917 وهو من عائلة الرفيعي المعروفة , تخرج في الكلية العسكرية سنة 1941 برتبة ملازم ثان ، وشارك في حركات 1941 وحركات راوندوز سنة 1945 . كما شارك في حرب فلسطين سنة 1948 وتقلد مناصب مختلفة في الجيش حتى أُنيطت به مديرية الاستخبارات العسكرية بعد ثورة 14 تموز . للمزيد من التفاصيل ينظر : كاظم دويخ صبيح , محسن الرفيعي ودوره العسكري والسياسي في العراق

المتصرفين وقادة الفرق العسكرية , بتوجيه ضربات إلى الحزب الشيوعي , إذ اعتقل في المدة مابين 19 تموز و 12 آب 1959 المئات من قوات المقاومة الشعبية التابعة إلى الحزب الشيوعي , وأغلق مقر اتحاد الشبيبة الديمقراطي في بعض المحافظات , وهدد بمعاقبة الأشخاص الذين ينتحلون لأنفسهم صفة لجان الدفاع عن الجمهورية , وغلق مكاتب الإتحاد العام لنقابات العمال[1] , فضلاً عن تسريح مالايقل عن (1700) ضابطاً من بينهم جميع الضباط من الدورة 13 التي كان الشيوعيون يشكلون نسبة كبيرة فيها[2] .

وبهذا فأن حوادث كركوك الدموية كانت قد أثبتت أن هنالك عوامل للعنف السياسي تقوم بتأجيجه ومن ضمنها العامل القومي الذي كان سبباً في تأزم الوضع بين القوميتين الكردية والتركمانية , وتمادي قوات المقاومة الشعبية المنضوية تحت الحزب الشيوعي العراقي بحملات الإعتقال وإراقة الدماء من قتل وتعذيب وسحل الجثث في الشوارع والتعليق على أعمدة الكهرباء , أكثرها حالات بعيدة عن القيم الإنسانية والإسلام , غير أن عبدالكريم قاسم قد وضع حداً لهذه التجاوزات التي فاقت الواقع ووصفهم بالفوضويين , هاجم فيه التعصب القومي للكرد .

إن تلك الأحداث وماسبقها من أحداث عنف أسست للعنف السياسي في العراق المعاصر وإثارة الكثير من النزعات الطائفية والعرقية والمذهبية , وكانت السبب في تفتيت النسيج المجتمعي في العراق , وهو مانعاني منه في وقتنا الحاضر .

رابعاً : محاولات إغتيال عبدالكريم قاسم للمدة (1959 – 1962)

ترسخت لدى القوميين فكرة أنه لايمكن التخلص من الشيوعيين ونفوذهم الواسع إلاّ بالقضاء على عبدالكريم قاسم بوصفه حسب تعبيرهم المسؤول الأول عن قوتهم وسعة نفوذهم[3] , وأن ماتعرض له البعثيون والقوميون من عمليات اعتقال وتعذيب بعد حركة الشواف سالفة الذكر , واتهام حزب البعث لعبدالكريم قاسم أن مايقوم به الشيوعيون من أفعال عنف هو بدعم وإسناد منه فلابد من التخلص منه[4]

حتى عـام 1968, رسالة ماجستير غير منشورة , كليـة الاداب , جامعة ذي قار , 2013 .

[1] حنا بطاطو , الكتاب الثالث , ص 234 .

[2] نوري عبدالحميد العاني , علاء جاسم محمد الحربي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 3 , ص 82 .

[3] فؤاد الركابي , الحل الأوحد الكتاب العربي , القاهرة , 1963 , ص 33 .

[4] مناف جاسب الخزاعي , الصراع البعثي – الشيوعي في العراق 1947 – 1968 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2017 , ص 148 .

ولغرض استعادة نشاطهم بدأ البعثيون بالتحرك من أجل اغتيال عبدالكريم قاسم منذ شهر نيسان 1959 , إذ عقد فؤاد الركابي اجتماعاً للقيادة القطرية في منزل خالد علي الصالح الكائن في منطقة العلوية[1] .

أسفر عن الإجتماع اختيار أسماء الأشخاص لتنفيذ العملية وهم : عبدالوهاب الغريري وصدام حسين وأحمد طه العزوز وحاتم حمدان العزاوي وعبدالكريم الشيخلي وسمير عبدالعزيز النجم وشاكر ابراهيم حليوه وطه ياسين علي وعلي حسون[2] , وأختير عبدالله الركابي ليكون حلقة الوصل بين فؤاد الركابي والعناصر القومية , وقد أتصل الأخير ببعض العناصر القومية لضمان تأييدهم ودعمهم للعملية , فاستجاب محمد صديق شنشل لذلك وأعلن عن تأييده وحماسته , وكان يرى أن في قتل عبدالكريم قاسم حلاً سياسياً مهماً وجزءاً من خطة أوسع لتستلم السلطة الفئات والأحزاب القومية , وتعبيراً عن رغبته هذه قام بالتبرع بمبلغ من المال قدره ألف دينار دعماً منه للعملية[3] .

بدأت التحركات لوضع الخطة النهائية التي نصت على أن يقوم أحد الأعضاء بقيادة السيارة حتى يتم قطع الطريق عليه , بعدها يقوم ثمانية أشخاص في تنفيذ مهمة الإغتيال وذلك بإطلاق النار , اثنان منهم يطلقان النار على السائق والشخص المرافق لعبدالكريم قاسم الذي يكون محل جلوسه كالمعتاد إلى يمين السائق , وكذلك يقوم الإثنان الآخران بإطلاق النار على عبدالكريم قاسم , بينما يقوم الأربعة الباقون بإطلاق النار بإتجاه سيارة الحرس العسكري , وتم تعيين أثنان آخران لغرض حماية المنفذين , لكي يسهل عملية الإنسحاب بعد تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقهم وعلى هذا الأساس تم تحديد نوع السلاح الرشاش كأداة للتنفيذ , إضافة إلى ذلك استخدام القنابل اليدوية في سبيل تطبيق الخطة بنجاح تام[4] .

واتماماً لعملية الإغتيال تم اختيار محلة رأس القرية بشارع الرشيد مكاناً لتنفيذ العملية ؛ لأنها تقع في منتصف الطريق بين وزارة الدفاع ومنزل عبدالكريم قاسم , وكان يتصف بضيق شوارعه مما يسهل انسحاب المنفذين ومن ثمَّ يعطي سهولة في عرقلة سيارة عبدالكريم قاسم , ويؤمن هذا الطريق بعدم إيجاد

---

(1) عدي حسن داخل , فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (1931 – 1971) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2014 , ص 63 .

(2) ماريون فاروق , بيتر سلوغت , المصدر السابق , ص 122 .

(3) علاء جاسم محمد الحربي , محمد صديق شنشل ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1959 , مجلة (الأستاذ) , العدد 3 , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , تموز 1999 , ص 88 .

(4) عماد جاسم عناد , المصدر السابق , ص 93 ؛ فيبي مار , المصدر السابق , ص 53 – 54 .

صعوبة في وصول المنفذين إلى شارع الجمهورية حيث تنتظرهم السيارة التي تنقلهم إلى مكان اختبائهم[1] .

وفي الساعة 6 من مساء يوم 7 تشرين الأول 1959 مرت سيارة الزعيم عبدالكريم قاسم في طريقه من وزارة الدفاع باتجاه الباب الشرقي سالكاً شارع الرشيد قاصداً الممثلية التجارية الألمانية لحضور الحفل الذي أقامه الملحق التجاري بمناسبة العيد الوطني لجمهورية ألمانيا الديمقراطية , عند ذلك وجد فؤاد الركابي الفرصة قد حانت لتنفيذ المهمة التي تم تقريرها , حتى وإن لم يمر عبدالكريم قاسم في شارع الرشيد , ففي هذه الحالة يجب ملاحقته وتنفذ العملية عند خروجه من الممثلية التجارية[2] .

عندئذٍ وصلت الإشارة المتفق عليها من طه ياسين العلي وهي (محمود) وتعني قدوم عبدالكريم قاسم إلى شارع الرشيد من جهة باب المعظم , فتوجه على أثرها المنفذون من محلة رأس القرية وهم يخبئون رشاشاتهم تحت ملابسهم , وأسرع سليم عيسى الزيبق إلى سيارته ليعترض سيارة عبدالكريم قاسم , لكنه لم يتمكن من تشغيلها ؛ لأن السيارة مقفولة ونسي المفاتيح بداخلها[3] .

وفي هذا الوقت الحرج وصلت سيارة عبدالكريم قاسم إلى نقطة التنفيذ , حتى بدأ عبدالوهاب الغريري بإطلاق النار على السيارة وقتل سائقها (كاظم عارف) , وعندما توقفت السيارة أحيطت بها النيران من جوانب عديدة , أدت إلى سقوط (قاسم أمين) المرافق الشخصي لعبدالكريم قاسم, وسقط عبدالكريم قاسم في المقعد الخلفي للسيارة نتيجة إصابته بجروح , وكان من المقرر ضرورة استخدام القنابل اليدوية من قبل المنفذين حتى يتسنى ضمان نجاح العملية , ولكن شاءت الأقدار أن تسقط أحدى القنابل في الشارع دون أن تصب سيارة عبدالكريم قاسم[4] .

بينما القنبلة الثانية أصيب صاحبها بعد إطلاقات نارية أوقفته عن استخدامها , وتعطلت أحدى الرشاشات عن الرمي , وأراد عبدالوهاب الغريري الإنقضاض على السيارة التي كانت تقف على أرض مرتفعة فانحدرت وبتحركها لم يعد وقوف المنفذين منتظماً ؛ بسبب قلة الخبرة وعدم الإلتزام بتطبيق خطة فؤاد الركابي , وقد تعرض عبدالوهاب الغريري بإطلاقة نارية من أحد أفراد المجموعة أردته قتيلاً , وأصيب

---

[1] فؤاد الركابي , المصدر السابق , ص 14 ؛ عدي حسن داخل , المصدر السابق , ص 64 .

[2] حسن السعيد , نواطير الغرب صفحات من ملف اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948 – 1968 , دار عدنان , بغداد , 2015 , ص 205 – 206 .

[3] فؤاد الركابي , المصدر السابق , ص 44 .

[4] المصدر نفسه , نفس الصفحة .

سمير عبدالعزيز النجم في كتفه الأيسر , وبذلك أربكت أحداث العنف تلك منفذيها , مما أدى إلى إنسحابهم فاعتقدوا أن عبدالكريم قاسم قُتل , وعليه انسحبوا إلى شارع الجمهورية حيث تنتظرهم سيارتهم لكي تنقلهم إلى المكان الآمن لإختبائهم[1] .

أتصل فؤاد الركابي بصالح مهدي عماش حالما وصلت إليه الأخبار بتنفيذ العملية وقتل عبدالكريم قاسم , وأبلغه بنجاح العملية وأن على الضباط القوميين التحرك لتسلم السلطة , فكان جواب صالح مهدي عماش أن الحاكم العسكري أحمد صالح العبدي سيطر على الموقف , وحال دون تحرك الضباط المعارضين لعبدالكريم قاسم , ويظهر أن الضباط القوميين تجنبوا الدخول في هذا المعترك المحفوف بالمخاطر , ولاسيما بعد فشل حركة الشواف وإعدام الضباط القائمين عليها حيث زرعت في نفوسهم الخوف من مواجهة السلطة[2] , واتصل فؤاد الركابي بالفريق محمد نجيب الربيعي وأخبره بمقتل عبدالكريم قاسم , فقام الربيعي بارتداء ملابسه العسكرية وذهب إلى وزارة الدفاع لكي يتسلم السلطة , وبعد وصوله إلى وزارة الدفاع سمع مفاده أن عبدالكريم قاسم قد أصيب ونقل إلى المستشفى , وسوف يلقي خطاباً موجهاً إلى الجماهير , فادعى محمد نجيب الربيعي أنه جاء لمنع الشيوعيين من السيطرة على وزارة الدفاع[3] .

أثبتت عملية إغتيال عبدالكريم قاسم تلك فشلها , وبعد عدة أيام تمكنت الأجهزة الأمنية من التعرف على هوية الشخص الذي قتل برصاص زملائه , عندما أصابهم الفزع والإرتباك , وهو عبدالوهاب الغريري , وبعد إلقاء القبض على شاكر حليوة الذي اعترف على باقي المجموعة التي نفذت العملية وفرار الباقين إلى سوريا[4] .

وبعد صدور تقرير لجنة التحقيق[5] الذي كشف عن ضلوع حزب البعث بهذه العملية , عقدت محكمة الشعب يوم 26 تشرين الأول 1959 جلستها الأولى للنظر في قضية المتهمين الحاضرين

---

(1) المصدر نفسه , نفس الصفحة .

(2) عدي حسن داخل , المصدر السابق , ص 71 .

(3) المصدر نفسه , ص 71 – 72 .

(4) جاسم كاظم العزاوي , مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي ثورة 14 تموز أسرارها – أحداثها – رجالها حتى نهاية عبدالكريم قاسم , المعرفة للطباعة والنشر , بغداد , 1990 , ص 242 ؛ جعفر عباس حميدي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 3 , ص 134 .

(5) تالفت هذه اللجنة كل من سعد عبدالوهاب القرغولي رئيساً وعضوية وديع جرجيس عضو محكمة التمييز وحافظ خالد رئيس المحكمة الكبرى والتحق بهم كل من العقيد جلال بالطه والمقدم عبدالرزاق الزبيدي , وقد تشكلت هيئة تنسيق

والغائبين , وقد قسمتهم المحكمة إلى سبع دفعات وأصدرت أحكاماً مختلفة بحقهم تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة والسجن وغيرها[1] , إلاّ أن هذه الأحكام لم تنفذ , إذ أصدر عبدالكريم قاسم بياناً في 31 آذار 1960 ألغى هذه الأحكام وذلك قبل ثلاث ساعات من تنفيذ أحكام الإعدام[2] .

أعقبت المحاولة الفاشلة لإغتيال عبدالكريم قاسم التي قامت في 7 تشرين الأول 1959 محاولات عديدة أهمها :

المحاولة الأولى : تلت عملية محاولة اغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم في رأس القرية ونجاته منها , تحرك الكثير من الضباط والأحزاب بهذا الإتجاه لمعاودة تكرار العملية , فقد أقدم العقيد محمد سبع العبوسي على تجنيد تسعة أشخاص لغرض مهاجمة سيارة عبدالكريم قاسم عند مرورها في ساحة الطيران في بغداد, لكن الأسلحة الخفيفة التي برفقتهم لم تناسب العملية ؛ لأن سيارة الزعيم مصفحة ولاتنفع معها مثل هذه الأسلحة , ولهذا أبدى محمد العبوسي إستعداده لتدبير سلاح مناسب من نوع (بازوكا) يمكنه من اختراق السيارة المصفحة , غير أن المحاولة باءت بالفشل قبل تنفيذها بسبب اكتشافها من قبل الأجهزة الأمنية[3] .

المحاولة الثانية : حاول حزب البعث إغتيال عبدالكريم قاسم في أثناء زيارة الرئيس الجزائري أحمد بن بلة في 5 نيسان 1961 , وكان المخطط للعملية أن تنفذ أثناء سير المظاهرات , إلاّ إنها فشلت خوفاً من أن تسوء العلاقة بين البلدين في حالة عدم نجاحها[4] .

المحاولة الثالثة : أراد حزب البعث تنفيذ هذه المحاولة عند زيارة عبدالكريم قاسم إلى مدينة الصويرة لإفتتاح ثانوية للطلبة في تموز 1962 , إذ كلف الحزب عناصره من الضباط للقيام بعملية إغتيال الزعيم

ملحقة بلجنة التحقيق وتألفت كل من علاء الدين الخياط وصلاح بيان والمقدم عبدالمجيد سبع وعبدالجبار كريم وعبدالله شاكر ومحمد جميل . للمزيد ينظر : جعفر عباس حميدي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 134 – 135 ؛ جريدة اتحاد الشعب , العدد 236 , في 15 تشرين الأول 1959 .

[1] د . ك . و , وزارة الدفاع , المجلس العرفي العسكري الثاني , أوميد عبدالرحمن الملي , رقم الملفة 1391 / 4206062 ؛ جريدة اتحاد الشعب , العدد 29 , في 26 شباط 1960 ؛ جريدة الثورة , العدد 395 , في 26 شباط 1960 .

[2] للإطلاع على نص البيان ينظر : وزارة الإرشاد , مبادىء ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبدالكريم قاسم لعام 1960 , مطبعة الحكومة , بغداد , 1961 , ص 139 – 140 .

[3] هادي حسن عليوي , المصدر السابق , ص 50 .

[4] عماد جاسم عناد , المصدر السابق , ص 119 .

عبدالكريم قاسم ؛ لأن هؤلاء الضباط كانوا يشكلون طاقم الطائرة التي كانت تقل الزعيم وهم النقيب المهندس موفق الأسود والملازم الإداري خلف مخلف والملازم خالد علي كريم مساعد الطيار , لكن حزب البعث قام بتأجيل العملية خوفاً من عدم ضمان نجاحها[1] .

وبذلك يمثل الإغتيال عاملاً من عوامل العنف السياسي فيعد ظاهرة من ظواهر استخدام العنف والتصفية الجسدية , فقد ظهرت في المدة بعد فشل حركة الشواف سنة 1959 محاولات عديدة للإغتيال السياسي تجسدت فيها حالات العنف السياسي , وتعرض فيها الزعيم عبدالكريم قاسم لقوى مناهضة يعد مثالاً واضحاً لذلك المفهوم وماتمخضت عنه من تصفيات للخصوم السياسي . ويبدو أنها أدت إلى قيام حملة اعتقالات واسعة , نتجت عنها حدوث تغييرات واسعة في صفوف قيادة الحزب الجديدة , دفعها للسعي إلى وضع خطة جديدة للإطاحة بحكم عبدالكريم قاسم , الأمر الذي تم وقوعه خلال إنقلاب 8 شباط 1963 .

خامساً: تعاظم العنف السياسي من إنقلاب 8 شباط 1963 حتى إنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 :

1- العنف السياسي بعد إنقلاب 8 شباط 1963 :

بعد نجاح إنقلاب 8 شباط 1963 الدامي الذي تمكن فيه البعثيون من إسقاط حكم الزعيم عبدالكريم قاسم واعدامه في اليوم التالي , صدر البيان الأول , وأذيع من مرسلات البث الإذاعي في أبي غريب في الساعة التاسعة واثنين وعشرين دقيقة صباحاً , وتضمن البيان هجوماً شديداً على عبدالكريم قاسم , إذ ركز على ما ورد فيها من أساليب التحريض التي تصب في اتجاه تأجيج الصراع والعنف المضاد[2] .

رافقت المقاومة المسلحة الشرسة التي أبداها الحزب الشيوعي ضد الإنقلابيين , دعوات علنية لمجلس قيادة الثورة بالتوجه نحو العنف ضد الآخرين , وكان أشهر تلك الدعوات البيان رقم (13)[3]

---

[1] صلاح خلف مشاي , المصدر السابق , ص 102 – 103 .

[2] جريدة الثورة ، (بغداد) ، العدد 1 ، في 20 شباط 1963 ؛ جعفر عباس حميدي ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ص6-7 .

[3] جاء نص البيان كالتالي : ((نظراً لقيام الشيوعيين عملاء وشركاء عبدالكريم قاسم بمحاولات يائسة لإحداث البلبلة بين صفوف الشعب وعدم الإنصياع للأوامر والتعليمات الرسمية , عليه تقرر تخويل القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للإخلال بالأمن, وأننا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية للإرشاد عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم)) . د . ك . و , وزارة الإعلام , رقم الملفة 24 / 2 , بيانات =القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة رقم (13) , 8 شباط 1963 , و11 ,

الذي أجاز للقطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي[1] حق تصفية وقتل الشيوعيين[2] , فقد كانت الأيام الأولى للإنقلاب من أكثر الأيام صعوبة وأقساها , نتيجة لما واجهه الحزب الشيوعي من حالات العنف والقسوة التي لايمكن وصفها بسهولة , على يد الحرس القومي الذي مارس عمليات الإعدام بشكل منقطع النظير[3] , وتم اعتقال كل من يشك بولائه للحزب الشيوعي العراقي أو لعبدالكريم قاسم , فكانت هنالك محاكمات شكلية لبعض الشيوعيين وإلاّ فإن النتيجة تكون القتل , لأنها مجردة من أي صفة قانونية , فتم اعتقال (800) ضابطاً شيوعياً منهم (150) طياراً في اليوم الأول من الإنقلاب , حيث بقيت المطارات من دون طيارين , وتم اعتقال (4000) شيوعياً , ألقى الكثير منهم حتفه من دون محاكمة[4] .

وعلى أثر صدور البيان رقم (13) وصل العنف إلى درجة كبيرة , فقام الحرس القومي بإبادة أسر بكاملها , وتحول يوم 8 شباط 1963 إلى يوم من أيام الجحيم[5] , فكانت عمليات الإعدام تتم في أغلب الأحيان عن طريق الوشايات والإتهامات الملفقة ؛ بسبب العداوات الشخصية والعشائرية والأحقاد الطائفية الدفينة التي وجدت الوقت المناسب للنيل من الآخرين[6] , وبسبب مانص عليه ذلك البيان فأن له من الآثار الخطرة من ممارسة القتل العشوائي وغير القانوني , فقد أعطى الحق لكل مواطن أن يطلق النار

ص 25 .

[1] الحرس القومي : وهي قوة قام بإنشائها حزب البعث العربي الإشتراكي كان الغرض منها هو اعداد قوة من الشباب وتدريبهم على حمل السلاح لكي تتمكن من مساعدة القوات المسلحة تحسباً للحالات الطارئة , بدأت مرحلة تأسيسه في سوريا سنة 1961 على شكل خلايا مدنية مدربة عسكرياً , وفي سنة 1962 تحولت هذه الخلايا الى لجان انذار , وفي كانون الثاني 1963 تمت المرحلة الأخيرة لنشأت الحرس القومي . للمزيد ينظر : د . ك . و , وزارة الإعلام , رقم الملفة 24 /2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , بيان صادر عن مجلس قيادة الثورة (تشكيل الحرس القومي) , 8 شباط 1963 , و 11 , ص 24 ؛ فايز الخفاجي , الحرس القومي ودوره الدموي في العراق , دار سطور للنشر والتوزيع , بغداد , 2015.

[2] حميد حمد السعدون , أبحاث عراقية من التأريخ السياسي القريب , ج 1 , دار الحوراء للطباعة والنشر , بغداد , 2006 , ص 79 .

[3] د . ك . و , وزارة الإعلام , رقم الملفة 24 / 2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , بيان صادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة , 12 آذار 1963 , و9 , ص 16 .

[4] فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 123 .

[5] عبدالفتاح البوتاني , المصدر السابق , ص 369 .

[6] صلاح الخرسان , صفحات من تأريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية) 1920 – 1990 , بيروت , 2001 , ص 115 .

على شخص معين ويقتله ويتخلص من الملاحقة القانونية بمجرد أن يقول عنه شيوعي , عندها يتم اعفائه من التبعات القانونية[1] .

واستمراراً للنهج السياسي العنيف لحزب البعث بدأ الحرس القومي بمداهمة مقرات قيادات الحزب الشيوعي وبيوتهم , ففي 8 شباط 1963 تعرض توفيق منير أحد أعضاء الحزب الشيوعي وعضو مجلس السلم العالمي إلى عدة إطلاقات نارية من قبل أفراد الحرس القومي بعد مداهمة داره قتل على أثرها , وفي 9 شباط 1963 تعرض مكي عبدالله ايدام أحد أعضاء الحزب الشيوعي إلى عملية اغتيال من قبل أفراد الحرس القومي في بغداد بمنطقة الصالحية عندما أقدموا على قطع قدميه ويديه وبعد التمثيل به رميت جثته في نهر دجلة , وتعززت أعمال العنف هذه ضد الحزب الشيوعي حتى وصلت إلى نافع منعم من أهالي الكريعات في بغداد , الذي تعرض إلى عملية اغتيال على يد أفراد الحرس القومي في 10 شباط 1963 عندما أطلقت عليه عدة عيارات نارية من خلفه أردته قتيلاً[2] .

وهكذا فأن حالات العنف المتمثلة بالإغتيال والقتل والتعذيب لاتراعى فيها حرمات الإنسان فكانت تمارس في البيوت والشوارع والطرقات العامة وأماكن شتى من قبل أفراد الحرس القومي ضد الشيوعيين , الأمر الذي يعني تحكم الحرس القومي واتساعه على نطاق واسع من خلال وضع نقاط التفتيش في شوارع بغداد وعلى الطرق العامة , فتم نصب بعض الخيم في الشوارع الرئيسة والفرعية , فكانت كل خيمة تضم (10) أشخاص , حتى لايتمكن أي شخص شيوعي من الهرب من قبضة الحرس القومي , ولهذا مورست حالات القتل والإعدام في الشوارع رمياً بالرصاص[3] .

وأوضحت بعض قيادات الإنقلاب من البعثيين إلى استعمال العنف بصورة علنية بحق الشيوعيين , فقد عبّر أحمد حسن البكر عن موقفه من الشيوعية بصراحة وذلك في تطبيق البيان رقم (13) , عندما قال : ((أن الموقف من الحزب الشيوعي العراقي كان موقف الدفاع عن النفس , إذ لم يكن معقولاً على الإطلاق أن نفرش الزهور أمام الذين حملوا السلاح بوجهنا فأخترنا أن نقف بقوة في وجه الردة الشيوعية))[4] , أما علي صالح السعدي فقد كانت دعوته إلى استخدام العنف والقسوة ضد الشيوعيين

---

[1] فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 124 .

[2] عماد جاسم محمد , المصدر السابق , ص 133 .

[3] ماريون فاروق سلوغت , بيتر سلوغت , المصدر السابق , ص 126 .

[4] نقلاً عن : فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 125 .

بوصفهم العدو اللدود , فأمر الحرس القومي بـ (إجتثاث الشيوعيين بلا رحمة)[1] , وبذلك فان تلك المواقف والأساليب المحرضة قد فتحت باب العنف على مصراعيه بإبادة الشيوعيين , وعلى حد تعبير أحد الباحثين الذي يصف النتائج السلبية التي تمخض عنها البيان رقم (13) بقوله : ((لقد تخضبت البلاد بالدم بعد أن توقف منطق العقل والمنطق لدى جميع المتخاصمين))[2] , وقال أيضاً : ((فكان البيان رقم (13) بيان دموي مرعب , ولعل صدور هذا البيان يشكل بحد ذاته من أخطر الأحداث فضاعة في السلوك الدموي في التأريخ العراقي))[3] .

وبناءً على المعلومات التي أدلى بها القيادي هادي هاشم الأعظمي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي , الذي تم إلقاء القبض عليه من قبل أفراد الحرس القومي , وتحت شدة التعذيب إعترف بأسرار الحزب وذكر أغلب أماكن قادة الحزب , مدعياً أن البعثيين قد كسروا له ظهره ورجله[4] , وعلى أثر ذلك جرت مداهمات لمقرات قادة الحزب الشيوعي في 19 شباط 1963 , فقد شملت منزل القيادي سلام عادل[5] الواقع بين تل محمد وبغداد الجديدة , غير انهم لم يتمكنوا من العثور عليه , فاستمرت عناصر الحرس القومي بالبحث عن قادة الحزب , إذ تمكنوا من مداهمة أكثر من (23) داراً خلال ثلاثة أيام , ففي منطقة كرادة مريم وبعد مداهمة أحد البيوتات الحزبية تمكنوا من إلقاء القبض على سلام عادل[6] .

بعد عملية الإعتقال , أقتيد سلام عادل إلى قصر النهاية[7] حيث تعرض إلى أبشع صور التعذيب من قبل أفراد الحرس القومي , إلى درجة أنه قد شوه جسده من شدة التعذيب ولم يشعر بمن حوله , وقد

---

[1] نقلاً عن : احمد غالب الشلاه , الهوية الوطنية العراقية (دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية) , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2010 , ص 209 .

[2] باقر ياسين , الإجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق , اربيل , 2012 , ص 164 .

[3] المصدر نفسه , ص 363 .

[4] زكي خيري وسعاد خيري , دراسات في تأريخ الحزب الشيوعي العراقي , السويد , 1984 , ص 386 ؛ شيماء ياس خضير , المصدر السابق , ص 111 .

[5] سلام عادل : ولد في مدينة النجف سنة 1922 وأكمل دراسته فيها , ثم التحق بدار المعلمين ببغداد سنة 1940 , وتخرج منه سنة 1943 , انضم إلى الحزب الشيوعي العراقي سنة 1944 , انتخب سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي سنة 1955 , يعد في مقدمة العناصر الشيوعية الذين تم اعدامهم على يد البعثيين بعد انقلاب 8 شباط 1963 . =للمزيد ينظر : شيماء ياس خضير , المصدر السابق .

[6] هاني الفكيكي , أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي , ط 2 , مطبعة مهر , قم , (د . ت) , ص 257 ؛ حميد حمد السعدون , عناقيد النار جدلية التأويل في السياسة العراقية , دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , (د. ت) , ص 87 – 88 .

[7] قصر النهاية : وهو أحد قصور العائلة المالكة في العراق , بناه الأمير عبدالإله سنة 1944 , كان يسمى بقصر

فقد عينيه وكانت الدماء تنزف منهما ومن أذنيه , وكان اللحم يتدلى من يديه المقطوعتين , وكان يرش جراحاته بالفلفل والملح لزيادة الألم , وكان يشرف على تعذيبه بشكل وحشي محسن الشيخ راضي[1] أحد رجالات البعث وكان يكن له الحقد الكبير , وفي الوقت الذي كان فيه معلقاً في مروحة السقف فارق الحياة وأعلن عن وفاته في آذار 1963[2] .

كانت عمليات التعذيب تجري على المعتقلين الشيوعيين في أماكن عدة , التي استخدمها البعثيون مثل قصر النهاية والمكتب الخاص وسجن الأمين العام في الرصافة , وسجن الإدارة المحلية في الكرخ , وسجن الموقف العام في باب المعظم , وسجن سرية الخيالة في الكسرة وسجن الفضيلية , غير ان هذه المعتقلات على كثرتها لكنها لم تتسع إلى المعتقلين الشيوعيين , ولذلك تم تحويل النوادي الرياضية إلى معتقلات لإستيعاب الأعداد الهائلة من المعتقلين , مثل النادي الأولمبي في الأعظمية ونادي النهضة في الكرادة الشرقية , ونادي قريش في الكاظمية , وتحولت بعض المدارس أيضاً إلى مراكز للمعتقلين[3] .

ويبدو أن قصر النهاية يأتي في مقدمة الأماكن لتصفية وتعذيب الشيوعيين , فقد عثر في أقبية القصر الذي استخدمه مكتب التحقيق الخاص لدى الحرس القومي مقراً له , واستخدمت كل أنواع أدوات التعذيب العنيفة , بما فيها الأسلاك الكهربائية المزودة بكابلات والخوازيق الحديدية المدببة , وآلات قطع الأصابع وغير ذلك[4] , واشتملت وسائل وطرق التعذيب على تقطيع الأطراف بصورة بطيئة , وتقطيع عضلات الأذرع والأرجل والوجه بواسطة مقص يستخدم لقطع الأسلاك , وإلقاء الملح والمياه القذرة على

الرحاب , شهد ذلك القصر النهاية المأساوية للعائلة المالكة في 14 تموز 1958 وسمي بعدها بقصر النهاية , حول إبان حكم عبدالكريم قاسم مقراً لمجلس السيادة , وبعد انقلاب 8 شباط 1963 استخدمه البعثيون مقراً لتصفية الشيوعيين . للمزيد ينظر: فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 137 .

[1] محسن الشيخ راضي : ولد في مدينة النجف سنة 1934 , كان من المؤيدين لحزب الإستقلال , انتمى إلى حزب البعث فيما بعد , أنيطت به مهمة إعادة تنظيم حزب البعث بعد مغادرة فؤاد الركابي في أثر محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم في تشرين الأول 1959 , أصبح عضواً في القيادة القطرية سنة 1962 , اشترك في انقلاب 8 شباط 1963 , ترأس المكتب الخاص بعد مرور شهرين من الإنقلاب , أرسل إلى العاصمة الأسبانية مدريد بعد سنة 1963 , عاد إلى العراق سنة 1966 واعتزل الحياة السياسية . للمزيد ينظر : حسن لطيف الزيدي , المصدر السابق , ص 534 .

[2] ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد , المصدر السابق , ج 1 , ص 186 ؛ زكية خيري وسعاد خيري , المصدر السابق , ص 386 ؛ شيماء ياس خضير , المصدر السابق , ص 191 .

[3] توفيق جاسم الناشىء , ابتسام نعيم الرومي , طوارق الظلام , دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر , بغداد , 2008 , ص 146 – 148 ؛ ماريون فاروق سلوغت , بيتر سلوغت , المصدر السابق , ص 126 ؛ فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 151 .

[4] حنا بطاطو , الكتاب الثالث , ص 304 .

جروح المعتقلين حتى تتفسخ أعضائهم , وكي جلودهم بالنار , والجلوس على المدفأة , وكسر العظام بالضرب بقضبان الحديد , وفقأ العيون بالأصابع أو بأعقاب السكائر , وقلع الأظافر , والصعق بالكهرباء في المناطق الحساسة من الجسم , وحشر المعتقلين في أماكن ضيقة وإجبارهم على الوقوف لساعات على ساق واحدة , وتركهم من دون ماء وطعام لأيام , وإجلاسهم على خوازيق الحديد المدببة , وقطع الأصابع , وتعليق الرجال والنساء لأيام بالمراوح السقفية من الأرجل أو من قدم واحدة , وتعذيب النساء واغتصاب الكثير منهن وتعذيب أطفالهن أمام أعينهن حتى تحولت المعتقلات إلى مسالخ بشرية , وأصيب المئات بعاهات دائمة , ودُفن الكثير منهم داخل مقابر جماعية وهم أحياء ، والأمر من ذلك أن بعض من تعرضوا لعمليات التعذيب كانوا معتقلين قبل حدوث حركة 8 شباط 1963 ولم يشتركوا في مقاومة الانقلاب[1] .

وكشف الكتاب الوثائقي المسمى (المنحرفون)[2] عن أعمال العنف والقسوة التي قام بها أفراد الحرس القومي خلال تجربة حزب البعث , إذ دونت فيه أغلب الإنتهاكات , فقد جاء فيه وصف الدكتور علي الزبيدي لعملية تعذيب تعرض لها , وتعرض لها آخرون بقوله : ((أنهم يربطون يد الموقوف وراء ظهره ثم يربطونها بحبل يتدلى من بكرة في السقف ويجذبون طرف الحبل الآخر فيرتفع جسم الإنسان , وأن اليدين ترتفعان مع الحبل إلى الأعلى من الجهة الخلفية حتى تشعر الضحية بآلام هائلة وتزداد هذه الآلام كلما زاد الجذب وتصل غايتها عندما يرتفع الجسم كله , ويعلو صراخ الضحية وهي تتوسل بهم ولكنهم يستمرون في التحقيق حتى إعتراف الضحية)) . وأضاف ((فإذا أصر على عدم الإعتراف وكما يريدون يجذبون الحبل أكثر فأكثر فيشتد الصراخ والإستغاثة , ثم ينهالون عليه بالضرب بالعصى الغليظة , حتى يخبرهم بما يريدون))[3] .

---

[1] زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص385 ؛ عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص556-557 ؛ عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص370 ؛ طه ناجي ، المصدر السابق ، ص261.

[2] بعد سقوط الحرس القومي صدر في سنة 1964 كتاب يسمى (المنحرفون) وهو عبارة عن كتاب وثائقي وثق تلك الإعمال العنيفة والإنتهاكات التي مارسها الحرس القومي ضد المواطنين , ويشير وزير الإرشاد عبدالكريم فرحان عن الملابسات التي مرّ بها هذا الكتاب , إذ ان عبدالسلام عارف طلب من مديرية الاستخبارات العسكرية القيام باصدار هذا الكتاب . للمزيد من التفاصيل ينظر : فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 203 – 204 .

[3] نقلاً عن : كاظم حبيب , الإستبداد والقسوة في العراق , ص 362 .

2- العنف السياسي بعد حركة حسن السريع 3 تموز 1963 :

نتيجة لأساليب القتل والتعذيب التي شنتها قوات الحرس القومي بحق الشيوعيين , قامت مجموعة من الشيوعيين الذين كانوا خارج المعتقلات وعلى رأسهم حسن السريع[1] لتشكيل منظمة جديدة كانت تضم المدنيين والعسكريين , هدفها القيام بمحاولة انقلابية في 3 تموز 1963 , وكان عددهم مايقارب (300) جندي وضابط صف بقيادة حسن السريع , إذ تمكنوا من الإستيلاء على مشاجب الأسلحة في معسكر الرشيد واعتقلوا ضباطها , وتمكنوا من السيطرة على كتيبة الدبابات الأولى ومطار معسكر الرشيد العسكري وجهزوا خمس طائرات ميك بالصواريخ وأصبحت جاهزة بانتظار الضباط المعتقلين في سجن رقم واحد , وعلى الرغم من استطاعة هذه الحركة من اعتقال عدد من الوزراء والقادة البعثيين الذين وصلوا إلى معسكر الرشيد بعد وصولهم خبر القيام بالحركة , وكان من ضمن المعتقلين حازم جواد وزير الداخلية وطالب شبيب[2] وزير الخارجية ومنذر الونداوي قائد الحرس القومي , إلاّ أن الحركة لم يكتب لها النجاح , ولاسيما بعد اصرار الجنود على قتلهم , غير أن حسن السريع رفض ذلك , مما أعطى الفرصة التي لم يحسب لها , نتيجة المقاومة التي أبداها حرس السجن رقم واحد في معسكر الرشيد الذي استغرق وقتاً كافياً لوصول مجموعة من الدبابات والمدرعات التي اقتحمت معسكر الرشيد بقيادة عبدالسلام عارف , وتم إلقاء القبض على حسن السريع وعدد من الجنود المشاركين معه في الحركة [3] .

أدى فشل حركة حسن السريع إلى اتخاذ مجلس قيادة الثورة قراراً بنقل جميع السجناء والمعتقلين في سجن رقم واحد في معسكر الرشيد , إذ كان يقدر عددهم حوالي (520) ضابطاً وجندياً وضابط صف

---

[1] حسن السريع : ولد سنة 1927 في مدينة السماوة , انتقل مع عائلته إلى مدينة كربلاء وفيها أكمل دراسته , انتسب إلى الجيش العراقي بعد تطوعه في مدرسة قطع المعادن في معسكر الرشيد ببغداد , وحصل على رتبة نائب عريف , قاد حركة 3 تموز 1963 في معسكر الرشيد التي سميت بإسمه , لكن بعد فشل حركته حكم عليه بالإعدام في 31 تموز 1963 . للمزيد ينظر : علي كريم سعيد , العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 ، ط2 ، دار البراق ، لندن ، (د . ت) .

[2] طالب شبيب : ولد سنة 1935 في مدينة السماوة , كان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي خلال المدة 1948-1951 , دخل كلية الهندسة وتخرج منها سنة 1958 , أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث سنة 1959 , عين وزيراً للخارجية بعد انقلاب 8 شباط 1963 , عين مديراً لدى الجامعة العربية لدى تركيا , أحيل إلى التقاعد في السنة ذاتها . للمزيد ينظر : أمير كريم الربيعي , طالب شبيب ودوره السياسي في العراق 1934 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة المثنى , 2017 .

[3] أمير كريم الربيعي , المصدر السابق , ص 48 – 50 ؛ عماد جاسم عناد , المصدر السابق , ص 142 – 143 ؛ مناف جاسب محمد , المصدر السابق , ص 213 – 214 .

إلى سجن نقرة السلمان في السماوة يوم 4 تموز 1963 , بهدف إعدامهم بطريقة غير مباشرة[1] , عندما تم نقلهم بقطار مخصص لنقل البضائع بعربات حديدية محكمة الإغلاق لايدخل اليها الهواء إلاّ القليل عبر فتحات صغيرة جداً , ومع ارتفاع درجات الحرارة فكان الموقف من الصعب تحمله , ومأأن علم سائق القطار بنوع الحمولة حتى أخذ يسير بالسرعة القصوى حتى يتمكن من إنقاذ حياتهم , بوصوله إلى السماوة بأسرع وقت[2] , وبذلك إنقلبت الموازين التي كان مخطط له من قبل حزب البعث للمعتقلين من موت حتمي وتصفيتهم بهذه الطريقة .

قدمت إلى المحاكمة الوجبة الأولى من المشتركين في حركة حسن السريع في 31 تموز 1963 , وكان في مقدمة الذين أُعدموا قائد الحركة ومعه (31) شخصاً , وقد نفذ فيهم حكم الإعدام رمياً بالرصاص , وتمت عمليات الإعدام بشكل علني , ومن الملاحظ أن حزب البعث لم يكتفِ بذلك فحسب, بل استخدم العنف والقساوة التي استخدمها ضد الشيوعيين عندما قام بتعليق جثث المعدومين أمثال حافظ لفتة في منطقة باب الشيخ ببغداد , وعلقت جثة عريبي محمد ذهب على عمود كهرباء خلف السدة شرق بغداد , وأضاف الحرس القومي إلى سلسلة جرائمه البشعة انه وضع جثث بعض الشيوعيين أمثال جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبدالجبار وهبي بصناديق خشبية وضعت بها أثقال ورميت في نهر دجلة[3] .

وعلى مايبدو أن أحداث حركة حسن السريع في 3 تموز 1963 الفاشلة قد أظهرت ضعف سيطرة أجهزة حزب البعث على الأوضاع الأمنية في بغداد , وعدم قدرة الحرس القومي على كشف وإخماد الحركة الشيوعية قبل حصولها , فتظاهر بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أثناء أحدى اجتماعاتهم التي عقدت على أثر ذلك , أمثال طالب شبيب الذي طالب بمعالجة مشكلة السلطة المتمثلة في سلوك الحرس القومي , بقوله : ((سيبقى الحرس القومي مشكلتنا الأزلية , لذا يجب ضبطه واعادة تنظيمه , وإلاّ فسيوقعنا بمأزق خطير , خصوصاً إذا استمر بهذه الدرجة الخطيرة من التسيب حيث أخذنا وأخذت قيادته أسرى لأن الجميع ظن أن الحرس القومي يجيد حفظ الأمن))[4].

---

[1] هاني الفكيكي , المصدر السابق , ص 278 .

[2] عزيز سباهي , عقود من تأريخ الحزب الشيوعي في العراق 1958 – 1968 , ج 3 , منشورات الثقافة الجديدة , دمشق , 2003 , ص 12 – 13 ؛=

[3] محمود الدرة , المصدر السابق , ص 64 .

[4] نقلاً عن : أمير كريم عبدالعالي الربيعي , المصدر السابق , ص 205 ؛ علي كريم سعيد , المصدر السابق , ص

ويتضح مما تقدم أنه أثارت أعمال العنف السياسي الكبير الذي مارسته عناصر الحرس القومي وبتأييد ومساندة حزب البعث ضد عناصر الحزب الشيوعي , الرعب في نفوس الرأي العام العراقي , ولكي تكون عبرة لكل من يفكر بالإقدام على مثل هذه الخطوة , ولاسيما بعد فشل حركة حسن السريع واستخدام العنف السياسي بعد تعليق مجموعة من الجثث في مناطق بغداد , الاّ ان تجربة الحرس القومي أثبتت فشلها بعد دوره الدموي الذي أسقطها في الهاوية , بإثارة موجة عارمة من الإستياء كانت وراء إنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 الذي قاده عبدالسلام عارف ضد حزب البعث وحدوث حالة الإنقسام بين صفوفه .

3- انقسام حزب البعث وأثره في تصاعد العنف السياسي :

تردت الأوضاع السياسية على أثر الصراع الذي حل بين صفوف حزب البعث في العراق على المراكز القيادية وتسلم السلطة , فقد أخذ هذا الصراع طابعاً جديداً تميز بالعنف والشدة , وله أبعاده التأريخية التي سبقت انقلاب 8 شباط 1963 وسقوط حكومة عبدالكريم قاسم , فكان قائماً على زعامة الحزب ويجري بالخفاء وداخل قواعد الحزب ومنظماته وتشكيلاته[1] .

وتجلى هذا الصراع واضحاً بعد انقلاب 8 شباط 1963 واستلام حزب البعث السلطة , وفي ضوء ذلك انقسم الحزب على نفسه انقساماً خطيراً إلى ثلاثة أجنحة متصارعة : الأول جناح اليمين ويقوده حازم جواد وطالب شبيب ومعهم حردان التكريتي[2] قائد القوة الجوية وطاهر يحيى رئيس أركان الجيش وعبدالستار عبداللطيف وزير المواصلات , والثاني جناح اليسار ويقوده علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبدالمجيد وهاني الفكيكي (أعضاء القيادة القطرية) وحميد خلخال وزير الشؤون الإجتماعية ومنذر الونداوي[3] , وكان جناح اليمين يرى ضرورة التعاون مع العناصر العسكرية غير البعثية لإعتقادهم أن ذلك يساعدهم وبشكل كبير على انضمام العسكريين إلى صفوف الحزب لكي يعزز

. 300

[1] علي خيون , ثورة 8 شباط 1963 في العراق الصراعات والتحولات , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1990 , ص 190 .

[2] حردان التكريتي : ولد سنة 1925 في تكريت , تخرج من الكلية العسكرية سنة 1949 , دخل في دورة أركان القوة الجوية في بريطانيا سنة 194 , أحيل إلى التقاعد سنة 1959 , انتمى إلى حزب البعث سنة 1961 , شارك في =انقلاب 8 شباط 1963 , عين قائداً للقوة الجوية من آذار حتى تشرين الثاني 1963 , شارك في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 , وكذلك في انقلاب 17 تموز 1968 , عين نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع سنة 1968 – 1971 , أغتيل في الكويت في 30 آذار 1971 . للمزيد ينظر : سيف الدين الدوري , الفريق حردان التكريتي ضحية الخيانة والغدر , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2017 .

[3] عزيز الحاج , شهادة للتأريخ أوراق في السيرة الذاتية السياسية , مؤسسة الرافد للنشر , باريس , 2002 , ص 171 .

من دور الحزب داخل العراق , وبذلك كان تمسك هذا الجناح على ضرورة تأجيل تنفيذ المبادئ الإشتراكية المتشددة , بينما يرى جناح اليسار ضرورة تنفيذ مبادئ الإشتراكية بحجة أنها سوف تضمن تأييداً جماهيرياً واسعاً للحزب , وفي الوقت نفسه كان هذا الجناح يحذر من الإعتماد على العناصر العسكرية (القوميين)[1] , من هنا أخذ كلا الجناحين التمسك برأيه والتخندق لكي يجمع حوله الأنصار من مدنيين وعسكريين[2] , وظهر بين الجناحين (اليمين واليسار) جناح ثالث داخل الحزب وهو جناح الوسط أو يسمى بالجناح المعتدل , وضم أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحاول التوفيق بين الجناحين المتصارعين[3] .

تصاعدت حدة الخلافات بين الجناحين اليمين واليسار ولاسيما بعد أن اتجه كل منهما نحو الجيش في محاولة لإستقطاب العناصر المتنفذة إلى جانبهم , فقد انضم صالح مهدي عماش إلى جانب علي السعدي , بينما أنضم رشيد مصلح التكريتي الحاكم العسكري وسعيد صليبي آمر الإنضباط العسكري وعبدالستار عبداللطيف (وزير المواصلات) الذي كان له تأثير في بعض الضباط البعثيين إلى جانب حازم جواد , وقد أدت تصرفات الحرس القومي المدعوم من قبل علي صالح السعدي بأنه أصبح صيداً ثميناً لجماعة حازم جواد الذين أخذوا يوجهون إنتقاداتهم التي أكسبتهم عدداً من الحزبيين ولاسيما المثقفين منهم الذين يقفون بالضد من هذه التصرفات[4] .

فضلاً عن ذلك كان رئيس الوزراء أحمد حسن البكر يوجه الإنتقادات المستمرة التي تفصح عن عدم رضاه لتصرفات الحرس القومي , وانه كان يرغب في الإنفتاح على القوى القومية الأخرى ويحاول كسبها إلى جانب الحزب , ويبدو أن جناح الوسط كانت أفكاره منسجمة وقريبة من توجهات حازم جواد , أما عبدالسلام عارف فكان يراقب هذا الصراع معرباً عن إرتياحه ؛ لأنه كان يشجع الإنقسام , وكان شديد العداوة والكره لعلي صالح السعدي ؛ لأن الأخير كان لايحترم عارفاً ؛ لأنه يعتقد أن منصبه الحزبي أعلى

---

(1) علي كريم سعيد , عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب , دار الكنوز الأدبية , بيروت , 1999 , ص 133 .

(2) علياء محمد حسين الزبيدي , التطورات السياسية في العراق 1963 – 1968 دراسة تأريخية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للبنات , جامعة بغداد , 2006 , ص 39 .

(3) أمير كريم الربيعي , المصدر السابق , ص 208 .

(4) ماريون سلوغت , بيتر سلوغت , المصدر السابق , ص 134 – 135 ؛ علياء محمد حسين , المصدر السابق , ص 40 – 41 .

مرتبة من منصب رئاسة الجمهورية , مما دفع عبدالسلام عارف للتعاون مع حازم جواد[1] .

ويبدو أن الصراع أخذ يميل لصالح كتلة حازم جواد , على حساب علي صالح السعدي الذي أخذ يتطاول على كبار المسؤولين العسكريين كوزير الدفاع صالح مهدي عماش وكان يصفه بالجبان المثير للإحباط ويقول له وجهاً لوجه (ان الثورة ماكانت ستنجح لولا دخولك السجن)[2] , فضلاً عن أنه اتسم بسمات إنفعالية متطرفة وعاطفية حادة جعلته لايصلح للسلطة ولايحترمها ولايقدر المسؤوليات التي تنم عن كل تصرف أو تصريح يصدر عن المسؤول , ولهذا أخذ أحمد حسن البكر يتجاهل تصرفات علي صالح السعدي في كثير من المناسبات وقد وضعه على الرف – حسب قول البكر – , فقد كان رئيساً للوزارة بينما يصرح السعدي بإسم الحكومة ويقرر أشياء كثيرة دون علمه ومعرفته , لذلك هدد بالإستقالة مرات عديدة مبرراً ذلك انه لايستطيع تحمل مسؤولية الفوضى والتجاوزات أمام ضميره وأمام الناس[3]. ونتيجة لوجود السعدي في الحكومة ومايشكله من امتعاض لدى بعض المسؤولين أمثـــــــــــال حردان التكريتي وطاهر يحيى وعبدالستار عبداللطيف وطالب شبيب الذين أجمعوا على إقصائه يوم 11 آيار 1963 من وزارة الداخلية واسنادها إلى حازم جواد زعيم جناح اليمين , واسندت إليه وزارة الثقافة والإرشاد[4] .

وفي أثناء المدة بين 13 – 23 أيلول 1963 انعقد المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث التي طرحت خلاله الخلافات بين الطرفين , لكن ميشيل عفلق لم يستطع التوصل مع أطراف الصراع إلى أي حل , ففي هذا المؤتمر تمكنت العناصر اليسارية من الفوز , حيث فاز كل من علي صالح السعدي وحمدي عبدالمجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي , وبالمقابل إحتفظ حازم جواد بعضويته في القيادة القطرية , ولكن طالب شبيب خسر عضويته[5] .

كانت الأوضاع تشير إلى استمرار العنف السياسي واحتدام الصراع بين الجناحين , ففي بداية تشرين الأول 1963 وقبيل انعقاد المؤتمر القومي السادس قرر جناح اليسار إعتقال عبدالسلام عارف

---

[1] حنا بطاطو , الكتاب الثالث , المصدر السابق , ص 332 ؛ ماريون سلوغت , بيتر سلوغت , المصـدر السابق , ص 135 .

[2] نقلاً عن : علي كريم سعيد , عراق 8 شباط , ص 140 .

[3] علياء محمد حسين , المصدر السابق , ص 42 .

[4] عبدالكريم فرحان , حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق (1958 – 1968) , دار البراق , لندن , 1996 , ص 83 .

[5] هاني الفكيكي , المصدر السابق , ص 309 .

وحازم جواد وطالب شبيب , فتم عقد اجتماع مغلق مع أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وأنور عبدالقادر الحديثي , فطرح خلال ذلك موضوع إعتقال هؤلاء الثلاثة فأعرب البكر عن استعداده شريطة أن تتم العملية من دون أي عنف , حيث إقتضت الأمور حسب الإتفاق على حد قول هاني الفكيكي: ((تتطلب السيطرة على دار الإذاعة باستخدام كتيبة الدبابات الرابعة التي كنت مسؤولها الحزبي بتلقي الأوامر مني مباشرة , وتم إبلاغ منذر الونداوي وقيادة الحرس القومي بهذا التوجيه وطلب منهم الإستعداد للسيطرة على المراكز الحساسة وإعتقال الضباط المناوئين , وتم القيام بحملة مكثفة من الإتصالات بالعسكريين والمدنيين , إلاّ أن البكر عاد في اليوم التالي من الإجتماع وأعلن رفضه عن تنفيذ هذه العملية ونصح قادة اليسار بالتريث إلى مابعد المؤتمر القومي السادس))[1].

وفي ظل تلك الأزمة الخطيرة لحزب البعث , انعقد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث في دمشق للمدة من 5 – 23 تشرين الأول 1963 بعد تسلم الحزب للحكم في العراق وسوريا , فكان ذلك المؤتمر يعد بمثابة ساحة لتصفية الحسابات بين الجناحين , فقد تمكن علي صالح السعدي من إبعاد طالب شبيب وحازم جواد من عضوية القيادة القومية لحزب البعث , وبعد عودة جناح اليسار إلى بغداد على أثر انقضاء أعمال المؤتمر القومي السادس يوم 25 تشرين الأول 1963 أصبح الوضع الأمني في بغداد في غاية الصعوبة , فقام قادة اليسار بعقد إجتماعاً بأعضاء فرع بغداد لحزب البعث للتوصل إلى نتائج المؤتمر القومي السادس[2] .

وبلغت الخلافات بين الجناحين درجة حادة عندما قررت كتلة حازم جواد وطالب شبيب بالإتفاق مع بعض الضباط الموالين وفي مقدمتهم أحمد حسن البكر على إقصاء علي صالح السعدي ومن يؤيده أثناء المؤتمر التكميلي , وذلك بتسفيرهم إلى خارج العراق بالقوة وبشكل عنيف مهما كلف الأمر , ويتم انتخاب قيادة قطرية جديدة يمثلها أعضاء الجناح اليميني , وحسم الصراع[3] , ففي 11 تشرين الثاني 1963 دعت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق لعقد المؤتمر القطري الخامس الإستثنائي في مبنى المجلس الوطني كأحد الحلول المطروحة التي اتخذها الحزب , لسد الثغرة التي حدثت بين أعضاء القيادة وطرح قضية أزمة الحزب , انعقد المؤتمر في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء , حيث إبتدأ المؤتمر

---

[1] هاني الفكيكي , المصدر السابق , ص 309 .

[2] فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 173 .

[3] جعفر عباس حميدي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 6 , ص 358 ؛ Patrick Seal , Asad of Syria , The Struggle For The Middle East , London , 1988 , p.91.

أعماله بقراءة برقية الأمين العام ميشيل عفلق الذي اعتذر عن الحضور واقترح تأجيل المؤتمر , غير أن المؤتمر قرر الإستمرار بأعماله من دون حضور ممثلي القيادة القومية[1] .

وفي هذا الوقت أحاطت قوة عسكرية من الإنضباط العسكري مبنى المجلس الوطني الذي انعقد فيه المؤتمر , وقد كان هاني الفكيكي رئيس المؤتمر يسجل أسماء المرشحين لعضوية القيادة القطرية دخل عشرات من الجنود مدججين بالسلاح ومجموعة من الضباط شاهرين سلاحهم إلى قاعة الإجتماع وأحاطوا بالمجتمعين وجردت بعضهم من السلاح , وكان على رأس هذه المجموعة الرائد محمد حسين المهداوي الملحق العسكري العراقي في دمشق وقد جاء من دمشق لحضور المؤتمر بعدما اتفق مع ميشيل عفلق على ضرورة اقتلاع بؤر الفساد والإنحراف من الحزب ودخل معه عدد كبير من الضباط وانتشر الجنود في أرجاء القاعة وجرد بعضهم من سلاحه , وقبل أن يسترسل محمد حسين المهداوي في كلامه قاطعه رئيس المؤتمر طالباً منه ومن بقية العسكريين مغادرة قاعة الإجتماع , ولكن حميد التكريتي طلب من رئيس المؤتمر مغادرة المنصة وهدده بإطلاق النار إذا رفض ذلك , عندها قفز علي صالح السعدي من مكانه باتجاه المنصة وسحب رئيس المؤتمر صارخاً به (انزل أنه إنقلاب عسكري) ونتيجة ذلك العنف فقد ضجت القاعة بالإحتجاج والإستنكار[2] .

وقد اعتقل قادة جناح اليسار علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبدالمجيد وأبو طالب الهاشمي وهاني الفكيكي بقوة السلاح , ونقلوا على متن طائرة عسكرية من معسكر الرشيد إلى العاصمة الأسبانية مدريد يوم 12 تشرين الثاني 1963 , وقد قامت القيادة الجديدة بحل الوزارة السابقة وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة أحمد حسن البكر التي ضمت عناصر بعثية معتدلة وبعض العناصر القومية الوحدوية , وبذلك تشكلت هذه الوزارة الجديدة بالتشاور مع عبدالسلام عارف[3] .

تسارعت الأحداث السياسية العنيفة , بعد اعتقال قادة اليسار في يوم 12 تشرين الثاني 1963 , ففي مساء ذلك اليوم نفسه , كانت ردود الفعل عنيفة من قبل بعض البعثيين من قيادة حزب البعث في قيادة فرع بغداد لحزب البعث وقيادة الحرس القومي فعقدوا اجتماعاً ومثل الحرس القومي في الإجتماع كل

---

[1] أمين هويدي , عندما كنت سفيراً في العراق (1963 – 1968) , دار المستقبل العربي , بيروت , 1972 , ص 115 .

[2] علياء محمد حسين , المصدر السابق , ص 46 ؛ جعفر عباس حميدي , تأريخ الوزارات العراقية , ج 6 , ص 254 ؛ هاني الفكيكي , المصدر السابق , ص 348 .

[3] علياء محمد حسين , المصدر السابق , ص 48 ؛ فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 177 .

من منذر الونداوي وصباح المدني وفتحي حسين العلي ومعاون الملحق العسكري في سوريا حمودي العزاوي وعلاء الجنابي رئيس اتحاد طلبة العراق , وقرروا القيام بحركة تصحيحية يقوم بها حزب البعث عن طريق الحرس القومي وطرد عبدالسلام عارف[1] .

وبعد ذلك استطاع الحرس القومي من احتلال النقاط الستراتيجية في بغداد ورفع نداءه بالمطالبة بعودة القادة المبعدين , وشن المقدم الطيار منذر الونداوي هجوماً جوياً بتنفيذ خطته بقصف مطار معسكر الرشيد[2] وتدمير (4) طائرات نوع (ميك 19) وتم قصف مبنى الإنضباط العسكري[3], ونتيجة ذلك تأزم الوضع بعد سيطرة الحرس القومي على مرافق الدولة المهمة ومنها دار الإذاعة , وبعد هذه التطورات الخطيرة أعلنت الحكومة حالة الإنذار للقطعات العسكرية في بغداد والتدخل لحل الأزمة عسكرياً قبل تأزم الوضع بصورة أكثر تعقيداً , وتم الإتفاق على إصدار بيان بحل الحرس القومي بدفع من رئيس الوزراء أحمد حسن البكر[4] .

أدركت قيادة حزب البعث خطورة الأوضاع داخل صفوف حزب البعث , مما دعا أحمد حسن البكر إلى إلقاء بياناً مؤقتاً عبر راديو بغداد في 13 تشرين الثاني 1963 أعلن فيه عن دعوته عدداً من أعضاء القيادة القومية لحل الأزمة , فوصل من دمشق إلى بغداد ذلك الوفد , وبعد تدارس الموقف إتخذوا عدداً من القرارات لمواجهة ومعالجة الموقف , ومنها تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد حسن البكر , غير أن ذلك الإجتماع لقيادة البعث ومقرراته لم تعد الأمور إلى نصابها , بل حلّ الإنقسام بين الضباط البعثيين , مما دفع قسم منهم إلى الإشتراك بإنقلاب 18 تشرين الثاني 1963[5] .

ومما سبق يمكن القول أن الأطراف المتصارعة على الحكم كانت قد اتسمت بالتخبط ولم يكن لها هدف حقيقي واضح , مما تسببت في الكثير من حالات العنف نتجت عنها حالة من الفوضى والذعر

---

[1] فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 171.

[2] محمد سعيد أحمد بني عايش , الإنقلابات العسكرية في العراق من 1958 – 1969 دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية , دار الكتاب الثقافي , عمان , 2018 , ص 69 .

[3] صبحي عبدالحميد , مذكرات العراق في سنوات الستينات 1960 – 1968 , دار بابل للدراسات والإعلام , بغداد , 2010 , ص 79 .

[4] علي كريم عباس العبيدي , صبحي عبدالحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى العام 1966 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2012 , ص 139 .

[5] علي كريم عباس العبيدي , المصدر السابق , ص 140 .

والقلق التي عمت البلاد وفقدت السلطة الشرعية السيطرة على الأوضاع , وبذلك فان ماتعرض له الجناحان اليمين واليسار من تصفيات سياسية قد أضعفت كثيراً قيادة حزب البعث , ويظهر ان عبدالسلام عارف إستغل تلك الأحداث العنيفة والخطيرة والتي كان يمثل جزء منها وانشغال قادة الحزب بالصراع فوضع خطة لإنقلاب عسكري والتخلص من البعثيين وتحقيق طموحاته في الإنفراد بالسلطة .

4-العنف السياسي وإنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 :

وجد عبدالسلام عارف الفرصة سانحة أمامه عندما كان قادة حزب البعث منشغلين بالصراع الذي أوصل البلاد إلى حالة الفوضى , لوضع خطة لإنقلاب عسكري للإطاحة بحزب البعث[1] , فقد تمت مناقشة البيانات التي ستذاع يوم الإنقلاب بين الرائد هادي خماس وعبدالسلام عارف فكتب الأخير البيان الأول بعد إجراء بعض التغييرات عليه , وتم إعداد البيانات الأخرى التي ستذاع من قبل رئيس الجمهورية في 18 تشرين الثاني 1963 ولم يبقَ سوى التنفيذ[2] .

ففي يوم 17 تشرين الثاني 1963 قام عبدالسلام عارف وحلفاءه بإعتقال الكثير من الضباط البعثيين في القوة الجوية وكتائب الدبابات , ممن يخشى وقوفهم بوجه حركته[3] , وعلى وفق الخطة الموضوعة تحرك عبدالسلام عارف فجر يوم 18 تشرين الثاني 1963 للإطاحة بالحرس القومي[4] , فتم تقسيم بغداد على قسمين ؛ وذلك لإحكام السيطرة على الحرس القومي فكانت الرصافة تحت أمرة المقدم حسن النقيب ليقوم بالسيطرة على المواقع المهمة والحساسة والطرق الفرعية فيها , أما الكرخ فوضعت تحت أمرة العميد الركن محمود عريم مع قطعات ضاربة[5] .

توجه الإنقلابيون لتصفية كوادر حزب البعث فقد ابتدأت خطتهم بحجز وفد القيادة القومية لحزب البعث في قصر الزهور أمثال ميشيل عفلق والفريق أمين الحافظ الرئيس السوري[6] , فضلاً عن ذلك تم اعتقال صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي أثناء نومه في وزارة الدفاع عن طريق ضابطين بعثيين

---

[1] علي خيون , المصدر السابق , ص 189 .

[2] للإطلاع على نص البيان الأول ينظر : هادي خماس , رجل من زمن الثائرين مذكرات العقيد الركن المتقاعد هادي خماس مدير الإستخبارات العسكرية الأسبق , ط 2 , (د . م) , (د . ت) , ص 113 – 115 .

[3] هاني الفكيكي , المصدر السابق , ص 368 .

[4] أمين هويدي , المصدر السابق , ص 165 .

[5] فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 192 .

[6] علي خيون , دبابات رمضان قصة ثورة 14 رمضان 1963 في العراق , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1988 , ص 195 .

هما سعيد صليبي آمر الإنضباط العسكري والرائد علي عريم سكرتير وزير الدفاع , وتم فرض الإقامة الجبرية عليه في مكتبه , بينما أعتقل خالد مكي الهاشمي معاون رئيس أركان الجيش بالطريقة نفسها التي أعتقل بها عماش[1].

ونظراً لشدة القصف الجوي العنيف بالطائرات على مقرات الحرس القومي في الإدارة المحلية والمبنى الكائن أمام وزارة الدفاع , فقد أدى بصبحي عبدالحميد أن يطلب من حردان التكريتي بوصفه المسؤول عن القوة الجوية لقصف مقرات الحرس القومي من الجو , إيقاف القصف وذلك تجنباً لكثرة سقوط الضحايا[2] , هذا من جانب ومن جانب آخر فقد تحركت الدبابات وقوات المشاة الآلي باتجاه معسكرات الحرس القومي حتى أعلن عن سيطرتهم الكاملة على كافة المعسكرات في مدن العراق[3] , ونتيجة ذلك إستسلم أغلب أفراد الحرس القومي من دون مقاومة تذكر , بينما سلّم القسم الأكبر منهم أسلحتهم إلى مراكز الشرطة , وقام البعض منهم برمي أسلحته في الشوارع خشية الوقوع في المأزق[4] .

بعد حدوث انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 جرت تصفية كوادر حزب البعث والقضاء على منظماته الحزبية , فتم اعتقال المئات من البعثيين العسكريين والمدنيين , وأحيل آخرون إلى التقاعد , وتم ابعاد قسم منهم إلى خارج العراق[5] , فكانت أولى الخطوات التي اتخذها عبدالسلام عارف هي إبعاد العسكريين البعثيين وتطهير الجيش منهم للقضاء على نفوذهم , ففي يوم 14 تشرين الثاني 1963 أبعد إلى بيروت أربعة من الضباط وهم : عبدالستار عبداللطيف وجميل صبري ومحيي محمود ومحمد المهداوي , وفي يوم 21 تشرين الثاني 1963 تم استبعاد صالح مهدي عماش إلى القاهرة على متن طائرة عسكرية من معسكر الرشيد , وأقيل حردان التكريتي من منصبه وزير للدفاع ونائب القائد العام للقوات المسلحة وإلغاء هذا المنصب وتعيين الفريق طاهر يحيى بمنصب وزير الدفاع وكالة وتعيينه سفيراً في السويد دون أن يسمح له بالعودة إلى بغداد , وصدر مرسوم جمهوري بإحالة مدير الشرطة أحمد أمين للتقاعد وتعيين

---

[1] هادي خماس , المصدر السابق , ص 107 – 108 .

[2] فايز الخفاجي , المصدر السابق , ص 194 .

[3] حميد صالح ابراهيم القيسي , المصدر السابق , ص 187 .

[4] د . ك . و , وزارة الإعلام , رقم الملفة 24 / 2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , بيان صادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة (عبدالسلام محمد عارف – حل الحرس القومي) , 18 تشرين الثاني , و4 , ص 6 .

[5] علي حمزة الحسناوي , النظام السياسي في العراق 1958 – 1968 دراسة تأريخية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة الكوفة , 1998 , ص 478 .

زعيم الشرطة يونس عبدالرزاق السامرائي مديراً عاماً للشرطة وتعيين مدير الشرطة أنور ثامر مديراً عاماً للأمن , ومن الضباط البعثيين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد خالد مكي الهاشمي نائب رئيس أركان الجيش وأنور الحديثي سكرتير مجلس قيادة الثورة ومنذر الونداوي قائد الحرس القومي , وإحالة جميع الضباط الذين عينهم الحزب بعد انقلاب 8 شباط 1963 وكان يعمل أغلبهم في الحرس القومي ويبلغ عددهم حوالي (412) ضابطاً إلى التقاعد , وأجرت تنقلات واسعة لإبعاد البعثيين عن العاصمة بتوزيعهم على وحدات غير مهمة في الألوية المختلفة , وكذلك نقل الضباط البعثيين من ذوي الرتب الصغيرة من وحدات الدبابات والدروع إلى أسلحة أخرى[1] .

فضلاً عن تلك التصفيات التي أطالت كوادر حزب البعث , فقد قرر إحالة طلبة الكلية العسكرية على التقاعد لعدم لياقتهم للخدمة بالجيش واعادة الموظفين إلى وظائفهم المدنية والطلاب إلى كلياتهم الأصلية[2] , وبذلك لم يكن نجاح انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 الذي أحرزه عبدالسلام عارف ليضع حداً نهائياً للصراع على السلطة بين القادة البعثيين لكنه مهد لصراع أكبر شهدته السنوات اللاحقة والتي تقع خارج نطاق البحث .

---

[1] علياء محمد حسين , المصدر السابق , ص 83 .

[2] علياء محمد حسين , المصدر السابق , ص 84 .

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدد من استنتاجات اهمها :

1- إنّ ظاهرة العنف السياسي من الظواهر المجتمعية الإنسانية التي أثرت في ظهورها جملة من العوامل السياسية والإقتصادية والثقافية والنفسية , إذ تركت الصراعات السياسية آثارها على التقاليد والقيم السائدة

في المجتمع العراقي , فالقيم الإجتماعية الموروثة عن الإحتلالين العثماني والبريطاني ترسخت في المنهج السياسي لدى النخبة الحاكمة في العراق الملكي مروراً بالمعسكر البريطاني الذي وقف الكثير منهم بعد احتلال العراق الأول والثاني إلى جانبهم في استخدام العنف والقوة في قمع الإنتفاضات والثورات التي قامت بها العناصر الوطنية في العراق .

2- إنّ إقحام العشائر والجيش في الشؤون السياسية نتيجة سوء الأوضاع السياسية عموماً في العراق , لغرض الهيمنة على السلطة وقياداتها الحاكمة كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً , قد خلق حالة من الفوضى وعدم الإستقرار السياسي حيث مهدت بالتالي السبل للقيام بأول انقلاب عسكري في التأريخ المعاصر الذي قاده الفريق بكر صدقي سنة 1936 .

3- توجست بريطانيا خيفة من بعض الحركات الوطنية كحركة مايس 1941 التي دفعت بالجانب البريطاني بالتدخل المباشر في إشعالها فتيل الحرب الثانية واحتلال العراق وتهيئة الجو السياسي بافراغه من عناصره الوطنية بعد تصفيتهم .

4- لقد أدت معاهدة بورتسموث بشكل مباشر في قيام الإنتفاضة الجماهيرية على السلطة ونجاحها في إسقاط وزارة صالح جبر , من خلال التظاهرات والضغط والمطالبة بمحاسبة السياسيين , فقد عبرت التظاهرات عن كراهيتها للوجود البريطاني في العراق وللسياسة العنيفة التي انتهجها صالح جبر باستخدامه القسوة والعنف ضد المتظاهرين وبتشجيع من نوري السعيد لم يكن الغرض منها استتباب الأمن في البلاد وانما الإبقاء على المعاهدة التي لاتعبر عن المصالح الوطنية للبلاد , وبلغت الوثبة إلى حد كبير في إسهامها بتوحيد الحركات الوطنية وتغيير الواقع السياسي بوصفها حركة شاملة هزت أعماق الجماهير الشعبية , ولم تقتصر على العاصمة بغداد وحدها , بل امتدت إلى انحاء مدن العراق كافة .

5- تصاعدت حالات العنف السياسي الذي شهده المجتمع العراقي مع شيوع ظاهرة حرق الجثث وسحلها وتعليقها حتى بعد موتها ولاسيما في العهد الجمهوري الأول عند مقتل نوري السعيد وعبدالإله , إذ أحرقت جثتهما ومثلت بها , واستمرت بعد ذلك هذه الظاهرة الخطيرة عندما علق التركمان في أحداث كركوك 1959 على أعمدة الكهرباء وسحلت جثثهم في الشوارع .

6- أشارت الدلائل التأريخية إلى عمق ثورة 14 تموز 1958 والحدث الأهم في تأريخ العراق السياسي المعاصر , غير أن أحداث العنف من خلال الصراع على السلطة بدأ يظهر من أجل الوصول إليها نتيجة اتساع فجوة الخلافات بين القادة السياسيين انفسهم .

7- تصاعد النفوذ الشيوعي بعد فشل حركة الشواف 1959 إذ وصل العنف السياسي إلى أقصى حد باستخدامه أبشع أساليب التعذيب بحق القوميين في الموصل ولاسيما بعد تشكيلهم المحكمة القصابية . وكان هذا الأمر بدافع الهيمنة على السلطة وقتل المتبنيات الفكرية المخالفة لهم في الرأي والطرح وبروز الفكر الأوحد الشمولي (الإقصائي) .

8- نتج عن أحداث كركوك آثار سلبية على الحزب الشيوعي العراقي تمثلت في موجةٍ من الإعتقالات في صفوف الحزب الشيوعي في بغداد ومدن العراق الأخرى استمرت طيلة شهري تموز وآب من سنة 1959 .

9- أتاح البيان رقم (13) للقطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي حق تصفية وقتل الشيوعيين .

10- إنّ دخول عناصر حزب البعث في صراع حاد فيما بينهم على السلطة ، ومحاولتهم التفرد بها دون العناصر القومية الأخرى التي شاركت في تنفيذ الثورة دفع بالبلاد إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار فبدأت المحاولات لإسقاط حكم الحزب ، مما منح الرئيس عبد السلام عارف الفرصة الملائمة في 18 تشرين الثاني 1963 لإنهاء حكم البعث واستلام السلطة والتفرد بها .

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة:

أ – ملفات دار الكتب والوثائق العراقية :

1– ملفات البلاط الملكي :

- الملفة 1185 / 311 , برقية الملك إلى رئيس الوزراء بتأريخ 23/ 6 / 1933 .
- الملفة 560 , الحملة على العراق لسنة 1941 , و4 .

- الملفة 746 / 311 , المفوضية العراقية في طهران كتاب الشعبة القنصلية المرقم 4691 في 28 تشرين الثاني 1941 , المعنون إلى رئاسة الديوان الملكي , و20 .
- الملفة 5580 / 311 , قرارات مجلس الوزراء 1952 – 1953 , و8 .
- الملفة 2680 / 311 , تقارير السفارة العراقية في القاهرة , العدوان الثلاثي على مصر , و14 .
- الملفة 10 / 5 , شكوى الحزب الوطني الديمقراطي حول قضية الإنتخابات 1948 .
- الملفة 1117 / 311 , التمرد في الفرات , و44 .
- الملفة 186 / 311 , تقرير سري للغاية لوزارة الخارجية حول الإجتماع الذي عقد مع السفير البريطاني في بغداد , بتأريخ 2 تشرين الأول 1936 , و3 .
- الملفة 4491 / 311 , الأحزاب العراقية , بيانات حزب الإستقلال والإتحاد الوطني لسنة 1946 , و10.
- الملفة 711 , جبهة الكفاح الوطني ضد الإستعمار والحرب .

2- ملفات وزارة الداخلية :

- الملفة (29 / 4 / قسم 8) , الدعاية الشيوعية , بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون
- (انهضوا للدفاع عن مصر) , بلا عدد , بتأريخ 2 آب 1956 .
- الملفة (29 / 4 / قسم 8) , الدعاية الشيوعية , بيان الحزب الشيوعي العراقي , المعنون
- (الحزب الشيوعي العراقي يدعو إلى الإضراب تضامناً مع الشعوب العربية لنصرة مصر) , بلا عدد , بتأريخ 13 آب 1956 .
- الملفة 31 / 32032 , بيانات الأحكام العرفية , و13.
- الملفة (29 / 4 / قسم 8) , الدعاية الشيوعية , نداء اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كركوك , بلا عدد , بتأريخ 26 تشرين الأول 1959 .
- الملفة 2405100 , احداث كركوك , كتاب صادر من سليم عبدالله – عبدالكريم قاسم / الحاكم العسكري العام / رئيس هيئة التحقيق , بتأريخ 15 تموز 1959 , و1 .

3- ملفات وزارة الدفاع :

- الملفة 729 / 32060 , رئاسة أركان الجيش , الحوادث في النجف 1956 , كتاب قيادة القوات العسكرية للمنطقة الرابعة (الديوانية) المرقم 4 / 36 , بتأريخ 9 كانون الأول 1956

المعنون إلى وزير الداخلية تحت عنوان تقرير عن حادث يوم 11 تشرين الثاني 1956 , و19 .

- الملفة 1391 / 4206062 , المجلس العرفي العسكري الثاني , أوميد عبدالرحمن الملي .
- الملفة 1445 / 3206062 , بتأريخ 1960 – 1962 , المجلس العرفي العسكري الثاني , معروف البرزنجي وجماعته .

4- ملفات وزارة الإعلام :

- الملفة 24 / 2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة رقم (13) , بتأريخ 8 شباط 1963 , و11 .
- الملفة 24 / 2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , بيان صادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة , بتأريخ 12 آذار 1963 , و9 .
- الملفة 24 / 2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , بيان صادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة (عبدالسلام محمد عارف – حل الحرس القومي) , بتأريخ 18 تشرين الثاني 1963 , و4 .
- الملفة 24 /2 , بيانات القيادة المسلحة ومجلس الوزراء , بيان صادر عن مجلس قيادة الثورة (تشكيل الحرس القومي) , 8 شباط 1963 , و 11 .

ب- الوثائق البريطانية المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية:

- ملفة رقم 244 / عربي / أ , تقرير القيادات العراقية , 1935 و1 .
- ملفة رقم 262 / عربي / تقرير عن حركات سن الذبان , 1941 , و3 .

- F.O. , 371 140909,telegram from british ambassador in Baghdad to foreign office , march 14 , 1959.
- F.O. 371 27063. Telegram, important, sir. Cornwallis to F.O, 30 April 1941.
- F.O.371 23200 279 Telegram from Sir M.Peterson (Bagdad),4th April,1939.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ- محاضر مجلس الأعيان ومجلس النواب العراقي :

1- محاضر مجلس النواب , الإجتماع الإعتيادي لسنة 1950 .

2- محاضر مجلس النواب , الإجتماع الإعتيادي , لسنة 1952 .

3- محاضر مجلس النواب , الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954 .

4- محاضر مجلس الأعيان , الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953 .

ب- الكتب الحكومية :

1- وزارة الإرشاد , الكتاب الأسود , (اعترافات الشيوعيون) , (اعترافات حسن عبود) , بغداد , 1963.

2- وزارة الإرشاد , مبادىء ثورة 14 تموز في خطب إبن الشعب البار الزعيم عبدالكريم قاسم لعام 1959 , ج 2 , مطبعة الحكومة , بغداد , 1960.

3- وزارة الإرشاد , مبادىء ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم عبدالكريم قاسم لعام 1960 , مطبعة الحكومة , بغداد , 1961.

4- وزارة الدفاع ، محاضر محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ،ج5 , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959.

5- وزارة الدفاع ، محاضر محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج 19 , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959.

6- المركز العراقي للمعلومات والدراسات , قسم المعلومات والتوثيق , العراق وقائع واحداث 1914 – 1958 , القسم الأول , ط 2 , بغداد , 2010.

7- الشرطة العامة , (شعبة مديرية التحقيقات الجنائية) , موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري, ج 1, مطبعة الحكومة , بغداد , 1949.

ثالثاً : كتب المذكرات:

1- أمين هويدي , عندما كنت سفيراً في العراق (1963 – 1968) , دار المستقبل العربي , بيروت , 1972.

2- توفيق السويدي , مذكراتي في نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2010 .

3- حازم حسن العلي , انتفاضة الموصل ثورة الشواف 8 آذار 1959 ((القصة الكاملة للثورة)) ذكريات وخواطر , الدار العربية , بغداد , 1987 .
4- خالد عبدالعزيز القصاب , مذكرات عبدالعزيز القصاب , الدار العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2007.
5- صالح البصام , مذكرات وأسرار هروب نوري السعيد , ط 1 , مؤسسة الانتشار العربي , بيروت , 2003 .
6- صبحي عبدالحميد , مذكرات العراق في سنوات الستينات 1960 – 1968 , ط 1 , بغداد , دار بابل للدراسات والإعلام , 2010.
7- طالب مشتاق , أوراق أيامي 1900 – 1958 , دار الطليعة , بيروت , 1968.
8- طه الهاشمي , مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943 , ج 1 , ط 1 , دار الطليعة , بيروت , 1967 .
9- عبدالعزيز القصاب , ذكرياتي , منشورات عويدات , بيروت , 1962.
10- عبدالكريم فرحان , حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق (1958 – 1968) , دار البراق , لندن , 1996.
11- عبدالله حسن , يوميات ومذكرات معتقل , مطبعة الأمة , بغداد , 1948.
12- عبود الهيمص , ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب , مطبعة الراية بغداد, 1991 .
13- عزيز الحاج , شهادة للتأريخ أوراق في السيرة الذاتية السياسية , مؤسسة الرافد للنشر , باريس , 2002 .
14- عماد عبدالسلام رؤوف , مذكرات عبدالمجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق , ط 1 , دار الحكمة , لندن , 2006.
15- فؤاد عارف , مذكرات فؤاد عارف , ط 1 , دار آراس للطباعة والنشر , أربيل , 2009 .
16- كامل الجادرجي , مذكرات كامل الجادرجي وتأريخ الحزب الوطني الديمقراطي , ط 1 , دار الطليعة , بيروت , 1970.
17- محمد حديد , مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق , دار الساقي , بيروت , 2006.

18- محمد مهدي الجواهري , ذكرياتي , ج 1 , دار الرافدين , دمشق , 1988.
19- محمد مهدي كبة , مذكراتي في صميم الاحداث 1918- 1958 , بيروت , 1965 .
20- مذكرات محمد أمين الحسيني , ط 1 , الأهالي للطباعة والنشر , دمشق , 1999.
21- منير علي , مذكرات عبدالسلام عارف , ط 1 , بغداد , 1967 .
22- ناجي شوكت , سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894 – 1974 , ج 2 , منشورات مكتبة اليقظة العربية , بغداد , (د . ت) .
23- نجدة فتحي صفوت , العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب , ط 1 , منشورات المكتبة العصرية , بيروت , 1969 .
24- نجيب الصائغ , من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 – 1963 , مطبعة الاديب البغدادية , بغداد , 1990.
25- هادي خماس , رجل من زمن الثائرين مذكرات العقيد الركن المتقاعد هادي خماس مدير الإستخبارات العسكرية الأسبق , ط 2 , (د . م) , (د . ت) .
26- همفري تريفليان , سام فول , العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين , ترجمة خليل ابراهيم حسين الزوبعي , ط 1 , الناشر بيت الحكمة , بغداد , 2003 .

رابعاً : الرسائل والأطاريح الجامعية

أ – **العربية :**

1- أثير رزاق نعيم الحسناوي , الحركة الطلابية في صراع الاحزاب السياسية العراقية 1948 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2015.
2- أحمد ابراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري , نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي 1925 – 1946 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة الكوفة , 2012 .
3- اسراء خزعل ظاهر , اسماعيل عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق (1919 – 1986) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة ديإلى , 2009 .
4- اسلام نزيه سعيد ابو عون , تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية , فلسطين , 2017.

5- اكرام عبدالقادر بدر الدين , ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر (1952 – 1970) , اطروحة دكتوراه , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1983 .
6- آلاء رجاء عبدالرحمن شنطي , دور وسائل الاعلام في زيادة العنف السياسي في عمليات التغيير السياسي – مصر نموذجا , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية في فلسطين , 2017.
7- أمير كريم الربيعي , طالب شبيب ودوره السياسي في العراق 1934 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة المثنى , 2017 .
8- انتصار محمود عبدالخضر الدربندي , الاحكام العرفية في العراق 1935 – 1958 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة البصرة , 2009 .
9- انعام مهدي علي سلمان , أثر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923 – 1929 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1997 .
10- بشار نعيم علي , جريدة الزمان وموقفها من التطورات السياسية الداخلية في العراق (1945 – 1958) دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2016 .
11- بشائر محمود مطرود المنصوري , قوات المقاومة الشعبية في العراق 1 آب 1958 – 29 تموز 1959 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة البصرة , 2017 .
12- جاسم محمد دايش , التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق (1921 – 2005) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2013 .
13- حازم مجيد أحمد الدوري , انتفاضة العراق القومية في عام 1956 , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد التأريخ العربي والتراث العلمي , بغداد , 1999 .
14- حميد صالح ابراهيم القيسي , الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري من 1958 – 1964 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة الانبار , 2011 .
15- حنين سالم حمادي التميمي , الخطاب السياسي للزعيم عبدالكريم قاسم للمدة (1958 – 1963) دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة البصرة , 2018 .

16- خلدون ناجي معروف , الأقلية اليهودية في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة عين شمس , 1972 .

17- رافد رسول عبد , الفكر السياسي للحزب الشيوعي العراقي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2010 .

18- زهراء صالح هادي الموسوي , موقف جريدة العالم العربي من التطورات السياسية في العراق خلال الفترة 1936 – 1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة واسط , 2016 .

19- زينة شاكر سلمان الميالي , التحقيقات الجنائية في العراق وموقفها من الاحزاب 1921 – 1957 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2013 .

20- ستار علك عبدالكاظم الطفيلي , التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل , 2003 .

21- سرمد سعد يوسف طاهر , وزارة الداخلية العراقية 1958 – 1963 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة واسط , 2015 .

22- سعد زغلول محمود , المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) 1958 – 1961 دراسة تأريخية تحليلية نقدية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة الموصل , 2010 .

23- شيماء ياس خضر العامري , سلام عادل ودوره السياسي في العراق 1922 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , 2012 .

24- صادق جابر علي الدوري , العرب وثورة نيسان – مايس 1941 في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا , الجامعة المستنصرية , 2002 .

25- صالح حسن عبدالله , تهجير يهود العراق 1941 – 1952 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة تكريت , 2003 .

26- صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق ، ممهداته – احداثه – نتائجه ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة بغداد، 1973.

27- صلاح خلف مشاي , دور ضباط الجبش في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968 , رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية , الجامعة المستنصرية , 2004 .

28- صلاح هادي عبادة الحلي , الإقصاء السياسي في تأريخ العراق المعاصر 1921 – 1953 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة بابل , 2017 .

29- طارق يونس عزيز السراج , جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية 1890-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة بغداد ، 1991 .

30- عبدالرحمن حاتم لازم البهادلي , الإصلاح الدستوري والسياسي في العراق في مواقف الصحافة الوطنية – الأهالي – اليقظة – الوطن 1946 – 1952 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية الأساسية , الجامعة المستنصرية , 2012 .

31- عبدالواحد موسى الحصونة , الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي 1947 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1983 .

32- عبدالوهاب عطاالله سلمان , الصراع السياسي في العراق 1952 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة القاهرة , 1980 .

33- عدي حسن داخل , فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق (1931 – 1971) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2014 .

34- عدي فالح حسين , العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة ميدانية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2010.

35- عدي محسن الهاشمي , كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , 2000 .

36- عكاب يوسف عليوي الركابي , حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964 دراسة تأريخية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الاداب , جامعة البصرة , 2005 .

37- علاء عزيز كريم , موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق 1921 ـ 1924 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل , 2007 .

38- علي برزان عطار الحسناوي , حركة أنصار السلام في العراق 1954 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كليـة التربيـة للعلوم الإنسانية , جامعة ذي قار , 2018 .

39- علي كريم عباس العبيدي , صبحي عبدالحميد ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى العام 1966 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2012 .
40- عماد جاسم عناد , الإغتيالات والتصفيات السياسية في العراق (1958 – 1963) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2019 .
41- عمار يوسف عبدالله العكيدي , السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914 – 1945 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية , جامعة الموصل , 2002 .
42- فاطمة فالح جاسم الخفاجي , دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي 1925 – 1945 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذي قار , 2009 .
43- فائز سعيد عبدالإله , ناجي شوكت ودوره السياسي في العراق حتى عام 1941 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1990 .
44- قحطان حميد كاظم العنبكي , وزارة الداخلية العراقية 1939 – 1958 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , 2007 .
45- كاظم دويخ صبيح , محسن الرفيعي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1968, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة ذي قار , 2013 .
46- ليث عبدعلي ناموس الاسدي , موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية الداخلية والعربية (1958 – 1968) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للبنات , جامعة الكوفة , 2014 .
47- ليندا رضا عطية الإمارة , موقف أحزاب المعارضة من سياسة العراق الخارجية 1946 – 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة واسط , 2017 .
48- محسن حسين خصباك البديري , أحمد صالح العبدي ونشاطه العسكري والسياسي في العراق 1912 – 1968 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية الأساسية , جامعة بغداد .
49- محمد جليل مطير الخفاجي , محسن حسين الحبيب ودوره السياسي في العراق 1918 – 1985 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , 2014 .
50- محمد حازم محمد الجبوري , الاحتلال البريطاني الثاني للعراق 1941 – 1947 دراسة تأريخية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة الموصل , 2000 .
51- مسعد رستم حمادي الراجحي , محمود الدرة ودوره العسكري والسياسي في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2013 .

52- منتهى عذاب ذويب , برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864 – 1923 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 1995 .
53- منير عبدالكريم التكريتي , أحمد حسن البكر حياته ودوره في السياسة العراقية 1912 – 1964 , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد الدراسات القومية والاشتراكية , جامعة بغداد , 2001 .
54- مها عبداللطيف حسن , انتفاضة تشرين الثاني في العراق 1952 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية القانون , جامعة بغداد , 1984 .
55- مهند كاظم رشيد البديري , الجيش العراقي تطوره وأثره السياسي (1941 – 1958) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة الكوفة , 2011 .
56- مؤيد جبير محمود الفلوجي , واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2005 .
57- ميسة ثابت نعمان القيسي , ثانوية الكرخ ودورها التربوي والسياسي في تأريخ العراق من عام 1927- 18 تشرين الثاني 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بغداد , 2002 .
58- نزار علوان عبدالله , الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق 1958 – 1963 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل , 2006 .
59- ياسر خالد ياسر الخفاجي , مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد 2003 , رسالة ماجستير غير منشورة , كليـة العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2014 .
60- يحيى كاظم المعموري ، طه الهاشمي ودوره الوطني والقومي حتى عام 1958 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ، جامعة بابل ، 2010 .
61- يعرب عبد الرزاق عبدالدراجي , الاحكام العرفية في العراق ظروفها التأريخية وآثارها السياسية 1924 – 1957 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة القادسية , 2009.

ب – الأجنبية :

Gasm Elseed Hamza Ahmed Brair , Britain and Rashid Ali AL-Gaylani, A Thesis Submitted for The Master Degree Of Arts In History, Faculty Of Arts, University Of KHartoum, 1988.

خامساً : الكتب العربية والمترجمة:

1- ابراهيم الجبوري , سنوات من تأريخ العراق النشاط السياسي المشترك لحزبي الإستقلال والوطني الديمقراطي في العراق 1952 – 1959 , الناشر المكتبة العالمية , بغداد , (د . ت) .

2- ابراهيم الحيدري , الشخصية العراقية البحث عن الهوية , التنوير للطباعة والنشر , بيروت , 2013

3- _____ , سوسيولوجيا العنف والإرهاب , دار الساقي , بيروت , 2015 .

4- ابراهيم الراوي , من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث (ذكريات) , مطبعة دار الكتب , بيروت , 1969 .

5- أبرم شبيرا , الآشوريون في الفكر العراقي المعاصر دراسة مسألة : في العقلية العراقية تجاه الاقليات , ط 1 , دار الساقي , بيروت , 2001.

6- احمد رفيق البرقاوي , العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932 , بغداد , 1980 .

7- احمد عبدالعزيز محمود , نضال الرفيق عزيز محمد سكرتير العام السابق للحزب الشيوعي العراقي , أربيل , 2013.

8- احمد فوزي , اشهر الإغتيالات السياسية في العراق , مطبعة الديواني , بغداد , 1987 .

9- _____ , المثير من أحداث العراق السياسية , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1988 .

10- _____ , قصة عبدالكريم قاسم كاملة , الشركة العربية للطباعة والنشر , القاهرة , 1963 .

11- احمد كاظم محسن البياتي , ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق 1935 – 1959 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2002 .

12- أديث وائي , أيف بينروز , العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975 , ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي , ج 1 , الدار العربية للموسوعات , بيروت, 1989 .

13- أرشد الهرمزي , التركمان والوطن العراق , ط 2 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2005 .

14- اسماعيل احمد ياغي , تطور الحركة الوطنية العراقية 1941 – 1952 , بغداد , 1979 .

15- _____ , حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية , ط 1 , دار الطليعة للطباعة والنشر , بيروت , 1974.

16- اسماعيل العارف , أسرار ثورة 14 تموز وتاسيس الجمورية في العراق , دار الحياة للنشر , القاهرة , (د . ت) .

17- أوريل دان , العراق في عهد قاسم , ترجمة جرجيس فتح الله , ط 1 , دار آراس للطباعة والنشر , أربيل , 2012.

18- أيشو مالك خليل , الآشوريون في التأريخ , ترجمة سليم واكيم , منشورات واكيم اخوان , بيروت , 1962.

19- باقر ياسين , الإجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق , اربيل , 2012.

20- _____ , تأريخ العنف الدموي في العراق , دار الكنوز الادبية, بيروت , 1999 .

21- _____ , شخصية الفرد العراقي ثلاث صفات سلبية خطيرة التناقض التسلط الدموية , دار آراس للطباعة والنشر , أربيل , 2010 .

22- بشير حمود كاظم الغزالي , مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي (1946 – 1958) , التميمي للنشر والتوزيع , النجف الاشرف , 2013.

23- بيرند فيليب شرويدر , حرب العراق 1941 , ترجمة فاروق الحريري , بغداد , 1982 .

24- تحقيق توثيقي عن مصرع الأسرة الهاشمية المالكة , الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2002 .

25- تشارلز تريب , صفحات من تأريخ العراق , ترجمة زينة جابر ادريس , الدار العربية للعلوم , القاهرة , 2006 .

26- توفيق جاسم الناشىء , ابتسام نعيم الرومي , طوارق الظلام , دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر , بغداد , 2008 .

27- ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد , سلام عادل سيرة مناضل , ط 2 , ج 1 , دار الرواد للطباعة والنشر, بغداد , 2004 .

28- جرجيس فتح الله , العراق في عهد قاسم آراء وخواطر 1958 – 1963 , ج 2 , دار نبز للطباعة والنشر , السويد , 1989.

29- جعفر عباس حميدي , التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 , النجف الاشرف , 1976.

30- _____ , التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 – 1958 , بغداد , 1980 .

31- _____ , تأريخ العراق المعاصر 1914 – 1968 , ط 2 , دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر , بغداد , 2015.

32- _____ , تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 , ط 2 , بيت الحكمة , بغداد , 2005 , ج 2 , ج 3 , ج 4 , ج 6 .

33- _____ , وثائق انتفاضة العراق عام 1956 , بيت الحكمة , بغداد , 2001 .

34- جمعة عليوي فرحان ، علي جودة الايوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958، بغداد، 2014 .

35- جون غلوب باشا , حياتي في المشرق العربي , ترجمة جورج حتر وفؤاد فياض , الأهلية للنشر والتوزيع , عمان , 2005 .

36- حازم المفتي , العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , (د.ت) .

37- حامد الحمداني , ثورة 14 تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها , فيشون ميديا , السويد , 2006 .

38- _____ , صفحات من تأريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة 14تموز 1958 , (د.م) , (د.ت) .

39- حاييم . ي . كوهين , النشاط الصهيوني في العراق , ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية , بغداد , 1973 .

40- حسن السعيد , نواطير الغرب صفحات من ملف اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948 – 1968 , دار عدنان , بغداد , 2015 .

41- حسنين توفيق ابراهيم , ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 1999 .

42- حكمت خليل محمد , دور فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية 1946-1949 , دار العباد للطباعة والنشر , بغداد , 2006 .

43- حميد احمد حمدان التميمي , عكاب يوسف الركابي , السيد علوان الياسري الزعامة العشائرية والعمل الوطني دراسة في سيرته مواقفه الوطنية في تأريخ العراق المعاصر 1875 – 1951 , العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 .

44- حميد حمد السعدون , أبحاث عراقية من التأريخ السياسي القريب , ج 1 , دار الحوراء للطباعة والنشر , بغداد , 2006 .

45- _____ , عناقيد النار جدلية التأويل في السياسة العراقية , دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , (د. ت) .

46- حيدر غانم مطوك , سياسة العراق العسكرية في العهد الملكي دراسة تحليلية في وثائق المجلس النيابي العراقي 1925 – 1958 , دار الوضاح للنشر, عمان , 2016 .

47- خالد حسن جمعة العاني , تأريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق 1951 – 1958 , بغداد , 1990 .

48- خالدة ابلال الجبوري , التحليل التأريخي للبنية السياسية للاحزاب العراقية 1946 – 1958 , مطبعة محاكاة للدراسات والنشر , 2012 .

49- خيري العمري ، يونس السبعاوي (سيرة سياسي عصامي) ، ط3 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986 .

50- رجاء حسين الخطاب , العراق بين 1921 – 1927 دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي , دار الحرية , بغداد , 1976 .

51- _____ , عبدالرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة , حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقاته بمعاصريه , الدار البيضاء , بغداد , 1984 .

52- _____ ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي (1921 _ 1941) ، بغداد ، 1982.

53- رحيم كاظم محمد الهاشمي , محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2012.

54- رفعت الجادرجي , كامل الجادرجي , في حق ممارسة السياسة والديمقراطية , افتتاحيات جريدة الاهالي 1944 – 1954 , منشورات الجمل , ألمانيا , 2003.

55- زكي خيري وسعاد خيري , دراسات في تأريخ الحزب الشيوعي العراقي , السويد , 1984.

56- سالم عبيد النعمان , نصف قرن من تأريخ وطن , دمشق , 2012 .

57- سالم هاشم أبو دلّه , محمد الصدر ودوره في السياسة العراقية 1920 – 1956 دراسة تأريخية في ضوء الوثائق العراقية , (د . م) , 2005 .

58- سامي عبدالحافظ القيسي , العـراق وفلسطين في الوثائق البريطانية , بغداد , 2011 .

59- _____ , ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية 1922 – 1936 , ج 2 , مطبعة العاني , بغداد , 1975 .

60- ستيفن همسلي لونكريك , العراق الحديث من سنة 1900 – 1950 , ج 2 , ترجمة سليم طه التكريتي , منشورات الفجر , بغداد , 1988 .

61- سعاد خيري , من تأريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920 – 1958 , ج 1 , (د. م) , (د . ت) .

62- سعاد رؤوف شير محمد , نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1988 .

63- سلمان التكريتي , الوصي عبدالاله بن علي 1939 – 1953 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 1989.

64- سيف الدين الدوري , الفريق حردان التكريتي ضحية الخيانة والغدر , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2017 .

65- _____ , الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق , الدار العربية للعلوم , بيروت , 2008 .

66- صادق الاسود , علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده , بغداد, جامعة بغداد , 1991.

67- صادق حسن السوداني , النشاط الصهيوني في العراق 1914 – 1952 , دار الرشيد للنشر , بغداد , 1980.

68- ـــــــــــــ , مختصر تأريخ يهود العراق 1914 – 1952 , ط 3 , الناشر مؤسسة ثائر العصامي , بغداد , 2018 .

69- صادق قدير الخباز , نصف قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق مطبعة العمال المركزية , بغداد , 1971.

70- صبحي عبدالحميد , أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق , مطبعة الأديب البغدادية , بغداد , 1983 .

71- صبري فالح الحمدي , التوجه الوطني لثورة العشرين التحررية , مجلة دراسات تأريخية , العدد 27 , السنة العاشرة , بيت الحكمة , بغداد , 2011 .

72- صدر الدين شرف الدين , سحابة بورتسموث , دار العلم للملايين , بيروت ,(د . ت).

73- صلاح الخرسان , صفحات من تأريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية) 1920 – 1990 , بيروت , 2001 .

74- صلاح الدين الصباغ , فرسان العروبة في العراق , ط 2 , بغداد , 1983 .

75- طارق مجيد تقي العقيلي , مقدمة في تأريخ العراق السياسي المعاصر , مطبعة جعفر العصامي , بغداد , 2012 .

76- طالب عبدالجبار , ربع قرن من تأريخ الحركة النقابية في العراق , مطبعة النجوم , بغداد , 1960 .

77- طاهر البكاء ، مواقف في وثائق ، الرأي العام العراقي والعدوان الثلاثي على مصر في وثائق شعبة المخابرات السرية في وزارة الداخلية العراقية 1956 ، مطبعة معهد الفنون التطبيقية ، بغداد ، 2006 .

78- طه ناجي , ثورة العراق المجيدة 14 تموز 1958 والرهان على العسكر , دار الفرات للطباعة , بابل , 2009 .

79- عادل خليل غفوري , احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946 – 1954 , منشورات المكتبة العالمية , بغداد , 1984 .

80- عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل ودوره في تأسيس الدولة العراقية 1921 – 1933 ، بغداد ، 1991 .

81- عبدالأمير هادي العكام , تأريخ حزب الإستقلال العراقي 1946 – 1958 , ط 2 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1986.

82- عبدالخالق حسين , ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبدالكريم قاسم , دار الحصاد للنشر والتوزيع , دمشق , 2003.

83- ـــــــــــ , ثورة وزعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبدالكريم قاسم , ط 2 , الناشر دار ميزوبوتاميا , بغداد , 2011.

84- عبدالرحمن البياتي , سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , ط 1 , (د . م) , 2001 .

85- عبدالرزاق الحسني , الاسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية , ط 5 , مركز الابجدية , بيروت , 1982.

86- ـــــــــــ , العراق في ظل المعاهدات , ط 5 , دار الكتب , بيروت , 1982 .

87- ـــــــــــ , تأريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918-1958 , بيروت , 1980.

88- ـــــــــــ , تأريخ العراق السياسي الحديث , ج2 , ج 3 , ط 7 , الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2008 .

89- ـــــــــــ , تأريخ الوزارات العراقية , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1988 , ج 1 , ج 4 , ج 5 , ج 6 , ج 7 , ج 8 , ج 9 , ج 10 .

90- عبدالرزاق عبد الدراجي , جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق , ط 2 , بغداد , 1980.

91- عبدالرزاق مطلك الفهد , دور العمال في الحركة الوطنية العراقية 1922- 1958 , مكتب دار الشهد , بغداد , 2005 .

92- عبدالرضا الطعان , مفهوم الثورة , مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر , بغداد , 1980.

93- عبدالزهرة الجوراني , الحياة البرلمانية في العراق 1939 – 1945 دراسة تأريخية , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2004 .

94- عبدالستار شنين الجنابي , تأريخ النجف السياسي 1921 – 1941 دراسة تأريخية وثائقية , مكتبة الذاكرة , بغداد , (د . ت) .

95- عبدالفتاح علي البوتاني , التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 , دار سبيريز للطباعة والنشر , دهوك , 2007.

96- عبدالكريم العلوجي , نهر الدماء في العراق حقيقة مجزرة العائلة المالكة في 14 تموز 1958 , مكتبة جزيرة الورد , القاهرة , 2010 .

97- عبدالكريم حسان , الملكية في العراق من ثورة العشرين حتى انقلاب 1958 , الفرات للنشر والتوزيع , بيروت , 2008.

98- عبدالله الفياض , الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 , مطبعة الإرشاد , بغداد , 1963 .

99- عبدالله شاتي عبهول , دراسات تحليلية في تأريخ العراق المعاصر , الناشر مؤسسة مصر مرتضى , بغداد , 2009.

100- عبدالله فهد النفيسي , دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث , دار النهار للنشر , بيروت , 1973 .

101- عبداللطيف الراوي , عصبة مكافحة الصهيونية في العراق 1945 – 1946 , دار هارون , دمشق , 1986.

102- عبدالمجيد كامل التكريتي , المنتظم في تأريخ العراق المعاصر (1914 – 1968) , بغداد , 2000 .

103- عبدالمطلب عبدالمهدي موسى, ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسـة في الأسبـاب وسبل المواجهة , دار غيداء للنشر , عمان , 2017 .

104- عبدالهادي الخماسي , الامير عبدالإله (1939 – 1958) دراسة تأريخية سياسية , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2001

105- عثمان كمال حداد , حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941 , صيدا , (د.ت) .

106- عدنان سامي نذير , عبدالجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي , شركة المعرفة للنشر , بغداد , 1991.

107- عزيز سباهي , عقود من تأريخ الحزب الشيوعي في العراق 1958 – 1968 , ج 3 , منشورات الثقافة الجديدة , دمشق , 2003.

108- عزيز قادر الصمانجي , التأريخ السياسي لتركمان العراق , دار الساقي , بيروت , 1999 .

109- عصمت السعيد , نوري السعيد رجل الدولة والإنسان , الناشر مبرة عصام السعيد , لندن , 1992 .

110- عقيل الناصري , عبدالكريم قاسم في يومه الأخير , بيروت , 2003 .

111- ـــــــــــــ , من أوجه الصراع السياسي في الجمهورية الأولى (14 تموز 198 – 9 شباط 1963) , ط 1 , دار سطور للنشر والتوزيع , بغداد , 2017 .
112- علاء جاسم محمد الحربي , الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883 – 1933 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1990 .
113- ـــــــــــــ , جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تأريخ العراق حتى عام 1936 , منشورات مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1987.
114- ـــــــــــــ , العلاقات العراقية البريطانية 1945 – 1958 , منشورات بيت الحكمة , بغداد , 2002.
115- ـــــــــــــ , رجال العراق الجمهوري (رؤيا صبحي عبدالحميد وآراء المعارضين) , بغداد , 2005.
116- ـــــــــــــ , رجال العراق الجمهوري, دار الحوراء للطباعة والنشر , بغداد , 2005 .
117- علاء حسين الرهيمي , المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية , بيت الحكمة , بغداد , 2007 .
118- علي الوردي , دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , مطبعة العاني , بغداد , 1965
119- ـــــــــــــ , لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث , ج 1 , دار كوفان للنشر , لندن , (د.ت) .
120- علي خيون , ثورة 8 شباط 1963 في العراق الصراعات والتحولات , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1990 .
121- ـــــــــــــ , دبابات رمضان قصة ثورة 14 رمضان 1963 في العراق , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1988 .
122- علي كاشف الغطاء , سعد صالح في مواقفه الوطنية , مطبعة الراية , بغداد , 1980 .
123- علي كريم سعيد , العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 ، ط2 ، دار البراق ، لندن ، (د . ت) .
124- ـــــــــــــ , عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب , دار الكنوز الأدبية , بيروت , 1999.
125- علي محمود الشيخ علي , محاكماتنا الوجاهية , بيروت , 1967.

126- علي محمود ليلة , الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي , الندوة المصرية الفرنسية الخاصة حول ظاهرة العنف السياسي , مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , 1995 .

127- عماد احمد الجواهري , نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق 1934 – 1942 , مطبعة دار الجاحظ , بغداد , 1984 .

128- عماد نعمة العبادي , رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي 1948 – 1959 , الدار العربيـة للموسوعـات , بيروت , 2002 .

129- غانم محمد الحفو، عبد الفتاح البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921–1958. دار الزمان ، دمشق ، 2007.

130- غائب طعيمة فرحان , الحكم الاسود في العراق , دار الفكر , (د . م) , 1957 .

131- فاروق صالح العمر, الاحزاب السياسية في العراق 1921 – 1932 , بغداد , 1978 .

132- _____ , المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922 – 1948 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1977 .

133- _____ , دراسات في تأريخ العراق الحديث والمعاصر في ضوء الوثائق العراقية والبريطانية , دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر , بيروت , 2013.

134- فاروق عبدالله عبدالرحمن , التركمان في العراق والتأريخ حقيقة التداخل والوجود , مؤسسة المختار للطباعة والنشر , بغداد , 2010 .

135- فاضل البراك , دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941 , الدار العربية للطباعة , بغداد , 1979 .

136- فاضل حسين , سقوط النظام الملكي في العـراق , معهـد البحوث والدراسات العربية , القاهرة , 1974 .

137- فايز الخفاجي , الحرس القومي ودوره الدموي في العراق , دار سطور للنشر والتوزيع , بغداد , 2015.

138- فائق بطي , صحافة الاحزاب وتأريخ الحركة الوطنية, مطبعة الاديب, بغداد , 1969 .

139- فؤاد الركابي , الحل الأوحد الكتاب العربي , القاهرة , 1963.

140- فؤاد حسين الوكيل , جماعة الاهالي في العراق 1932 – 1937 , دار الحرية للطباعة والنشر , 1979.

141- فيليب برود , عنف الدولة والعنف الرافض في أوربا الغربية , الندوة المصرية الفرنسية الخامسة حول ظاهرة العنف السياسي , مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , 1995 .

142- فيليب فارج , العنف السياسي , مركز البحوث والدراسات السياسية , جامعة القاهرة , 1995.

143- فيليب ويلارد ايرلند , العراق دراسة في تطوره السياسي , ترجمة جعفر خياط , بيروت , 1949 .

144- قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892-1965، بغداد , شركة الحوراء للتجارة الطباعية ، 2006 .

145- كاظم حبيب , لمحات من عراق القرن العشرين , الكتاب الخامس , ج 2 , منشورات آراس , أربيل , 2013.

146- _____ , الإستبداد والقسوة في العراق , السليمانية , 2005 .

147- الكتاب الابيض , نص الوثيقة التأريخية التي اصدرتها حكومة الدفاع الوطني عام 1941 , نشرها نجم الدين السهروردي , بغداد , 1966.

148- لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره السياسي في تأريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ،1988.

149- اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت البياتي , دور العسكر في السياسة , الناشر بيت الحكمة , بغداد , 2012 .

150- ليث عبدالحسن الزبيدي , ثورة 14 تموز 1958 في العراق , ط 2 , مكتبة اليقظة العربية , بغداد , 1981 .

151- ماجد العرباوي , تحديات العنف , شركة العارف للمطبوعـات , بيروت , 2009 .

152- ماريون فاروق سلوغت , بيتر سلوغت , من الثورة إلى الديكتاتورية , ترجمة مالك النبراسي , منشورات دار الجمل , بغداد , 2003 .

153- مجيد خدوري , العراق الجمهوري , الناشر انتشارات الشريف الرضي , ايران , (د.ت) .

154- محسن أبو طبيخ , المبادىء والرجال بوادر الإنهيار السياسي في العراق دراسة وثائقية , ط 2 , الموسوعة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 2003.

155- _____ , سيرة وتأريخ , مطبعة الزمان , بغداد , 1999.

156- محسن محمد المتولي العربي , نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2005 .

157- محمد جابر الانصاري , تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي 1930 – 1970 , الكويت , 1980 .

158- محمد حسن الجابري , الصراعات السياسية في العراق 1958 – 1963 , دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع , بغداد , 2013 .

159- محمد حسين الزبيدي , السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام 1922 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1985 .

160- _____ , مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتأريخ العراق المعاصر 1885 – 1951 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1989 .

161- _____ ، الملك غازي ومرافقوه ، دار السلام ، بغداد ، 1989.

162- محمد حسين متولي , نوري السعيد من البداية إلى النهاية , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2005 .

163- محمد حمدي الجعفري , انقلاب الوصي في العراق عام 1952 , ط 2 , (د . م) , 2001.

164- _____ , بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958 , الناشر دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2000 .

165- _____ , محكمة المهداوي أغرب المحاكمات السياسية في تأريخ العراق الحديث , (د. م) , 1990.

166- _____ , نوري السعيد وبريطانيا خلاف أم وفاق , الأوائل للنشر والتوزيع , دمشق , 2005 .

167- محمد خيري العمري , يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي , بغداد , 1980 .

168- محمد سعيد أحمد بني عايش , الإنقلابات العسكرية في العراق من 1958 – 1969 دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية , دار الكتاب الثقافي , عمان , 2018 .

169- محمد عبدالكريم الصفار , دليل الثورة , ج 1 , مطبعة كريم , بغداد , 1959.

170- محمد كاظم علي , العراق في عهد عبدالكريم قاسم (دراسة في القوى السياسية والصراع الآيديولوجي 1958 – 1963) , بغداد , 1989.

171- محمد مظفر الأدهمي , الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1980 .

172- محمد يوسف ابراهيم القريشي , ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945 , دمشق , (د.ت) .

173- محمود الدرة , ثورة الموصل القومية 1959 فصل في تأريخ العراق المعاصر , بغداد , 1987 .

174- مكرم الطالباني , دماء وراء القضبان , (د . م) , 2002 .

175- ممدوح الروسان , العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941 – 1958 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1979.

176- مهند عبدالكريم ابو رغيف , الاحزاب السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي 1921 – 1958 , ط 2 , دار الشؤون الثقافية العامة , 2013 .

177- مؤيد ابراهيم الونداوي , العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 – 1958 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 1992.

178- مؤيد جبير محمود الفلوجي , واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2005 .

179- مؤيد شاكر كاظم الطائي , الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 , تموز للطباعة والنشر والتوزيع , دمشق , 2013.

180- ناظم نواف ابراهيم , العنف السياسي في العراق المعاصر دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية , دار الرافدين للطباعة والنشر , بيروت , 2015 .

181- نجدة فتحي صفوة , العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936 , ط 1 , منشورات مركز دراسات الخليج العربي , البصرة , 1983 .

182- نزار توفيق الحسو , الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة , بغداد , 1984 .

183- نضال البعث في القطر العراقي 1953-1958 من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة 14 تموز المجيدة ، ج5 ، ط2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1971 .

184- نوري طالباني , منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي , ط 3 , منشورات آراس , أربيل , 2004 .

185- نوري عبد الحميد العاني , علاء جاسم محمد الحربي , تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 , ج 2 , ج 3 , ط 2 , الناشر بيت الحكمة , بغداد , 2005 .

186- هاجر مهدي خاطر النداوي , (فهد) يوسف سلمان يوسف دوره السياسي والفكري في العراق 1901 – 1949 , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد , 2017.

187- هادي حسن عليوي , محاولات القضاء على عبدالكريم قاسم , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1990 .

188- هاله فتاح وفرنك كاسو ، خلاصة تأريخ العراق ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 2011.

189- هاني الفكيكي , أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي , ط 2 , مطبعة مهر , قم , (د . ت) .

190- هيفاء عبود الهيمص , الدور الوطني لعشيرة ألبوسلطان في ثورة العشرين وانتفاضة مايس 1941 , دار الملّاك للفنون والآداب والنشر , بغداد , 2015.

191- وسيم رفعت عبدالحميد , العراق الإنقلابي الإنقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921 – 2003) , الناشر دار الجواهري , بغداد , (د . ت) .

192- وليد محمد سعيد الأعظمي , ثورة 14 تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية , منشورات المكتبة العالمية , بغداد , 1989 .

193- وميض جمال عمر نظمي وآخرون , التطور السياسي المعاصر في العراق , جامعة بغداد , بغداد , (د.ت) .

194- ونستون تشرشل , ثورة العراق مايس 1941 , ترجمة سليم طه التكريتي , دار البصري , بغداد , 1963 .

195- يحيى كاظم المعموري , الشيخ سلمان البراك أول وزير حلّي في تاريخ العراق المعاصر , دار الفرات للثقافة والإعلام , الحلة , 2011 .

سادساً : الكتب الأجنبية:

1- Patrick Seal , Asad of Syria , The Struggle For The Middle East , London , 1988 .

2- Maurice Peterson ,Both Sides of the Curtain ,London,1950.

سابعاً : المقالات والبحوث المنشورة:

1- انطوان فلوري , نشأة الكتلة الشرقية ميثاق سعد آباد نظير مساهمة في الأمن الجماعي خلال الثلاثينات , ترجمة غانم محمد الحفو , وحدة البحوث للدراسات السياسية بمركز الدراسات التركية , سلسلة رقم (1) , جامعة الموصل , 1991.

2- بوشنافة شمسة , قبي آدم , إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000 , مجلة الباحث , العدد 3 , الجزائر , جامعة ورقلة , 2004 .

3- جعفر عباس حميدي , موقف السفارة البريطانية في بغداد من حكومة الدفاع الوطني 3 – 10 نيسان 1941 , مجلة آفـاق عربية , العدد 7 , السنة الرابعة عشر , بغداد , 1989 .

4- حازم مجيد احمد الدوري , محاكمات المجلس العرفي العراقي عام 1956 (حقائق من الوثائق) , مجلة دراسات في التأريخ والآثار , العدد 52 , كلية الآداب , جامعة بغداد , شباط 2016.

5- درويش عبدالمجيد , العنف السياسي والتجربة الديمقراطية الفتية في الجزائر , مجلة العلوم السياسية والقانون , العدد الأول , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2017 .

6- سيف عدنان ارحيم القيسي , الادارة العسكرية البريطانية وموقفها من القوميات والاقليات الدينية في العراق (1914 – 1920) , مجلة دراسات تأريخية , العدد 45 , , بيت الحكمة , بغداد , 2017 .

7- صبري فالح الحمدي , التوجه الوطني لثورة العشرين التحررية , مجلة دراسات تأريخية , العدد 27 , السنة العاشرة , بيت الحكمة , بغداد , 2011 .

8- طالب حسين حافظ , العنف السياسي في العراق , مجلة دراسات دولية , العدد الحادي والأربعون , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , 2009 .

9- عبدالرحيم ذو النون زويد , الإحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941 , مجلة (آداب الفراهيدي) , العدد 4 , كلية الآداب – جامعة تكريت , ايلول 2010 .

10- عبدالرزاق الهلالي , اجتماع في قصر الرحاب لمناقشة بنود معاهدة بورتسموث عام 1947 , مجلة (آفاق عربية) , العدد 10 , السنة الرابعة عشرة , بغداد , 1989 .

11- عبدالله شاتي عبهول , وقائع وثية كانون الثاني 1948 دراسة في ضوء التقارير السرية الرسمية , مجلة دراسات تأريخية , العدد 21 , السنة الثامنة , قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة , بغداد , 2009 .

12- عبدالله كاظم عبد العوادي وعصام نجم الشاوي , غلوب باشا ودوره في قمع حركة مايس عام 1941 في العراق , مجلة كلية التربية , العدد 4 , جامعة ميسان , 2013.

13- عدنان ياسين مصطفى , المجتمع العراقي ثوابت التأريخ والجغرافيا وقضية النهوض المجتمعي , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد 14 , العدد5 , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة تكريت , 2007 .

14- علاء جاسم محمد الحربي , محمد صديق شنشل ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1959 , مجلة الأستاذ , العدد 3 , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , تموز 1999.

15- عمار يوسف عبدالله , بريطانيا والآثوريون في العراق 1918 – 1933 , مجلة التربية والعلم , المجلد 14 , العدد 1 , كلية التربية , جامعة الموصل , السنة 2007 .

16- _____ , بريطانيا وقوات الليفي في العراق 1920 – 1932 , مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية , المجلد 7 , العدد 1 , جامعة الموصل , 2008 .

17- عواطف علي خريسان , أسباب العنف السياسي رؤية تحليلية , مجلة آداب المستنصرية العدد 54 , الجامعة المستنصرية , بغداد , 2011 .

18- غانم نجيب عباس , علاء عباس كاظم القصير , انتفاضة الرميثة الأولى 1935 اسبابها ونتائجها , مجلة أوروك للعلوم الانسانية , العدد الثالث , المجلد العاشر , , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة المثنى , 2017 .

19- فارس محمود فرج , التطورات السياسية في العراق خلال فترة الإنتداب البريطاني , مجلة الدراسات التأريخية والحضارية , المجلد الأول , العدد 1 , السنة الأولى , مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التأريخية والحضارية , جامعة تكريت , 2009.

20- فرات عبدالحسن كاظم , إسراء فالح غالي , موقف السفارة البريطانية من محاكمة الضباط القوميين 21 آب 1959 , مجلة أبحاث البصرة , العدد 2 , المجلد 43 , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة البصرة , السنة 2018.

21- فلاح حسن حمادي , ثامر مكي علي , السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية (1922 – 1956) , مجلة (ميسان للدراسات الاكاديمية) , العدد 31 , كلية التربية الأساسية , جامعة ميسان , 2017 .

22- قبي آدم , رؤية نظرية حول العنف السياسي , مجلة الباحث , العدد 1 , الجزائر , جامعة ورقلة , 2002 .

23- قيس جواد الغريري , دور النجف في انتفاضة العراق عام 1941 , مجلة (مركز دراسات الكوفة) , المجلد 1 , العدد 5 , جامعة الكوفة , 2006 .

24- مازن مهدي عبدالرحمن الشمري , اسهامات الطلبة العراقيين في وثبة عام 1948 , مجلة (الأستاذ) , المجلد الأول , العدد 84 , كلية التربية – ابن رشد , جامعة بغداد , السنة 2015 .

25- محمد حسين الزبيدي ، عندما أصبح الشريف شرف وصياً على عرش العراق في مايس 1941، مجلة آفاق عربية ، العدد6، السنة الرابعة عشرة ، بغداد , حزيران 1979.

26- محمد عماد رديف طالب , طه خلف محمد الجبوري , الموقف الأردني من قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق , مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية , المجلد 16 , العدد 11 , كلية التربية للعلوم الإنسانية , جامعة تكريت , السنة 2009 .

27- مفيد الزيدي , البعد العربي في الاحزاب السياسية العراقية الاستقلال والوطني الديمقراطي انموذجاً , مجلة (دراسات دولية) , العدد 60 , جامعة بغداد , مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية , 2015 .

28- مؤيد شاكر الطائي , موقف الحزب الشيوعي من القضايا القومية 1949 - 1958 , مجلة جامعة ذي قار , المجلد 3 , العدد 4 , جامعة ذي قار , آذار 2008 .

29- ندى موسى عباس , تأثير البيئة الطبيعية على شخصية الفرد العراقي , مجلة ديالى , العدد 40 , جامعة ديالى , 2009 .

30- وئام شاكر غني , موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا إتجاه العراق 1933-1939 , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد 26 , العدد 1 , كلية التربية للبنات , جامعة بغداد , 2015.

ثامناً : الجرائد:

إسم الجريدة	السنة
جريدة الوقائع العراقية	-1935-1939-1941 -1942-1946-1948 -1953-1954-1958 1959

جريدة الزمان	1939-1942-1946-1948-1953-1959
جريدة لواء الإستقلال	1946-1947-1948-1952-1953-1954
جريدة صوت الأهالي	1946-1948-1952-1953-1954-1959
جريدة العالم العربي	1941
جريدة الإستخبارات السياسية	1941
جريدة صوت الشعب	1941
جريدة صوت الأحرار	1946-1948
جريدة الشعب	1947
جريدة الدفاع	1953
جريدة لواء الجهاد	1953
جريدة اتحاد الشعب	1959-1960
جريدة الثورة	1959-1960-1963

تاسعاً : الموسوعات والمعاجم العربية:

1- ابراهيم مصطفى وآخرون , المعجم الوسيط , ج 2 , دار الدعوة , القاهرة , 2010 .

2- ابو الفضل محمد بن مكرم بن منظور , لسان العرب , ج 4 , القاهرة , دار المعارف , 1979 .

3- احمد بن محمد بن علي العنيومي الرافعي , المصباح المنير في غريب الشرح الكبير , مادة عنف , ج 2 , المطبعة الكبرى الاميرية , بولاق , جمهورية مصر العربية , 1960 .

4- ثامر عبدالحسن العامري , موسوعة أعلام القبائل العراقية , ج 1 , مطبعة الوفاق , بغداد , 1998 .

5- حسن لطيف كاظم الزبيدي , موسوعة السياسة العراقية , ط2 , العارف للمطبوعات , بيروت , 2013 .

6- خليل ابراهيم حسين الزوبعي , موسوعة 14 تموز , ج 1 , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1990 .

7- خليل محمد خليل , معجم المصطلحات الاجتماعية , دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر , بيروت , 1995 .

8- عبدالرزاق محمد أسود , الموسوعة العراقية السياسية , ج 3 , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 1986 .

9- عبدالوهاب الكيالي , موسوعة السياسة , ج 5 , ط 3 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , عمان , 1995.

10- كامل سلمان الجبوري , معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002 , ج 1 , منشورات دار الكتب العلمية , بيروت , (د.ت) .

11- محمد علي الصويركي الكردي , الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التأريخ , المجلد الأول , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2008.

عاشراً : المواقع الالكترونية :

1- محمد إبراهيم محمد , مقال بعنوان : أعلام وشخصيات , الدور الوطني للشيخ عداي الجريان , www.nbraas.com/inp/view_printer

2- أحياء مدينة البصرة : https://ar.wikipedia.org/

المحتويات

المقدمة 3

الفصل الأول / العنف السياسي في العراق خلال المدة (1921 – 1940).....8

أولاً : مفهوم العنف السياسي وأسبابه 9

1- العنف لغةً واصطلاحاً :..... 9

2- مفهوم العنف السياسي وأشكاله :.....10

3- أسباب العنف السياسي في العراق : 14

ثانيا:العنف السياسي خلال المدة 1921-1940 21

1- العنف السياسي خلال مرحلة الإنتداب البريطاني على العراق (1920 – 1932) 21

2- حركة الآثوريين سنة 1933 : 31

3- التدخل العشائري وقوى الجيش وأثره في الصراع السياسي (1935-1937) : 36

4- مصرع الملك غازي 1939 51

الفصل الثاني /أحداث العنف السياسي في العراق (1941 – 1947) 54

اولا: احداث العنف السياسي في العراق التي رافقت حركة اذار 1941وبعد فشلها 55

ثانيا ممارسات السلطة القمعية تجاه الحركة الوطنية 1945-1947 86

1- الممارسات القمعية لوزارة أرشد العمري ضد القوى الوطنية : 90
2- الممارسات القمعية لوزارة نوري السعيد التاسعة ضد القوة الوطنية العراقية 95

الفصل الثالث / العنـــف السيـــاسي فـــي العـــراق (1948 – 1957).....99

أولاً : أثر معاهدة (بورتسموث) 1948 في إثارة العنف السياسي 100
ثانيا : فرض الأحكام العرفية بعد انتفاضة تشرين الثاني 1952 114
ثالثاً : تصاعد الإضرابات الشعبية (1953 – 1957) 124
1- حادثا سجني بغداد والكوت سنة 1953 124
2- اندلاع الإضرابات العمالية (1953 – 1954) وقمعها 129
3- الإجراءات العنيفة لحكومة نوري السعيد ضد القوى الوطنية (1954 - 1957) 139

الفصل الرابع / توالي الصراعات والإنقلابات السياسية وأثرهما في بروز ظاهرة العنف السياسي (1958 – 1963).....149
أولاً : أحداث العنف عند قيام ثورة 14 تموز 1958 150
ثانياً : أحداث العنف من خلال الصراع السياسي بين الزعيم عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف 156
ثالثاً : تفاقم العنف السياسي بعد إضطرابات الموصل وأحداث كركوك 1959: 163
1- أحداث العنف في الموصل 164
2- أحداث العنف في كركوك 176
رابعاً : محاولات إغتيال عبدالكريم قاسم للمدة (1959 – 1962) 182
خامساً: تعاظم العنف السياسي من إنقلاب 8 شباط 1963 حتى إنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 187
1- العنف السياسي بعد إنقلاب 8 شباط 1963 187
2- العنف السياسي بعد حركة حسن السريع 3 تموز 1963 193
3- انقسام حزب البعث وأثره في تصاعد العنف السياسي 195
4- العنف السياسي وإنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 201

الخاتمة 204
قائمة المصادر 207